المذكرة التفصيلية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
حول اجتماعات الجمعية العامة الـ144، والدورة الـ209، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
نوسا دوا (بالي)، إندونيسيا، 20 – 24 آذار/مارس 2022

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

المذكرة التفصيلية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،
حول اجتماعات الجمعية العامة الـ144، والدورة الـ209، للمجلس الحاكم،
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي،
نوسا دوا (بالي)، إندونيسيا، 20 – 24 آذار/مارس 2022

مقدمة:

بدعوة من البرلمان الاندونيسي، ستعقد الجمعية العامة الـ144 اجتماعات الجمعية العامة الرابعة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ209 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في نوسا دوا (بالي، (مركز بالي الدولي للمؤتمرات BICC) من 20 إلى 24 آذار/مارس 2022.

وستجتمع في هذه الجمعية العامة جميع الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك المجلس الحاكم، واللجان الدائمة، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، بالإضافة إلى منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب. وستوفر المناقشة العامة منبراً للمندوبين للتشاور، وتبادل الآراء، والسعي إلى تحفيز العمل البرلماني لدعم الديمقراطية وتعزيزها حول العالم.

وستعتمد الجمعية العامة قرارات بشأن البند الطارئ، والموضوعين اللذين اتخذتهما كل من اللجنة الدائمة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين المتعلق إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة المتعلق تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة. ومن المتوقع أن تختتم الجمعية العامة باعتماد وثيقة ختامية حول الموضوع العام للمناقشة العامة.

ويحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأوروبي ... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، أن تقدم للأخوة أعضاء الوفود البرلمانية العربية، المشاركين في اجتماعات الدورة، هذه المذكرة التفصيلية التي تلقي الضوء على أهم القضايا التي سيتم تداولها في هذه الاجتماعات، وأهم الأنشطة التي ستقوم بها هيئات الاتحاد المختلفة، إضافة إلى لمحة عن الاتحاد.

وتأمل الأمانة العامة أن تكون هذه المذكرة، عوناً لهم في نشاطهم لتأدية مهامهم على أكمل وجه.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذه المذكرة ومضمونها، ليتسنى لها أخذها بعين الاعتبار عند إعداد أية مذكرات مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة.

* * *

1- ملاحظة هامة: تحتوي هذه المذكرة على كافة الوثائق التي أصدرتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، لغاية تاريخ 2022/03/14، وأية إضافات تصل من الاتحاد البرلماني الدولي، سيتم إعلام البرلمانات والمجالس العربية الموقرة بها حال ورودها.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ترحيب من البرلمان الإندونيسي	07-05
لمحة عامة عن الجمعية العامة 144 للاتحاد البرلماني الدولي	16-08
لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي	54-17
اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي	57-55
برنامج العمل	71-58
اجتماعات الدورة الـ 209 للمجلس الحاكم	74-72
اجتماعات الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي	94-75
الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة	96-95
اجتماعات اللجان الدائمة	101-97
اللجنة الدائمة الأولى : لجنة السلم والأمن الدوليين	143-102
اللجنة الدائمة الثانية : لجنة التنمية المستدامة	171-144
اللجنة الدائمة الثالثة : لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان	178-172
اللجنة الدائمة الرابعة : اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة	181-179
اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى	182
منتدى النساء البرلمانيات	190-183
منتدى البرلمانيين الشباب	194-191
اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي	260-195
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	316-261
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	357-317
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	360-358
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	361
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية	365-362
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	366
فعاليات أخرى	382-367
معلومات تنظيمية	463-383
الخاتمة	464

أولاً – ترحيب من البرلمان الإندونيسي

أهلاً بكم في

الجمعية العامة الـ144

للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

"الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ"

نوسا دوا، إندونيسيا 20 – 24 آذار/مارس 2022

The House of Representatives of The Republic of Indonesia
To modern parliament

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone

https://www.youtube.com/watch?v=lcM1vl6hZew

بيان رئيس مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا

لقد دخلنا حقبة غير مسبوقة من الاضطراب العميق والتقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه التحولات والتغييرات مع ازدهارنا من أجل التقدم قد تكون على حساب بيئتنا ومناخنا واستدامة مواردنا الطبيعية. لقد أصبحت تأثيرات تغير المناخ أكثر قساوة وعمقاً وواضحة على مر السنين في كل منطقة على وجه الأرض وأثرت على كل من اليابسة والمحيطات. وقد عانت البلدان من الكوارث المتصاعدة المستمرة وتتضاءل الموائل بسبب ارتفاع درجة الحرارة بسبب الاحتباس الحراري العالمي وتغير المناخ، مما يعرض بالتالي سبل عيش كل شخص في كوكبنا للخطر.

وقد قدمت لنا جائحة كوفيد-19 أفكاراً عن كيفية التصرف والتكيف في الاضطراب الهائل الذي يحدث بمعدل متسارع وإيجاد سبل لإدارة الأزمات وإعادة بناء أسلوب معيشتنا. كما أعطتنا لمحات حول أن الاستخدام الأقصى للتكنولوجيا الرقمية أدى إلى إبطاء الانبعاثات، وتحسين نوعية الهواء، واستعادة المواقع البيئية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الجائحة وطبيعتنا الجديدة لا تكفي لحل المسائل الأوسع نطاقاً والأكثر تعقيداً المتعلقة بتغير المناخ.

وبصفننا برلماناً، يجب أن نعيد تأكيد التزاماتنا بخفض الانبعاثات إلى الصفر بحلول العام 2050 والحد من ارتفاع درجة حرارتنا العالمية إلى 1.5 درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن. ويجب أن نزيد من حوارنا بشأن قضايا تغير المناخ، لأننا لا نستطيع أن نقوم بذلك بمفردنا. ونحن بحاجة إلى حلول والتزامات أكثر شمولاً ومتعددة الأطراف من شأنها مواءمة وتكميل أهدافنا لعكس آثار الاحتباس الحراري وتغير المناخ. ومن واجبنا أيضاً أن نمثل شعبنا في مناقشة هذه المسائل، والتوصل إلى حلول مبتكرة، والأهم من ذلك، دعمها وإعدادها من خلال هذه السياسات الجديدة والتغييرات في حياة أكثر استدامة.

ففي الفترة من 20 إلى 24 آذار/مارس 2022، سيستضيف مجلس نواب جمهورية إندونيسيا الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في نوسا دوا، بالي. وسيكون الموضوع الرئيسي لهذه الفعالية هو *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* وفي سلسلة الاجتماعات هذه، ستناقش البرلمانات في جميع أنحاء العالم، وتتبادل الحوارات وتناقش آراءها حول إشراك وحشد السياسات والإجراءات المحيطة بتغير المناخ وجميع تداعياته. ونأمل أن يتمكن البرلمان من خلال هذه الفعالية من تعزيز أدواره في معالجة السياسات والتشريعات لدعم الحياة المستدامة، والتركيز على البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ والاحتباس الحراري العالمي. ليس ذلك فحسب، بل نأمل في إشراك الجمهور في هذه القضية الملحة ونأمل أن تؤدي مشاركتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات البرلمانية الأخرى لدينا إلى إثراء نقاشاتنا، وإجراء المناقشات، وإرساء أسس سياساتنا لإحداث تأثير أكبر.

ونتمنى لقائكم قريباً في بالي!

جاكرتا، 10 شباط/فبراير 2022

معالي الرئيسة/الرئيس،
معالي رئيسة/رئيس البرلمان،

باسم مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا، إنه لشرف، ولمن دواعي سرورنا أن ندعوكم للمشاركة في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات ذات الصلة، التي ستعقد في نوسا دوا، بالي من 20 إلى 24 آذار/مارس 2022.

وتوفر الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي فرصة فريدة للبرلمانيين من أجل المشاركة في الحوار، والتعاون حول المسائل ذات الاهتمام المشترك على أساس منتظم. وبالتالي، ستوفر الجمعية العامة في نوسا دوا منبراً متعدد الأطراف فريداً لتعزيز السلام، والازدهار، والديمقراطية التمثيلية، والحوار البرلماني على الصعيد العالمي.

وسيهدف الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة **الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ** إلى تناول إحدى القضايا الأكثر إلحاحاً التي يواجهها عالمنا اليوم. من أجل تعزيز العمل البرلماني، والحوار البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ، ستركز المناقشة على دور البرلمانات في المساهمة في تنفيذ السياسات والاتفاقات الوطنية، والدولية المرتبطة بتغير المناخ. كما أنه من المتوقع أن ينعقد نقاش حول جهود البرلمانات لخفض الانبعاثات، وتعزيز إجراءات التكيف، وإسراع عملية التحول البيئي، والابتكار لممارسات، وعمليات برلمانية أكثر مراعية للبيئة.

وستتم دعوة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى تبادل خبراتهم في التصدي لأزمة المناخ في بلدانهم، ومناقشة كيفية دعمهم لحكوماتهم في تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ26).

وسيحرص مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا على ضمان سلامتكم، ورفاهكم خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي. في سبيل اتخاذ التدابير اللازمة، لا سيما في ظل حالة كوفيد-19، سنكون ممتنين إذا أبلغتم عن رغبتكم في حضور الجمعية العامة، في موعد أقصاه 3 آذار/مارس 2022، عبر نظام التسجيل الإلكتروني. ستتم مشاركة المزيد من المعلومات حول الجمعية العامة على الموقع الإلكتروني التالي ipu144.dpr.go.id و https://www.ipu.org/event/144th-assembly-and-related-meetings.

ويتطلع مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا إلى الترحيب بكم، مع وفد بلدكم، ويتمنى لكم إقامة سعيدة في إندونيسيا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع)

الدكتورة بوان مهاراني

رئيسة مجلس النواب

في جمهورية إندونيسيا

الاتحاد البرلماني الدولي هو منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية.

بدأ الاتحاد البرلماني الدولي في العام 1889 كمجموعة صغيرة من البرلمانيين، مكرسة لتعزيز السلام من خلال الدبلوماسية والحوار البرلمانيين، ومنذ ذلك الحين نما لتصبح منظمة عالمية حقيقية من البرلمانات الوطنية. واليوم، تقترب عضوية الاتحاد البرلماني الدولي من أن تصبح عالمية، حيث يضم 178 برلماناً عضواً و14 عضواً منتسباً وأعداد متزايدة من البرلمانيين من جميع أنحاء العالم يشاركون في عملهم.

وتُعقد الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي – المعروفة سابقاً باسم المؤتمرات البرلمانية الدولية – مرتين في السنة إما في جنيف أو في مدن أخرى حول العالم، بحضور أكثر من 1200 مندوب.

وبدعوة من برلمان جمهورية إندونيسيا، ستعقد الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة في **نوسا دوا** (مركز بالي الدولي للمؤتمرات) في الفترة **من 20 إلى 24 مارس/آذار 2022**. وستكون هذه هي المرة الثالثة التي تستضيف فيها إندونيسيا الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. ويمكن الاطلاع على قائمة الجمعيات العامة السابقة على هذا الرابط.

وستجتمع في هذه الجمعية العامة جميع الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك المجلس الحاكم، واللجان الدائمة، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، بالإضافة إلى منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب. وستوفر المناقشة العامة منبراً للمندوبين للتشاور، وتبادل الآراء حول موضوع: "**الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ**".

وللمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي.

الأعضاء:

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي	
1	أفغانستان
2	ألبانيا
3	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
4	أندورا
5	أنغولا
6	الأرجنتين
7	أرمينيا
8	أستراليا
9	النمسا
10	أذربيجان
11	مملكة البحرين
12	بنغلادش
13	بيلاروسيا
14	بلجيكا
15	بنين
16	بوتان
17	بوليفيا (دولة متعددة القوميات)
18	البوسنة والهرسك
19	بوتسوانا
20	البرازيل

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي	
21	بلغاريا
22	بوركينا فاسو
23	بروندي
24	كابو فيردي
25	كمبوديا
26	الكاميرون
27	كندا
28	جمهورية إفريقيا الوسطى
29	تشاد
30	تشيلي
31	الصين
32	كولومبيا
33	جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية
34	الكونغو
35	كوستا ريكا
36	ساحل العاج
37	كرواتيا
38	كوبا
39	قبرص
40	جمهورية التشيك
41	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
42	جمهورية الكونغو الديمقراطية
43	الدنمارك
44	جمهورية جيبوتي
45	جمهورية الدومينكان
46	الإكوادور
47	جمهورية مصر العربية

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي	
48	السلفادور
49	غينيا الاستوائية
50	إستونيا
51	إسواتيني
52	إثيوبيا
53	ولايات ميكرونيزيا المتحدة
54	فيجي
55	فنلندا
56	فرنسا
57	الغابون
58	غامبيا
59	جورجيا
60	ألمانيا
61	غانا
62	اليونان
63	غواتيمالا
64	غينيا
65	غينيا بيساو
66	غيانا
67	هاييتي
68	هندوراس
69	المجر
70	آيسلندا
71	الهند
72	إندونيسيا
73	الجمهورية الإسلامية الإيرانية
74	جمهورية العراق

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي	
75	إيرلندا
76	إسرائيل
77	إيطاليا
78	اليابان
79	المملكة الأردنية الهاشمية
80	كازاخستان
81	كينيا
82	دولة الكويت
83	قيرغيزستان
84	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية
85	لاتفيا
86	الجمهورية اللبنانية
87	ليسوتو
88	دولة ليبيا
89	ليختنشتاين
90	ليتوانيا
91	لوكسمبورغ
92	مدغشقر
93	مالاوي
94	ماليزيا
95	مالديف
96	مالي
97	مالطا
98	جزر مارشال
99	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
100	موريشيوس
101	المكسيك

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي	
102	موناكو
103	منغوليا
104	مونتينيغرو
105	المملكة المغربية
106	موزامبيق
107	ميانمار
108	ناميبيا
109	نيبال
110	هولندا
111	نيوزيلندا
112	نيكاراغوا
113	النيجر
114	نيجيريا
115	مقدونيا الشمالية
116	النرويج
117	سلطنة عُمان
118	باكستان
119	بالاو
120	دولة فلسطين
121	بنما
122	بابوا غينيا الجديدة
123	باراغواي
124	بيرو
125	الفليبين
126	بولندا
127	البرتغال
128	دولة قطر
129	جمهورية كوريا

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي	
130	جمهورية مولدافيا
131	رومانيا
132	روسيا الاتحادية
133	رواندا
134	سانت لوسيا
135	سانت فينسنت والغرينادين
136	ساموا
137	سان مارينو
138	ساو تومي وبرينسيبي
139	المملكة العربية السعودية
140	السينغال
141	صربيا
142	سيشيل
143	سيراليون
144	سنغافورة
145	سلوفاكيا
146	سلوفينيا
147	جمهورية الصومال الفيدرالية
148	جنوب إفريقيا
149	إسبانيا
150	جنوب السودان
151	سريلانكا
152	سورينام
153	السويد
154	سويسرا
155	الجمهورية العربية السورية
156	طاجيكستان
157	تايلاند

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي	
158	تيمور- ليشتي
159	توغو
160	تونغا
161	ترينيداد وتوباغو
162	الجمهورية التونسية
163	تركيا
164	تركمانستان
165	توفالو
166	أوغندا
167	أوكرانيا
168	دولة الإمارات العربية المتحدة
169	المملكة المتحدة
170	جمهورية تنزانيا المتحدة
171	أورغواي
172	أوزبكستان
173	فانواتو
174	فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)
175	فيتنام
176	الجمهورية اليمنية
177	زامبيا
178	زيمبابوي

الأعضاء المنتسبون:

1. برلمان دول الأنديز
2. البرلمان العربي
3. برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)
4. الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)
5. البرلمان الأوروبي

6. الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (IPA CIS)
7. اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (WAEMU)
8. برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)
9. البرلمان الإفريقي
10. برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)
11. برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)
12. الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF)
13. الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE)
14. الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)

ثانياً – لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي

الاتحاد البرلماني الدولي هو منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية.

بدأ في عام 1889 كمجموعة صغيرة من البرلمانيين، مكرسين لتعزيز السلم من خلال الدبلوماسية البرلمانية والحوار، تطور منذ ذلك الحين إلى منظمة عالمية حقيقية من البرلمانات الوطنية. اليوم، تقترب عضويتنا أكثر لتكون عالمية، حيث يوجد 179 برلماناً عضواً و13 عضواً منتسباً وأعداد متزايدة من البرلمانيين من جميع أنحاء العالم يشاركون في عملنا.

شعارنا هو "من أجل الديمقراطية. للجميع".

رؤيتنا هي "نريد عالماً يكون فيه كل صوت مهماً، حيث تكون الديمقراطية والبرلمانات في خدمة الشعب من أجل السلم والتنمية".

رسالتنا هي "الاتحاد البرلماني الدولي هو منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية. نحن نعزز الحوكمة الديمقراطية والمؤسسات والقيم، ونعمل مع البرلمانات والبرلمانيين للتعبير عن احتياجات وتطلعات الشعب والاستجابة لها. نحن نعمل من أجل السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين الشباب والتنمية المستدامة من خلال الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني."

يتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا من الأموال العامة. مقرنا الرئيسي في جنيف، سويسرا. لدينا أيضاً مكتب في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

1. نبذة تاريخية:

فريدريك باسي
1912 – 1828

ويليام راندال كريمير
1912 - 1822

بمبادرة من رجلي السلام البرلمانيين، ويليام راندال كريمير (المملكة المتحدة)، وفريدريك باسي (فرنسا)، تم إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889، ليشكل أول منتدى دائم للمفاوضات السياسية متعددة الأطراف.

تمّ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889، في عصر لم تكن موجودة فيه وسائل راسخة للحكومات أو البرلمانات للعمل معاً على المستوى الدولي.

لقد تطلب الأمر رجلين من أصحاب الرؤية في القرن الـ19- الإنجليزي ويليام راندال كريمر والفرنسي فريديريك باسي- لوضع الأسس لكل ما تبع ذلك. لقد أنشأوا جمعية للبرلمانيين تحولت إلى منظمة عالمية مزدهرة اليوم.

كان الرجلين من خلفيات اجتماعية مختلفة إلى حد كبير، لكنهم متحدون في إيمانهم بحل النزاعات الدولية من خلال التحكيم السلمي. واصل الناشطون الدؤوبون مدى الحياة من أجل السلام، الفوز بجائزة نوبل للسلام- جنباً إلى جنب مع العديد من الشخصيات الأخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

لقد أدى عملهم إلى إنشاء أول منظمة سياسية دولية دائمة في العالم ووفر أسس التعاون المتعدد الأطراف بين الدول اليوم. كان للاتحاد البرلماني الدولي دور فعال في إنشاء محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي عام 1899، وساعدت دعواته لإنشاء مؤسسة دولية تربط الحكومات في إرساء الأسس لإنشاء عصبة الأمم في عام 1919 والأمم المتحدة عام 1945.

كانت فكرة الجمع بين برلمانيين من دول مختلفة تكتسب زخماً بين دعاة السلام في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، ولكن حتى عام 1889 لم يكن أحد قد أخذ زمام المبادرة لتحويل الفكرة إلى حقيقة واقعة.

وُلد كريمر وسط الفقر في إنجلترا، وعمل نجاراً وزعيماً نقابياً قبل أن يصبح نائباً في البرلمان عام 1885. كان باسي من عائلة فرنسية ثرية ومؤثرة، وكان خبيراً اقتصادياً محترماً. كانا يعملان بشكل منفصل في بلدانهم لتعزيز التحكيم بين الدول، قبل توحيد القوى عبر الانقسامات الاجتماعية والوطنية التي تفصل بينهما.

أقنع كريمر 234 من زملائه في البرلمان بالتوقيع على وثيقة تقترح معاهدة تحكيم مع الولايات المتحدة. ترأس وفداً عبر الأطلسي وقدمه إلى الرئيس الأمريكي جروفر كليفلاند.

لم تتم الموافقة على المعاهدة من قبل الكونجرس، لكن الزيارة أثارت وابلاً من الدعم لمفهوم التحكيم، وفي يونيو 1888 تبنى مجلس الشيوخ الأمريكي اقتراحاً للدخول في التحكيم بشأن النزاعات مع الحكومات الأخرى كلما أمكن ذلك.

في نفس الوقت تقريباً، قدم باسي اقتراحاً يدعو حكومته إلى اغتنام كل فرصة لتسوية النزاعات الدولية عن طريق الوساطة والتحكيم.

سمع كريمر عن تصرفات الرجل الفرنسي، وكتب له يقترح عليهما التقاء لتبادل الآراء. وقال كريمر إنه يمكنه إحضار 200 نائب برلماني بريطاني إلى باريس إذا تمت دعوتهم لحضور اجتماع.

أول لقاء تاريخي

أصدر باسي الدعوة، وأخبر كريمر أنه إذا أحضر ستة نواب فقط فسيكون ذلك حدثاً رائعاً. تم تنظيم الاجتماع التاريخي في فندق جراند هوتيل في باريس في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1888.

في هذه الفعالية، عبر 9 نواب بريطانيون فقط القناة وانضموا إلى 25 من نظرائهم الفرنسيين في الاجتماع. افتتح باسي الإجراءات وانتخب رئيساً، بينما أصبح كريمر والسير جورج كامبل نائبين للرئيس.

وخلص الاجتماع إلى أن معاهدة تحكيم بين فرنسا والولايات المتحدة من المرجح أن تنجح أكثر بكثير من معاهدة بين بريطانيا والولايات المتحدة، بسبب الخلافات حول أيرلندا وكندا.

حرصاً على مواصلة عملهم وبعيداً عن الإحباط بسبب قلة الحضور، رتب النواب للقاء في العام التالي.

بشكل حاسم، قرروا دعوة برلمانيين متعاطفين مع قضية التحكيم من البرلمانات حول العالم، وفتحوا الأبواب أمام مؤتمرات دولية جادة لأول مرة. تم تشكيل لجنة لتنظيم مؤتمر في باريس يومي 29 و 30 حزيران/ يونيو 1889، بالتزامن مع المعرض العالمي.

عندما زار كريمر القاعة المتواضعة التي تم اختيارها كمكان قبل أيام قليلة من بدء المؤتمر، شعر بالذهول وشعر أنها كانت مباراة سيئة لعظمة المناسبة. هرع إلى الخارج وحجز فندق كونتيننتال- مكان إحدى أجمل القاعات في باريس.

الحضور الدولي

حضر الاجتماع هذه المرة 55 نائبا برلمانياً فرنسياً و28 بريطانياً، بالإضافة إلى 5 إيطاليين وممثل واحد عن كل من برلمانات بلجيكا والدنمارك والمجر وليبيريا وإسبانيا والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن العدد العالمي كان صغيراً، فقد كان كافياً لإضفاء طابع دولي على المؤتمر. في اليوم الثاني، قرر النواب أن الاجتماع يجب أن يعقد كل عام.

كان المؤتمر البرلماني الدولي- الذي سمي فيما بعد الاتحاد البرلماني الدولي- قد وُلد رسمياً في 30 حزيران/ يونيو 1889. انتُخب باسي رئيساً وكريمر نائباً للرئيس.

بعد ثلاث سنوات، أنشأت المجموعة مقرها، المكتب البرلماني الدولي، في برن في سويسرا، مع ألبرت غوبات (الذي فاز بجائزة نوبل للسلام الثانية) بصفته أميناً عاماً متطوعاً حتى عام 1909.

كان كريمر هو الذي بدأ العملية التي أصبح بها كريستيان لانج أول أمين عام محترف، من عام 1909 حتى عام 1933، ووضع أندرو كارنيجي المنظمة على أسس أكثر ثباتاً من الناحية المالية.

اعتمدت المنظمة اسمها الحالي- الاتحاد البرلماني الدولي- في عام 1899.

ومنذ ذلك الوقت، وبالرغم من نشوب حربين عالميتين، والاتحاد يواصل أنشطته، موسعاً بالتدرّج مجال عمله ومكيفاً وسائله مع الظروف المتغيرة، وناضل في سبيل إنشاء المؤسسات النظيرة على المستوى الحكومي الدولي، والتي برزت في نهاية المطاف إلى حيز الوجود باسم الأمم المتحدة. وكان للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً دور فعال في إنشاء ما يعرف الآن بمحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي.

وعلى مرّ السنين، نال كبار الشخصيات في الاتحاد البرلماني الدولي ثماني جوائز نوبل للسلام، وهم:

- **1901:** فريدريك باسي (فرنسا)
- 1902: ألبرت غوبا (سويسرا)
- 1903: ويليام راندال كريمر (المملكة المتحدة)
- 1908: فريدريك باجير (الدنمارك)
- 1909: أوغست بيرنايرت (بلجيكا)
- 1913: هنري لافونتين (بلجيكا)
- 1921: كريستيان لانج (النرويج)

- 1927: فرديناند بويسون (فرنسا)

وقد أصبح الاتحاد البرلماني الدولي، منبراً دولياً هاماً لعرض القضايا السياسية ومناقشتها، خاصة ما يتعلق منها بتحقيق السلم والأمن الدوليين وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم سائر شعوب العالم.

1 – التأسيس والعضوية:

- تأسس الاتحاد في عام 1889.
- مقر الاتحاد في جنيف.
- يجوز لكل برلمان تَشكَّل بموجب قوانين دولة ذات سيادة ويمثل سكانها ويعمل على أراضيها، أن يطلب الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويمكن لشُعبة وطنية تمثّل مثل هذا البرلمان وتكون منضمة فعلياً للاتحاد عند إقرار هذه المادة أن تختار البقاء عضواً في الاتحاد.
- يجوز لأي برلمان تَشكَّل بموجب القانون الأساسي لكيان إقليمي تقرّ الأمم المتحدة بتطلّعاته، وحقّه في إقامة دولة، ويتمتع بصفة مراقب دائم في الأمم المتحدة ذي حقوق وامتيازات إضافية عديدة، أن يصبح عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي.
- في الدول الفيدرالية، يجوز للبرلمان الفيدرالي فقط، أن يتقدم بطلب الانضمام ليصبح عضواً في الاتحاد.
- يتعيَّن على كل برلمان عضو في الاتحاد، أن يتقيّد بمبادئ الاتحاد ويلتزم بنظامه الأساسي.
- يجوز للمجلس الحاكم، أن يقبل في عضوية الاتحاد الجمعيات البرلمانية الدولية، التي تأسست بموجب القانون الدولي من قِبَل دول ممثَّلة في الاتحاد، كأعضاء منتسبين وذلك بناءً على طلبها، وبعد إجراء المشاورات مع الأعضاء المعنيين في الاتحاد.
- يتولى الأمين العام إحالة طلب برلمان بالانضمام أو إعادة الانضمام إلى المجلس الحاكم، ويتخذ المجلس الحاكم قراراً بقبول الطلب أو بإعادة عرضه، بناءً على رأي اللّجنة التنفيذيّة التي تنظر فيما إذا كانت الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة قد استوفيت، وأن ترفع تقريراً حول ذلك عنها.
- عندما يتوقف عضو في الاتحاد البرلماني الدولي عن العمل بهذه الصفة، تنظر اللجنة التنفيذية في الحالة وتبدي رأيها للمجلس الحاكم. ويتخذ المجلس الحاكم قراراً بشأن تعليق عضوية ذلك العضو في الاتحاد.
- يُقدّم كل عضو وعضو منتسب في الاتحاد مساهمة سنوية في نفقات الاتحاد وفقاً لجدول يقرّه المجلس الحاكم (**اللائحة المالية، القاعدة 5**).
- لا يجوز لأيّ عضو في الاتحاد، تأخّر في سداد مساهمته المالية للمنظمة، المشاركة في التصويت في أجهزة الاتحاد، إذا كان مقدار المتأخرات مساوياً أو متجاوزاً لمقدار المساهمات المستحقة عليه عن

السنتين السابقتين بكاملهما. ومع ذلك، يجوز للمجلس الحاكم أن يسمح لهذا العضو، بالتصويت إذا اقتنع بأنّ العجز عن السداد نتج عن ظروف خارجة عن إرادة العضو. ويجوز أن يتلقى المجلس الحاكم قبل النظر في هذه المسألة، تفسيراً خطياً يتقدم به العضو المعني، ومع ذلك، فإنّ أحكام الفقرة 2 من المادة 10 من النظام الأساسي لا تسمح بأن يُمثَّل مثل هذا العضو بأكثر من مندوبَين اثنين في اجتماعات الاتحاد.

ولا يجوز لأيّ عضو منتسب، تأخَّر في سداد مساهمته المالية، أن يكون ممثَّلاً بأكثر من مندوب واحد في اجتماعات الاتحاد، إذا كان مقدار المتأخرات مساوياً أو متجاوزاً لمقدار المساهمات المستحقة عليه عن السنتين السابقتين بكاملهما.

- عندما يتأخر العضو أو العضو المنتسب في الاتحاد عن سداد مساهماته المستحقة لمدة ثلاث سنوات، تنظر اللجنة التنفيذية في الموضوع، على أساس كل حالة على حدة وبالتشاور الوثيق مع العضو أو العضو المنتسب المعني، وترفع رأيها إلى المجلس الحاكم. يتخذ المجلس الحاكم القرار حول تعليق حقوق هذا البرلمان أو العضو المنتسب.
- يكون لجميع الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين في الاتحاد قواعد خاصة بهم تنظم مشاركتهم في أعمال الاتحاد، ويتعين عليهم اتخاذ جميع الأحكام الهيكلية والإدارية والمالية اللازمة لضمان تمثيلهم الفعلي في الاتحاد، وتنفيذ القرارات الصادرة عنه، والحفاظ على العلاقات مع أمانة الاتحاد، التي سيقدمون إليها تقريرا سنوياً حول أنشطتهم، يتضمن أسماء موظفيهم وقائمة بأعضائهم أو عددهم الإجمالي.
- لكل عضو في الاتحاد، حقّه المطلق في تقرير كيفية تنظيم مشاركته في الاتحاد.

ومن واجب أعضاء الاتحاد أن يقدموا قرارات الاتحاد داخل برلمانهم، في أنسب شكل؛ وإبلاغها إلى الحكومة؛ وحثّها على تنفيذها، وإبلاغ أمانة الاتحاد بذلك، بصورة منتظمة وكاملة بقدر الإمكان، لا سيما في تقاريرها السنوية، بما تمّ اتخاذه في هذا الشأن، وما تحقَّق من نتائج، (لائحة الجمعية، القاعدة 39 الفقرة 2). وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي على جميع رؤساء الوفود المشاركة في جمعيات الاتحاد أن يقدموا، وفقا لقوانينهم الوطنية، تقريراً إلى برلماناتهم الوطنية مع إرسال نسخة من هذا التقرير إلى الأمين العام للاتحاد في أقرب وقت ممكن بعد اختتام الجمعية.

2. الأهداف:

- يعمل الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره المنبر الرئيسي للحوار البرلماني في جميع أنحاء العالم منذ عام 1889، من أجل تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب وتأسيس مؤسسات تمثيلية متينة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقوم بما يلي:

أ) يشجع الاتصالات بين البرلمانات، والبرلمانيين، في جميع البلدان، والتنسيق وتبادل الخبرات فيما بينهم؛

ب) ينظر في المسائل ذات الاهتمام الدولي، ويُبدي رأيه في هذه القضايا بُغية تشجيع البرلمانات، وأعضائها على التقدم بمبادرات؛

ج) يساهم في الدفاع عن حقوق الإنسان، والنهوض بها نظراً لما لها من أهمية عالمية، ولأنّ احترامها يُعدّ عاملاً أساسياً لإرساء الديمقراطية البرلمانية والتنمية؛

د) يساهم في معرفة أفضل، لعمل المؤسسات النيابية ولتعزيز وتنمية أساليب عملها.

- يشارك الاتحاد الأمم المتحدة في أهدافها، ويؤيد جهود هذه المنظمة ويعمل بالتعاون الوثيق معها، كما يتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية، والمنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية، وغير الحكومية التي تستلهم المثل نفسها.
- يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بشخصية قانونية ولديه صلاحية الدخول في الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات التعاون مع البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

3. أجهزة الاتحاد:

أ. الجمعية العامة:

- يجتمع الاتحاد البرلماني الدولي، في شكل جمعية عامة مرتين سنوياً.
- يحدد المجلس الحاكم، مكان كل دورة وتاريخها، (**لائحة الجمعية، المادة 4 الفقرة 2**).
- يجوز للمجلس الحاكم، في ظروف استثنائية، أن يقرر تغيير مكان وتاريخ انعقاد الجمعية أو عدم انعقادها. وفي الأحوال الطارئة، يجوز لرئيس الاتحاد، أن يتخذ مثل هذا القرار بموافقة اللجنة التنفيذية.
- تتألف الجمعية العامة من برلمانيين تعيّنهم البرلمانات الأعضاء في الاتحاد كمندوبين. على أن يتضمن الوفد برلمانيين من الرجال والنساء، وأن يسعى جاهداً إلى ضمان تمثيل متساوٍ للجنسين.
- لا يجوز بأي حال من الأحوال، أن يتجاوز عدد البرلمانيين الذين يتم تعيينهم كمندوبين إلى الجمعية من قبل عضو الاتحاد ثمانية بالنسبة لبرلمانات البلدان التي يقل عدد سكانها عن 100 مليون نسمة، أو عشرة في برلمانات البلدان التي يبلغ عدد سكانها 100 مليون نسمة أو أكثر.
- يسجل البرلمان العضو مندوباً إضافياً واحداً إذا كان يتضمن الوفد برلمانياً شاباً واحداً على الأقل، شرط أن يتألف الوفد من الجنسين وألا يكون العضو متأخراً عن سداد مساهماته المستحقة.
- ينقص تلقائياً عضو واحد، من عدد أعضاء أي وفد يتشكل من برلمانيين من جنس واحد خلال دورتين متعاقبتين للجمعية العامة.

- يفتتح الجمعية رئيس الاتحاد البرلماني، وفي حال غيابه/غيابها يفتتحها نائب رئيس اللجنة التنفيذية، المعيَّن طبقاً للفقرة 2 من القاعدة 5، من
- لائحة اللجنة التنفيذية.
- تختار الجمعية العامة رئيسها، ونواب الرئيس وفارزي الأصوات.
- يكون عدد نواب الرئيس، مساوياً لعدد البرلمانات الأعضاء الممثَّلة في الجمعية العامة.
- يكون عدد نواب الرئيس مساويا لنواب أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الممثلة في الجمعية.
- تُناقش الجمعية العامة المسائل التي تُعدّ ـ بموجب المادة الأولى من النظام الأساسي ـ ضمن نطاق اختصاص الاتحاد، وتُصدر توصيات تُعبِّر عن وجهات نظر المنظمة بشأن هذه المسائل.
- يساعد الجمعية في أداء مهماتها لجان دائمة، يُحدد المجلس الحاكم عددها ومجال اختصاصها (**المادة 21 الفقرة (هـ)**).
- تتولى اللجان الدائمة عادةً إعداد تقارير و/أو مشاريع قرارات لعرضها على الجمعية، وتقوم بمهمات أخرى وفقاً لما ورد في اللائحة (**اللجان الدائمة، القاعدة 6 الفقرة 5**).
- يجوز للمجلس الحاكم كذلك، أن يكلّف اللجان الدائمة بدراسة بند مُدرج على جدول أعماله ورفع تقرير إليه.
- تضع الجمعية جدول أعمال دورتها التالية، (**لائحة الجمعية، القاعدة 10**).
- يجوز للجمعية إدراج بند طارئ واحد على جدول أعمالها، (**لائحة الجمعية، القاعدة 11**).
- يقتصر حقّ التصويت على المندوبين الحاضرين شخصياً.
- يُحتسب عدد الأصوات المتاحة لكل برلمان عضو في الاتحاد، طبقاً للقواعد التالية:
- أ) لكل برلمان عشرة أصوات كحدٍّ أدنى؛
- ب) يكون لكل برلمان عدد من الأصوات الإضافية، تُحسب وفقاً لعدد سكان بلاده، وذلك على النحو التالي:

عدد السكان	عدد الأصوات
من 1 إلى 5 ملايين نسمة	صوت واحد
أكثر من 5 إلى 10 ملايين نسمة	صوتان
أكثر من 10 إلى 20 مليون نسمة	3 أصوات
أكثر من 20 إلى 30 مليون نسمة	4 أصوات
أكثر من 30 إلى 40 مليون نسمة	5 أصوات
أكثر من 40 إلى 50 مليون نسمة	6 أصوات
أكثر من 50 إلى 60 مليون نسمة	7 أصوات
أكثر من 60 إلى 80 مليون نسمة	8 أصوات
أكثر من 80 إلى 100 مليون نسمة	9 أصوات
أكثر من 100 إلى 150 مليون نسمة	10 أصوات
أكثر من 150 إلى 200 مليون نسمة	11 صوتاً
أكثر من 200 إلى 300 مليون نسمة	12 صوتاً
أكثر من 300 مليون نسمة	13 صوتاً

- عند إجراء تصويت في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، يكون لكل وفد يقتصر تشكيله على برلمانيين من جنس واحد، خلال دورتين متتاليتين للجمعية، ثمانية أصوات كحد أدنى (بدلاً من عشرة للوفود المشكلة من رجال ونساء). وفيما يتعلق بالوفود التي يحقّ لها عدد من الأصوات الإضافية، يتمّ الحساب الكلي على أساس ثمانية أصوات بدلاً من عشرة.
- يجوز للوفد تجزئة أصواته، بحيث تُعبِّر عن مختلف وجهات نظر أعضائه، ولا يجوز لموفد واحد أن يسجل أكثر من عشرة أصوات.
- يُجرى التصويت في الجمعية بالمناداة على الأسماء إلاّ في الأحوال التي لا يواجه فيها القرار المعروض على الجمعية أي معارضة.
- ويُجرى التصويت لانتخاب أعضاء المكاتب، بالاقتراع السري إذا طلب ذلك عشرون عضواً على الأقل.

ب. **المجلس الحاكم:**

- يعقد المجلس الحاكم عادةً دورتين سنوياً، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 5).
- يُدعى المجلس لدورة استثنائية من قبل رئيسه، إذا رأى الرئيس أو اللجنة التنفيذية ذلك ضرورياً، أو بناءً على طلب ربع أعضاء المجلس الحاكم على الأقل.
- يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة ممثلين عن كل برلمان عضو في الاتحاد، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 1 الفقرة 2). وتستمر عضوية المجلس، من الجمعية إلى الجمعية التي تليها.
- يتعيَّن أن يكون أعضاء المجلس الحاكم كافة، أعضاءً حاليين في برلماناتهم.
- في حال وفاة مندوب، أو استقالته، أو عدم قدرته على الحضور، يعيّن البرلمان المعني من يحلّ محلّه.
- ينتخب المجلس الحاكم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، لفترة ثلاث سنوات، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 6 و7 و8). ويعتبر هو القيادة السياسية للمنظمة ويرأس المجلس الحاكم بحكم منصبه.
- لا يجوز إعادة انتخاب الرئيس، الذي انتهت ولايته في الرئاسة، قبل مضي ثلاث سنوات أخرى، ويتعيَّن أن يحلّ محله شخص ينتمي إلى برلمان آخر، ويراعى ضمان التناوب المنتظم بين مختلف المجموعات الجيوسياسية.
- يجري انتخاب الرئيس خلال انعقاد الدورة الثانية للجمعية من السنة، ومع ذلك، يجوز للمجلس إجراء الانتخاب إذا تعذَّر انعقاد الجمعية لأسباب استثنائية.
- في حال استقالة الرئيس، أو فقدانه العضوية البرلمانية أو وفاته، يمارس مهامه نائب رئيس اللجنة التنفيذية، الذي تعيّنه اللجنة التنفيذية حتى ينتخب المجلس الحاكم رئيساً جديداً. وتُطبَّق الأحكام ذاتها في حال تعليق عضوية البرلمان، العضو في الاتحاد الذي ينتمي إليه رئيس الاتحاد.
- يساعد الرئيس في أداء مهماته، بين الدورات النظامية، مجموعة تتكون من ستة نواب للرئيس، يمثل كل واحد منهم إحدى المجموعات الجيوسياسية، ويعيَّنون من بين أعضاء اللجنة التنفيذية، لفترة عام واحد قابل للتجديد.
- يحدد المجلس الحاكم، ويوجِّه نشاطات الاتحاد ويراقب تنفيذها بما يتماشى مع الأهداف المحدَّدة في النظام الأساسي.
- يُقرر المجلس الحاكم جدول أعماله، وتضع اللجنة التنفيذية جدول أعمال مؤقت، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 12 الفقرة 2). ويجوز لأيّ عضو في المجلس، أن يقدّم اقتراحات إضافية على جدول الأعمال المؤقت، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 13).
- يضطّلع المجلس الحاكم، في الاتحاد البرلماني الدولي، بالمهمات التالية على وجه الخصوص:

أ) يقرر انضمام، أو إعادة انضمام، البرلمانات الأعضاء، كما يقرر تعليق حقوقها أو عضويتها، طبقاً للمادة 4، والمادة 5 الفقرة 3 من النظام الأساسي؛

ب) يقرر مكان، وتاريخ، انعقاد الجمعية، (المادة 9 الفقرة 2 من هذه اللائحة، والقاعدة 4 الفقرة 2 من لائحة الجمعية)؛

ج) يقرر تنظيم الاتحاد للاجتماعات البرلمانية الدولية الأخرى، كافة بما في ذلك إنشاء لجان خاصة لدراسة مشاكل معينة، ويحدد كيفية عملها، ويبدي رأيه في استنتاجاتها؛

د) يحدد عدد اللجان الدائمة للجمعية ومجالات اختصاصها، (المادة 13 الفقرة 1).

هـ) يشكّل لجاناً خاصة، ومجموعات عمل، لمساعدته في أداء مهماته، على أن يُراعى عند تشكيلها التوازن الجيوسياسي والجغرافي، (إقليمي، وإقليمي فرعي)، كما يراعى التوازن بين عدد الرجال والنساء.

و) يحدد فئات المراقبين في اجتماعات الاتحاد وحقوقهم، ومسؤولياتهم، ويقرر المنظمات الدولية، والهيئات الأخرى، التي تتمتع بصفة المراقب المنتظم في اجتماعات الاتحاد، (لائحة الجمعية، القاعدة 2؛ لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 4؛ لائحة اللجان الدائمة، القاعدة 3 الفقرة 1)، كما يدعو ـ فضلاً عن ذلك وبصفة عارضة ـ مراقبين بإمكانهم المساهمة في دراسة بند معيَّن مدرج في جدول أعمال الجمعية؛

ز) يقرّ سنوياً برنامج عمل الاتحاد، وميزانيته، ويحدد جدول المساهمات، (اللائحة المالية، القاعدة 3 الفقرة 1، والقاعدة 5 الفقرة 2).

ح) يوافق سنوياً على حسابات السنة المالية السابقة، بناءً على توصية مدقّقِي الحسابات، اللذين يعينهما من بين أعضائه، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 41؛ اللائحة المالية، القاعدة 13 الفقرة 3؛ لائحة الأمانة، القاعدة 12).

ط) يأذن بقبول الهبات والوصايا، (اللائحة المالية، القاعدة 7 الفقرة 1).

ي) ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 37 و38 و39).

ك) يعيّن الأمين العام للاتحاد، (النظام الأساسي، المادة 28 الفقرة 1، ولائحة الأمانة، القاعدة 3 الفقرة 1).

ل) يضع لائحته، ويُعرب عن رأيه بشأن الاقتراحات المقدَّمة لتعديل النظام الأساسي، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 45 الفقرة 1).

- يجتمع منتدى النساء البرلمانيات، خلال الدورتين السنويتين للجمعية، ويرفع تقريراً بأعماله إلى المجلس الحاكم، ويوافق المجلس الحاكم على اللائحة التي يضعها المنتدى. ويعاون المنتدى مكتب يوافق المنتدى على لائحته، ويعقد المكتب اجتماعاته خلال الدورتين السنويتين للجمعية.

- تعقد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، اجتماعها خلال الدورتين السنويتين للجمعية، ويجوز لها أن تعقد اجتماعات إضافية، وتنظّم بعثات كلما دعت الحاجة. وترفع اللجنة تقريراً بأعمالها إلى المجلس الحاكم. يوافق المجلس الحاكم على اللائحة التي تضعها اللجنة.
- يعقد منتدى البرلمانيين الشباب، اجتماعه خلال الدورتين السنويتين للجمعية، ويرفع تقريراً بأعماله إلى المجلس الحاكم. ويوافق المجلس الحاكم على اللائحة التي يضعها المنتدى.

ج. **اللجنة التنفيذية:**

- تتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وخمسة عشر عضواً ينتمون إلى برلمانات مختلفة، ومن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي.
- يرأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة التنفيذية بحكم منصبه. وينتخب المجلس الحاكم خمسة عشر عضواً؛ منهم اثنا عشر عضواً على الأقل من أعضاء المجلس الحاكم، تستمر عضويتهم فيه طيلة مدة ولايتهم. ويكون تمثيل كل جنس بنسبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين
- يراعى في انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، مساهمة المرشح وبرلمانه في أعمال الاتحاد. وتقتصر عضوية اللجنة التنفيذية، على برلمانيي الدول التي تتمتع فيها النساء، بحقوق الاقتراع، والترشيح، في الانتخابات.
- تخصَّص المقاعد الخمسة عشر، التي يُنتخب أعضاؤها، للمجموعات الجيوسياسية، وذلك بتطبيق النظام الانتخابي «سانت لاغيه» (Sainte – Laguë) على العدد الإجمالي للأصوات التي يحق لأعضائها الإدلاء بها في الجمعية. وفي حال تعديل عدد مقاعد إحدى المجموعات الجيوسياسية في اللجنة التنفيذية، فإنه لا يُعاد شغل أيٍّ من هذه المقاعد إلا عند انتهاء تفويض العضو الذي يشغله.
- تكون مدة عضوية الأعضاء المنتخبين في اللجنة التنفيذية أربع سنوات، ويخرج اثنان على الأقل بالتناوب كل عام، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذي تنتهي ولايته قبل مضي سنتين، ويحلّ محلّه عضو ينتمي إلى برلمان آخر. ويجوز لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات أن تعمل لفترة سنتين، يمكن تجديدها لمرة واحدة (منتدى البرلمانيات، المادة 33 الفقرة 4). ويعمل رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب فترة سنتين لا يمكن تجديدها (مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، المادة 5 الفقرة 7).
- في حال وفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، أو استقالته، أو انتهت ولايته في برلمان بلاده، يعيّن عضو الاتحاد المعني بديلاً عنه يزاول مهماته، حتى دورة انعقاد المجلس الحاكم التالية التي يتمّ خلالها إجراء الانتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تمّ انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه يقضي فترة تفويض كاملة. أمّا إذا كان ينتمي إلى البرلمان نفسه فإنه يستكمل فترة سلفه. وإذا توفيت رئيسة مكتب النساء البرلمانيات أو استقالت أو لم تعد عضواً برلمانياً، فإن النائب الأول للرئيس أو النائب الثاني للرئيس، حسب الحالة، ستكمل فترة ولاية سلفها. ويحل

أصغر عضو حاضر في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب محل رئيس المجلس في حال غيابه/ غيابها. (مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، القاعدة 5.9).

- إذا كانت رئيس المكتب عضواً في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى برلمان ينتمي إليه أحد الأعضاء الخمسة عشر، تحلّ محلّها النائب الأول لرئيس المكتب أو النائب الثاني إذا كانت النائب الأول عضواً بالفعل في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى البرلمان نفسه لأحد الأعضاء الخمسة عشر.
- في حال انتخاب أحد أعضاء اللجنة التنفيذية رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، ينتخب المجلس الحاكم عضواً ليشغل المقعد الشاغر، وفي هذه الحالة يُدرج الموضوع تلقائياً في جدول أعمال المجلس، وتكون فترة عضوية العضو الجديد أربع سنوات.
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يشغلوا في الوقت نفسه مناصب أعضاء في مكتب في اللجان الدائمة.
- اللجنة التنفيذية، هي الجهاز الإداري للاتحاد البرلماني الدولي.
- تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهام الآتية:

أ) إذا تقدَّم برلمان بطلب للانضمام، أو لإعادة، الانضمام إلى الاتحاد، تنظر اللجنة فيما إذا كانت الشروط الواردة في المادة 3 من النظام الأساسي مستوفاة، وتبلّغ المجلس الحاكم بالنتائج التي توصلت إليها، (المادة 4)؛

ب) تدعو المجلس الحاكم، للانعقاد في الأحوال الطارئة، (المادة 17 الفقرة 2)؛

ج) تحدد تاريخ، ومكان انعقاد، دورات المجلس الحاكم، وتضع جداول أعمالها المؤقتة؛

د) إبداء رأي بشأن إدراج بنود تكميلية في جدول أعمال مجلس الإدارة؛

هـ) تقترح على المجلس الحاكم، استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج العمل السنوي وميزانية الاتحاد (اللائحة المالية، القاعدة 3 الفقرة 4)؛ تقيّم التقدم المحرز بما يتماشى مع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، كما نصت عليها المادة 1 من الأنظمة.

و) دراسة سياسات المنظمة بشأن الشفافية والمساءلة وتقديمها إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها. بالإضافة إلى استراتيجية الاتصالات بما يتماشى مع استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي

ز) إبلاغ المجلس خلال دوراته بأنشطة اللجنة التنفيذية، وذلك من خلال تقرير يقدمه رئيسها؛

ح) الإشراف على إدارة أمانة الاتحاد البرلماني الدولي وكذلك أنشطتها في تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة أو المجلس الحاكم، وتتلقى لهذا الغرض جميع التقارير والمعلومات اللازمة؛

ط) تدرس الترشيحات لمنصب الأمين العام، بُغية تقديم اقتراحها إلى المجلس، كما تحدد فترة ولاية الأمين العام الذي يعيّنه المجلس؛

ي) تطلب من المجلس الحاكم، منح اعتمادات إضافية إذا تبيَّن أنّ اعتمادات الموازنة التي وافق عليها المجلس، غير كافية لتغطية النفقات المطلوبة لإدارة الاتحاد وتنفيذ برامجه. ويجوز للّجنة ـ في الأحوال العاجلة ـ أن تمنح هذه الاعتمادات، شريطة إبلاغ المجلس بهذا الإجراء في أقرب دورة له؛

ك) تعيِّن مدقق حسابات خارجي، تعهد إليه تدقيق حسابات الاتحاد، (اللائحة المالية، القاعدة 13 الفقرة 1)؛

ل) تحدد جداول رواتب موظفي الأمانة العامة، وبدلاتهم، (النظام الأساسي للعاملين، والقسم الرابع)؛

م) تضع لائحتها؛

ن) تتولى المهام جميعها التي يكلفها بها المجلس الحاكم، طبقاً للنظام الأساسي واللوائح.

- ينتخب المجلس الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة في اللجنة التنفيذية، طبقاً لأحكام المادة 21 (ي)، من النظام الأساسي. والتي تنص على الآتي:" **ي) ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 37 و38 و39)**".
- تبلَّغ الترشيحات لانتخابات اللجنة التنفيذية، ـ فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة 25 الفقرة 7 من النظام الأساسي، ـ خطياً إلى الأمين العام، قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل من الاجتماع الذي يعقده المجلس الحاكم لهذا الغرض.
- ينتخب المجلس المرشحين الذين حصلوا على الأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت، وإذا لم يتمّ انتخاب العدد المطلوب من المرشحين في الجولة الأولى للتصويت، تُعقد جولات أخرى حتى يتمّ إشغال جميع المقاعد الشاغرة، وعند حساب الأغلبية تُحسب البطاقات المستوفاة جزئياً.

د. المجموعات الجيوسياسية:

- يجوز لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن يشكلوا مجموعات جيوسياسية (المجموعة الإفريقية، والمجموعة العربية، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة أوراسيا، ومجموعة أميركا اللاتينية والكاريبي ومجموعة 12+). وتَبُتّ كل مجموعة في أساليب العمل التي تناسب مشاركتها في أنشطة المنظمة على أفضل وجه. وتُبلغ الأمانة بتكوينها، وبأسماء أعضاء مكتبها وبقواعدها الإجرائية.
- يُبلِغ الأعضاء الذين ينتمون لأكثر من مجموعة جيوسياسية، الأمين العام بالمجموعة التي يمثلونها، لأغراض التقدم بترشيحات لمناصب في الاتحاد.
- يجوز للّجنة التنفيذية، أن تدعو رؤساء المجموعات الجيوسياسية، للمشاركة في مناقشاتها بصفة استشارية.

هـ. **الأمانة العامة:**

- المادة 28
- تتكون الأمانة العامة للاتحاد، من مجموع العاملين في المنظمة تحت إشراف الأمين العام للاتحاد، (لائحة الأمانة العامة، القاعدة 2)، الذي يعيّنه المجلس الحاكم، (النظام الأساسي المادة 21 (ل)).
- تضطّلع الأمانة العامة بالمهام الآتية:

أ) تضمن مقراً دائماً للاتحاد؛

ب) تحفظ السجلات الخاصة بأعضاء الاتحاد، وتسعى إلى تشجيع التقدم بطلبات انضمام جديدة؛

ج) تؤيد أنشطة أعضاء الاتحاد، وتشجعها وتساهم ـ على المستوى الفني ـ في تحقيق التوافق بين هذه الأنشطة؛

د) تعُدّ المسائل التي يتعيَّن النظر فيها في الاجتماعات البرلمانية، وتوزع الوثائق اللازمة في الوقت المناسب؛

هـ) كفالة تنفيذ مقررات مجلس الإدارة والجمعية؛

و) تعمل على تنفيذ قرارات المجلس الحاكم، والجمعية؛

ز) تُعدّ مقترحات لمشروع استراتيجية الخمس سنوات برنامج العمل السنوي والموازنة، لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية، (اللائحة المالية، القاعدة 3 الفقرات 2 و3 و7)؛

ح) تعد التقارير والسياسات حول الشفافية والمساءلة، وتقدمها إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيها، لتتم الموافقة عليها من قبل المجلس الحاكم؛

ط) تجمع معلومات عن هياكل، ومهمات، المؤسسات، النيابية وتنشرها؛

ي) تكفل الاتصال بين الاتحاد، والمنظمات الدولية، الأخرى وتكفل ـ بشكل عام ـ تمثيله في المؤتمرات الدولية؛

ك) تحفظ أرشيف الاتحاد البرلماني الدولي.

و. **اللجان الدائمة المتخصصة:**

- وفقاً للمادة 13، الفقرة 1، والمادة 21 الفقرة (هـ)، من النظام الأساسي، يحدد المجلس الحاكم عدد اللجان الدائمة، واختصاصها، بما يُمكّنها من تناول مجمل القضايا التي تدخل في اختصاص الاتحاد البرلماني الدولي.
- يتم تمثيل أعضاء الاتحاد، في كل لجنة دائمة بعضو أساسي، وعضو بديل.
- يتمتع العضو البديل، بحقوق الكلام نفسها التي يتمتّع بها العضو الأساسي، وليس له حق التصويت إلا في حال غياب العضو الأساسي، (القاعدة 34 الفقرة 1).

- يجوز للمجلس الحاكم، دعوة ممثلي المنظمات الدولية أو الخبراء، إلى متابعة أعمال اللجان الدائمة، بصفة مراقبين، كما يجوز للمجلس الحاكم، أن يدعو كمراقبين ممثلين عن الهيئات الأخرى، ممن منحتهم الجمعية العامة للأمم المتحدة صفة المراقب، (النظام الأساسي، المادة 21 الفقرة (ز)).
- لا يجوز للمراقبين الكلام إلا بإذن من الرئيس.
- يجوز لأعضاء الاتحاد، تعيين برلمانيين سابقين بوصفهم أعضاء شرفٍ في وفودهم لمتابعة أعمال اللجان الدائمة.
- يقوم الأمين العام، بإعداد الدعوة إلى عقد اللجان الدائمة، وذلك بالتشاور مع رئيس كل لجنة، تنفيذاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن عن المجلس الحاكم والجمعية.
- تجتمع اللجان الدائمة، خلال كل دورة انعقاد للجمعية العامة، وتناقش عادةً، وتعدُّ تقريراً ومشروع قرار سنوياً حول موضوع النقاش المدرج على جدول أعمال الجمعية (لائحة الجمعية العامة، القاعدة 15 الفقرة 2). ويجب أن يأخذ مشروع القرار بالاعتبار آراء مختلف الأعضاء.
- يوضع نظام للتناوب بين اللجان الدائمة، لتحديد الترتيب الذي تُعدُّ القرارات وِفْقه.
- يجوز للمجلس الحاكم أيضاً، أن يكلف اللجان بدراسة بند مُدرج على جدول أعماله ورفع تقرير عنه.
- يجب على اللجان الدائمة، وضع خطط عملها وجداول أعمالها، من دون الإخلال ببنود القاعدة 6 الفقرة 1 والفقرة 3.
- يمكن للجان الدائمة، إضافةً إلى النظر في المذكرات التفسيرية ومشاريع القرارات التي أعدّها المقررون حول موضوع النقاش المدرج، على جدول أعمال اللجنة (الجمعية العامة، القاعدة 10 الفقرة 1، والقاعدة 15 الفقرة 2؛ ولائحة اللجان الدائمة، القاعدة 13 الفقرات 1 و2)، أن تطلب من ضمن جملة أمور، إجراء بحوث، ومناقشة تقارير حول الممارسات الجيدة، ومراجعة تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة ومتابعتها، وتنظيم بعثات ميدانية، وعقد جلسات استماع حول مواضيع ذات صلة بمجال اختصاصها، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الرسمية، كلما كان ذلك ممكناً.
- تنتخب كل لجنة دائمة، مكتباً مؤلفاً من ثلاثة ممثلين عن كلِّ مجموعة من المجموعات الجيوسياسية القائمة، والتي ترشح لكل مكتب، ما لا يزيد عن مرشحين اثنين من الجنس نفسه. إن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات ورئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب يجب أن يكونا أعضاء بحكم منصبهما في كل مكتب. وينبغي أن تُبذل الجهود كافة، لإدراج أسماء البرلمانيين الشباب، وتشجيع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، الجدد على الترشح، إضافة إلى أعضاء الاتحاد، الذين لا يشغلون مناصب أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

- تقدم المجموعة الجيوسياسية المعنية الترشيحات للمكتب، (النظام الأساسي، المادة 27 الفقرة 2)، ويجب أن يتمتع المرشحون بالخبرة والاختصاص، قدر الإمكان، في مجال عمل اللجنة الدائمة المعنية.
- يتمّ دعم أعضاء المكتب المنتخَبين، من قبل برلماناتهم في القيام بواجباتهم كأعضاء في المكتب. ويجب بذل كل جهد لتأمين مشاركتهم، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، طوال فترة ولايتهم في المكتب.
- يُنتخَبُ أعضاء مكتب اللجنة، أو يُعاد انتخابهم بالأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت.
- تنتخب اللجان الدائمة رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضاء مكتبها. وعادة ما يملأ منصبي: الرئيس ونائب الرئيس في جولة انتخابية واحدة. وتُنسق المجموعات الجيوسياسية فيما بينها لضمان التوزيع العادل، ما أمكن، لمنصبي الرئيس ونائبه في اللجان الدائمة.
- يجري تصويت منفصل بالاقتراع السري كلما كان هناك أكثر من مرشح واحد لمنصب واحد، ولحساب الأغلبية المطلقة، تُحسب بطاقات الاقتراع المستوفاة بصورة جزئية.
- يُنتخب أعضاء المكتب، لمدة سنتين، ويُمكن إعادة انتخابهم لمدة سنتين إضافيتين.
- إذا شغل أحد أعضاء المكتب، مقعده لأربع سنوات متتالية، فلا يجوز انتخاب ذلك الشخص مرة أخرى للمكتب نفسه، إلا بعد انقضاء سنتين.
- ضماناً للتوزيع العادل لهذه المناصب بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي قدر الإماكن، لا يجوز لممثلي الأعضاء أن يشغلوا في الوقت نفسه أكثر من منصب واحد كرئيس أو نائب رئيس للجان الدائمة، (القاعدة 7 الفقرة 5 من هذه اللائحة)، أو شغل وظيفة في الهيئة نفسها لأكثر من أربع سنوات متتالية، (القاعدة 8 الفقرة 2 من هذه اللائحة).
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يشغلوا في الوقت نفسه، منصب عضو في اللجان الدائمة، (النظام الأساسي، القاعدة 25 الفقرة 9، ولائحة اللجان الدائمة، القاعدة 11 الفقرة 2).
- لا يجوز لأي برلمانٍ، عُضوٍ ممثلاً في اللجنة التنفيذية، أن يقترح مرشحاً عنه لمركز رئيس، أو نائب رئيس، إحدى اللجان الدائمة.
- يجوز أن يحلَّ محل أعضاء المكتب الذين لا يتمكنون من المشاركة في دورة ما، ممثلون آخرون مفوضون حسب الأصول، من قبل الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي ذاته، خلال تلك الدورة فحسب. يجوز أن يحلَّ محل أعضاء المكتب بحكم منصبهم الذين لا يتمكنون من المشاركة في دورة ما، ممثلون آخرون مفوضون حسب الأصول، من الجهة المعنية بالاتحاد البرلماني الدولي التي يمثلوها خلال تلك الدورة فحسب.
- قد يفقد أعضاء المكتب، الذين يتغيبون عن دورتين متتاليتين، من دون تقديم أي عذر مقبول، مقاعدَهم بقرار من اللجنة المعنية. وفي مثل هذه الحالة، تُجرى انتخابات جديدة في الجلسة التالية للجنة الدائمة لملء المقاعد الشاغرة.

- يجتمع مكتب كل لجنة دائمةٍ، عادةً خلال دورتي الانعقاد السنويتين للجمعية، لإعداد خطط عمل اللجنة، واستعراض تنفيذها، والنظر في المقترحات المتعلقة بالبنود التي ستناقش في الجمعيات المقبلة.
- يجوز لمكتب اللجنة الدائمة أن يجتمع ويجري مداولات بغض النظر عن عدد أعضاء المكتب الحاضرين، إلا أنه لا يمكن إجراء تصويت، إلا في حال حضور ما لا يقلّ عن نصف أعضاء المكتب، أو من ينوب عنهم حسب الأصول.
- في حال غياب رئيس إحدى اللجان الدائمة، يتولى مهمّاته نائبُ الرئيس.
- في حال استقالة رئيس اللجنة، أو فقدانه عضويَّته البرلمانية، أو وفاته، أو إذا عُلِّقَت حقوق أو عضوية برلمانه في الاتحاد، يقوم نائب الرئيس بممارسة مهام الرئاسة، إلى حين موعد إجراء الانتخابات التالية، وتُتّبع الإجراءات نفسها عندما يُنتخب رئيس لجنة دائمة لعضوية اللجنة التنفيذية، أو لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، (القاعدة 9 الفقرة 2).
- يفتتح الرئيس، الجلسات ويعلقها، ويرفعها، ويتولى إدارة أعمال اللجنة الدائمة، ويكفل مراعاة اللوائح، ويُعطي الكلمة للأعضاء، ويطرح المسائل للتصويت، ويُعلن نتائج التصويت، كما يُعلن اختتام أعمال الدورة. وتكون قراراته في هذه المسائل نهائيةً وغير قابلة للنقاش.
- يَفصِل الرئيس في الموضوعات كافةً، التي لم يِرِد بشأنها نصّ في هذه اللائحة، بعد أخذ مشورة المكتب ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، إذا لزم الأمر.
- تعيّن الجمعية مُقرّرِين، لكل موضوع نقاشٍ تقترحه لجنةٌ دائمة، يقومون بإعداد مشروع قرار مقتضب وعمليّ المنحى، مرفقاً بمذكرة تفسيرية، حول البند المدرج على جدول أعمال لجنتهم. ويجوز للبرلمانات الأعضاء الإسهام في عملية الصياغة، بتقديم مقترحات، وملاحظات، موجزة مكتوبة بإحدى اللغات الرسمية للاتحاد، (لائحة الجمعية، القاعدة 37 الفقرة 1). وتتضمن الدعوة إلى انعقاد الجمعية، الإجراءات التي تنظم تقديم هذه المقترحات، والملاحظات، إلا أن المذكرة التفسيرية، تبقى مسؤولية واضعيها، (لائحة الجمعية، القاعدة 13).
- تتولى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، إرسال مشروع القرار والمذكرة التفسيرية إلى الأعضاء قبل انعقاد الدورة. ويجوز للأعضاء اقتراح إدخال تعديلات على مشروع القرار، وذلك في موعد أقصاه خمسة عشر يوماً قبل افتتاح الجمعية. وبالمقابل يُسمَح لمنتدى النساء البرلمانيات، تقديم تعديلات تدمج المنظور الجندري في مشاريع القرارات، في أي وقت حتى اختتام الجلسة الأولى للجنة الدائمة المختصة. وتقوم اللجنة بصياغة مشروع القرار في صورته النهائية وتقدمه إلى الجمعية لإقراره، (لائحة الجمعية، المادة 17 الفقرة 4).
- يُراعى عند تعيين المقررين مبدأي المساواة بين الجنسين، والتوزيع الجغرافي العادل، ويجب أن تبذل الجهود لجعل البرلمانيين الشباب ضمن المقررين.

- في حال لم يتم تعيين مقرر واحد، على الأقل قبل انتهاء دورة الجمعية، التي تسبق تلك التي سيناقش فيها الموضوع، يُعهد إلى رئيس الاتحاد متابعة المشاورات بهدف تعيين مقررين في أقرب فرصة ممكنة.
- يُرسل الأمين العام، جدول أعمال اللجان الدائمة إلى أعضاء الاتحاد كافةً تنفيذاً لقرارات المجلس الحاكم والجمعية، (النظام الأساسي، المادة 13 الفقرتان 2 و3، ولائحة الجمعية، القاعدة 10 الفقرة 1، والقاعدة 15 الفقرة 2).
- يجوز للجنة الدائمة، التي تكلفها الجمعية، أو المجلس الحاكم، إجراء دراسة مبدئية للموضوع، أن تضع، بناءً على اقتراح رئيسها، أو أحد أعضائها، الترتيبات الإجرائية الضرورية، لضمان التنظيم الفعّال للمناقشة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت المتاح.
- تصيغ اللجان الدائمة، عادةً القرارات بصورتها النهائية، ويجوز للجنة الدائمة، أن تشكل ـ عند الضرورة ـ لجنة صياغة مؤلفة من أعضاء يتمتعون بالكفاءة والتخصص، في الموضوع قيد الدراسة.
- لا يجوز أن يزيد عدد أعضاء لجنة الصياغة، في الأحوال العادية عن أحد عشر عضواً. ويُراعى في تشكيلها التوزيع الجغرافي العادل، والتمثيل السياسي المتوازن، كما يُراعى ضمان المساواة، في عدد الرجال والنساء. ويشارك المقررون الذين أعدّوا التقرير ومشروع القرار المدرج في جدول أعمال اللجنة، في لجنة الصياغة بصفتهم أعضاء أو مستشارين.
- يقتصر حق الكلام، في لجنة الصياغة على أعضائها، وبدلائهم في حال غيابهم لمدة طويلة، ويُمنح هذا الحق أيضاً للمقررين.
- تعيّن كل لجنة دائمة أحد أعضائها، لعرض نتائج أعمالها على الجمعية.
- رئيس اللجنة، هو مقررها أمام المجلس الحاكم، (لائحة المجلس، القاعدة 3 الفقرة 2).
- يقدم المقررون، عرضاً موضوعياً لأعمال اللجنة، آخذين في الاعتبار آراء الأغلبية، والأقلية، ويقدمون أي مشاريع قرارات تقترحها اللجنة الدائمة.
- يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، اقتراح موضوع كي تتم مناقشته من قبل لجنة دائمة في اجتماع مستقبلي للجمعية العامة. ويتم إيداع هذه المقترحات لدى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعني.
- تبت اللجنة الدائمة في البند الموضوع المقترح مناقشته في الجمعية العامة التالية، (لائحة الجمعية، القاعدة 15 الفقرة 2) بعد الاستماع لتوصيات مكتبها.
- عندما يُطلب إلى اللجنة أن تتخذ قراراً حول موضوع سيكون مقترحاً للنقاش، خلال الجمعية العامة التالية، فإن المقترحات الوحيدة التي يجب تقديمها، عدا تلك الواردة في توصيات مكتبها، هي المقترحات السابقة المقدمة ضمن المهل القانونية، (القاعدة 18 من هذه اللائحة)، ولكن لم يقبلها المكتب.

- إذا تلقت لجنة دائمة، طلباً من أحد أعضاء الاتحاد للنظر في اقتراح لم يقبله المكتب، تقرر اللجنة الدائمة أولاً، ما إذا كانت ستنظر في مثل هذا الطلب.
- ينظر المكتب، في جميع المقترحات المقدمة ـ حسب الأصول المنصوص عليها ـ كمواضيع ستتم مناقشتها في جمعيات عامة مستقبلية، ويصيغ توصيته إلى اللجنة الدائمة.
- تتم دعوة مقدمي المقترحات، (القاعدة 18 من هذه اللائحة) لعرضها على المكتب.
- لا يجوز لعضو في المكتب تقديم اقتراح بالإنابة عن وفد.
- عند النظر في المقترحات المتعلقة بالمواضيع التي ستتم مناقشتها في الجمعيات العامة المقبلة، يجوز للمكتب أن يوصي بمقترح يجمع بين اثنين أو أكثر من الموضوعات التي تتناول الموضوع نفسه أو المواضيع ذات الصلة في بند واحد، أو يقدم موضوعاً آخر، أو يقرر تقديم أكثر من مقترح واحد إلى اللجنة الدائمة.
- يجوز لمكتب لجنة دائمة، أن ينقل إلى مكتب لجنة دائمة أخرى مقترحاته حول مواضيع لتتم مناقشتها من قبل تلك اللجنة في اجتماعات الجمعية العامة المستقبلية.
- يجوز لأي عضو في إحدى اللجان أن يقدم تعديلات على مشروع قرار أو اقتراح، الذي تنظر فيه تلك اللجنة،كما يجوز له أن يقدم تعديلات فرعية، (لائحة الجمعية، القاعدة 17 الفقرة 1).
- يتعيَّن أن تتصل التعديلات، والتعديلات الفرعية مباشرة بالنصّ الذي تنصبّ عليه، ويجب أن تقتصر على طلب إجراء إضافة، أو حذف على المشروع الأصلي، من دون أن تؤدي إلى تغيير طبيعته أو نطاقه.
- في الظروف الاستثنائية، يجوز للجنة النظر في إدراج تعديل، إذا كان يتضمن عنصراً ذا دلالة أو تمّ تسليط الضوء عليه مؤخراً أثناء مناقشات اللجنة، بشرط حصوله على قبول أعضاء اللجنة.
- يقرر الرئيس ما إذا كانت التعديلات أو التعديلات الفرعية صحيحة أم لا.
- تُناقَش التعديلات قبل النص المتعلق بها، ويُجرى بالتالي التصويت عليها قبل النصّ نفسه.
- تُناقَش التعديلات الفرعية، في الوقت نفسه الذي تُناقَش فيه التعديلات المتعلقة بها، ويُجرى التصويت عليها قبل التعديلات الأساسية المعنية .
- إذا كان هناك تعديلان أو أكثر ينطبقان على العبارة الواردة نفسها في مشروع قرار، تكون الأولوية لأبعدها عن النص المطروح، ويُجرى أولاً التصويت عليه.
- إذا تعارض تعديلان، أو أكثر، فإن اعتماد التعديل الأول ينطوي على رفض التعديل (التعديلات) الآخر، التي تنصبّ على العبارات نفسها. وإذا رُفض التعديل الأول يُطرح للتصويت التعديل التالي له حسب ترتيب الأولوية، وتُطبق الإجراءات ذاتها على كل تعديل من التعديلات التالية.
- وفي حال حدوث لَبْس في شأن الأولوية، يفصل الرئيس في الأمر.

- عند مناقشة تعديل، لا يُسمح بالكلام إلا لصاحب التعديل، ومندوب له رأي مخالف، أو لمقرر اللجنة الدائمة إذا اقتضى الأمر، ما لم يقرر الرئيس خلاف ذلك، (لائحة الجمعية، القاعدة 20).
- لا يجوز لعضو اللجنة الدائمة، الكلام إلا بإذن من الرئيس.
- يتكلّم الأعضاء، حسب ترتيب تسجيل أسمائهم إلا إذا قرر الرئيس خلاف ذلك.
- لا تجوز لأعضاء آخرين مقاطعة المتكلّمين، إلا عند إثارة نقطة نظام، ومع ذلك يجوز للمتكلّمين ـ بإذن من الرئيس ـ التوقف عن الكلام، كي يتاح للأعضاء الآخرين، طلب تقديم إيضاحات.
- يفصل الرئيس، على الفور ومن دون مناقشة، في جميع نقاط النظام.
- يجوز للجنة الدائمة، بناءً على اقتراح من الرئيس، أو بناءً على طلب أحد أعضائها، أن تقرر تحديد فترة الكلام المسموح بها لكل وفد و/أو عدد المرات التي يسمح بها لكل مندوب أثناء الكلام مناقشة بند معيّن مُدرَج في جدول الأعمال.
- للرئيس أن يدعو أحد المتكلّمين إلى مراعاة النظام إذا خرج عن موضوع النقاش، أو أخلّ بالمناقشة باستخدام لغة مسيئة، وله عند الضرورة أن يسحب منه الكلمة، وأن يشطب الكلام المعترض عليه من المحضر.
- يتعامل الرئيس فوراً مع أي حادث قد ينشأ أثناء الجلسة. ويتخذ الرئيس، إذا لزم الأمر، جميع التدابير اللازمة لاستعادة سير أعمال اللجنة إلى مساره الطبيعي.
- تُعطى الأولوية في الكلام، للأعضاء الراغبين في اقتراح ما يلي:
  (أ) تأجيل النقاش إلى أجل غير مُسمّى؛
  (ب) إرجاء المناقشة؛
  (ج) إقفال قائمة المتكلّمين؛
  (د) اختتام الجلسة أو رفعها؛ أو
  (هـ) أي اقتراح آخر، يتعلق بسير الاجتماع.
- تكون لهذه الاقتراحات الإجرائية أولوية، على الموضوعات الأساسية، حيث يتم تعليق مناقشة هذه الأخيرة حتى الانتهاء من النظر في الاقتراحات الإجرائية.
- يقدم صاحب هذا الاقتراح، عرضاً موجزاً بشأنه من دون تناول جوهر الموضوع الأساسي.
- لا يسمح بالكلام أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية، إلا لمقدم الاقتراح، وعضو آخر يحمل رأياً مخالفاً، ثم تتخذ اللجنة قرارها.
- اقتراح التأجيل إلى أجل غير مسمّى، غير مسموح به بالنسبة إلى المسائل التي تكون اللجنة قد كُلِّفت بدراستها ورفع تقرير بشأنها، إلى الجمعية أو المجلس الحاكم، (لائحة الجمعية، القاعدة 6 الفقرتان 1 و3).

- مناقشات اللجان الدائمة علنية، ولا يجوز أن تكون مغلقة إلا إذا قررت اللجنة ذلك، بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت.
- يمارس الحق في التصويت الأعضاء المعينون، أو في حالة غيابهم، بدلائلهم (لائحة اللجان الدائمة، القاعدة 2 الفقرة 2).
- لا تُخوّل الرئاسة من يتولاها صوتاً إضافياً أو صوتاً مرجّحاً. وعلى الرغم من أحكام الفقرة الثانية من القاعدة الثانية من هذه اللائحة، فإن حق الرئيس في التصويت، ينتقل إلى عضو اللجنة الذي ينوب عنه، إلا أنه يجوز للرئيس التصويت، إذا لم يكن العضو الذي ينوب عنه، حاضراً في قاعة الاجتماعات.
- تُتخذ قرارات اللجان الدائمة ومكاتبها برفع الأيدي أو بنداء الأسماء، باستثناء الانتخابات التي تُجرى بموجب أحكام القاعدة 7، من هذه اللائحة.
- يتخذ الرئيس في كل حالة قراراً بشأن طريقة التصويت الواجب اتباعها.
- تعيّن اللجنة، بناءً على اقتراح الرئيس، اثنين من فارزي الأصوات، للتأكد من نتائج التصويت، بالاقتراع السري.
- مع مراعاة الأحكام الخاصة المتعلقة بالتعديلات، (لائحة اللجان الدائمة، القاعدة 24)، والاقتراحات الإجرائية، (لائحة اللجان الدائمة، القاعدة 32)، تصوت اللجنة على الاقتراحات حسب أسبقية تقديمها، وتقرر اللجنة بعد كل عملية تصويت، ما إذا كانت ستنتقل للتصويت على الاقتراح التالي أم لا.
- يجوز لأي عضو، أن يطلب طرح أجزاء من النص المقدّم إلى اللجنة أو كل فقرة على التصويت ، كلّ على حدة.
- يجوز لأيّ مندوب أن يطلب طرح جزء من النص المقدم إلى الجمعية أو كل فقرة على التصويت، كل على حدة.
- إذا أثير أي اعتراض، على طلب التجزئة، يُجرى التصويت على هذا الطلب من دون مناقشة.
- إذا تمت الموافقة على طلب التجزئة، تُطرح مختلف أجزاء النص أو فقراته بعد تجزئته، للتصويت عليها كلّ على حدة. وبعد ذلك يُطرح النص الكامل للتصويت عليه بعد استبعاد الأجزاء، أو الفقرات، التي تم رفضها، حيث أنّه إذا رفضت جميع أجزاء النص وفقراته، فإن النص يُعتبر مرفوضاً في مجمله.
- لا يجوز لأحد مقاطعة عملية التصويت، بعد بدئها إلا بقصد الحصول على استيضاح، بشأن الطريقة التي يجري بها التصويت.
- يجوز للأعضاء ـ بموافقة الرئيس ـ شرح أسباب تصويتهم، بإيجاز بعد انتهاء عملية التصويت.
- لا يُسمح بشرح أسباب التصويت، على التعديلات أو الاقتراحات الإجرائية.

- يجوز للجنة الدائمة، أن تجتمع مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين. غير أنه لا يجوز إجراء التصويت، ومع ذلك، لا يجوز التصويت إلا إذا كان نصف أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المشاركين في الجمعية ممثلين في اللجنة الدائمة. ويحدد النصاب القانوني على أساس عدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الموجودين في الجمعية عند افتتاحها.
- يُعتبر النصاب القانوني محققاً، ويكون التصويت الذي تجريه اللجنة صحيحاً، أياً كان عدد الأعضاء الحاضرين، أو المشاركين فيه، وذلك إذا لم يطلب أحد أعضاء اللجنة الدائمة من الرئيس، قبل التصويت، التحقق من توافر النصاب القانوني.
- تتخذ القرارات في اللجان الدائمة ومكاتبها بأغلبية الأصوات المشاركة في الاقتراع، فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في الفقرة 4، من القاعدة 7، من هذه اللائحة.
- في حساب الأصوات المشاركة، لا يُؤخذ بعين الاعتبار سوى الأصوات الموافقة، والأصوات المعارضة.
- عند تساوي الأصوات، يُعتبر الاقتراع الذي جرت المداولة بشأنه مرفوضاً.

ز. **اجتماعات الهيئات واللجان الأخرى:**

1 – منتدى النساء البرلمانيات:

- يُعقد منتدى النساء البرلمانيات، سنوياً خلال دورتي انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ويرفع تقريراً عن أعماله إلى المجلس الحاكم.
- يهدف منتدى النساء البرلمانيات إلى:

تشجيع إجراء الاتصالات والتنسيق بين النساء البرلمانيات في جميع المواضيع ذات الاهتمام المشترك؛

تشجيع الديمقراطية، من خلال النهوض بالمساواة، والشراكة بين الرجل والمرأة في المجالات كلّها، لا سيما في الحياة السياسية، وتشجيع نشاط الاتحاد البرلماني الدولي، في هذا الصدد ودعمه؛

ومن هذا المنطلق تشجيع، وتسهيل مشاركة النساء البرلمانيات، في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، وتسهيل تمثيلهن على مستويات المسؤولية جميعها داخل المنظمة تمثيلاً عادلاً؛

إجراء دراسة تمهيدية، لبعض المسائل التي تبحثها الجمعية، أو المجلس الحاكم، وإعداد توصيات بشأن هذه الموضوعات حسب الاقتضاء؛

وضع آليات لإيصال المعلومات، المتعلقة بأعمال الاتحاد البرلماني الدولي، إلى النساء البرلمانيات والسياسيات اللواتي لا يشاركن في اجتماعاته؛

توعية الرجال على مسألة المساواة بين الجنسين، عبر حثِّهم على المشاركة في جلسات منتدى النساء البرلمانيات.

- تشارك في أعمال منتدى النساء البرلمانيات، النساء الأعضاء في البرلمانات الوطنية كافة، ممن تم اختيارهن ضمن الوفود المشاركة في الاجتماعات الدورية، التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي، طبقاً لأحكام المادة 10، من النظام الأساسي.
- يجوز أن تشارك كذلك في أعمال منتدى النساء البرلمانياتِ، ممثلات الجمعيات البرلمانية الدولية، التي لها صفة عضو منتسب في الاتحاد البرلماني الدولي. وتخضع مشاركتهن للقواعد التي تحكم مشاركة الأعضاء، المنتسبين في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.
- يجوز للبرلمانيين من الرجال الإسهام في أعمال منتدى النساء البرلمانيات.
- يجوز لممثلي، أو ممثلات المنظمات الدولية، وغيرها من الكيانات، التي تتمتع بصفة المراقب، متابعة أعمال منتدى النساء البرلمانيات. وتخضع مشاركتهم للقواعد التي تنظم مشاركة المراقبين في اجتماعات، الاتحاد البرلماني الدولي.
- ينعقد منتدى النساء البرلمانيات، سنوياً، خلال دورتي انعقاد الجمعية العامة.
- ينعقد منتدى النساء البرلمانيات في اليوم السابق على افتتاح أعمال الجمعية. ويجوز تنظيم جلسة إضافية ـ إذا لزم الأمر ـ خصوصاً لإتاحة الفرصة لانتخاب ممثلات إقليميات جُدد في المكتب.
- توجه الدعوة إلى انعقاد منتدى النساء البرلمانيات، مرفقاً بها جدول الأعمال المؤقت، إلى جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين في الاتحاد، قبل الموعد المحدد لافتتاح المنتدى بشهر واحد على الأقل.
- ينتخب منتدى النساء البرلمانيات رئيسةَ الدورة، من بين النساء أعضاء البرلمان المضيف. وإذا كان البرلمان المضيف، لا يضمُّ سيدة من بين أعضائه، تتولى رئيسة المكتب رئاسة الدورة. وفي حال غياب هذه الأخيرة تتولى رئاسة الدورة النائب الأول أو النائب الثاني لرئيسة المكتب. وتطبق القاعدة ذاتها، على دورات الاتحاد البرلماني الدولي التي تعقد في جنيف.
- يفتتح منتدى النساء البرلمانيات من قبل رئيسة المكتب، والتي ستتولى إدارة ـ حسب الاقتضاء ـ انتخاب رئيسة دورة المنتدى، وفي حال غياب رئيسة المكتب، سيتم افتتاح المنتدى من قبل نائبها الأول أو نائبها الثاني.
- إذا اضطرت رئيسة المنتدى إلى التغيّب عن جزء من الدورة، تتولى إدارة الجلسة بصفة مؤقتة رئيسة المكتب أو ـ في حال غيابها ـ إحدى نوابها.
- تدير الرئيسة أعمال المنتدى، وتعلق الجلسات وترفعها، وتكفل مراعاة اللوائح، وتعطي الكلمة للأعضاء، وتطرح المسائل للتصويت، وتعلن نتائج التصويت واختتام أعمال الدورة. وتكون قراراتها في هذه المسائل نهائية، وينبغي أن تُقبل من دون مناقشة.
- تُفصِّل الرئيسة في الموضوعات، التي لم يرد بشأنها نصّ في هذه اللوائح كافة، بعد أخذ رأي المكتب إذا رأت ذلك ضرورياً.
- يقرّ منتدى النساء البرلمانيات جدول أعماله.

- يضع المكتب جدول الأعمال المؤقت، في ضوء أعمال واقتراحات المنتدى السابق للنساء البرلمانيات.
- يتضمن جدول الأعمال موضوعاً رئيسياً، وبحدٍّ أقصى موضوعين رئيسيين، للنقاش قد يدخلان في نطاق اختصاص الجمعية. وقد يؤدي النظر في مثل هذه البنود إلى تقديم تعديلات، أو تعديلات فرعية، على مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية، (القاعدة 22 من هذه اللائحة). كما يتضمن، إضافة إلى ذلك، بنوداً تتعلق بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، وبسير العمل فيه، وبنوداً ذات الأهمية المحتملة للسياسة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وسير العمل فيه وبرنامجه. وقد تؤدي دراسة هذه البنود، إلى توجيه توصيات إلى المجلس الحاكم.
- يُرسل جدول الأعمال المؤقت إلى جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه المنتسبين، مصحوباً بالدعوة إلى انعقاد المنتدى، قبل افتتاحه بشهر على الأقل. كما يرسل إليهم جدول أعمال تفصيلي قبل افتتاح المنتدى، مشفوعاً بجميع الوثائق اللازمة.
- يُصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن جدول الأعمال المؤقت، بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت، (القاعدة 23 من هذه اللائحة).
- يجوز لكل مشاركة، طلب إدراج بنود إضافية، في جدول أعمال منتدى النساء البرلمانيات.
- بعد الاستماع إلى رأي رئيسة المكتب، أو رأي إحدى نائبي الرئيسة، في حال غيابها، يصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن مثل هذا الطلب بأغلبية الأصوات المشاركة، (القاعدة 23 من هذه اللائحة).
- لا يجوز لأي مشاركة، ولا لأي مراقب، أن يتكلّم إلا بإذن من رئيسة الاجتماع.
- لدى دراسة الموضوعات المطروحة للمناقشة، تبدي المشاركات، والمراقبون، رغبتهم في أخذ الكلمة، عن طريق ملء استمارة تسجيل، تُرسل أثناء الجلسة إلى أمين/أمينة المنتدى.
- كمبدأ عام، تُعطى الكلمة، للمشاركات، والمراقبين وفقاً لترتيب طلبهم الكلام. مع ذلك، يجوز للرئيسة تعديل هذا الترتيب بغرض تسهيل الحوار، ولا يتم إعداد ولا توزيع قائمة بالمتحدثات.
- بغية التشجيع على إجراء مناقشة حية، تمتنع المشاركات عن قراءة بيانات أعدت مسبقاً، وعن عرض تقارير عن الأوضاع المحلية. وكذلك يمتنع المراقبون عن استعراض النشاط العام للمنظمة، أو المؤسسة التي يمثلونها، ما لم يُطلب منهم ذلك صراحة.
- مدة المداخلات محددة بثلاث دقائق، ما لم يُقرر منتدى النساء البرلمانيات خلاف ذلك.
- لا تجوز مقاطعة المتكلّمين، إلا عند إثارة نقطة نظام، ومع ذلك يجوز للمتكلمين ـ بإذن من الرئيسة ـ التوقف عن الكلام، كي يتاح للأعضاء الآخرين طلب تقديم إيضاحات.
- يجوز أن يقرر منتدى النساء البرلمانيات، بناءً على اقتراح الرئيسة، أو طلب إحدى المشاركات، تعديل الوقت المحدد للكلمة، بالنسبة إلى مناقشة بند خاص من بنود جدول الأعمال.

- يُصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن مثل هذا الطلب بأغلبية بسيطة للأصوات المشاركة، (القاعدة 23 من هذه اللائحة).
- للرئيسة أن تلفت انتباه المتكلم، إلى مراعاة النظام، إذا ما خرج عن موضوع النقاش، أو أخلّ بالمناقشة باستخدام لغة مسيئة. وللرئيسة ـ إذا لزم الأمر ـ أن تسحب منه الإذن بالكلام، وأن تشطب الكلام، المعتَرض عليه من محضر المناقشات.
- على الرغم من أحكام الفقرة 1 المذكورة أعلاه، يجوز للرئيسة منح حق الرد بإيجاز في نهاية الجلسة، لوفد يرغب في ممارسة حقه في الرد.
- تتعامل الرئيسة فوراً مع أي حادث قد ينشأ أثناء الجلسة. وتتخذ الرئيسة، إذا لزم الأمر، التدابير اللازمة جميعها لاستعادة سير أعمال اللجنة إلى مساره الطبيعي.
- تبتّ الرئيسة، على الفور، ومن دون نقاش، في نقاط النظام جميعها.
- القاعدة 19
- تُعطى أولوية الكلام للمشاركات اللواتي يرغبن في اقتراح ما يلي:

  (أ) تأجيل المناقشة، إلى أجل غير مسمّى؛

  (ب) تأجيل المناقشة؛

  (ج) إقفال قائمة المتكلّمين؛

  (د) رفع الجلسة أو تعليقها؛

  (هـ) أي اقتراح آخر يتعلق بسير الجلسة.
- يكون لهذه الاقتراحات الإجرائية المذكورة الأولويةُ على الموضوعات الأساسية، وتُعلَّق مناقشة الأخيرة، أثناء النظر في الأولى.
- يقوم مقدم الاقتراح، بعرض موجز لاقتراحه، من دون الخوض في صلب الموضوع الأساسي المعروض للنقاش.
- لا يُسمح بالكلام أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية، إلا لمقدمة الاقتراح، ومتحدثة أخرى تحمل رأياً مخالفاً، وعندئذ يُصدر منتدى النساء البرلمانيات قراراً بأغلبية الأصوات المشاركة.
- لا يجوز قبول أي اقتراح بالتأجيل، إلى أجل غير مُسمّى، بشأن مسألة تُحيلها الجمعية، أو المجلس الحاكم، إلى منتدى النساء البرلمانيات، لإعداد تقرير له بشأنها.
- تكون مناقشات منتدى النساء البرلمانيات علنية. ومع ذلك، يجوز للمنتدى أن يقرر بأغلبية ثلثي الأصوات المشاركة عقد جلسة مغلقة.
- يجوز لأي ممثلة لأحد أعضاء الاتحاد، تقديم اقتراح، أو مشروع توصية لمنتدى النساء البرلمانيات، يوجّه إلى المجلس الحاكم، حول إحدى القضايا المدرجة في جدول أعماله. ويجوز تقديم مثل الاقتراح أو مشروع التوصية شفوياً، أو خطياً.

- يجوز لأي ممثلة لأحد أعضاء الاتحاد، تقديم تعديلات على مثل هذا الاقتراح، أو مشروع التوصية هذا. ويتعيَّن أن تتعلق التعديلات ـ التي تقدم شفوياً أو خطياً ـ مباشرةً بالاقتراح، أو مشروع التوصية الذي تستهدفه. ولا يجوز أن يكون الغرض منها سوى إجراء إضافة، أو إلغاء، أو تعديل على المشروع الأولي، من دون أن يؤدي ذلك، إلى تغيير في طبيعة هذا الاقتراح أو نطاقه.
- تفصل رئيسة منتدى النساء البرلمانيات، في جواز قبول، أي اقتراح، أو مشروع توصية، وفي جواز قبول أي تعديل، أو تعديل فرعي، تقدمه إحدى المشاركات للمنتدى. وفي حال وجود لَبْس، بشأن جواز القبول يجوز لرئيسة منتدى النساء البرلمانيات، استشارة رئيسة المكتب ونوابها.
- تُناقَش التعديلات، وتُطرح للتصويت عليها، قبل الاقتراح، أو مشروع التوصية الذي تتناوله. وتُناقش التعديلات الفرعية، في الوقت نفسه الذي تُناقَش فيه التعديلات المتعلقة بها، ويُجرى التصويت عليها قبل التعديلات الأساسية المعنية.
- إذا كان هناك تعديلان أو أكثر ينطبقان على العبارة الواردة نفسها في اقتراح، أو مشروع توصية، تكون الأولوية لأبعدها عن النص المطروح، ومن ثَمّ يُجرى التصويت عليه قبل غيره من التعديلات. وإذا تعارض تعديلان، أو أكثر، فإن اعتماد التعديل الأول ينطوي على رفض التعديل (التعديلات) الآخر، الذي ينصبّ على العبارات نفسها. وإذا رُفض التعديل الأول يُطرح للتصويت التعديل التالي له بحسب ترتيب الأولوية، وتُطبق الإجراءات ذاتها على كل تعديل من التعديلات التالية. وتعامل التعديلات الفرعية وفقاً للإجراء نفسه.
- عند مناقشة تعديل أو تعديل فرعي، لا يُعطى حق الكلام إلا للبرلمانية صاحبة التعديل، أو التعديل الفرعي، ولمتحدّثةٍ لها رأي مخالف، ما لم تقرر الرئيسة خلافَ ذلك.
- يُصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن الاقتراحات، أو مشاريع التوصيات، بأغلبية الأصوات المشاركة، (القاعدة 23 من هذه اللائحة).
- حتى يتسنى للجمعية العامة أن تستفيد من المناقشات والمداخلات المحددة التي يقدمها منتدى النساء البرلمانيات، يجوز للمنتدى أن يقرر بالأغلبية البسيطة (القاعدة 23 من هذه اللائحة) بأن يعهد إلى عدد محدود من المشاركات بتلخيص الأفكار التي طُرحت خلال إحدى المناقشات الرئيسية، وإعداد تعديلات بشأن هذا الموضوع، لعرضها على اللجنة الدائمة المختصة.
- تستند مثل هذه التعديلات إلى موجز الأفكار الذي يُقدّم، عقب المناقشة الرئيسية ويقره الاجتماع. وينبغي أن يعمل الأشخاص المكلفون، بإعداد التعديلات بالتشاور مع رئيسة دورة المنتدى، ورئيسة المكتب ونوابها..
- يجوز لمنتدى النساء البرلمانيات أن يقرر ـ عند الضرورة ـ إجراء اقتراع سري لانتخاب ممثلات إقليميات للمكتب، وانتخاب رئيسة هذا المكتب ونوابها.

- تقوم اثنتان من فارزات الأصوات، يعيّنهما منتدى النساء البرلمانيات، بناء على اقتراح رئيسة الاجتماع أو المكتب، بالتأكد من نتيجة التصويت بالاقتراع السري.
- لا يجوز لأحد مقاطعة عملية التصويت بعد بدئها، إلا بقصد الحصول على استيضاح بشأن الطريقة التي يجري بها التصويت.
- يجوز للرئيسة أن تأذن للمشاركات الراغبات في شرح أسباب تصويتهن بإيجاز، أن يفعلن ذلك عقب إجراء عملية التصويت.
- لا يُقبل أي شرح لأسباب التصويت، بشأن التعديلات والاقتراحات الإجرائية.
- يعاون منتدى النساء البرلمانيات، مكتب، ويقرّ المنتدى اللائحة الخاصة بالمكتب.
- يتمثل دور مكتب منتدى النساء البرلمانيات فيما يلي:

(أ) التحضير لدور انعقاد منتدى النساء البرلمانيات، وتيسير عمله وفقاً للنظام الأساسي وهذه اللائحة؛

(ب) ضمان استمرار العمل، والتنسيق بين مبادرات النساء البرلمانيات؛

(ج) ضمان التنسيق بين منتدى النساء البرلمانيات، لا سيما من خلال مكتبه، مع غيره من الأجهزة الأخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

- يجتمع المكتب سنوياً، أثناء انعقاد دورتي الجمعية.
- خلال انعقاد الجمعية السنوية الأولى، يعقد المكتب جلسة أولى قبل افتتاح منتدى النساء البرلمانيات، وجلسة ثانية خلال الأيام التالية للافتتاح؛ ويجوز تنظيم جلسة إضافية ـ إذا لزم الأمر ـ أثناء انعقاد اجتماعات الجمعية.
- يتكون المكتب من الشخصيات التالية:

(أ) السيدات الأعضاء في اللجنة التنفيذية، وهن يشغلن عضويتهن بحكم منصبهن، طوال فترة عضويتهن في اللجنة التنفيذية؛

(ب) الرئيسات السابقات، لدورات منتدى النساء البرلمانيات، وهن يشغلن عضويتهن بحكم منصبهن، لمدة عامين اعتباراً من تاريخ توقفهن عن رئاسة دورات المنتدى؛

(ج) أربع ممثلات عن كل مجموعة من المجموعات الجيوسياسية، التي تلتقي خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وينتخب منتدى النساء البرلمانيات المُمَثِلات ـ بصفتهن الشخصية، لولاية مدتها أربع سنوات، ولا يجوز إعادة انتخاب السيدة العضو التي تنتهي ولايتها، قبل مضي سنتين، وتستبدل بممثلة تنتمي إلى برلمان آخر عضو في الاتحاد؛

(د) إذا توفيت ممثلة إقليمية، أو ممثلة إقليمية بديلة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها في برلمانها الوطني، ينتخب منتدى النساء البرلمانيات، بديلة عنها من المجموعة الجيوسياسية، نفسها لتمارس مهام هذا المنصب، خلال الفترة المتبقية من مدة العضوية؛

(هـ) لا يجوز للسيدات أعضاء المكتب أن يتمتعن بالعضوية بصفة مزدوجة، باعتبارهن أعضاء بحكم منصبهن، وباعتبارهن ممثلات إقليميات. فإذا كانت هناك سيدةٌ عضوٌ تشغل هذين المنصبين، فإنها تفقد عضويتها، كممثلة إقليمية في المكتب وتحلّ محلها في هذا المنصب سيدة أخرى، وفقاً لأحكام الفقرة 1 (د)، من القاعدة 31.

- ينتخب المنتدى المُمَثِلات الإقليميات، بناءً على اقتراح من النساء البرلمانيات، اللواتي ينتمين إلى المجموعة الجيوسياسية نفسها، واللواتي يتعيَّن عليهن تقديم ترشيحات، بقدر ما يكون هناك من مقاعد شاغرة. وتجرى انتخابات المكتب مرة كل سنتين، لتجديد نصف عدد أعضاء المكتب اللواتي، انتهت فترة عضويتهن التي تبلغ أربع سنوات، وبالتالي، يتم انتخاب سيدتين كأعضاء جدد من كل مجموعة سياسية كل سنتين.
- تحظى السيدات المنتخبات لعضوية المكتب، بدعم برلماناتهنّ الوطنية، لممارسة مهماتهن كأعضاء في المكتب، وتُبذل كل الجهود الممكنة لضمان مشاركتهن في الجمعية العامة للاتحاد، طوال فترة عضويتهن في المكتب.
- يجوز أن يحلّ محل السيدات، أعضاء المكتب اللواتي لا يتمكّن من المشاركة في دورة ما، ممثلات مفوضات حسب الأصول، من قبل نفس العضو في الاتحاد البرلماني الدولي، خلال تلك الدورة فقط.
- قد تفقد السيدات أعضاء المكتب، اللواتي يتغيّبن مدة دورتين متتاليتين من دون تقديم أي عذر مقبول، مقاعدهن بقرار من منتدى النساء البرلمانيات، بناء على توصيات المكتب. وفي هذه الحالة، تُجرى انتخابات جديدة في الدورة التالية، للمنتدى لملء المقاعد الشاغرة.
- بعد كل تجديد لنصف الممثلات الإقليميات، كل سنتين، يقوم منتدى النساء البرلمانيات، بناء على اقتراح المكتب، بانتخاب رئيسة مكتب، ونوابها الأولى والثاني من بين برلمانيات، ينتمين إلى مناطق مختلفة. ويجوز انتخاب أي برلمانية، عضو في اللجنة، لشغل أحد هذه المناصب الثلاثة.
- إذا أصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراراً بشأن اقتراحات المكتب، يجوز له أن يجري ـ إذا لزم الأمر ـ اقتراعاً سرياً وفقاً لأحكام القاعدة 25، من هذه اللائحة.
- وفقاً لأحكام المادة 25، الفقرة 1، من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، والمادة 7 من لائحة اللجان الدائمة، فإن رئيسة المكتب تصبح عضواً، بحكم منصبها في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي وفي مكاتب اللجان الدائمة.
- تشغل رئيسة المكتب ونوابها مناصبهنّ لمدة سنتين، حتى التجديد التالي لنصف أعضاء المكتب.
- إذا توفيت الرئيسة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها، في برلمانها الوطني، تقوم النائب الأول بممارسة مهام الرئيسة خلال الفترة المتبقية من المدة.

- إذا توفيت إحدى نواب الرئيسة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها في برلمانها الوطني، أو أصبحت رئيسة للمكتب، يقدم المكتب إلى منتدى النساء البرلمانيات مرشحةً لممارسة المهام خلال الفترة المتبقية من المدة، وتتولى البرلمانية المنتخبة منصب نائب الرئيسة خلال الفترة المتبقية من المدة.
- يُعيّن المكتب، وفقاً لأحكام لائحته، وبمناسبة كل دور من أدوار انعقاد اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الدورية، سيدةً من بين أعضائه، لرفع تقرير إلى منتدى النساء البرلمانيات، حول أعماله خلال آخر جلستين له.

2 – منتدى البرلمانيين الشباب:

- يُمثِّل منتدى البرلمانيين الشباب، أحد الأجهزة الدائمة في الاتحاد البرلماني الدولي، ويختصّ بتعزيز المشاركة الكمية والنوعية، للشباب في البرلمانات، وفي الاتحاد البرلماني الدولي.
- تتمثل أهداف منتدى البرلمانيين الشباب فيما يلي:

أ–توسيع أطر التنوع، والشمولية، عبر زيادة حضور البرلمانيين الشباب، في دورات انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعاته؛

ب–تعزيز القيمة المضافة للشباب، في الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال إدماج منظور الشباب في جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي وعمله، وبناء جسور بين الاتحاد ومنظمات الشباب؛

ج . جعل البرلمانات، أفضل والديمقراطيات، أقوى عبر تعزيز مشاركة الشباب في البرلمانات، والتواصل مع المشاركين في العملية السياسية منهم؛

د . تأمين متابعة، وتنفيذ أفضل للقرارات، والتوصيات، الواردة في قرار الاتحاد البرلماني الدولي، حول "مشاركة البرلمانيين الشباب في العملية الديمقراطية"، الذي أُقرّ في الجمعية العامة 122، في بانكوك.

هـ . يساهم المنتدى، من خلال عمله في تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي.

- يجتمع منتدى البرلمانيين الشباب، خلال كلّ دورة انعقاد للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، (النظام الأساسي، المادة24).
- يناقش المنتدى، المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، من منظور الشباب، ويقدم توصياته إلى اللجان، والمجموعات، والمجلس الحاكم.
- يناقش منتدى البرلمانيين الشباب، كذلك القضايا المتعلقة بالشباب، ويرفع تقريراً عنها، إلى المجلس الحاكم.
- يتم تمثيل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، في اجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب، بموفدين لا تزيد أعمارهم عن 45 عاماً.
- يجوز للأعضاء الآخرين، المهتمين بالقضايا المتعلقة بالشباب، حضور اجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب، بصفة مراقب.

- يمثل مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب المنتدى مجلس منتخب، يعرف باسم "مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب"، ويقوم بأعماله.
- يوجّه مجلس الإدارة، الدعوات إلى حضور منتدى البرلمانيين الشباب، بالتشاور مع الأمين العام الذي ينفذ القرارات ذات الصلة التي يتخذها المجلس الحاكم، والجمعية العامة.
- يتكون مجلس الإدارة، من ممثلين اثنين، رجل، وامرأة، عن كلّ من، المجموعات الجيوسياسية.
- يُنتخب مجلس الإدارة مرة كلّ عامين.
- يتم انتخاب أعضاء المكتب أو يعاد انتخابهم في الدورة السنوية الأولى لمنتدى البرلمانيين الشباب بأغلبية مطلقة من الأصوات المشاركة في الاقتراع.
- رئيس المجلس يكون عضواً في المجلس. ويتم انتخابه/ها من قبل أعضاء المجلس.
- يُنتخب الرئيس مرة كلّ عامين. لا يمكن للرئيس نفسه أن يشغل المنصب لولايتين متتاليتين. ويُعدُّ التناوب الجنسوي، والجيوسياسي إجبارياً، عند كلّ انتخاب للرئيس. ويُجرى اقتراع سري عند ترشح أكثر من شخص، من الجنس نفسه، والمجموعة الجيوسياسية ذاتها، لمنصب رئيس مجلس الإدارة.
- يكون رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب عضواً بحكم منصبه في اللجنة التنفيذية ومكاتب اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، وذلك وفقاً لأحكام المادة 25 الفقرة 1 والقاعدة 7 من لائحة اللجان الدائمة من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي.
- يحلّ أصغر أعضاء مجلس الإدارة، محل الرئيس عند غيابه.
- يفتتح الرئيس الجلسات، ويعلقها، ويرفعها، ويتولى إدارة أعمال منتدى البرلمانين الشباب، ويكفل مراعاة اللوائح، ويعطي الكلمة للأعضاء، ويعرض الموضوعات المطروحة للتصويت، ويعلن نتائج التصويت، ويعلن اختتام الدورة.
- يقدم الرئيس تقريراً حول أعمال مجلس الإدارة إلى منتدى البرلمانيين الشباب.
- يُعيّن منتدى البرلمانيين الشباب، مُقرّرين لإعداد «تقارير عامة عن الشباب»، حول مواضيع النقاش المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة. تشتمل هذه التقارير، على توصيات من منظور الشباب حول مواضيع النقاش المدرجة على جدول أعمال اللجان، و/أو المجموعات. ويجوز لجميع أعضاء منتدى البرلمانيين الشباب، المساهمة في هذه التقارير، عن طريق مناقشة وتقديم اقتراحاتهم وتعليقاتهم إلى المقررين. وتُناقش التقارير في اجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب وتستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتظل مسؤولية التقارير النهائية على من قام بإعدادها.
- يحضر المقررون، اجتماعات اللجان، والمجموعات، لتقديم تقاريرهم وتوصياتهم.
- يقدم المقررون سرداً موضوعياً حول أعمال منتدى البرلمانيين الشباب، آخذين في الاعتبار، وجهات نظر الأغلبية، والأقلية.

- يُخطِر الأمين العام، أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي كافةً، بجدول أعمال منتدى البرلمانيين الشباب، ويفعّل القرارات التي يتخذها المجلس الحاكم، والجمعية العامة.
- يعرض رئيس مجلس الإدارة، نتائج اجتماعات مجلس الإدارة، ومنتدى البرلمانيين الشباب، على المجلس الحاكم، والجمعية العامة.
- تُنجز الأمانة العامة أعمال المنتدى، خلال دورات الجمعية النظامية، في إطار الترتيبات العملية، والموارد البشرية القائمة.

3 – لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

- تتكوّن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، (يُشار إليها فيما يلي باللجنة)، من 10 أعضاء من البرلمانات، الأعضاء في الاتّحاد البرلماني الدولي، ينتخبهم المجلس الحاكم، بصفة شخصيّة على أساس الكفاءة، والالتزام بحقوق الإنسان، وقدرتهم، على تولي المنصب، ويجب أن يجيد العضو على الأقل إحدى اللغتين الرّسميتين، في الاتحاد البرلماني الدّولي: الإنجليزية أو الفرنسيّة. ويتحقق الأمين العام من أن المرشحين للانتخاب، والمجموعات الجيوسياسية، وأعضاء الاتحاد البرلماني الدّولي مدركون تماماً للمتطلبات آنفة الذّكر.
- ينتخب أعضاء اللجنة، لفترة واحدة مدّتها خمس سنوات. وفي حالة الاستقالة، أو فقدان الأهلية البرلمانية، أو الوفاة، أو تعليق حقوق أو انتساب البرلمان، الذي ينتمي إليه العضو، تنتهي فترة ولايته/ولايتها تلقائياً. وقد يفقد الأعضاء الذين يغيبون عن دورتين متتاليتين دون سبب وجيه مقعدهم بقرار من المجلس الحاكم بناء على توصية من اللجنة. وعند فقدان عضوية اللجنة، يتمّ انتخاب شخص آخر، من المجموعة الجيوسياسية نفسها، لفترة ولاية جديدة كاملة مدتها خمس سنوات جديدة.
- يجب أن يعكس تكوين اللجنة، توزيعاً عادلاً، للمقاعد على المجموعات الجيوسياسية.
- يجب أن تكون اللجنة ككل متوازنة بين الجنسين، وأن تضم، من حيث المبدأ، خمسة رجال، وخمس نساء. وفي كلّ الأحوال، يجب ألا يقل عدد الأعضاء من أي من الجنسين عن أربعة أعضاء.
- تدافع اللجنة عن حقوق الإنسان، للأعضاء الحاليين – وفي بعض الظّروف – للأعضاء السّابقين للبرلمانات الوطنيّة، عندما تكون حقوقهم معرّضة للخطر، أو تراءى لهم أنّه قدّ تمّ خرقها.
- تهدف اللجنة إلى:

أ. منع الانتهاكات المحتملة؛

ب. وضع حدّ للانتهاكات القائمة؛ و/ أو

ج. تشجيع الدّول على اتخاذ إجراءات إصلاح فعّالة للانتهاكات.

- تقوم اللجنة، بناءً على إجراءات تفصيلية، (من الملحق الأول إلى الملحق الرابع)، بدراسة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المزعومة، التي تردها عن طريق مصدر مؤهّل.
- تستخدم اللجنة، كلّ السبل الممكنة لتسليط الضوء على عملها في الدّفاع، عن حقوق الإنسان للبرلمانيين، ويجب ألا يعيق غيابُ الشكاوى، جهودَ اللجنة في الدّفاع عن احترام حقوق الإنسان للبرلمانيين، وزيادة الوعي حول الانتهاكات، والمخاطر، التي يتعرّض لها البرلمانيّون.
- تطبق اللجنة، لدى اضطّلاعها بولايتها، المعايير الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة والإقليمية والوطنية ذات الصلة.
- تسعى اللجنة جاهدة إلى الأخذ في الاعتبار قضايا، المساواة بين الجنسين، في أساليب عملها، وعملياتها، وأهدافها.
- يجوز للجنة أن تقترح، وجوب تقديم المساعدة في بناء القدرات للبرلمان، ومؤسسات الدولة الأخرى، التي وقعت فيها الانتهاكات المزعومة، من أجل معالجة، المخاوف الكامنة وراءها، والمؤدّية إلى تقديم الشّكوى.
- يجوز للجنة، أن تطلب من الأمين العام للاتّحاد البرلماني الدّولي، تنظيم فعاليات، أو إجراء دراسات، لمعالجة مخاوف موضوعية، أو إقليميّة، تظهر في إجمالي عدد حالاتها، وتتسم بتداعيات أوسع، على حقوق البرلمانيين و/أو، عمل البرلمانات. ويجوز للجنة أيضاً تقديم مقترحات محدّدة إلى أجهزة الاتّحاد البرلماني الدّولي الأخرى.

4 – اللجنة الفرعية للمالية:

- تعمل اللجنة الفرعية للمالية كهيئة استشارية للّجنة التنفيذية، فهي تستعرض التوصيات وتقدّمها إلى اللّجنة التنفيذية، حول المسائل المالية أو أيّ أمور أخرى، تحيلها إليها اللجنة التنفيذية.
- تقرّ اللجنة التنفيذية، صلاحيات اللجنة الفرعية للمالية وتعدّلها.
- تتكون اللجنة الفرعية للمالية، من ممثل عن كل مجموعة جيوسياسية، يتمّ اختيارهم من بين أعضاء اللجنة التنفيذية.
- تنتخب اللجنة التنفيذية، أعضاء اللجنة الفرعية للمالية ـ بصفتهم الشخصية ـ لفترة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة، ما داموا أعضاء في اللجنة التنفيذية.

5 – جمعية الأمناء العامين للبرلمانات:

- جمعية الأمناء العامين للبرلمانات هي جهاز استشاري للاتحاد البرلماني الدولي.

- تتكامل نشاطات كل من جمعية الأمناء العامين، وأجهزة الاتحاد البرلماني الدولي، المختصة بدراسة المؤسسات البرلمانية، ويتم التنسيق فيما بينها عن طريق المشاورات، والتعاون الوثيق، في مراحل إعداد المشروعات وتنفيذها.
- تُدار جمعية الأمناء العامين بصورة مستقلة، ويقدّم الاتحاد مساهمة سنوية في موازنة الجمعية، ويقرّ المجلس الحاكم اللوائح التي تضعها.

ح. **اللائحة الخاصة لإجراءات تنظيم سير الجلسات الافتراضية:**

- يجب أن يستمر تطبيق قواعد المجلس الحاكم بالكامل، إلا في حالة تعارضها مع هذه اللائحة الخاصة للإجراءات، وفي هذه الحالة يكون قرار المجلس الحاكم باعتماد هذه اللائحة الخاصة للإجراءات قراراً بتعليق القواعد ذات الصلة بالمجلس الحاكم بالقدر اللازم وفقاً للقاعدة 45.3 من قواعد المجلس الحاكم.
- قواعد المجلس الحاكم التي سيتم تعليقها هي:

القاعدة 2 فيما يتعلق بالأعضاء البديلون

القاعدة 3 فيما يتعلق بمشاركة الأعضاء المنتسبين،

القاعدة 4 فيما يتعلق بمشاركة المراقبين

القاعدة 7 فيما يتعلق بالموعد النهائي لإبلاغ الترشيحات لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

القاعدة 13 فيما يتعلق بطلبات بنود جدول الأعمال التكميلية

القواعد 14-20 فيما يتعلق بتقديم المقترحات ومشاريع القرارات والتعديلات والتعديلات الفرعية

القاعدة 23 فيما يتعلق بقرارات تحديد وقت التحدث

القاعدة 28 فيما يتعلق بتصويت الأعضاء البديلون

القاعدة 29 فيما يتعلق بالتصويت برفع الأيدي أو بالوقوف

القاعدة 32 فيما يتعلق بطلبات تجزئة المقترحات

القاعدة 34 فيما يتعلق بإقرار النصاب القانوني

- تحدد اللجنة التنفيذية جدول الأعمال المؤقت للدورة الافتراضية للمجلس الحاكم ويقتصر على البنود الأساسية لإدارة المنظمة وبرنامج عملها.
- لا يمكن لأعضاء المجلس الحاكم اقتراح بنود إضافية عملاً بالقاعدة 13 من قواعد المجلس الحاكم.

- يجب أن يكون حضور الأعضاء من خلال الوصول الآمن إلى مؤتمر الفيديو أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تسمح للممثلين بالاستماع إلى المشاركين الآخرين ومخاطبة الاجتماع عن بُعد حسب الاقتضاء.
- لأغراض الحضور والتصويت، سيتم تقييم الشمولية الجندرية لوفود الأعضاء بموجب القاعدة 1 من قواعد المجلس الحاكم على أساس القائمة التي يقدمها كل عضو لغرض التسجيل بحلول الموعد النهائي المبين أدناه.
- تقتصر مشاركة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في المجلس الحاكم على الأعضاء الفخريين. لن يكون من الممكن تعيين أعضاء بديلون بموجب القاعدتين 2 و28 من قواعد المجلس الحاكم إلا في حالة القوة القاهرة التي تمنع العضو الفخري من حضور الجلسة. يجب أن يكون مثل هذا الموقف مصدقاً عليه من قبل رئيس البرلمان أو رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية من خلال رسالة خطية إلى الأمين العام.
- سيتم التسجيل من خلال نظام إلكتروني عبر الإنترنت وفقاً للممارسات المتبعة. سيقوم كل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي يشارك في الجلسة بالإبلاغ عن الاسم والجندر وتفاصيل الاتصال بممثليه بالإضافة إلى نسخة خطاب رسمي من رئيس البرلمان أو رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي.
- يجب أن يكون الموعد النهائي للتسجيل 15 يوماً قبل افتتاح الدورة. ولن يكون من الممكن إجراء أية تغييرات أخرى على تشكيل الوفود بعد ذلك التاريخ، مع مراعاة القاعدة 2.3 من هذه اللائحة الخاصة للإجراءات.
- عدد الأعضاء المسجلين في المجلس الحاكم عند الموعد النهائي للتسجيل المشار إليه بموجب القاعدة 3.2 من هذه اللائحة الخاصة للإجراءات يجب استخدامه لتحديد النصاب القانوني.
- الأعضاء مدعوون إلى تقديم بيانات خطية إما بالإنجليزية أو بالفرنسية (اللغات الرسمية للمنظمة) مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال الذي يشيرون إليه، قبل افتتاح دورة المجلس الحاكم. يجب أن تكون البيانات الخطية البديل للتدخلات الحية. يتم نشرها على صفحة ويب مخصصة وتشكل جزءاً من السجلات الرسمية للدورة.
- يجوز للأعضاء أيضاً تقديم بيانات فيديو مسجلة مسبقاً مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال الذي يشيرون إليه، قبل افتتاح الدورة.
- خلال الجلسة الافتراضية، يجب أن تقتصر مدة بيانات الأعضاء على دقيقتين.
- أي عضو يرغب في أخذ الكلمة يجب أن يبدي رغبته في الكلام. يجب على العضو الذي يرغب في إثارة نقطة نظام فيما يتعلق ببيان تمّ الإدلاء به خلال الجلسة أن يبدي عزمه على القيام بذلك. سيبتّ الرئيس في نقطة النظام وفقاً للقاعدة 22 من قواعد المجلس الحاكم.

- جميع الاجتماعات الافتراضية للمجلس الحاكم تكون مفتوحة فقط للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. يجب إجراء جميع الأعمال خلال الجلسة الافتراضية في جلسات عامة.
- يجوز تقديم مقترحات أو مشاريع قرارات وفقاً للقاعدة 14 وسوف تخضع للقاعدة 15 من قواعد المجلس الحاكم. ينبغي على الأعضاء بذل قصارى جهدهم للتوصل إلى مقترح متفق عليه من خلال المشاورات غير الرسمية. في ضوء القيود التي تفرضها الدورة الافتراضية، تم تعليق القواعد 16-20 من قواعد المجلس الحاكم.
- تُعتمد جميع قرارات المجلس الحاكم المتخذة في جلسة افتراضية، بقدر الإمكان، بتوافق الآراء. بالنظر إلى الطبيعة الافتراضية للجلسة والقيود الفنية، إذا كان التصويت مطلوباً في مسائل أخرى غير انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، يجب أن يتم التصويت بنداء الأسماء وفقاً للممارسة المعتادة. في حالة التصويت بنداء الأسماء، إذا فشل أي عضو في الإدلاء بصوته لأي سبب أثناء نداء الأسماء، يجب استدعاء ذلك العضو مرة ثانية بعد انتهاء النداء الأولي للأسماء. إذا فشل العضو في التصويت في النداء الثاني للأسماء، يسجل العضو غائباً.
- سيتم تطبيق إجراء الموافقة الضمنية الخطية المعنية فيما يتعلق بأي مقترح يقرر الرئيس أو اللجنة التنفيذية، بعد المشاورات غير الرسمية، أنه مناسب لاعتماده دون مزيد من المناقشة من قبل المجلس الحاكم ولكن لا يمكن اعتماده أثناء الجلسة الافتراضية بسبب ضيق الوقت أو لأي سبب آخر يحدده الرئيس أو اللجنة التنفيذية.
- بناءً على طلب الرئيس أو اللجنة التنفيذية، سيرسل الأمين العام إلى الأعضاء أي مقترح من هذا القبيل للنظر فيه بموجب إجراء الموافقة الضمنية الخطية هذا.
- ستتضمن المراسلة نص المقترح (المقترحات) الذي سيتم النظر فيه بموجب إجراء الموافقة الضمنية الخطية هذا وسيحدد تاريخاً لاستلام أي اعتراض. يجب إرسال أي اعتراض بشكل خطي، بما في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني، وموجه إلى الأمين العام. يجب أن يكون الاعتراض قد تم استلامه في غضون 15 يوماً من تاريخ إرسال المراسلة.
- في حالة عدم استلام اعتراضات خطية من ثلث الأعضاء أو أكثر، بحلول الموعد النهائي المحدد بـ 15 يوماً، سيعتبر المقترح المعني معتمداً بشكل صحيح من قبل المجلس الحاكم.
- سيبلغ الأمين العام نتيجة إجراء الموافقة الضمنية الخطية إلى جميع الأعضاء في أقرب وقت ممكن بعد الموعد النهائي المحدد المشار إليه أعلاه. في حالة وجود مقترح تم اعتماده وفقاً لإجراء الموافقة الضمنية الخطية، سيكون تاريخ مراسلة الأمين العام بهذا الخصوص هو تاريخ اعتماد المقترح.
- دون الإخلال بما ورد أعلاه، يجوز للعضو شرح موقفه فيما يتعلق بمقترح يخضع لإجراء الموافقة الضمنية الخطية من خلال تقديم بيان خطي يتعلق بذلك، لنشره على موقع الاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن يتم استلام البيانات الخطية من قبل الأمين العام بحلول التاريخ المحدد لتلقي

الاعتراضات. سيتم توفير البيانات الخطية على موقع الاتحاد البرلماني الدولي لأغراض إعلامية فقط. ستظهر كما تمّ إرسالها وبلغة (لغات) الإرسال. لا يعتبر تقديم بيان خطي وفقاً لهذه الفقرة اعتراضاً.

- يُنتخب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وفقاً للقواعد 6-8 من قواعد المجلس الحاكم باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه اللائحة الخاصة للإجراءات. يعلن الأمين العام النصاب القانوني قبل بدء التصويت وفقاً للقاعدة 34 من قواعد المجلس الحاكم.
- قبل بدء عملية التصويت، ستتم دعوة المرشحين المسجلين على النحو الواجب لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي للتحدث بإيجاز أمام المجلس الحاكم، لعرض أنفسهم ورؤيتهم للمنظمة. كما سيتم تنظيم جلسات استماع مفتوحة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مع المرشحين في الأسبوعين اللذين يسبقان الانتخابات.
- يكون الموعد النهائي لإبلاغ الترشيحات لرئاسة الاتحاد قبل 15 يوماً من افتتاح دورة المجلس الحاكم.
- يجب إجراء الانتخابات بالاقتراع السري باستخدام نظام إلكتروني آمن تم التحقق منه من قبل الأمين العام لضمان الخصوصية والأمان وبساطة الاستخدام. سيتم توفير طريقة تصويت احتياطية آمنة تحترم سرية الاقتراع للأعضاء غير القادرين على استخدام طريقة التصويت الأساسية.
- يوزع الأمين العام على أعضاء المجلس الحاكم بطاقة اقتراع بأسماء المرشحين. يجب أن يكون الاقتراع متاحاً للأعضاء فقط من خلال نظام المصادقة الشخصية باتباع التعليمات التي سيقدمها الأمين العام. يجب على الأعضاء تقديم بطاقات الاقتراع الخاصة بهم عبر الإنترنت أو وفقاً لما نصح به الأمين العام.
- يتاح للأعضاء 24 ساعة من إعلان الرئيس بدء التصويت للإدلاء بأصواتهم. سيذكّر الرئيس الأعضاء باقتراب الموعد النهائي. لا تؤدي فترة التصويت إلى تعليق سير أعمال الجلسة.
- بمجرد إقفال فترة التصويت، يتم التحقق من نتائج التصويت بواسطة اثنين من محصيّ أصوات المقترعين يعينهما المجلس الحاكم عملاً بالقاعدة 30 من قواعد المجلس الحاكم وبمساعدة الأمانة. يقوم مدقق مستقل بتزويد محصيّ الأصوات بتقييم فني لعملية التصويت ونتائجها.
- يعلن الرئيس نتيجة الاقتراع السري في جلسة علنية. ويقوم بتعليق أعمال الجلسة لهذا الغرض إذا لزم الأمر. إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات التي تم الإدلاء بها في أول اقتراع سري وفقاً للقاعدة 35 من قواعد المجلس الحاكم، يتم إجراء اقتراع سري ثان بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق. وفقاً للإجراء نفسه الموضح أعلاه. إذا حصل المرشحان على نفس عدد الأصوات، يتم إجراء اقتراع إضافي وفقاً للإجراء نفسه حتى يحصل مرشح على الأغلبية المطلقة.
- الموعد النهائي لإبلاغ الترشيحات إلى اللجنة التنفيذية هو 15 يوماً قبل افتتاح الدورة.

- إذا كان عدد المرشحين أكثر من الوظائف المتاحة في اللجنة التنفيذية، يتم إجراء اقتراع سري بعد إجراء التغييرات اللازمة لانتخاب الرئيس.

ثالثاً – اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي:

أصدر الاتحاد البرلماني العربي اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي التي تنص على الآتي (تم إقرار هذه اللائحة بصيغتها المعدلة في المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في القاهرة 10-11 نيسان / أبريل 2016):

اللائحة الداخلية للمجموعة
العربية في الاتحاد البرلماني الدولي

المادة (1)

يُنشئ الاتحاد البرلماني العربي «المجموعة البرلمانية». وتتكون المجموعة من وفود البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

المادة (2)

تهدف المجموعة العربية إلى تنسيق مواقف البرلمانات العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي تجاه القضايا والموضوعات المطروحة على جدول أعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

المادة (3)

تختص المجموعة العربية بالآتي:

1. إقرار جدول أعمال الاجتماع.
2. إقرار الترشيحات العربية للمناصب الشاغرة في أجهزة الاتحاد.
3. إقرار المقترحات العربية المقدمة إلى أجهزة الاتحاد.
4. إقرار البنود الطارئة المقدمة من الجانب العربي على جدول أعمال الاتحاد.
5. دعم طلبات البرلمانات العربية للانضمام لعضوية الاتحاد البرلماني الدولي.
6. الموافقة على تعديل نظام المجموعة العربية وفقاً للمادة -10- من هذه اللائحة.

المادة (4)

للمجموعة هيئة استشارية تتكون من:

1. رئيس الاتحاد البرلماني العربي، أو من ينوب عنه.
2. ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.
3. ممثلي المجموعة العربية في مكاتب اللجان الدائمة في الاتحاد البرلماني الدولي.
4. ممثلي المجموعة العربية في الهيئات الأخرى.
5. الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بحكم منصبه سكرتيراً عاماً للهيئة.

المادة (5)

تختص الهيئة الاستشارية بالآتي:

1. إعداد جدول أعمال اجتماع المجموعة العربية.
2. اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنسيق المواقف البرلمانية العربية تجاه القضايا والموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، كذلك تجاه المناصب الشاغرة في الاتحاد البرلماني الدولي، والبنود الطارئة، ومتابعة ما تمّ عليه الاتفاق في تلك الاجتماعات.
3. عقد اجتماعات تنسيقية مع ممثلي المجموعات الجيوسياسية الأخرى لنقل وجهة النظر العربية إلى تلك المجموعات، وتنسيق المواقف معها للتوصل إلى رؤية مشتركة معها والحصول على تأييدها لوجهة النظر العربية، وإبلاغ المجموعة العربية بنتائج الاتصالات.
4. دراسة مقترحات تعديل نظام المجموعة العربية، ورفع تقرير عنها للمجموعة العربية.

المادة (6)

تعقد المجموعة العربية اجتماعين بالتزامن مع دورتي الجمعية العامة ومجلس الاتحاد البرلماني الدولي، وللمجموعة أن تعقد اجتماعات أخرى. ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية أعضاء المجموعة.

المادة (7)

على ممثلي المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم تقارير دورية عن أنشطتهم وأعمالهم إلى المجموعة العربية.

المادة (8)

لكل شعبة وطنية صوت واحد، ويكون التصويت برفع الأيدي ما لم يتعلق الأمر بترشيحات المناصب فيكون سرياً.

المادة (9)

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي هي – بحكم اختصاصها – الأمانة العامة للمجموعة العربية وتتولى الاختصاصات التالية:

1. التحضير والإعداد الفني لاجتماعات المجموعة العربية.
2. إبلاغ المجموعة البرلمانية العربية بنتائج اتصالات الهيئة الاستشارية مع المجموعات الجيوسياسية الأخرى.
3. تعميم النتائج وما تمّ التوصل إليه من اتفاقات بشأن تنسيق المواقف والقضايا المدرجة على جدول أعمال الاتحاد إلى الشُّعب الأعضاء في الاتحاد.
4. تنفيذ التكليفات الصادرة من الهيئة الاستشارية للمجموعة سواء في إطار الاتصال بالدول الأعضاء أو غيرها من المجموعات الجيوسياسية الأخرى.
5. رصد مواقف المجموعات الجيوسياسية الأخرى تجاه القضايا، المناصب الشاغرة، البنود الطارئة المدرجة على جدول أعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وتلقي مواقف الدول العربية الأعضاء بشأنها.
6. إبلاغ الدول الأعضاء بجدول أعمال المجموعة العربية الذي انتهى إليه اجتماع الهيئة الاستشارية للمجموعة العربية.
7. تقديم الدعم اللازم لممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية لنقل وجهة النظر العربية في اجتماعات اللجنة التنفيذية والإجابة على استفساراته إذا طلب ذلك.
8. إصدار نشرة إعلامية عن اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وإبلاغها لوسائل الإعلام.

مادة (10)

يعدّل هذا النظام باقتراح من 3 شعب أعضاء على الأقل، ويعد المقترح نافذاً إذا وافق عليه ثلثا أعضاء المجموعة.

******

رابعاً – برنامج العمل:

تجري اجتماعات الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات المجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، وجميع الأنشطة المرتبطة بها وبعض الفعاليات في *مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)* وفق برنامج العمل التالي:

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الجمعة	**2022/03/18**	09:00	18:30	**بدء التسجيل**	*ردهة مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		15:00	18:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
السبت	**2022/03/19**	10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:30	13:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	**2022/03/19**	13:00	15:00	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية**	*مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		17:00	18:30	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية**	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		18:00	20:00	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية**	*مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الأحد	**2022/03/20**	09:00	10:00	**مكتب النساء البرلمانيات**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		10:00	11:00	**اجتماع المستشارين وسكرتارية الوفود**	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:30	12:30	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية**	*قاعة جاكرتا أ و ب (Jakarta A & B)، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:30	13:00	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		11:30	13:00	**المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2022/03/20**	11:30	13:00	**اجتماع مشترك بين رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	17:30	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	17:30	لجنة شؤون الشرق الأوسط	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	17:30	**الفريق الاستشاري المعني بالصحة (بالإنجليزية فقط)**	*قاعة مانادو (Manado)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		19:00	20:30	**الحفل الافتتاحي**	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الإثنين	**2022/03/21**	08:00	09:00	**اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة**	*مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2022/03/21**	09:00	11:00	**المجلس الحاكم**	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		09:30	11:00	**مجلس منتدى البرلمانيين الشباب**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** مناقشة مشروع القرار في جلسة عامة المتعلق *بإعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الإثنين	**2022/03/21**	09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** مناقشة مشروع القرار المتعلق *بتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة* والبدء في صياغته في جلسة عامة	*قاعة نوسانتارا 2 و 3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		11:00	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول ،مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2022/03/21**	11:00	13:00	**الجمعية العامة:** بدء المناقشة العامة بشأن الموضوع *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		11:30	13:00	**مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		12:30	14:00	حلقة نقاش حول الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	17:00	**الجمعية العامة:** المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2022/03/21**	14:30	17:30	**الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** – صياغة القرار المتعلق *بموضوع إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* في جلسة عامة	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	**منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		17:00	18:30	**الجمعية العامة:** قرار بشأن البند الطارئ	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2022/03/22**	**09:00** 09:00 10:30	**13:00** 10:30 13:00	**الجمعية العامة** مناقشة البند الطارئ مواصلة المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		09:00	10:30	**مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** الانتهاء من مناقشة مشروع القرار في جلسة عامة المتعلق *بإعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الثلاثاء	**2022/03/22**	09:30	13:00	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
				مناقشة مشروع القرار المقرر اعتماده في الجمعية العامة الـ145 بشأن *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*	*مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		09:30	13:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		10:00	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الثلاثاء	**2022/03/22**	11:00	13:00	ورشة عمل حول الاستعداد الأمني الصحي	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
				منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية		
		13:15	14:15	ورشة عمل حول *العمل في سبيل فرض حظر عالمي على التجارب النووية* منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	*قاعة نوسانتارا 2 و 3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	16:00	حلقة نقاش حول *التعاون الدولي لمحاكمة مرتكبي الفساد واسترداد الموجودات المسروقة* منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك)	*قاعة نوسانتارا 2 و 3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الثلاثاء	**2022/03/22**	14:30	17:30	مجموعة العمل بشأن العلم والتكنولوجيا	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة** صياغة في جلسة عامة *القرار بشأن تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	لجنة الصياغة المحتملة بشأن البند الطارئ	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		16:30	18:30	**مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
الأربعاء	**2022/03/23**	09:00	10:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		09:00	11:00	مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:00	13:00	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		09:30	12:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان** *حلقة نقاش بشأن دور البرلمانات في التوفيق بين التدابير الصحية خلال الجائحة والحفاظ على الحريات المدنية*	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:00	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		11:30	13:00	لجنة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
الأربعاء	**2022/03/23**	14:30	16:30	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
				اعتماد مشروع القرار بشأن *بإعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*		
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	*قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	*قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		14:30	18:30	**اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة**	*قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3) ، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	18:30	**الجمعية العامة** -اعتماد قرار بشأن البند الطارئ، - اختتام المناقشة العامة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
الأربعاء	**2022/03/23**	17:00	18:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة**	*قاعة جاكرتا أ و ب، (Jakarta A & B) الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
				اعتماد مشروع القرار بشأن *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*		
الخميس	**2022/03/24**	08:00	10:00	مكتب النساء البرلمانيات	*قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	مغلقة
		09:00	13:00	**المجلس الحاكم** – القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين، – تقارير الاجتماعات المتخصصة	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		14:30	–	**المجلس الحاكم**	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	
		عند نهاية المجلس الحاكم		**الجمعية العامة** – اعتماد القرارات – تقارير اللجان الدائمة – الوثيقة الختامية للمناقشة العامة الجلسة الختامية	*قاعة منغوبورا (Mangupura)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)*	

فيما يلي المواعيد النهائية المتعلقة بإعداد قرارات اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة على الشكل التالي:

07 كانون الثاني/يناير 2022	الموعد النهائي للمقررين المشاركين لتقديم مشروعي القرارين، والمذكرة التفسيرية إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.
04 آذار/مارس 2022	الموعد النهائي ليقدم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المقترحات للتعديلات على مشروع القرار.
21-24 آذار/مارس 2022	الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي وضع الصيغة النهائية للقرار واعتماده.

ويمكن للأعضاء جميعهم أن يساهموا في صياغة القرارات عن طريق تقديم مساهمات خطية موجزة (اللجنة الدائمة القاعدة 13.1). ويُشجع الأعضاء على تقديم مساهماتهم لمشروع القرار الذي ستعتمده اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان حول *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*، خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022). يتم قبول المساهمات الخطية المقدمة لمشروع القرار هذا حتى 24 نيسان/أبريل 2022 كحد أقصى.

ووفقاً لقواعد اللجان الدائمة، ينبغي تقديم مقترحات بشأن البنود قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعنية. وعلى هذا النحو، ينبغي على الأعضاء الذين يرغبون بذلك، أن يقدموا إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مقترحاتهم بشأن البند الموضوع الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة في موعد أقصاه 22 آذار/مارس 2022.

وستكون هذه المقترحات الأساس للمشاورات التي تجريها مكاتب اللجنة الدائمة المعنية قبل اتخاذ قرار نهائي من قبل اللجنة الدائمة.

خامساً – اجتماعات الدورة الـ209 للمجلس الحاكم:

تنعقد في إطار الجمعية العامة الرابعة والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة **209** للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وسينعقد المجلس الحاكم يومي 21 و24 آذار/مارس وسينظر في مجموعة من القضايا المتعلقة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته، ويتخذ قرارات بشأنها.

يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة أعضاء من كل برلمان ممثلاً في الاتحاد البرلماني الدولي. ويجب أن يشمل تمثيل كل برلمان في المجلس الحاكم كلاً من الرجال والنساء. وستقتصر الوفود المؤلفة من جنس واحد على عضو واحد فحسب (المجلس الحاكم القاعدة 1.2).

ووفقاً للقاعدة 13 من قواعد المجلس الحاكم، يجوز لأعضاء المجلس أن يطلبوا إدراج بنود إضافية في جدول الأعمال. ويجب أن تندرج هذه البنود ضمن ولاية المجلس التي تحدد وتوجّه، وفقاً للمادة 20 من النظام الأساسي، أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وتراقب تنفيذها.

وستُحيل الأمانة على الفور جميع طلبات إدراج بنود إضافية إلى جميع أعضاء المجلس. وبعد الاستماع إلى رأي اللجنة التنفيذية، يبتّ المجلس في هذا الطلب بأغلبية الأصوات المدلى بها في حال تلقت الأمانة ذلك الطلب قبل افتتاح الدورة بخمسة عشر يوماً على الأقل؛ وإلا بأغلبية الثلثين.

يجب على كل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم نسخة إلكترونية من **رسالة رسمية** من رئيس البرلمان أو رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية، لتسمية المندوبين إلى جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك الأعضاء الثلاثة الذين لهم حق التصويت في المجلس الحاكم (بحد أقصى ثلاثة أصوات).

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين تساوي متأخراتهم أو تزيد عن مبلغ الاشتراكات المستحقة عليهم عن العامين السابقين كاملين لن يتم تمثيلهم بأكثر من مندوبين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 5، الفقرة 2 من النظام الأساسي)، ولن يحق لهم التصويت.

جدول أعمال المجلس:

فيما يلي جدول الأعمال الأولي للدورة:

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 208 للمجلس الحاكم

3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 144

4. النظر في الطلبات المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

سينظر المجلس الحاكم في توصيات اللجنة التنفيذية بشأن أي طلبات للانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي وإعادة الانتساب إليه وصفة المراقب.

5. تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ208 للمجلس الحاكم

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

6. عرض الأمين العام لتقرير تأثير الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2021

سيقدم الأمين العام تقريراً عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2021، وكذلك تقريراً عن الاجتماعات المتخصصة التي عقدها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً.

7. استراتيجية اتصالات للفترة 2022–2026

سيدعى المجلس الحاكم إلى تأييد توصيات اللجنة التنفيذية بشأن استراتيجية الاتصالات للفترة 2022–2026، التي تتوافق مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026.

8. التعديل المقترح إدخاله على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط

سيدعى المجلس الحاكم إلى اعتماد تعديل مقترح على قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط بناء على توصية من اللجنة التنفيذية.

9. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

سيدعى المجلس الحاكم إلى الموافقة على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

10. النتائج المالية للعام 2021

سيتم إبلاغ المجلس الحاكم بالنتائج المالية للعام 2021.

11. حالة بعض البرلمانات

سينظر المجلس الحاكم في توصيات اللجنة التنفيذية المتعلقة بالبرلمانات التي تم حلها بصورة غير دستورية أو التي تمر بأزمة، وسيتخذ قراراً بشأن تلك البرلمانات.

12. تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

سيدعى المجلس إلى اتخاذ قرارات بشأن القضايا المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

13. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

(هـ) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ز) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(ح) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

14. ما يستجد من أعمال

*****

سادساً – اجتماعات الجمعية العامة الـ 144:

ستُعقد الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة في مركز بالي الدولي للمؤتمرات، في نوسا دوا، بالي، من الأحد 20 إلى الخميس 24 مارس/آذار 2022.

سيجري حفل الافتتاح عند الساعة 19:30 من يوم الأحد، 20 آذار/مارس.

وستبدأ الجمعية مناقشاتها العامة في 21 آذار/مارس، مع الجزء الرفيع المستوى المخصص لرؤساء البرلمانات. وستعتمد الجمعية العامة، في جلستيها المعقودتين في 23 و24 آذار/مارس، قرارات بشأن البند الطارئ، والبنود الموضوع التي تناولتها اللجان الدائمة. ومن المتوقع أن تتوصل الجمعية إلى وثيقة ختامية حول موضوع المناقشة العامة، وأن تختم أعمالها بحلول الساعة 18:00 يوم الخميس، 24 آذار/مارس 2022.

المشاركة

في ظل جائحة كوفيد-19 المستمرة، وتدابير التباعد الاجتماعي المطلوبة، ووفقاً للممارسات التي بدأت في الجمعية العامة التي انعقدت في مدريد، ينبغي تخفيض حجم الوفود إلى الجمعية العامة في نوسا دوا. إن البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي مدعوة إلى تعيين خمسة برلمانيين كحد أقصى للبلدان التي تضم دون الـ100 مليون نسمة، أو ما يصل إلى سبعة برلمانيين لبرلمانات البلدان التي تضم 100 مليون نسمة أو أكثر. ينبغي الحفاظ على عدد المستشارين، والأشخاص المرافقين ضمن الحدود المعقولة، ليس أكثر من أربعة أشخاص عادة. **يرجى أخذ العلم أنه، وفقاً لمتطلبات الصحة الوطنية، سيسمح فحسب بدخول الأشخاص الذين أجروا اللقاح بالكامل إلى إندونيسيا.**

وتماشياً مع القرار التي اتخذته الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2018، "...*يجوز للأعضاء أن يسجلوا وفداً إضافياً إذا كان يضم عضواً برلمانياً شاباً واحداً* ***على الأقل*** *(أقل من 45 سنة) شريطة أن يكون الوفد مؤلفاً من الجنسين وألا يكون العضو متأخراً في تسديد المساهمات*

المقررة عليه" (المادة 3.10 من النظام الأساسي). وغني عن القول إن ضم البرلمانات الأعضاء لأكثر من برلماني شاب واحد إلى وفدهم هو موضع ترحيب.

وتُشجّع أيضاً جميع البرلمانات الأعضاء على السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتوازن السياسي في تشكيلة وفودها. إن أي وفد تألف حصراً من برلمانيين من الجنس نفسه لثلاث دورات متتالية للجمعية العامة، سيتم تخفيض عدده تلقائياً إلى شخص واحد.

ويرجى من المجموعات الجيوسياسية تحديد موعد اجتماعاتها يوم السبت، 19 آذار/مارس أو في وقت آخر لا يتعارض مع اجتماع منتدى النساء البرلمانيات المنعقد في 20 آذار/مارس.
وإنَّ أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المترتب عليهم متأخرات تساوي أو تزيد عن مبلغ الاشتراكات المستحقة عليهم لسنتين كاملتين سابقتين لا يجوز أن يمثلهم أكثر من مندوبين اثنين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، (المادة 2.5 من النظام الأساسي)، ولا يحق لهم التصويت.

ويجوز للأعضاء المنتسبين أن يشاركوا في الجمعية ولجانها الدائمة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الأعضاء، باستثناء الحق في التصويت وتقديم مرشحين لمنصب انتخابي.

وتُلفت عناية المنظمات الدولية والهيئات الأخرى التي يدعوها المجلس الحاكم إلى أن تكون ممثلة في الجمعية بصفة مراقبين دائمين أنه من حقهم أن يسجلوا مندوبين اثنين كحد أقصى.

وتتسع قاعة الجلسات العامة، حيث ستُعقد اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، لعدد محدود من المقاعد. وتبعاً لما يسمح به الحضور الفعلي للجمعية العامة الـ144، ستسعى الأمانة العامة إلى تخصيص عدد كاف من المقاعد لجميع الوفود. وعلى الأقل، سيُخصص لكل وفد عدد كافٍ من المقاعد اللازمة للتصويت المحتمل أن تجريه الجمعية العامة أو المجلس الحاكم.

اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير)

تتألف اللجنة التوجيهية للجمعية العامة من رئيس الجمعية العامة، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي ونائب رئيس اللجنة التنفيذية. ويجوز لرؤساء اللجان الدائمة أن يشاركوا في أعمال اللجنة التوجيهية بصفة استشارية.

وإن اللجنة التوجيهية، بمساعدة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مكلفة باتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان التنظيم الفعّال وسلاسة سير أعمال الجمعية. ومن المقرر أن تعقد الجلسة الأولى للجنة التوجيهية يوم الإثنين، 21 آذار/مارس 2022، عند الساعة 08:00.

الشواغر المطلوب ملؤها خلال الجمعية العامة الـ144

سيتم تعميم قائمة أولية بشواغر هيئات الاتحاد البرلماني الدولي إلى الأعضاء، وستنشر على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي قبل افتتاح الجمعية العامة.

وإن البرلمانات الأعضاء مدعوة إلى النظر في تقديم ترشيحات للجان الاتحاد البرلماني الدولي الرئيسية وهيئاته (https://www.ipu.org/about-ipu/structure-and-governance/assembly)، مع الأخذ بالاعتبار متطلبات التوازن الجندري للهيئات المعنية، كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده. وينبغي أن يتمتع المرشحون بالخبرة، قدر المستطاع، في مجالات عمل الهيئات المعينة، وينبغي أن يدعمهم برلمانهم في الاضطلاع بمهامهم بصفتهم شاغلي مناصب في الاتحاد البرلماني الدولي. **ويُشجع الأعضاء الجدد في الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء الذين لا يشغلون حالياً مناصب في الاتحاد بشكل خاص على تقديم الترشيحات.**

المناقشة العامة (البند 3 من جدول الأعمال)

ستركز المناقشة العامة في الجمعية العامة الـ144 على موضوع عام مرتبط *بالوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*. ستتبعه مذكرة توضيحية حول الموضوع العام للمناقشة في الوقت المناسب.

وتماشياً مع قواعد الجمعية العامة، يمكن لممثلين من كل وفد أن يتكلما أثناء المناقشة العامة وأن يتشاركا وقت التحدث حسبما يرونه مناسباً. يجوز لأي عضو إضافي من كل وفد أن يأخذ الكلمة في المناقشة العامة، شرط أن يكون/تكون برلمانياً/برلمانية شاباً/شابة.

وكما جرت العادة، من أجل أخذ الكلمة في المناقشة العامة، يجوز للأعضاء التسجيل في لحظتها في المكتب المخصص مكان انعقاد الجمعية العامة. ويجوز للأعضاء أيضاً إرسال أسماء المتحدث/ المتحدثين مسبقاً إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن طريق البريد الإلكتروني، وذلك باستخدام "استمارة تسجيل أولية للمتحدثين" المرفقة (**الملحق رقم 2**). ووفقاً للإجراءات المتبعة، سيتم تحديد ترتيب المتحدثين بواسطة القرعة العلنية عند الساعة 17:00 يوم الأحد، 20 آذار/مارس 2022.

استمارة تسجيل أولية للمتحدثين

المناقشة العامة حول موضوع

الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ

(البند رقم 3 من جدول الأعمال)

البرلمان/المجلس أو

المنظمة.....

	يرجى وضع دائرة حول اللقب	**الشهرة**	**الاسم**	هل هو/هي رئيس/رئيسة البرلمان؟
1	**السيد/ السيدة**			نعم/لا
*2	**السيد/ السيدة**			نعم/لا

متحدث ثالث اختياري (برلماني شاب – تحت سن الـ45)**

3	**السيد/ السيدة**		

⚠ * ينطبق المتحدثون الثاني والثالث على البرلمانات الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي فحسب

** عند تسجيل متحدث ثالث (برلماني شاب)، قد يُطلب **إثبات تاريخ ميلاد عضو البرلمان** (صورة عن الهوية الرسمية)

التاريخ :..... **التوقيع**:.....

يرجى ملء هذه الاستمارة وإعادتها بموعد أقصاه 15 آذار/مارس 2022 الساعة 18:00
بتوقيت وسط أوروبا إلى postbox@ipu.org أو 60 41 919 22 41+.

نواب رئيس الجمعية العامة

وفقاً للقاعدة 3.7 من قواعد الجمعية العامة، يحق لجميع الوفود من البرلمانات الأعضاء أن تسمي واحداً من أعضائها نائباً لرئيس الجمعية العامة. وسيتم استدعاء البعض من نواب الرئيس ليحلّوا مكان رئيس الجمعية العامة خلال إحدى الجلسات أو في جزءٍ منها.

وعند الوصول إلى مكتب التسجيل التابع للاتحاد البرلماني الدولي، يرجى من الوفود أن تعلن عن اسم البرلماني الذي ترشحه كنائب لرئيس الجمعية العامة. وبدلاً من ذلك، يمكن تقديم الأسماء إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في موعد أقصاه الساعة 12:00 ظهراً، يوم الإثنين، 21 آذار/مارس 2022.

توزيع الأصوات

جدول مؤقت يعرض توزيع الأصوات المخصصة للوفود المشاركة في الجمعية العامة الـ144 :

جدول مؤقت يعرض توزيع الأصوات

في الجمعية العامة الـ144

(وفقاً للمادة 15.2 من النظام الأساسي)

	الأعضاء	الأصوات بموجب (أ)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (ب)	إجمالي عدد الأصوات
1	أفغانستان	10	24.1	4	14
2	ألبانيا	10	3.0	1	11
3	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	10	41.3	6	16
4	أندورا	10	0.08	0	10
5	أنغولا	10	25.7	4	14
6	الأرجنتين	10	41.0	6	16

الأعضاء		الأصوات بموجب (أ)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (ب)	إجمالي عدد الأصوات
7	أرمينيا	10	3.4	1	11
8	أستراليا	10	21.0	4	14
9	النمسا	10	8.4	2	12
10	أذربيجان	10	10.1	3	13
11	مملكة البحرين	10	1.2	1	11
12	بنغلادش	10	153.0	10	20
13	بيلاروسيا	10	10.2	3	13
14	بلجيكا	10	11.2	3	13
15	بنين	10	7.6	2	12
16	بوتان	10	0.7	0	10
17	بوليفيا (دولة متعددة القوميات)	10	6.7	2	12
18	البوسنة والهرسك	10	4.3	1	11
19	بوتسوانا	10	1.3	1	11
20	البرازيل	10	204.4	12	22
21	بلغاريا	10	8.5	2	12
22	بوركينا فاسو	10	10.4	3	13
23	بروندي	10	10.1	3	13
24	كابو فيردي	10	0.3	0	10
25	كمبوديا	10	14.6	3	13
26	الكاميرون	10	12.9	3	13
27	كندا	10	30.8	5	15
28	جمهورية إفريقيا الوسطى	10	5.1	2	12

	الأعضاء	الأصوات بموجب (أ)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (ب)	إجمالي عدد الأصوات
29	تشاد	10	11.3	3	13
30	تشيلي	10	15.1	3	13
31	الصين	10	1200.0	13	23
32	كولومبيا	10	29.5	4	14
33	جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	10	0.7	0	10
34	الكونغو	10	1.9	1	11
35	كوستا ريكا	10	3.3	1	11
36	ساحل العاج	10	15.5	3	13
37	كرواتيا	10	4.8	1	11
38	كوبا	10	10.2	3	13
39	قبرص	10	0.7	0	10
40	جمهورية التشيك	10	10.5	3	13
41	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	10	20.9	4	14
42	جمهورية الكونغو الديمقراطية	10	56.8	7	17
43	الدنمارك	10	5.2	2	12
44	جمهورية جيبوتي	10	0.79	0	10
45	جمهورية الدومينكان	10	9.0	2	12
46	الإكوادور	10	14.0	3	13
47	جمهورية مصر العربية	10	85.7	9	19
48	السلفادور	10	5.3	2	12
49	غينيا الاستوائية	10	1.0	1	11

	الأعضاء	الأصوات بموجب (أ)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (ب)	إجمالي عدد الأصوات
50	إستونيا	10	1.5	1	11
51	إسواتيني	10	1.1	1	11
52	إثيوبيا	10	87.9	9	19
53	ولايات ميكرونيزيا المتحدة	10	0.10	0	10
54	فيجي	10	0.80	0	10
55	فنلندا	10	5.4	2	12
56	فرنسا	10	65.8	8	18
57	الغابون	10	1.0	1	11
58	غامبيا	10	1.5	1	11
59	جورجيا	10	4.7	1	11
60	ألمانيا	10	81.3	9	19
61	غانا	10	25.0	4	14
62	اليونان	10	10.2	3	13
63	غواتيمالا	10	8.2	2	12
64	غينيا	10	10.6	3	13
65	غينيا بيساو	10	1.5	1	11
66	غيانا	10	0.76	0	10
67	هاييتي	10	10.2	3	13
68	هندوراس	10	8.1	2	12
69	المجر	10	10.4	3	13
70	آيسلندا	10	0.31	0	10
71	الهند	10	1,000.3	13	23
72	إندونيسيا	10	206.0	12	22

	الأعضاء	الأصوات بموجب (أ)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (ب)	إجمالي عدد الأصوات
73	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	10	81.0	9	19
74	جمهورية العراق	10	38.1	5	15
75	إيرلندا	10	4.5	1	11
76	إسرائيل	10	6.7	2	12
77	إيطاليا	10	57.0	7	17
78	اليابان	10	123.6	10	20
79	المملكة الأردنية الهاشمية	10	5.5	2	12
80	كازاخستان	10	17.0	3	13
81	كينيا	10	38.6	5	15
82	دولة الكويت	10	2.2	1	11
83	قيرغيزستان	10	5.5	2	12
84	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	10	5.6	2	12
85	لاتفيا	10	2.7	1	11
86	الجمهورية اللبنانية	10	2.4	1	11
87	ليسوتو	10	2.1	1	11
88	دولة ليبيا	10	3.9	1	11
89	ليختنشتاين	10	0.03	0	10
90	ليتوانيا	10	3.9	1	11
91	لوكسمبورغ	10	0.4	0	10
92	مدغشقر	10	20.6	4	14
93	مالاوي	10	13.9	3	13

الأعضاء		الأصوات بموجب (أ)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (ب)	إجمالي عدد الأصوات
94	ماليزيا	10	22.7	4	14
95	مالديف	10	0.35	0	10
96	مالي	10	16.4	3	13
97	مالطا	10	0.3	0	10
98	جزر مارشال	10	0.05	0	10
99	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	10	3.1	1	11
100	موريشيوس	10	1.02	1	11
101	المكسيك	10	104.0	10	20
102	موناكو	10	0.03	0	10
103	منغوليا	10	2.9	1	11
104	مونتينيغرو	10	0.62	0	10
105	المملكة المغربية	10	31.5	5	15
106	موزامبيق	10	12.1	3	13
107	ميانمار	10	60.3	8	18
108	ناميبيا	10	1.5	1	11
109	نيبال	10	26.4	4	14
110	هولندا	10	15.3	3	13
111	نيوزيلندا	10	5.1	2	12
112	نيكاراغوا	10	5.1	2	12
113	النيجر	10	16.5	3	13
114	نيجيريا	10	140.4	10	20
115	مقدونيا الشمالية	10	2.3	1	11

الأعضاء		الأصوات بموجب (أ)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (ب)	إجمالي عدد الأصوات
116	النرويج	10	5.0	2	12
117	سلطنة عُمان	10	2.5	1	11
118	باكستان	10	160.9	11	21
119	بالاو	10	0.02	0	10
120	دولة فلسطين	10	3.9	1	11
121	بنما	10	1.7	1	11
122	بابوا غينيا الجديدة	10	3.0	1	11
123	باراغواي	10	5.7	2	12
124	بيرو	10	23.0	4	14
125	الفليبين	10	100.9	10	20
126	بولندا	10	38.5	5	15
127	البرتغال	10	10.3	3	13
128	دولة قطر	10	2.6	1	11
129	جمهورية كوريا	10	50.8	7	17
130	جمهورية مولدافيا	10	4.3	1	11
131	رومانيا	10	23.0	4	14
132	روسيا الاتحادية	10	148.8	10	20
133	رواندا	10	6.2	2	12
134	سانت لوسيا	10	0.18	0	10
135	سانت فينسنت والغرينادين	10	0.11	0	10
136	ساموا	10	0.17	0	10
137	سان مارينو	10	0.02	0	10

الأعضاء		الأصوات بموجب (أ)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (ب)	إجمالي عدد الأصوات
138	ساو تومي وبرينسيبي	10	0.16	0	10
139	المملكة العربية السعودية	10	27.1	4	14
140	السينغال	10	7.0	2	12
141	صربيا	10	9.7	2	12
142	سيشيل	10	0.08	0	10
143	سيراليون	10	4.9	1	11
144	سنغافورة	10	5.08	2	12
145	سلوفاكيا	10	5.2	2	12
146	سلوفينيا	10	1.9	1	11
147	جمهورية الصومال الفيدرالية	10	10.4	3	13
148	جنوب إفريقيا	10	51.7	7	17
149	إسبانيا	10	47	6	16
150	جنوب السودان	10	10.0	3	13
151	سريلانكا	10	17.0	3	13
152	سورينام	10	0.4	0	10
153	السويد	10	10.0	3	13
154	سويسرا	10	8.4	2	12
155	الجمهورية العربية السورية	10	18.7	3	13
156	طاجيكستان	10	5.1	2	12
157	تايلاند	10	60.1	8	18
158	تيمور- ليشتي	10	0.92	0	10
159	توغو	10	5.4	2	12

الأعضاء		الأصوات بموجب (أ)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (ب)	إجمالي عدد الأصوات
160	تونغا	10	0.10	0	10
161	ترينيداد وتوباغو	10	1.22	1	11
162	الجمهورية التونسية	10	10.2	3	13
163	تركيا	10	82.3	9	19
164	تركمانستان	10	6.2	2	12
165	توفالو	10.0	0.01	0	10
166	أوغندا	10	34.6	5	15
167	أوكرانيا	10	50.1	7	17
168	دولة الإمارات العربية المتحدة	10	2.5	1	11
169	المملكة المتحدة	10	60.2	8	18
170	جمهورية تنزانيا المتحدة	10	34.4	5	15
171	أورغواي	10	3.2	1	11
172	أوزبكستان	10	32.0	5	15
173	فانواتو	10	0.27	0	10
174	فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	10	30.0	5	15
175	فيتنام	10	90.3	9	19
176	الجمهورية اليمنية	10	10.5	3	13
177	زامبيا	10	10.9	3	13
178	زيمبابوي	10	10.4	3	13

ويرجى من البرلمانات الأعضاء التحقق من الأرقام المخصصة لهم مقابل اسم بلدهم، وعند الضرورة،

إبلاغ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف خطياً بأي تعديلات مطلوبة، ويفضل أن يتم ذلك

قبل انعقاد الجمعية العامة.

وسيوزع الجدول النهائي الذي يبين توزيع الأصوات في الجمعية العامة عند افتتاح الجلسة.

مشروع جدول أعمال الجمعية العامة:

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ144 ونواب رئيسها
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*
4. *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم*

(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

5. *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة* (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ146 وتعيين المقررين المشاركين

جزء خاص للمساءلة من المناقشة العامة:

أعمال المتابعة من قبل الأعضاء حول قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى

الأربعاء، 23 آذار/مارس 2022، من الساعة 15:30 ولغاية الساعة 16:30

دخل الاتحاد البرلماني الدولي مرحلة جديدة، مع استراتيجية جديدة للفترة 2022-2026 تتطلب مساءلة أقوى من البرلمانات الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء:

"إن تعزيز ثقافة الثقة والمحاسبة المتبادلة على المستويات كافة والمحافظة عليها لدى البرلمانات الأعضاء وفيما بينها، وما بين البرلمانات الأعضاء من جهة والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من جهة أخرى، وكذلك ضمن الأمانة العامة ذاتها، تعتبر قيمة أساسية للمنظمة وعامل حاسم لضمان استمرار تقدمها نحو تحقيق كل أهدافها الاستراتيجية، وإظهار ذلك بطريقة شفافة وديمقراطية."

ويبني هذا التركيز الجديد، كما هو مبين في الهدف الاستراتيجي الخامس، الأحكام التنظيمية للمنظمة، التي بمقتضاها من المرتقب أن يقدم الأعضاء كافة تقريراً سنوياً عن أنشطتهم في إطار متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. وكما هو منصوص في المادة 7 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي:

"ومن واجب أعضاء الاتحاد أن يقدموا قرارات الاتحاد داخل برلمانهم، في أنسب شكل؛ وإبلاغها إلى الحكومة؛ وحثّها على تنفيذها، وإبلاغ الأمانة العامة للاتحاد بذلك، بصورة منتظمة وكاملة بقدر الإمكان، لا سيما في تقاريرها السنوية، بما تمّ اتخاذه في هذا الشأن، وما تحقّق من نتائج. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على جميع رؤساء الوفود المشاركة في جمعيات الاتحاد أن يقدموا، وفقًا لقوانينهم الوطنية، تقريراً إلى برلماناتهم الوطنية مع إرسال نسخة من هذا التقرير إلى الأمين العام للاتحاد في أقرب وقت ممكن بعد اختتام الجمعية."

ويقدم الأمين العام التقارير السنوية المستندة إلى معلومات من الأعضاء إلى المجلس الحاكم – تقرير العام 2021 متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ipu.org/file/12993/download. ويحرص رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام على مشاركة الأعضاء بشكل فعال في هذه الممارسة الهامة. وعلى هذا الأساس، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة الـ144 في نوسا دوا، سيتم تخصيص الوقت للأعضاء من أجل تقديم تقرير مباشرة حول الممارسات الجيدة والأنشطة التي قاموا بها في إطار متابعة قرارات الجمعية العامة السابقة (مدريد، تشرين الثاني/نوفمبر 2021)[1]، ولا سيما:

أ) إعلان مدريد: *التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية: التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع*

ب) القرار بشأن *التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت*

ج) القرار بشأن *حشد الدعم البرلماني العالمي لتحقيق الإنصاف في التلقيح في مجال مكافحة جائحة كوفيد- 19*

د) *القرارات بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين*

وإن جميع الوفود مدعوة للمساهمة في هذه الجلسة الخاصة من خلال مداخلات وجيزة (دقيقتين كحد أقصى) مسلطين الضوء على أهم جوانب العمل، ومقدمين توصيات من أجل تعزيز تنفيذ العملية بشكل أكبر.

ويرجى من الوفود التسجيل المسبق لهذا الجزء على documents@ipu.org.

[1] https://www.ipu.org/event/143rd-assembly-and-related-meetings#event-sub-page-25153/

البند 3 من جدول الأعمال – المناقشة العامة:

المذكرة التوضيحية للمناقشة العامة حول:

الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ

تزداد سوءاً أزمة المناخ وتستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تأثيرها المحتمل الأكثر تدميراً. يؤثر تغير المناخ بالفعل على كل مناطق العالم ويستمر بالتضاعف بسرعة هائلة. وتظهر أحدث نتائج للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه ما لم يتم الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، لن نحقق هدف الحد من الاحتباس الحراري بحيث لا تتجاوز الـ1.5 درجات مئوية أو حتى درجتين مئويتين.[2] وأكد مجدداً مؤتمر الأطراف الـ26 التابع للأمم المتحدة أن البلدان لا تقوم بما يلزم للتصدي لأزمة المناخ.

ولا تزال الأنشطة البشرية دافعاً رئيسياً لتغير المناخ. يمكن أن يعزى تزايد الانبعاثات إلى ممارسات غير مستدامة بما فيها حرق الوقود الأحفوري، وازدياد تربية المواشي، وإزالة الأحراج. تحتاج هياكلنا الاقتصادية، وممارساتنا لاستهلاك الطاقة، وأنظمتنا الغذائية إلى تغييرات رئيسية للحد من تغير المناخ قبل فوات الأوان.

وتعد القيادة السياسية القوية أساساً للتصدي لأزمة المناخ، بما في ذلك الوصول إلى صفر انبعاثات، أي التوازن بين كمية انتاج غازات الدفيئة والكمية التي تتم إزالتها من الجو. يمكن للبرلمانات، وهي مدعوة بإلحاح، أن تستخدم صلاحياتها التشريعية والمتعلقة بالموازنة لضمان تطبيق قوانين صارمة وأنه ثمّة تمويل مناسب لدعم العمل المناخي. ومن خلال

[2] https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr/

مهام البرلمانات الرقابية، يمكنها أن تحاسب حكوماتها بشأن التزاماتها الوطنية والدولية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الالتزامات التي قامت بها في اتفاق باريس وخطة العام 2030. وبصفة البرلمانات ممثلة عن الشعب، يمكن أن تضمن تلبية احتياجات الناخبين، وخاصة هؤلاء الذين هم أكثر عرضة لخطر تأثير تغير المناخ. ويمكن للبرلمانات أيضاً أن تعمل على الحد من الانبعاثات الخاصة بها وأن تصبح مؤسسات أكثر مراعاة للبيئة للتشجيع أكثر على الاستدامة.

ونظراً لأن تغير المناخ لا حدود له، يعتبر التعاون البرلماني الدولي القوي أمراً بالغ الأهمية. ويمكننا من خلال حوار بنّاء بين الدول حول تغير المناخ، تعزيز التضامن والتوصل إلى حلول لبناء عالم أكثر استدامة.

وستوفر المناقشة العامة فرصة للمندوبين لتبادل خبراتهم حول العمل المناخي على الصعيدين الوطني والدولي وتبادل الأفكار بشأن تعزيز الاستجابة البرلمانية لتغير المناخ، لا سيما في ما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة وإسراع عملية التحول البيئي.

أسئلة:

- بالرغم من الإرادة السياسية المتزايدة، ما هي العوائق التي لا تزال قائمة والتي تعيق العمل المناخي الفعال وتنفيذ الاتفاقات المناخية؟ ما هي القدرات الإضافية المطلوبة، بما في ذلك داخل البرلمانات نفسها، لتعزيز الاستجابة لتغير المناخ؟
- كيف يمكن الاستفادة من فترة التعافي من كوفيد-19 لتسريع التحول البيئي؟ على وجه الخصوص، كيف يمكن للأنظمة والنهج الاقتصادية لاستخدام الطاقة والموارد أن تتحول لتحقيق نتائج أكثر استدامة وكيف يمكن للبرلمانات دعم هذا التحول؟

- ما هي أنواع الابتكار التي تحدث داخل البرلمانات لجعل ممارساتها وعملياتها أكثر مراعاة للبيئة وما هي الجهود التي تبذل لخفض انبعاثاتها على المستوى المؤسسي؟
- كيف يمكن للبرلمانات أن تكفل على نحو أفضل تلبية احتياجات أكثر السكان عرضة للخطر، بمن فيهم النساء والشباب وغيرهم من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجتمع، كجزء من العمل المناخي؟

سابعاً – الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة :

وفقاً للقاعدة 1.11 من قواعد الجمعية العامة والمادة 14.2 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. وإذا قررت الجمعية ذلك، ستتم مناقشة هذا البند الطارئ من قبل الجمعية في صباح يوم الثلاثاء 22 آذار/مارس. واتُخذت أيضاً ترتيبات لعقد اجتماع لجنة الصياغة في فترة بعد الظهر من اليوم نفسه من أجل إعداد مشروع قرار. وستعتمد الجمعية بعد ذلك قراراً يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس 2022.

ويجب أن تتناول جميع الطلبات لإدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه ويحشد الاستجابة البرلمانية. من أجل ضمان الترجمة، والنشر، يجب أن تقدم جميع المقترحات لبند طارئ إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بموعد أقصاه يوم الأحد، 20 آذار/مارس، الساعة 17:00. ينبغي أن تتضمن مذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحددان بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل
من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على **ثلثي الأصوات** المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

و يجب أيضاً، أن تكون جميع مقترحات البند الطارئ، مرفقة بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحدد بوضوح نطاق هذا الموضوع الذي ينطوي عليه الطلب.

وحتى تاريخ إعداد هذه المذكرة لم يرد ضمن موقع الاتحاد البرلماني الدولي، أي طلب بإدراج بنود طارئة، على جدول أعمال الجمعية العامة،

ثامناً – اجتماعات اللجان الدائمة:

اللجان الدائمة

ستجتمع اللجان الدائمة الأربع خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

وستناقش اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين قراراً بشأن البند الموضوع *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* وستعتمده.

وستناقش اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة* وستعتمده.

وستعقد اللجنتان الدائمتان الأخرى جلسات استماع، وحلقات نقاش، كما هو موافق عليه في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي. إن جداول أعمال اللجان الدائمة الأربع مرفقة.

ويُرجى من البرلمانات الأعضاء إشراك أعضاء المكتب وغيرهم من شاغلي المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي، في الوفود الوطنية، إلى الجمعية العامة. ترد قائمة أعضاء المكتب الحاليين على موقع الاتحاد البرلماني الدولي على الرابط التالي www.ipu.org/about-ipu/structure-and-governance.

فيما يلي المواعيد النهائية المتعلقة بإعداد قرارات اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة على الشكل التالي:

07 كانون الثاني/يناير 2022	الموعد النهائي للمقررين المشاركين لتقديم مشروعي القرارين، والمذكرة التفسيرية إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.
04 آذار/مارس 2022	الموعد النهائي ليقدم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المقترحات للتعديلات على مشروع القرار.
21-24 آذار/مارس 2022	الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي وضع الصيغة النهائية للقرار واعتماده.

ويمكن للأعضاء جميعهم أن يساهموا في صياغة القرارات عن طريق تقديم مساهمات خطية موجزة (اللجنة الدائمة القاعدة 13.1). ويُشجع الأعضاء على تقديم مساهماتهم لمشروع القرار الذي ستعتمده اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان حول *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*، خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022). يتم قبول المساهمات الخطية المقدمة لمشروع القرار هذا حتى 24 نيسان/أبريل 2022 كحد أقصى.

ووفقاً لقواعد اللجان الدائمة، ينبغي تقديم مقترحات بشأن البنود قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعنية. وعلى هذا النحو، ينبغي على الأعضاء الذين يرغبون بذلك، أن يقدموا إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مقترحاتهم بشأن البند الموضوع الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة في موعد أقصاه 22 آذار/مارس 2022.

وستكون هذه المقترحات الأساس للمشاورات التي تجريها مكاتب اللجنة الدائمة المعنية قبل اتخاذ قرار نهائي من قبل اللجنة الدائمة.

مبادئ توجيهية لتقديم تعديلات على مشاريع القرارات

معلومات عن المبادئ التوجيهية

تهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم تعديلات على مشاريع القرارات. وتستند هذه الوثيقة إلى الإجراءات المعتادة والممارسات الجيدة في الاتحاد البرلماني الدولي .

والهدف من ذلك هو تشجيع الممارسات الجيدة المتعلقة بطريقة تقديم التعديلات، بحيث يمكن نشر قائمة التعديلات بدقة وبسرعة.

نطاق التعديلات

يجب أن يحتوي نطاق التعديلات على **مقترحات محددة** لإضافة الكلمات أو الفقرات أو حذفها أو نقلها أو جمعها. ولا يمكن الأخذ بالاعتبار التوصيات العامة التي لا تحتوي على مقترحات محددة .

كما يجب أن ترتبط التعديلات بشكل مباشر بمشروع القرار. ويجب ألا يكون للتعديلات تأثير في تغيير نطاق مشروع القرار أو طبيعته. (قواعد اللجان الدائمة، القاعدة 23 الفقرة 1).

اللغة

يتم تقديم التعديلات عادةً باللغة **الإنجليزية أو الفرنسية.**

ويتم توفير ترجمة غير رسمية لمشاريع القرارات في اللغة الإسبانية من قبل مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي الظروف الاستثنائية، يمكن تقديم التعديلات باللغة الإسبانية. وفي مثل هذه الحالة، يجب أن تُجرى التعديلات على الترجمة الإسبانية لمشروع القرار.

تقديم التعديلات

تُقدم **التعديلات عادةً مباشرةً** في نص مشروع القرار.

(أ) استخدام الخط العريض عند إضافة كلمات جديدة.

(ب) شطب النص المراد حذفه. يرجى عدم حذف النص من الفقرة مباشرةً.

(ج) ابدأ بشطب النص المراد حذفه، ثم ضف نصاً جديداً.

وإذا لزم الأمر، يمكن تقديم التعديلات في وثيقة منفصلة .في مثل هذه الحالة، يرجى الإشارة بوضوح إلى رقم الفقرة المراد تعديلها.

إضافة الفقرات، أو حذفها، أو نقلها، أو جمعها

يرجى الإشارة بوضوح إلى الإجراء المقترح .مثلاً:

(أ) إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 1 لتصبح كالتالي...؛

(ب) حذف الفقرة 2 ؛

(ج) نقل الفقرة 3 إلى قبل /بعد الفقرة 1؛

(د) جمع الفقرتين 4 و 5 لتصبح كالتالي...

ترقيم الفقرات

يرجى **عدم تغيير ترقيم الفقرات** في مشروع القرار عند تقديم التعديلات .وستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإعادة ترقيم الفقرات عند الضرورة.

الموعد النهائي لتقديم التعديلات

يجب تقديم التعديلات إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي"في موعد أقصاه 15 يوم قبل افتتاح الجمعية العامة" (قواعد اللجان الدائمة، القاعدة 13 الفقرة 2) **ولن يتم الأخذ في الاعتبار** التعديلات التي تقدم بعد الموعد النهائي.

أمثلة:

إضافة كلمات جديدة **بالخط العريض**

استخدم الخط العريض عند إضافة كلمات جديدة.

تعديل الفقرة النافذة 6 لتصبح كالتالي:

تحث البرلمانات على مساءلة الحكومات على توفير أفضل الخدمات للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير مصحوبين بهم، وخاصة الأطفال المهاجرين والأطفال في حالات النزاع المسلح، مثل التعليم والعلاج الطبي، والتوجيه، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ورعاية الأطفال والسكن والمساعدة القانونية، مع **الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للفتيات** .وتحث أيضاً على دعم إنشاء آلية وطنية للإحالة لهذه الغاية.

شطب النص المراد حذفه. يرجى عدم حذف النص من الفقرة مباشرةً.

تعديل الفقرة النافذة 12 لتصبح كالتالي:

~~شطب~~ النص المراد حذفه

كما تدعى البرلمانات وغيرها من المؤسسات لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي بأفضل ممارساتها في مجال حماية حقوق الطفل، ولا سيما حقوق الأطفال المهاجرين بدون ذويهم والأطفال في حالات الحرب والنزاع المسلح، ~~بهدف تطوير قانون نموذجي مناسب؛~~

~~شطب~~ أولاً الكلمات المراد حذفها ثم ضف كلمات جديدة **بالخط العريض**

ابدأ بشطب النص المراد حذفه، ثم ضف نصاً جديد

تعديل الفقرة التمهيدية 1 ليصبح نصها كما يلي:

تدعى البرلمانات لسن تشريعات تهدف إلى إنشاء نظم حماية فعالة وشاملة بما يكفي من الموارد وتنسيقها من قبل مسؤول حكومي **مستقل** رفيع المستوى لضمان أفضل مصلحة للطفل.

أسئلة

في حال ورود أي أسئلة بشأن التعديلات، يرجى الاتصال بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي (البريد الإلكتروني postbox@ipu.org، الهاتف: 50 41 919 22 41+)

I) اللجنة الدائمة الأولى – لجنة السلم والأمن الدوليين:

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمالها البنود الآتية:

جدول الأعمال المؤقت

1. **إقرار جدول الأعمال**

2. **الموافقة على المحضر الموجز للدورة التي عقدتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)**

3. ***إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم***

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقرران المشاركان

(ب) مناقشة

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 144

4. **الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة**

(أ) اقتراحات بشأن بند الموضوع للقرار المقبل الذي ستنظر فيه اللجنة

(ب) اقتراحات لاختيار مقررين مشاركين اثنين

(ج) اقتراحات بشأن بنود أخرى لجدول أعمال اللجنة

5. **انتخابات مكتب اللجنة الدائمة**

ستملأ اللجنة الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى الاقتراحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

6. ما يستجد من أعمال

البند (3) من جدول الأعمال:

أ–مذكرة تفسيرية:

إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم

مذكرة تفسيرية مقدمة من المقررين المشاركين

السيدة د. غوماشييه (غانا)، والسيدة س. وايدغرن (السويد)

1. في العالم، 56 نزاعاً مندلعاً – وهو الرقم الأكبر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. حتى ولو أن الأغلبية العظمى لهذه النزاعات مندلعة داخل الدول، غالباً ما لديها تأثيرات دولية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت حوالى نصف النزاعات بين العام 1989 والعام 2018 طابع التواتر، إذ إن واحد من كل خمسة نزاعات تقريباً تنشب ثلاث مرات أو أكثر.[3] وكذلك، يزداد اضطراباً الخط الفاصل بين الحرب والسلام إذ إن الدول "في حالة سلام" تشهد عنفاً أكثر من البلدان "في حالة حرب".

[3] جولي جارلان وآخرون، "كيف ينبغي علينا أن نفهم أنماط النزاع المتكرر؟"، اتجاهات النزاعات (2020/3): https://www.prio.org/publications/12303.

2. فاقمت جائحة كوفيد-19 النزاعات القائمة، والتحديات الحكومية إذ إن المتحدثين في جلسة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مؤخراً اعتبروا أن "جائحة كوفيد-19 عكست مسار مكاسب بناء السلام، ومكّنت التعصب والتطرف من السيطرة."[4] للأسف، أظهرت الأدلة تدهوراً في هذه النزعة في المستقبل. من المتوقع أن تتصاعد مخاطر النزاعات بسبب تغير المناخ، والتحولات الرئيسية المطلوبة لمعالجته مثلاً. غالباً ما تنجم النزاعات المسلحة عن مزيج من شكاوى المجتمع وقدرته إزاء العنف المنظم. وبمجرد اندلا ع النزاعات، التكليفات التي تتكبدها المجتمعات هائلة.

3. بينما الحاجة إلى نهج مستدام للسلام ملحة أكثر من أي وقت مضى، تبدو النهج الحالية غير مؤهلة للتصدي لتحديات الغد. بالطبع، تظل هذه النُهج بالية، وغير فعالة. لا تشرك السبل التي من خلالها يتم تصميم عمليات السلام، وتشكيلها جميع الجهات الفاعلة في المجتمع ذات الصلة، لا سيما النساء، ولا تحفز الملكية الوطنية في عملية بناء السلام. عموماً، تسعى إلى إنهاء العنف بأسرع ما يمكن لكن لا تقدم آفاق السلام المستدام الطويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكافح الناس المتأثرين بالنزاع أكثر من غيرهم للحصول على الملكية الحقيقية، وقيادة عمليات السلام كي تتمكن من إبراز توقعات السكان المحليين والمجتمعات المحلية، واحتياجاتهم، ورغباتهم. يفسر غياب شرعية عمليات السلام، وتحديد سياقها تكرار نشوب النزاعات إلى حد ما.

4. ومن نواح عديدة، تشكل البرلمانات خط الدفاع الأول لعمليات السلام. تحتل موقعاً فريداً بفضل مركزها كجشر بين عالمين منفصلَين: من جهة، المجتمعات

[4] راجع: https://www.un.org/press/en/2021/sc14659.doc.htm

المحلية والشعبية، ومن جهة أخرى، السلطات والسياسات الوطنية، والدولية. عبر قدرة البرلمانات الفريدة في الجمع بين الأطراف، تشكل ملتقى وأداة أساسيتين لبناء السلام المستدام إذ إن إحدى مهامها الأساسية هي تحديداً تعزيز التسوية السلمية للنزاعات.

5. بالتالي، يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في عمليات السلام، ويمكن أن تكون مفيدة في منع نشوب النزاعات. من خلال مهمتها التمثيلية، تضمن أن تأخذ الحكومات بالاعتبار تعليقات ناخبيها. من خلال مهمتها الرقابية، تضمن المساءلة في مجتمعاتها.

6. تكشف مجموعة متزايدة من البحوث، ودراسة الحالة لعميلات السلام الحالية، والماضية كيف يمكن لمشاركة النساء – سواء أكان في المفاوضات الرسمية أو على المستوى الشعبي – أن تساهم في التوصل إلى اتفاقات السلام الدائم. يعتبر تحسين التنفيذ لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 عبر تمكين النساء في الأزمة والنزاع أمراً أساسياً. تشكل النساء نسبة 50 بالمئة من سكان العالم، وبالتالي، ينبغي أن يكنّ جزءاً من الحل. يعني استمرار عدم إدراج النساء في عمليات السلام تجاهل مساهماتهن المثبتة، وإغفال استراتيجية محتملة للتصدي بفعالية أكثر للمخاطر التي تهدد الأمن حول العالم.

7. خلال إعداد مشروع القرار، التقى المقرران المشاركان بالمنظمات، ومعاهد البحوث، والخبراء التاليين: وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية؛ ومنظمة إنتربيس؛ ومركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام؛ والمركز النرويجي لحل النزاعات؛ واللجنة النرويجية لجائزة نوبل؛ والأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومبادئ السلام؛ ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛ ومركز أوسلو للحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وشبكة السياسات

العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والعمليات والمؤسسات الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك.

8. قدم الزملاء من مختلف مناطق العالم مدخلات لمشروع القرار إلى المقررين المشاركين لمشروع القرار خلال جلسة الاستماع التي انعقدت في الجمعية العامة الـ143. كذلك، تم إدراج بعض المدخلات في مشروع القرار التي قدمها منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي.

9. مع كل ما ذكر سابقاً، صاغ المقرران المشاركان مشروع القرار استناداً إلى الركائز الأساسية وأدرجا ما يمكن للبرلمانات وأعضائها القيام به بشكل ملموس لتأدية دورهم الأساسي على أكمل وجه في عمليات السلام. بدءاً من وضع السياق العالمي، وتحديد دور البرلمانات في هذا السياق العالمي الحالي، يعترف القرار بدور البرلمان في عمليات السلام، ويقدم التوصيات القابلة للتنفيذ للبرلمانات والبرلمانيين بشأن الحوار، والمهام الرئيسية مثل التمثيل، والتشريع، والمساءلة، والمشاركة في منع نشوب النزاعات.

10. يؤكد مشروع القرار على أن البرلمانات والبرلمانيين يشكلون عوامل تغيير قوية. يشكلون أهمية في ضمان السلام، والتنمية المستدامتين ليس فحسب كآلية لمنع نشوب النزاع، بل أيضاً في حالات ما بعد النزاع. بما أنهم هيئات تشريعية، ومشرفين على العمل الحكومي، إنهم في موقع فريد لضمان الوفاء بالتزامات السلام، بما فيها من خلال سن القوانين التي قد تخفف من آثار النزاع، وتضمن مستقبلاً أكثر إشراقاً من خلال التركيز على التفاعل بين العوامل النفسية، والاجتماعية مثلاً لتعزيز الرفاهية. يمكن للبرلمانات أن تضمن الشمولية في صنع القرار من أجل شرعية أفضل، والعمل مع المجتمع المدني للإشراف على العمليات السياسية المرتبطة بالسلام.

11. يتبع مشروع القرار نهج الأمن البشري الذي يعتبر إطاراً تحليلياً وتخطيطاً يدعم استجابات أكثر شمولاً ووقائية شاملة لعدة قطاعات لوضع الحلول ذات الصلة

بالسياق، وتدعم الشراكات للمساعدة في تحقيق عالم خالٍ من الخوف، والعنف، والعوز، والإذلال.

12. لا يقصد من مشروع القرار أن يكون غاية في حد ذاته لكنه بداية عملية. يمثل الإجراءات الملموسة المتعددة التي يمكن للبرلمانات أن تضطلع فعلاً بها لمعالجة الأسباب، والنتائج المتعددة الأبعاد للنزاعات. وعلى هذا النحو، تدعو إلى إجراءات برلمانية مركّزة مدمجة في شبكات للجهات المعنية لضمان الاستجابات الدائمة لأوجه العجز الأصعب في السلام، والتنمية.

13. يفوّض مشروع القرار أيضاً الاتحاد البرلماني الدولي لإعداد قائمة بالأدوات للبرلمانات، والبرلمانيين للمشاركة في الحوار، والتشريع، والرقابة، ومنع نشوب النزاعات سعياً إلى تحقيق السلام كي تواصل البرلمانات تصميم عمليات جديدة، والمشاركة الأفضل في عمليات السلام. ومن خلال القيام بذلك، ستسعى البرلمانات إلى عكس مسار الحالة الراهنة، والحصول على عمليات سلام ناجحة بدلاً من النزاعات.

14. كذلك، تسعى هذه المبادرة البرلمانية إلى المساهمة في عمليات أخرى تشارك الهدف نفسه المتمثل في التصدي لأوجه القصور، وتوجيه صنع القرار، والممارسات في عمليات السلام الراهنة.

ب- مشروع القرار:

إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم

مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين

السيدة د. غوماشييه (غانا)، والسيدة س. وايدغرن (السويد)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تشير إلى* الأركان والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من آفة الحرب،

(2) *وإذ تشير أيضاً إلى* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغيرها من الاتفاقات لحقوق الإنسان،

(3) *وكذلك، إذ تشير إلى* التزام المجتمع الدولي المتمثل في منع نشوب النزاعات، وتحقيق السلام المستدام المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، والهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة حول إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وتعزيز المجتمعات السلمية، والشاملة خاصة،

(4) *وإذ تدرك* قرارات مجلس الأمن رقم 1325 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن النساء، والسلام، والأمن؛ والقرار رقم 1612 المؤرخ 26 تموز/يوليو 2005 بشأن الأطفال، والنزاع المسلح؛ والقرار رقم 2250 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن الشباب، والسلام، والأمن الذي يتصدى للتأثير المفرط للنزاع العنيف، والحرب على النساء، والفتيات، والأطفال، ويسلط الضوء على الدور الأساسي الذي ينبغي أن يؤديه النساء،

والشباب، والأطفال في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والذي بالفعل يقومون به.

(5) *وإذ تستذكر* قرارات الاتحاد البرلماني الدولي *تعزيز المصالحة الدولية، والمساعدة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، وتقديم المساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ110 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2004)، *والحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي، آذار/مارس 2018)، *والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها* (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، أيار/مايو 2021)،

(6) *وإذ تستذكر أيضاً* إعلان سانت بطرسبرغ *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق* (صادقت عليه الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2017)،

(7) *وإذ تدرك* واقع أن تقريباً كل النزاعات المسلحة تنشب اليوم ضمن البلدان؛ وتم تسجيل 56 نزاعاً قائماً على مستوى الدولة في العالم في العام 2020 الرقم الذي يمثل الرقم الأكبر للنزاعات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وأنه غالباً ما تم تدويل أغلبية هذه النزاعات،

(8) *وإذ تدرك* أن السلام ليس مرادفاً لغياب النزاع العنيف، وبالتالي، ما من مجتمع محصن منه؛ وأن الأسباب الجذرية للنزاع مزيج من الشكاوى، وإساءات الفهم التي لم تحل بعد، وطال أمدها ضمن المجتمعات، وكذلك، قدرة المجتمع على العنف المنظم؛ وأنه متى ينشب النزاع المسلح تتكبد المجتمعات تكاليف هائلة،

(9) *وإذ تقر* بأن النزاعات التي تمت تسويتها تميل إلى إعادة النشوب، وترد عمليات سلام قائمة أقل من النزاعات،

(10) *وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد* المخاطر المستقبلية للنزاع نتيجة لتغير المناخ مثلاً، وتعيد التأكيد أن لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق أياً من ذلك من دون تعزيز حقوق الإنسان،

(11) *وإذ تؤكد* أن النُهج التدخلية من الجهات الفاعلة الخارجية غير المتجذرة في المجتمعات المحلية القلقة إزاء تسوية النزاعات العنيفة، فشلت دائماً تقريباً بأن تكون شاملة، وتوفر أي خطط مفصلة لإعادة إدماج المجتمعات بعد توقيع اتفاقات السلام،

(12) *وإذ تعترف*، أنه في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، ترد حاجة إلى التعزيز الفعال للسلام، ومنع نشوب النزاع من أكثر من جهة فاعلة، ومنظمة، وتعتبر مساهمات النساء، والشباب، والشعوب الأصلية أساسية في هذا الصدد،

(13) *وإذ تسلم* بالدور الفريد للبرلمانات الوطنية، والبرلمانيين في تعزيز الحوار مع الاستفادة من مهامهم التشريعية، والرقابية، والمالية لتحديد تخصص الموارد لمجالات التنمية التي تعتبر أولويات وطنية؛ والحاجة إلى سير عمل فعال ومتواصل للبرلمانات قبل نشوب النزاعات، وخلالها، وبعدها؛ ودور البرلمانات في منع نشوب النزاع،

(14) *وإذ تشدد على* قدرة البرلمانات الوطنية والبرلمانيين في تنبيه الحكومات من خلال الطعن في استخدام الحكومات لسلطاتها الاستثنائية لشن حرب، الأمر الذي يمنح البرلمانات دوراً رئيسياً لتأديته في أوقات السلام، وفي منع نشوب النزاع في كل من بلدانها، وعلى المستوى الدولي،

(15) *وإذ تعترف* بالدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي باعتباره النظير البرلماني للأمم المتحدة، ومنبراً للمفاوضات غير الرسمية بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين؛ ولا سيما، دوره في توفير الدعم للبرلمانات، والبرلمانيين في التصدي لتهديدات السلام على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية،

(16) *وإذ تدرك* أن الدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي في أي مسألة تتجاوز السيادة الوطنية، وقدرته على تبادل الدروس المستفادة بين برلماناته الأعضاء،

وتمكين التبادلات الحية، والمتسمة بالاحترام المتبادل بين البرلمانات الأعضاء من مختلف الوفود سعياً إلى التوصل إلى حلول،

(17) *وإذ تعترف* بأن التشريعات الشاملة، والتمثيلية، والمسؤولة يمكن أن تعزز القدرة على التكيف مع النزاعات، والسلام المستدام في حال يُعبّر عن الشكاوى، والاختلافات، وبدائل الحلول ويتخذ قرار بشأنها في مناقشات عامة سلمية، وشفافة، وتتسم بالاحترام في البرلمان وخارجه،

(18) *كما تعترف* بمختلف الأدوات، والإجراءات التي تمتلكها البرلمانات من أجل الحوار بين مختلف الجهات المعنية الوطنية، بما فيها الإجراءات للعمل بأسلوب ثنائي الحزبية من خلال إنشاء لجان تحقيق، وتنظيم جلسات استماع مع ممثلي الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً والمهمشة،

(19) *وإذ تعيد التأكيد على* محورية التمثيل البرلماني في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والعنف، بما فيها أوجه التفاوت، والتهميش، وانعدام سيادة القانون، والظلم، والتمييز، من بين أمور أخرى،

(20) *وإذ تعترف* بالدور التشريعي الفريد للبرلمانات في تعزيز الشفافية، وكذلك، قدرتها على إجراء الضوابط والموازين،

(21) *وإذ يساورها القلق إزاء* الخطر الذي يشكله الفساد على نزاهة المؤسسات، والمهام التشريعية، وتأثيره السلبي على قدرة البرلمانات للمساهمة بشكل فعال في السلام، والحوكمة،

(22) *وإذ تعترف* بدور البرلمانات في الرقابة على أمن الدولة، ووكالات السلامة العامة، وأجهزة الاستخبارات، والقطاع التشريعي، والنفقات العسكرية، خاصة في ضمان أن تعمل بمسؤولية، وشفافية، مع احترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان لتلبية الاحتياجات الأمنية،

(23) *وإذ تعيد التأكيد على* أهمية البرلمانات في التصدي لأي استخدام تعسفي أو تخريبي للجهات الفاعلة في مجال الاستخبارات والأمن الداخليين، ومكافحة الفساد،

(24) *وإذ تقر* بالدور الرئيسي للبرلمانات في تعزيز منع نشوب نزاع عبر التركيز على نزع السلاح، والقضايا الاجتماعية–الاقتصادية، والنفسية–الاجتماعية، والمناخية، والبيئية، وفي الحالات ما بعد النزاع في الحيلولة دون العودة إلى أعمال العنف الواسعة النطاق، بما فيها من خلال تعزيز تنفيذ اتفاقات السلام، والاستثمار في مجال الصحة النفسية–الاجتماعية، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإدماج، والإصلاحات المؤسسية،

(25) *وإذ تشدد على* أنه ترد الحاجة إلى المزيد من الالتزام المنتظم للبرلمانات للنهوض ببرامج *النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*، وللتخفيف من أثر النزاعات المسلحة على الأطفال،

1. *تحث* الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام على الاعتراف بالمؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية أو المحلية، والتعاون معها، والمشاركة في أنشطة تركز على ترسيخ جهود السلام، واستدامتها عبر الملكية، والقيادة الوطنيتين أو المحليتين؛
2. *وتدعو* البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم للسلام، وحل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلاله، وبعده؛ وفي حال ثبت أن هذه الجهود غير ناجحة، تدعو الجهات الفاعلة الدولية للمساعدة؛
3. *وتشجع* البرلمانات، في جهودها المبذولة سعياً إلى تحقيق السلام، على التشارك بانتظام مع القطاع التنفيذي، وهيئات الرقابة المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الدينية، ومجموعات النساء، ومنظمات المجتمع المحلي، وبناة السلام، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والقطاع الخاص، والهيئات الإقليمية والدولية في بلدانهم الخاصة، ودولياً؛
4. *وتدعو* البرلمانات *إلى* تخصيص الوقت والموارد لتحديد العوائق التي تحول دون مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار البرلماني استناداً إلى جنسهم، وعمرهم، وأصلهم الجغرافي، وفئة الهوية الاجتماعية (مثل الإثنية، والدين، والعرق)، ومركز المواطنة؛

5. *كما تدعو* البرلمانات *إلى* البحث في الآليات وأساليب العمل، والاستثمار فيها، مثل نهج الأمن البشري، من أجل العمل المتواصل والمنهجي مع المواطنين، والسكان، وتلك التي تراعي احتياجات مختلف شرائح السكان وأطرهم وحقائقها، لتنفيذها عبر الوسائل التقليدية والجديدة المتراوحة بين العمليات الجراحية لأعضاء البرلمانات، والاستشارات والعمل عبر الإنترنت مع المجموعات المتأثرة بالنزاع؛

6. *وتدعو أيضاً* البرلمانيين *إلى* البحث في آليات آمنة، ومراعية لظروف النزاع قد تمكّن المجموعات، والأقليات الأكثر تخلفاً عن الركب، وغير الممثلة تمثيلاً ملائماً من التعبير عن الشكاوى، والشواغل، والتطلعات الخاصة بها، ومواصلة السبل الفعالة لتمثيلها في البرلمان؛

7. *وتحث* البرلمانات، وأعضائها، والأحزاب السياسية *على* تشكيل شراكات للتصدي لخطاب الكراهية، والتضليل، وعكس مسارهما، بما في ذلك عبر الإنترنت، والتشجيع على مشاركة، وتمثيل سياسيين يتسمان بالمزيد من التنوع والشمول؛

8. *وتشجع بشدة على* بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة النساء المتساوية في البرلمانات، وعلى جميع مستويات صنع القرار، وفي هذا الصدد، للإقرار بالدور الأساسي للدعم من الحلفاء الذكور، مع حث الدول الأعضاء على مشاركة منهجية من البرلمانات في تنفيذ برامج *النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*؛

9. *وتدعو* البرلمانات *إلى* تعزيز الأطر والآليات القانونية لمكافحة الفساد، والتصدي له عبر تدابير مؤسسية، ووضع مدونات لقواعد السلوك تلزم البرلمانات الأعضاء على المستوى الفردي؛

10. *وتحث* البرلمانات *على* تعزيز الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد المالية، والموازنات، والسياسات، والممارسات، والتعيينات ضمن القطاعين العسكري، والأمني عبر إنشاء أجهزة رقابة، وكذلك، لتشجيع جهود نزع السلاح للحد من الأسلحة، والألغام، والذخائر غير المنفجرة، وتدميرها، ولدعم إنشاء برامج لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج؛

11. *وتشجع* أعضاء البرلمانات *على* طرح الأسئلة حول "القيمة مقابل المال" للقطاعات الأمنية، بما فيها الإنفاق العسكري؛
12. *وتحث* البرلمانات *على* ضمان أن آليات الرقابة، وأنظمة اللجنة مشكلة، ومفوضة، ومزودة بالموارد الكافية، ومجهزة لتناول مسألة الأمن على أساس شامل، ومشترك بين القطاعات، بما في ذلك من خلال وجهة نظر التنمية البشرية، والبيئة؛
13. *وتدعو* البرلمانات *إلى* الاستثمار في تحقيق رفاه الشعوب، والمجتمعات المحلية النفسي-الاجتماعي لبناء السلام، ومنع تكرار دوامة العنف في المستقبل؛
14. *كما تدعو* البرلمانات *إلى* طلب معلومات عن كيفية تصدي السلطة التنفيذية للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، وكيف يمكن للإجراءات المرتبطة بالمناخ تعزيز بناء السلام؛
15. *وتشجع* البرلمانات *على* التعاون البرلماني الدولي لإلهام الطموح الجماعي، وتعزيز التعلم من الأقران، وزيادة مشاركة الممارسة الجيدة بين البرلمانيين بشأن مسارات السلام المستدام، والتنمية البشرية الملائمة محلياً؛
16. *وتعيد التأكيد على* أن البرلمانات، والبرلمانيين، بصفتهم مؤسسات، وجهات فاعلة للحوار السلمي، والتشريع، والرقابة، يؤدون أدواراً فريدة، ولديهم قدرات فريدة لتوفير استجابات مصوغة خصيصاً للنزاع، وتقر بسلطتها لدعوة الجهات الفاعلة المعنية كي تجتمع من أجل أن تشارك في عمليات السلام الوطنية؛
17. *وتفوّض* الاتحاد البرلماني الدولي بوضع قائمة بالأدوات للبرلمانات، والبرلمانيين للمشاركة في الحوار، والتشريع، والرقابة، ومنع نشوب النزاعات سعياً إلى تحقيق السلام، وعرض النتائج في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

ج- التعديلات على مشروع القرار:

إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم

التعديلات على مشروع القرار مقدمة ضمن المهل القانونية من قبل وفود الأرجنتين، وأذربيجان، ومملكة البحرين، وبلجيكا، وكندا، والصين، وجمهورية مصر العربية، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجنوب إفريقيا، وسويسرا، وتايلاند، وتركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة

الديباجة

الفقرة 1 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(26) *إذ تشير إلى* الأركان والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من آفة الحرب، **وخاصة المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،** 1

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 2 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(27) *وإذ تشير أيضاً إلى* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغيرها من الاتفاقات لحقوق الإنسان، **وتؤكد على أهمية أن تنفذها بالكامل جميع الدول الأعضاء الأطراف في هذه الاتفاقات من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين،** 2

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 3 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(28) *وكذلك، إذ تشير إلى* التزام المجتمع الدولي المتمثل في منع نشوب النزاعات، وتحقيق السلام المستدام المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، والهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة حول إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، **وتعزيز المجتمعات السلمية، والشاملة خاصة، وتشدد على أهمية المجتمع الدولي لتعزيز تنمية عالمية أقوى، ومراعية أكثر للبيئة، وصحية أكثر في ظل جائحة كوفيد-19،** 3

(الصين)

الفقرة 4 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(29) *وإذ تدرك* القرارات ~~مجلس الأمن رقم 1325 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن النساء، والسلام، والأمن؛ والقرار رقم 1612 المؤرخ 26 تموز/يوليو 2005 بشأن الأطفال، والنزاع المسلح؛ والقرار رقم 2250 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن الشباب، والسلام، والأمن~~ **والوثائق** التي تتصدى للتأثير المفرط للنزاع العنيف، والحرب على النساء، والفتيات، والأطفال، ويسلط الضوء على الدور الأساسي الذي ينبغي أن يؤديه النساء، والشباب، والأطفال في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والذي بالفعل يقومون به. **4**

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

(4) *وإذ تدرك* قرارات مجلس الأمن رقم 1325 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن النساء، والسلام، والأمن؛ والقرار رقم 1612 المؤرخ 26 تموز/يوليو 2005 بشأن الأطفال، والنزاع المسلح؛ والقرار رقم 2250 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن الشباب، والسلام، والأمن الذي يتصدى للتأثير المفرط للنزاع العنيف، والحرب على النساء، والفتيات، والأطفال، ~~ويسلط الضوء على الدور الأساسي الذي ينبغي أن يؤديه النساء، والشباب، والأطفال في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والذي بالفعل يقومون به،~~ **ويشدد على أهمية المشاركة المتساوية والكاملة للنساء في صنع القرار في ما يتعلق بمنع نشوب النزاع، وحله،** **5**

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 5 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(30) *وإذ تستذكر* قرارات الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز المصالحة الدولية، والمساعدة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، وتقديم المساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ110 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2004)، ~~والحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي، آذار/مارس 2018)، والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، أيار/مايو 2021)،~~

6

(الهند)

تعدل لتصبح كالتالي:

(5) *وإذ تستذكر* قرارات الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز المصالحة الدولية، والمساعدة في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، وتقديم المساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ110 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2004)، **ودور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ136 للاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل 2017)** والحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي، آذار/مارس 2018)، والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها (تم اعتماده في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، أيار/مايو 2021)،

7

(تايلاند)

الفقرة 6 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(6) *وإذ تستذكر أيضاً* **إعلان رؤساء البرلمانات الوطنية بعنوان *الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي على أعتاب الألفية الثالثة*، الذي اعتُمد في 01 أيلول/سبتمبر 2000،** وإعلان سانت بطرسبرغ *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق* (صادقت عليه الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2017)، **8**

(جنوب إفريقيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(6) *وإذ تستذكر أيضاً* إعلان سانت بطرسبرغ *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق* (صادقت عليه الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2017)، **وإعلان بلغراد *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي* (الذي صادقت عليه في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2019)،** **9**

(تايلاند)

الفقرة 7 من الديباجة

الفقرة 7 من الديباجة مكررة جديدة

(7 مكررة) ***وإذ تضع في اعتبارها أيضاً*** **استخدام الأساليب التكتيكية دون عتبة الحرب، مثل الهجمات الإلكترونية، وحرب المعلومات، والتجارة القسرية، واستهداف البنية التحتية الحيوية، التي تضر المجتمعات على المستويات السياسية، والاجتماعية–الاقتصادية لتحقيق مكاسب استراتيجية**

(كندا)

الفقرة 8 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(8) *وإذ تدرك* أن السلام ليس مرادفاً لغياب النزاع العنيف، وبالتالي، ما من مجتمع محصن منه؛ وأن الأسباب الجذرية للنزاع مزيج من **أوجه عدم المساواة، والتخلف الإنمائي**، الشكاوى، وإساءات الفهم التي لم تحل بعد، وطال أمدها ضمن المجتمعات، وكذلك، قدرة المجتمع على العنف المنظم؛ وأنه متى ينشب النزاع المسلح تتكبد المجتمعات تكاليف هائلة،

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 9 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(9) *وإذ تقر* بأن النزاعات التي تمت تسويتها تميل إلى إعادة النشوب، وترد عمليات سلام قائمة أقل من النزاعات، **وتشدد على أن الحلول الفعالة والمستدامة للنزاعات يمكن تحقيقها فحسب عبر المفاوضات، بناء على روح العدالة، والتسوية، والتوفيق المتبادل،** 12

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 9 من الديباجة مكررة جديدة

(9 مكررة) *وإذ تقر أيضاً* بطبيعة مسائل السلم والأمن المعقدة ومتعددة الأبعاد التي تحتاج إلى المعالجة عبر اتباع نهج شامل، وتشدد على الدور الرئيسي للبرلمانات والبرلمانيين في عملية السلام المتواصلة برمتها، تماشياً مع هيكلية السلم، والأمن للأمم المتحدة، 13

(إندونيسيا)

الفقرة 9 من الديباجة مكررة جديدة

(9 مكررة) *وإذ تقر أيضاً* بأهمية الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، لا سيما مبادئ السيادة، والاستقلال، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، 14

(تايلاند)

الفقرة 10 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(10) *وإذ يساورها بالغ القلق إزاء* تصاعد المخاطر المستقبلية للنزاع ~~نتيجة لتغير المناخ مثلاً~~ وتعيد التأكيد أن ~~لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق أياً من ذلك من دون تعزيز حقوق الإنسان.~~ **الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – مترابطة وتعزز بعضها البعض،** 15

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

(10) *وإذ يساورها بالغ القلق إزاء* تصاعد المخاطر المستقبلية للنزاع ~~نتيجة لتغير المناخ مثلاً~~ وتعيد التأكيد أن لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق أياً من ذلك من دون تعزيز حقوق الإنسان، 16

(الهند، تركيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(10) *وإذ يساورها بالغ القلق إزاء* تصاعد المخاطر المستقبلية للنزاع **الناشب من المسائل العالمية الحالية، والراهنة،** نتيجة لتغير المناخ مثلاً، وتعيد التأكيد أن لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق أياً من ذلك من دون تعزيز حقوق الإنسان، 17

(تايلاند)

تعدل لتصبح كالتالي:

(10) *وإذ يساورها بالغ القلق إزاء* تصاعد المخاطر المستقبلية للنزاع نتيجة لتغير المناخ **والجوائح** مثلاً، وتعيد التأكيد أن لا تنمية من دون سلام، ولا سلام من دون تنمية، ولا يمكن تحقيق أياً من ذلك من دون تعزيز حقوق الإنسان، **18**

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 11 من الديباجة

حذف الفقرة. **19**

(ألمانيا)

الفقرة 12 من الديباجة

حذف الفقرة. **20**

(مملكة البحرين)

تعدل لتصبح كالتالي:

(12) *وإذ تعترف، أنه* في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، ترد حاجة إلى التعزيز الفعال للسلام، ومنع نشوب النزاع من أكثر من جهة فاعلة، ومنظمة، وتعتبر مساهمات النساء، والشباب، ~~والشعوب الأصلية~~ **والمجتمعات المحلية** أساسية في هذا الصدد، **21**

(إندونيسيا)

الفقرة 12 من الديباجة مكررة جديدة

(12 مكررة) ***وإذ تعترف أيضاً*** **بأنه إذ إن العالم يواصل مواجهته لأزمات إنسانية، يمكن للأمن البشري، كنموذج بديل للتعاون الإنمائي، أن يفيد للتصدي للتحديات العالمية متعددة الأبعاد، والمعقدة،** 22

(تايلاند)

الفقرة 13 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(13) *وإذ تسلم* بالدور الفريد للبرلمانات الوطنية، والبرلمانيين في **الدبلوماسية البرلمانية باعتباره أداة أساسية من أجل** تعزيز الحوار **البرلماني الدولي المفيد** مع الاستفادة من مهامهم التشريعية، والرقابية، والمالية لتحديد تخصص الموارد لمجالات التنمية التي تعتبر أولويات وطنية؛ والحاجة إلى سير عمل فعال ومتواصل للبرلمانات قبل نشوب النزاعات، وخلالها، وبعدها؛ ودور البرلمانات في منع نشوب النزاع، 23

(تايلاند)

تعدل لتصبح كالتالي:

(13) *وإذ تسلم* بالدور الفريد للبرلمانات الوطنية، والبرلمانيين في تعزيز الحوار **والوساطة** مع الاستفادة من مهامهم التشريعية، والرقابية، والمالية لتحديد التخصص **العادل** للموارد **واستخدامها الفعال** لمجالات التنمية التي تعتبر أولويات وطنية؛ والحاجة إلى سير عمل فعال ومتواصل للبرلمانات قبل نشوب النزاعات، وخلالها، وبعدها؛ ودور البرلمانات في منع نشوب النزاع، 24

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 14 من الديباجة

حذف الفقرة. **25**

(الصين)

الفقرة 15 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(15) *وإذ تعترف* ~~بالدور~~ **بالشراكة** الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي ~~باعتباره النظير البرلماني~~ **مع** الأمم المتحدة، ومنبراً للمفاوضات غير الرسمية بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين؛ ولا سيما، دوره في توفير الدعم للبرلمانات، والبرلمانيين في التصدي لتهديدات السلام على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية، **26**

(كندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(15) *وإذ تعترف* بالدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي باعتباره النظير البرلماني للأمم المتحدة، ومنبراً ~~للمفاوضات غير الرسمية~~ **للحوار والتعاون** بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين؛ ولا سيما، دوره في توفير الدعم للبرلمانات، والبرلمانيين في التصدي لتهديدات السلام على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية، **27**

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 16 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي، وتدمج مع الفقرة الواردة أعلاه:

(16) ~~*وإذ تدرك أن الدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي في أي مسألة تتجاوز السيادة الوطنية، وقدرته على تبادل*~~ **دور في تبادل** الدروس المستفادة بين برلماناته الأعضاء، وتمكين التبادلات الحية، والمتسمة بالاحترام المتبادل بين البرلمانات الأعضاء من مختلف الوفود سعياً إلى التوصل إلى حلول، **28**

(مملكة البحرين)

تعدل لتصبح كالتالي:

(16) *وإذ تدرك* ~~*الدور الفريد*~~ قدرة الاتحاد البرلماني الدولي ~~*في أي مسألة تتجاوز السيادة الوطنية، على*~~ تبادل الدروس المستفادة بين برلماناته الأعضاء، وتمكين التبادلات الحية، والمتسمة بالاحترام المتبادل بين البرلمانات الأعضاء من مختلف الوفود سعياً إلى التوصل إلى حلول، **29**

(جمهورية مصر العربية، الهند)

تعدل لتصبح كالتالي:

(16) *وإذ تدرك أن* الدور ~~*الفريد*~~ **القيّم** للاتحاد البرلماني الدولي في ~~*أي مسألة تتجاوز السيادة الوطنية*~~ **الدبلوماسية البرلمانية**، وقدرته على تبادل الدروس المستفادة بين برلماناته الأعضاء، وتمكين التبادلات الحية، والمتسمة بالاحترام المتبادل بين البرلمانات الأعضاء من مختلف الوفود سعياً إلى التوصل إلى حلول، **30**

(كندا)

الفقرة 16 من الديباجة مكررة جديدة

(16 مكررة) ***وإذ تدرك*** **استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2022 – 2026، لا سيما أهدافها لـ"بناء برلمانات فعالة وممكنة"؛ و"تعزيز البرلمانات الشاملة والممثلة"؛ و"تحفيز العمل البرلماني الجماعي"،** **31**

(كندا)

الفقرة 17 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(17) *وإذ تعترف* بأن التشريعات الشاملة، والتمثيلية، **والمتاحة**، والمسؤولة، **والفعالة، ذات الاستقلال الذاتي، والقدرة على العمل**، يمكن أن تعزز القدرة على التكيف مع النزاعات، والسلام المستدام في حال يُعبّر عن الشكاوى، والاختلافات، وبدائل الحلول ويتخذ قرار بشأنها في مناقشات عامة سلمية، وشفافة، وتتسم بالاحترام في البرلمان وخارجه، **32**

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 19 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(19) *وإذ تعيد التأكيد على* محورية التمثيل البرلماني في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والعنف، بما فيها أوجه التفاوت، والتهميش، وانعدام سيادة القانون، والظلم، **والاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية**، والتمييز، من بين أمور أخرى، **33**

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 20 من الديباجة

حذف الفقرة. **34**

(مملكة البحرين)

الفقرة 22 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(22) *وإذ تعترف* بدور البرلمانات في الرقابة على أمن الدولة، ووكالات السلامة العامة، وأجهزة الاستخبارات، والقطاع التشريعي، ~~والنفقات العسكرية~~، خاصة في ضمان أن تعمل بمسؤولية، وشفافية، مع احترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان لتلبية الاحتياجات الأمنية، **35**

(جمهورية مصر العربية)

الفقرة 23 من الديباجة

حذف الفقرة.

36

(مملكة البحرين)

الفقرة 24 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(24) *وإذ تقر* بالدور الرئيسي للبرلمانات في تعزيز منع نشوب نزاع عبر التركيز على نزع السلاح، والقضايا الاجتماعية–الاقتصادية، والنفسية–الاجتماعية، والمناخية، والبيئية، وفي الحالات ما بعد النزاع **37** في الحيلولة دون العودة إلى أعمال العنف الواسعة النطاق، بما فيها من خلال ~~تعزيز~~ **سن والإشراف على** تنفيذ اتفاقات السلام **المتفق عليها مصحوبة بالتمويل الملائم**، والاستثمار في مجال الصحة النفسية–الاجتماعية، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإدماج، والإصلاحات المؤسسية،

(جنوب إفريقيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(24) *وإذ تقر* بالدور الرئيسي للبرلمانات في تعزيز منع نشوب نزاع عبر التركيز على نزع السلاح، والقضايا الاجتماعية–الاقتصادية، والنفسية–الاجتماعية، والمناخية، والبيئية، وفي الحالات ما بعد النزاع **38** في الحيلولة دون العودة إلى أعمال العنف الواسعة النطاق، بما فيها من خلال تعزيز **ورصد** تنفيذ اتفاقات السلام والاستثمار في مجال الصحة النفسية–الاجتماعية، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإدماج، والإصلاحات المؤسسية،

(تايلاند)

تعدل لتصبح كالتالي:

(24) *وإذ تقر* بالدور الرئيسي للبرلمانات في تعزيز منع نشوب نزاع عبر التركيز على نزع السلاح، والقضايا الاجتماعية-الاقتصادية، والنفسية-الاجتماعية، والمناخية، والبيئية، وفي الحالات ما بعد النزاع في الحيلولة دون العودة إلى أعمال العنف الواسعة النطاق، بما فيها من خلال تعزيز تنفيذ اتفاقات السلام والاستثمار في مجال ~~الصحة النفسية-الاجتماعية~~ **خدمات الرعاية الصحية الأساسية**، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإدماج، والإصلاحات المؤسسية، 39

(جمهورية مصر العربية)

الفقرة 25 من الديباجة

الفقرة 25 من الديباجة مكررة جديدة

(25 مكررة) *وإذ تقر* بأنه من المطلوب مستويات أعلى من الموارد المالية من أجل دعم تنفيذ الالتزامات لمنع نشوب النزاع، واستدامة السلام، 40

(كندا)

الفقرة 25 من الديباجة مكررة جديدة

(25 مكررة) *وإذ تدعو* البرلمانات إلى تعزيز الأطر التشريعية، والقانونية، ومناقشة السياسات، والآليات المختلفة الضرورية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، والتطرف، وإزالة مصادرها، وتشدد على دور البرلمانات في تعزيز قيم التسامح، والتعايش السلمي في المجتمع، 41

(دولة الإمارات العربية المتحدة)

منطوق مشروع القرار

الفقرة 1 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

1. تحث الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام على الاعتراف بالمؤسسات والجهات الفاعلة
42 الوطنية أو المحلية **وبرلماناتها**، والتعاون معها، والمشاركة في أنشطة تركز على ترسيخ جهود السلام، واستدامتها عبر الملكية، والقيادة الوطنيتين أو المحليتين؛

(تايلاند)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تحث* الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام على الاعتراف بالمؤسسات والجهات الفاعلة
43 الوطنية أو المحلية، والتعاون معها في **صياغة العمليات الانتقالية، وتصميمها، وتنفيذها**، والمشاركة في أنشطة تركز على ترسيخ جهود السلام، واستدامتها عبر الملكية، والقيادة الوطنيتين أو المحليتين؛

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 2 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

2. *وتدعو* البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم ~~للسلام~~ **لمعالجة جميع الأسباب الجذرية**
44 **للنزاع، بما في ذلك أوجه عدم المساواة، والتخلف الإنمائي، لا سيما ما يضر النساء، والشباب، والفتيات، ومن أجل** حل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلاله، وبعده؛ ~~وفي حال ثبت أن هذه الجهود غير ناجحة، تدعو الجهات الفاعلة الدولية للمساعدة؛~~ **وتدعو أيضاً البرلمانات إلى تعزيز الآليات الوطنية القائمة، ومن لم يقم بذلك بعد، تدعوهم إلى إنشاء هذه الآليات، حيث يمكن للمواطنين، ولا سيما النساء، أن يسجلوا شكواهم، وتتم مساءلة المرتكبين، وتُمنح العدالة للضحايا؛**

(جنوب إفريقيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

45 2. *وتدعو* البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم للسلام، وحل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلاله، وبعده؛ ~~وفي حال ثبت أن هذه الجهود غير ناجحة، تدعو الجهات الفاعلة الدولية للمساعدة؛~~ **واقتناعاً منا أنه من أجل بناء عالم منصف، ينبغي أن تسود في النظام الدولي الديمقراطية، والمساواة التي يعمل البرلمانيون في سبيل تحقيقهما في البرلمانات، كما تدعو البرلمانيين أيضاً إلى إعادة التأكيد على رسالتهم التي لا رجوع عنها للسير في الطرق الدبلوماسية، والسلمية من أجل استعادة السلامة الإقليمية في القضايا التي ما زالت عالقة أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة؛**

(الأرجنتين)

تعدل لتصبح كالتالي:

46 2. *وتدعو* البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم للسلام، وحل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلاله، وبعده؛ ~~وفي حال ثبت أن هذه الجهود غير ناجحة، تدعو الجهات الفاعلة الدولية للمساعدة؛~~

(الهند، إندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

47 2. *وتدعو* البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم للسلام، وحل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلاله، وبعده؛ وفي حال ثبت أن هذه الجهود غير ناجحة، تدعو الجهات ~~الفاعلة~~ الدولية للمساعدة؛

(تايلاند)

تعدل لتصبح كالتالي:

48 2. *وتدعو* البرلمانات والبرلمانيين إلى مضاعفة جهودهم للسلام، وحل الخلافات من دون اللجوء إلى العنف قبل نشوب النزاع، وخلاله، وبعده، **مع إيلاء الاعتبار الواجب للأساليب التكتيكية دون عتبة الحرب التي تضر المجتمعات سعياً إلى تحقيق مكاسب استراتيجية**؛ وفي حال ثبت أن هذه الجهود غير ناجحة، تدعو الجهات الفاعلة الدولية للمساعدة؛

(كندا)

الفقرة 3 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

49 3. *وتشجع* البرلمانات، في جهودها المبذولة سعياً إلى تحقيق السلام، على ~~التشارك بانتظام مع~~ **تعزيز رقابة** القطاع التنفيذي، ~~وهيئات الرقابة المستقلة~~، **وإشراك** منظمات المجتمع المدني، والحركات الدينية، ومجموعات النساء، ومنظمات المجتمع المحلي، وبناة السلام، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والقطاع الخاص، ~~والهيئات الإقليمية والدولية~~ في بلدانهم الخاصة، ~~ودولياً~~ **وكذلك، تشجع البرلمانات على المساهمة من خلال العمليات البرلمانية، لتعزيز الديمقراطية، والتنمية المستدامة، والتقدم الاجتماعي**؛

(جنوب إفريقيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

50 3. *وتشجع* البرلمانات، في جهودها المبذولة سعياً إلى تحقيق **النهج لعمليات السلام، وإعادة صياغته من أجل سلام عادل ومستدام**، على التشارك بانتظام مع القطاع التنفيذي، وهيئات الرقابة المستقلة، منظمات المجتمع المدني، والحركات الدينية، ومجموعات النساء، ومنظمات المجتمع المحلي، وبناة السلام، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والقطاع الخاص، والهيئات الإقليمية والدولية في بلدانهم الخاصة، ودولياً؛

(تايلاند)

الفقرة 4 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

51 4. *وتدعو* البرلمانات *إلى* تخصيص الوقت والموارد لتحديد **وإزالة** العوائق التي تحول دون مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار البرلماني استناداً إلى جنسهم، وعمرهم، وأصلهم الجغرافي، وفئة الهوية الاجتماعية (مثل الإثنية، والدين، والعرق)، ومركز المواطنة؛

(جنوب إفريقيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

52 4. *وتدعو* البرلمانات *إلى* تخصيص الوقت والموارد لتحديد العوائق التي تحول دون مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار البرلماني استناداً إلى جنسهم، وعمرهم، وأصلهم الجغرافي، وفئة الهوية الاجتماعية (مثل الإثنية، والدين، والعرق)، ومركز المواطنة، **والتوصل إلى حلول لتلك المسائل**؛

(تايلاند)

الفقرة 5 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

53 5. *كما تدعو* البرلمانات *إلى* البحث في الآليات وأساليب العمل، والاستثمار فيها، مثل نهج الأمن البشري، من أجل العمل المتواصل والمنهجي مع المواطنين، والسكان~~، وتلك التي تراعي احتياجات مختلف شرائح السكان وأطرهم وحقائقها، لتنفيذها عبر الوسائل التقليدية والجديدة المتراوحة بين العمليات الجراحية لأعضاء البرلمانات، والاستشارات والعمل عبر الإنترنت مع المجموعات المتأثرة بالنزاع~~؛

(أذربيجان)

تعدل لتصبح كالتالي:

54 5. *كما تدعو* البرلمانات *إلى* البحث في الآليات وأساليب العمل، والاستثمار فيها، مثل نهج الأمن البشري، من أجل العمل المتواصل والمنهجي مع المواطنين، والسكان، وتلك التي تراعي احتياجات مختلف شرائح السكان وأطرهم وحقائقها، لتنفيذها عبر الوسائل التقليدية والجديدة المتراوحة بين ~~العمليات~~ **الإجراءات العملية أو التدخلات** لأعضاء البرلمانات، والاستشارات والعمل عبر الإنترنت مع المجموعات المتأثرة بالنزاع؛

(مملكة البحرين)

تعدل لتصبح كالتالي:

55 5. *كما تدعو* البرلمانات *إلى* البحث في الآليات وأساليب العمل **الأفضل** والاستثمار فيها، **والعمل مع حكوماتها للتوصل إليها، بناء على الأدلة الثابتة،** مثل نهج الأمن البشري، من أجل العمل المتواصل والمنهجي مع المواطنين، والسكان، وتلك التي تراعي احتياجات مختلف شرائح السكان وأطرهم وحقائقها، لتنفيذها عبر الوسائل التقليدية والجديدة المتراوحة بين العمليات الجراحية لأعضاء البرلمانات، والاستشارات والعمل عبر الإنترنت مع المجموعات المتأثرة بالنزاع؛

(تايلاند)

الفقرة 6 من منطوق مشروع القرار

56 حذف الفقرة.

(مملكة البحرين)

الفقرة 7 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

7. *وتحث* البرلمانات، وأعضائها، والأحزاب السياسية *على* تشكيل شراكات للتصدي لخطاب الكراهية، والتضليل، وعكس مسارهما، بما في ذلك عبر الإنترنت، والتشجيع على مشاركة، وتمثيل سياسيين يتسمان بالمزيد من التنوع والشمول؛ **وتحث أيضاً البرلمانات على استعراض أو إصلاح التشريعات، والسياسات، والممارسات التي تعمل على التحريض على العنف و/أو الكراهية القائمة على العرق، والإثنية، والجندر، والدين؛**

57

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 8 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

8. *وتشجع بشدة* ~~على بذل المزيد من الجهود~~ **البرلمانات للنظر في ما إذا لدى برلمانهم سياسات وآليات** لضمان مشاركة **الشباب و**النساء المتساوية في البرلمانات، وعلى جميع مستويات صنع القرار، وفي هذا الصدد، للإقرار بالدور الأساسي للدعم من الحلفاء الذكور، مع حث الدول الأعضاء على مشاركة منهجية من البرلمانات في تنفيذ *برامج النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*؛

58

(جنوب إفريقيا)

فصل الفقرة إلى فقرتين وتعديلها لتصبح كالتالي:

8. *وتشجع بشدة على* بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة النساء المتساوية في البرلمانات، وعلى جميع مستويات صنع القرار، وفي هذا الصدد، للإقرار بالدور الأساسي للدعم من الحلفاء الذكور؛ ~~مح~~

59

8 مكررة. ~~حث~~ **وتحث** الدول الأعضاء على مشاركة منهجية من البرلمانات في تنفيذ *برامج النساء، والسلام، والأمن، والشباب، والسلم، والأمن*، **بما فيها مبادرة إلسي التي تسعى إلى المشاركة المفيدة للنساء في عمليات السلام والدعم، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام، وحظر تجنيد الأطفال كجنود في حالات النزاع؛**

(كندا)

الفقرة 9 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

9. *وتدعو* البرلمانات *إلى* تعزيز الأطر والآليات القانونية لمكافحة الفساد، والتصدي **للاستخراج غير الشرعي للمعادن الطبيعية و**الفساد عبر تدابير مؤسسية، ووضع مدونات لقواعد السلوك تلزم البرلمانات الأعضاء على المستوى الفردي؛

60

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 9 من منطوق مشروع القرار مكررة جديدة

(9 مكررة) ***وتقر بالدور المتزايد للحيز الإلكتروني للسياسة، والسلم الدوليين، وإن الأمن الإلكتروني يمثل تحديات عالمية متزايدة، كما تؤكد على أنه في الحيز الإلكتروني، ينطبق القانون الدولي، مما يعني أنه ينبغي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترامها، وأنه ينبغي أن تبقى الإنترنت حرة، ومفتوحة، وقابلة للتشغيل المتبادل، وموثوقة، وحيزاً آمناً للجميع؛***

61

(ألمانيا)

الفقرة 9 من منطوق مشروع القرار مكررة ثانياً جديدة

(9 مكررة ثانياً) ***و تعترف*** **بأن احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وحمايتها، وتعزيزها أساسية لمنع نشوب النزاع العنيف، وضمان السلم، والأمن؛**

62

(ألمانيا)

الفقرة 10 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

10. *وتحث* البرلمانات *على* تعزيز الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد المالية، والموازنات، والسياسات، والممارسات، ~~والتعيينات ضمن القطاعين العسكري، والأمني عبر إنشاء أجهزة رقابة~~ وكذلك، لتشجيع جهود نزع السلاح للحد من الأسلحة، والألغام، والذخائر غير المنفجرة، وتدميرها، ولدعم إنشاء برامج لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج؛

63

(الهند)

الفقرة 10 من منطوق مشروع القرار مكررة جديدة

(10 مكررة) *و تشجع* بقوة أعضاء البرلمانات لضمان تمويل شامل لبناء السلام من خلال الحد من العزل بين مختلف القروض مما يتيح استخدام أموال المساعدة الإنمائية الرسمية لأنشطة بناء السلام؛ 64

(سويسرا)

الفقرة 11 من منطوق مشروع القرار

حذف الفقرة. 65

(مملكة البحرين، جمهورية مصر العربية، الهند، إندونيسيا)

الفقرة 12 من منطوق مشروع القرار

الفقرة 12 من منطوق مشروع القرار مكررة جديدة

(12 مكررة) *تدعو* أعضاء البرلمانات إلى تشجيع ودعم مستويات أعلى من الاستثمار في الموارد المالية، بما فيها في البرامج مثل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لضمان الدعم المالي الملائم المطلوب لمنع نشوب النزاع واستدامة السلام؛ 67

(كندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

66 12. *وتحث* البرلمانات *على* ضمان أن آليات الرقابة، وأنظمة اللجنة مشكلة، ومفوضة، ومزودة بالموارد الكافية، ومجهزة لتناول مسألة الأمن على أساس شامل، ومشترك بين القطاعات، بما في ذلك من خلال وجهة نظر التنمية البشرية، والبيئة؛ **وتزويد المواطنين بالمعلومات المطلوبة للمساهمة بشكل بناء في العمليات التي تستخدم لإنتاج التشريع المرتبط بإضفاء الطابع الديمقراطي، والتنمية البشرية، على الصعيدين المحلي، والخارجي؛**

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 13 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

68 13. *وتدعو* البرلمانات *إلى* الاستثمار في تحقيق رفاه الشعوب **وخدمات الرعاية الصحية الأساسية،** و**في** المجتمعات المحلية النفسي-الاجتماعي لبناء السلام، ومنع تكرار دوامة العنف في المستقبل؛ **بما فيها عبر الآليات التي تمكن التعامل مع الماضي؛**

(سويسرا)

تعدل لتصبح كالتالي:

69 13. *وتدعو* البرلمانات *إلى* الاستثمار في ~~تحقيق رفاه الشعوب~~، **خدمات الرعاية الصحية الأساسية،** و**في** المجتمعات المحلية ~~النفسي-الاجتماعي~~ لبناء السلام، ومنع تكرار دوامة العنف في المستقبل؛

(جمهورية مصر العربية)

تعدل لتصبح كالتالي:

70 13. *وتدعو* البرلمانات *إلى* الاستثمار في تحقيق رفاه الشعوب، **و**المجتمعات المحلية ~~النفسي–الاجتماعي~~ **العام** لبناء السلام، ومنع تكرار دوامة العنف في المستقبل؛

(تايلاند)

تعدل لتصبح كالتالي:

71 13. *وتدعو* البرلمانات *إلى* الاستثمار في **عملية متعددة الأبعاد بما فيها الأطر لحماية ومساعدة الفئات الضعيفة، والآليات السياسية، والمؤسسات لمنع نشوب النزاع وإدارته عبر الوسائل السلمية، وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المنصفة في الحياة الاجتماعية – الاقتصادية، و**تحقيق رفاه الشعوب، **و**المجتمعات المحلية النفسي–الاجتماعي لبناء السلام، ومنع تكرار دوامة العنف في المستقبل؛

(جنوب إفريقيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

72 13. *وتدعو* البرلمانات *إلى* الاستثمار في تحقيق رفاه الشعوب، **و**المجتمعات المحلية النفسي–الاجتماعي لبناء السلام، ومنع تكرار دوامة العنف في المستقبل، **بما فيها عبر آليات مماثلة مثل منتديات العدالة الانتقالية، والحقيقة، والتحقيقات، والملاحقة الجنائية؛**

(كندا)

الفقرة 15 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

73 15. *وتشجع* البرلمانات *على* **زيادة** التعاون ~~البرلماني الدولي~~ **بين المنظمات البرلمانية الدولية حول العالم** لإلهام الطموح الجماعي، وتعزيز التعلم من الأقران، وزيادة مشاركة الممارسة الجيدة بين البرلمانيين بشأن مسارات السلام المستدام، والتنمية البشرية الملائمة محلياً؛

(تايلاند)

تعدل لتصبح كالتالي:

74 15. *وتشجع* البرلمانات *على* التعاون البرلماني الدولي ~~لإلهام الطموح الجماعي،~~ وتعزيز التعلم من الأقران، وزيادة مشاركة الممارسة الجيدة بين البرلمانيين بشأن مسارات السلام المستدام، والتنمية البشرية الملائمة محلياً؛

(مملكة البحرين)

الفقرة 16 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

75 16. *وتعيد التأكيد على* أن البرلمانات، والبرلمانيين، بصفتهم مؤسسات، وجهات فاعلة **يمارسون الدبلوماسية البرلمانية** للحوار السلمي، والتشريع، والرقابة، يؤدون أدواراً فريدة، ولديهم قدرات فريدة لتوفير استجابات مصوغة خصيصاً للنزاع، وتقر بسلطتها لدعوة الجهات الفاعلة المعنية كي تجتمع من أجل أن تشارك في عمليات السلام الوطنية؛

(تايلاند)

(16 مكررة) ***وتشدد على*** **أنه كجزء من المجتمع الدولي الذي يسعى إلى النهوض بحقوق الإنسان، ينبغي على البرلمانات والبرلمانيين بذل كل ما في وسعهم لتخفيف عبء الدين الخارجي في البلدان النامية، وبالتالي استكمال جهود حكوماتهم لتحقيق الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لشعوبهم، والتقدم نحو سبيل التنمية المستدامة، والمنصفة، والشاملة؛ وتشجع أيضاً على أن البرلمانات والبرلمانيين مدركون تماماً أن الزيادة الهائلة لدين البلدان النامية غير مستدامة ضمن إطار الجائحة، وأنه ينبغي على البرلمانيين تجنب عدم السماح لسكان البلدان المديونة من الوصول إلى الحقوق الأساسية مثل الطعام، والصحة، والتوظيف، والتعليم، والسكن، ضمن جملة من الأمور، عبر فرض سياسات التكيف الهيكلي عليهم؛ ومن أجل ذلك، يدعم البرلمانيون المناقشات في المنتديات الدولية ذات الصلة التي تهدف إلى استعراض هيكل الديون الدولية، والنظام المالي الدولي؛ وكذلك تشجع على أنه ينبغي على البرلمانات والبرلمانيين مضاعفة جهودهم للتوصل إلى حلول سلمية، وسياسية، ومتعددة الأطراف، وتفاوضية للنزاعات، وأنه كجزء من المجتمع الدولي، ينبغي أن يمنعون تطبيق العقوبات الاقتصادية، والمالية التي غالباً ما تؤدي إلى ركود اقتصادي عميق، وبالتالي، تؤدي إلى تفاقم الوضع أيضاً، وتتسبب بأضرار بشرية لا تحصى؛**

76

(الأرجنتين)

الفقرة 18 من منطوق مشروع القرار مكررة جديدة

77 **(18 مكررة)** *وتدعو* **البرلمانات إلى إطلاق ودعم مبادرات متعددة الأطراف تهدف إلى إنشاء إطار تنظيمي للحظر الدولي لأنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التحكم تماماً إذ إنه ينبغي تحديد هذه الأنظمة باعتبارها نظام أسلحة يمكنه، من دون تدخل بشري أن: يحدد هدفاً بشرياً أو هدفاً يرد فيه إنسان (بحث/تحديد/استهداف)، ويمكنه مهاجمة هدف بشري أو هدف يرد فيه إنسان؛**

(بلجيكا)

الفقرة 18 من منطوق مشروع القرار مكررة ثانياً جديدة

78 **(18 مكررة ثانياً)** *وتشجع* **البرلمانات على حث حكوماتها للمساهمة وإنجاز الإعلان السياسي الدولي الذي يهدف إلى معالجة الأثر البشري لاستخدام الأسلحة المتفجرة الواسعة النطاق في المناطق السكنية، وكما هو موصى من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، الالتزام بعدم اللجوء إليها بسبب احتمالها الكبير لإحداث آثار غير متناسبة وعشوائية.**

(بلجيكا)

II) **اللجنة الدائمة الثانية –لجنة التّنمية المستدامة:**

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

جدول الأعمال المؤقت

1. **إقرار جدول الأعمال**

2. **الموافقة على المحضر الموجز للدورة التي عقدتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)**

3. ***تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة.***

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقرران المشاركان

(ب) مناقشة

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 144

4. **الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة**

(أ) اقتراحات بشأن بند الموضوع للقرار المقبل الذي ستنظر فيه اللجنة

(ب) اقتراحات لاختيار مقررين مشاركين

(ج) اقتراحات بشأن بنود أخرى لجدول أعمال اللجنة

5. **انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة**

ستملأ اللجنة الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى الاقتراحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

6. ما يستجد من أعمال

البند (3) من جدول الأعمال:

أ–مذكرة تفسيرية:

تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
كعامل مساعد لقطاع التعليم،
بما في ذلك خلال أوقات الجائحة

مذكرة تفسيرية مقدمة من المقررين المشاركين

السيدة هـ. جارفينن (فنلندا) والسيد س. باترا (الهند)

تنتشر أكثر فأكثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجتمعاتنا في جميع مجالات الحياة – بما في ذلك مجال التعليم. ويتيح هذا التطور فرصاً جديدة في التعليم والتعلّم، مؤثرة على الطريقة التي نصل بها إلى المعلومات، وننقلها، ونعالجها. ورغم ان التطور التكنولوجي يتيح فرصاً جديدة، إلا أنه يشكل أيضاً تحديات جديدة من حيث الإنصاف والإدماج، وحماية البيانات وخصوصيتها، وتمويل القدرات الرقمية الباهظة التكلفة. يسعى القرار إلى تحديد كيفية الاستفادة المثلى من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة لنا في التعلّم الفعلي.

ولا شك بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن تفيد المجتمعات في مجال التعليم. إنها وسيلة مستخدمة لتقديم برامج تعليمية ولتوسيع الفرص التعليمية. يمكنها أن تعتبر أيضاً بمثابة أداة تربوية للمعلمين والمتعلّمين لتحسين أهمية وجودة عمليات التعليم والتعلّم، كما يمكنها أن تساعد المستخدمين في تطوير المهارات الرقمية.

ينبغي استعمال التكنولوجيا لتيسير التعليم، وتمكين الوصول إلى المعلومات، وتطوير الاتصالات، وإنشاء عمليات تعليم وتعلّم أكثر تنظيماً. ولكن، لا ينبغي على التكنولوجيا أن تقود التعليم والتعلّم. ينبغي أن يكون المعلمون والمتعلّمون محور أي تطبيقات للتعلّم التكنولوجي.

ويواجه العالم أزمة تعلّم منذ فترة طويلة قبل بدء جائحة كوفيد-19. ووفقاً لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في العام 2016، قدّر أن أكثر من 600 مليون طفل ومراهق لم يصلوا إلى الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة، والرياضيات رغم أنهم كانوا يذهبون إلى المدرسة. وطرح البنك الدولي مفهوم "فقر التعلّم" لتعريف عدم القدرة على القراءة وفهم نص بسيط بحلول سنّ العاشرة.

ومع إقفال المدارس بسبب جائحة كوفيد-19، أصبح مئات الملايين من الأطفال خارج المدرسة، والكثير منهم لفترات طويلة. وهذا ما ساهم أيضاً بأزمة التعلّم إذ إن المدارس تحاول إيجاد طرق لتنظيم التعليم عن بعد. كانت بعض البلدان أكثر نجاحاً من غيرها واستجابت بعض المدارس إلى الوضع بطريقة أفضل من غيرها، وحتى أن بعض الصفوف في المدرسة نفسها توصلت إلى حلول أفضل من غيرها. إنّ الفجوة الرقمية في مجال التعليم قائمة، وخلال جائحة، مثل التي نمر بها حالياً، فيجري تكثيفها فحسب.

وتعكس الفجوات الرقمية أوجه عدم المساواة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية القائمة وتوسعها. ترد فجوات في القدرات الرقمية بين البلدان، والمناطق، والطبقات الاجتماعية، والرجال والنساء (الجندرية)، والفئات العمرية، ومجموعات الأقليات المختلفة، وتستمر القائمة. إنّ بناء القدرات الرقمية هو أمر مكلف، وأولئك الذين لديهم الموارد، لديهم إمكانية القيام بالاستثمارات اللازمة. ولهذا السبب على وجه التحديد، من الضروري للغاية أن تبذل البرلمانات والحكومات جهودًا خاصة فيما يتعلق بالإنصاف والإدماج عند وضع سياسة التعليم. لا ينبغي إغفال أحد.

وتتمثل أحد العوامل الرئيسية للإنصاف، لكن أيضاً للتنمية الاجتماعية ككل، في الاستثمار في تعليم الفتيات. يحوّل الاستثمار في تعليم الفتيات المجتمعات، والبلدان، والعالم بأسره. الفتيات التي تتلقى تعليماً هي أقل عرضة للزواج في سن الشباب وأكثر

احتمالاً لعيش حياة صحية ومنتجة. يكسبن دخلاً أعلى من الفتيات الأقل تعليماً، ويشاركن في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهن، وبناء مستقبل أفضل لأنفسهن ولأسرهن. يعزز تعليم الفتيات الاقتصادات ويحد من عدم المساواة. إنه يساهم في مجتمعات أكثر استقراراً ومرونة تقدم لكل الأفراد – بما في ذلك الفتيان والرجال – الفرصة لتحقيق إمكاناتهم. ومع ذلك، عند تقديم أدوات وخوارزميات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي، من المهم إدراك أنها قد تكون متحيزة بين الجنسين وينبغي بذل كل جهد ممكن للقضاء على هذا التحيز. لا ينبغي أيضاً أن يعرّض تنفيذ برامج باهظة الثمن لتعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التمويل لمزيد من احتياجات التعلّم الأساسية للخطر. يركز القرار أيضاً على أهمية ظروف التعلّم الأمثل، مثل أعدد مناسبة للمدرسين، بما في ذلك الموظفين الذين يساعدون المعلمين، وعدد محدود في الصفوف لضمان أن يكون للمعلمين وقت كاف لكل تلميذ، والوجبات التي تقدمها المدرسة للتأكد من حصول التلاميذ على الطاقة التي يحتاجونها للتعلّم.

وأخيراً، من المهم جداً وضع استراتيجيات مناسبة لمراقبة تطور نتائج التعليم وتقييمها. وتكون هذه الاستراتيجيات أساساً لتوجيه سياسات التعليم وأساليبها في المستقبل.

ويهدف مشروع القرار إلى إبداء رأي حول أسئلة مثل:

- أفضل طرق لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم.
- وضع التعليم عالمياً وما هي نقطة الانطلاق لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الإجراءات التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند بناء الكفاءات في قطاع التعليم.

ب- مشروع القرار:

تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
كعامل مساعد لقطاع التعليم،
بما في ذلك خلال أوقات الجائحة

مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين

السيدة هـ. جارفينن (فنلندا) والسيد س. باترا (الهند)

إن الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ ترحب بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة*، وإعلان إنشيون، وخريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي التي تعترف جميعها بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم،

(2) *وإذ تشجع* استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم، وتطوير، وتحسين تقديم المعلومات لإنشاء طرق جديدة للتعليم وتحسين نتائج التعلّم، مع إيلاء اهتمام للتحديات من حيث الإنصاف والإدماج، والأمن والخصوصية، وتمويل القدرات الرقمية الباهظة الثمن،

(3) *وإذ تدرك* أن العالم يواجه أزمة تعلّم عالمية منذ فترة طويلة قبل بدء جائحة كوفيد-19،

(4) *وإذ تدرك* أنه، وفقاً لمعهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في العام 2016، قدّر أن أكثر من 600 مليون طفل ومراهق لم يصلوا إلى الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة، والرياضيات. وأن ما يقدر بنحو 53 في المئة من الأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يستطيعون القراءة بكفاءة بحلول سن العاشرة، وهي ظاهرة عرّفها البنك الدولي على أنها "فقر التعلّم"،

(5) *وإذ ترحب* بدعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى معالجة أزمة التعلّم وتمويل التعليم على نحو أفضل على وجه السرعة للأطفال الأشد فقراً،

(6) *وإذ تسلط الضوء على* حقيقة أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية، مما أثر تأثيراً حاسماً على تعليم الأطفال، ولا سيما المحرومين منهم، وأن إفريقيا وآسيا تمثلان قرابة ثلثي عدد أطفال المدارس غير القادرين على الوصول إلى التعليم عن بعد البالغ 463 مليون طفل،

(7) *وإذ تلاحظ أن* التعلّم حق لكل طفل،

(8) *وإذ تضع في اعتبارها* أن التعلّم عن بعد يمكن أن يتيح فرصاً واسعة في تقريب المسافات إلى المناطق النائية، عن طريق إدخال تطبيقات جديدة إلى الفصول الدراسية، وكذلك عبر التواصل مع الأسر في أوقات الجائحة،

(9) *وإذ ترحب بالتطور* التكنولوجي الذي يوفر المزيد من الفرص عبر استخدام أجهزة وتطبيقات أصغر وأكثر فعالية وحلول أكثر تفاعلاً،

(10) *وإذ تدرك* أن إضفاء الطابع الرقمي يمكن أن يؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين أفقر وأغنى الأسر المعيشية،

(11) *وإذ تلاحظ* أن الصلات الاجتماعية الشخصية مهمة للأطفال والمراهقين،

(12) *وإذ تقر* بأن البلدان تكون نقاط انطلاقها مختلفة للغاية من حيث قدرتها على اقتناء الأجهزة التكنولوجية ومن حيث أعضاء هيئة التدريس،

(13) *وإذ تذكّر* البرلمانات والحكومات بأنه وفقاً لتقديرات اليونيسف، فإن كل دولار يُستثمر في زيادة الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي يعود بالفوائد على المجتمع من 4 إلى 9 دولارات أمريكية.

1. *تؤكد* أن العدد الكافي من الحواسيب والأجهزة التكنولوجية الأخرى، ووصلات الإنترنت التي تعمل بشكل جيد، تشكل الأساس لبنية تحتية ضرورية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني لقطاع التعليم؛
2. *وتؤكد* أن المهارات التربوية للمعلمين والموظفين المساعدين لها أهمية رئيسية في جميع مجالات التعلّم، بما في ذلك استخدام أجهزة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي أساليب التدريس التي تدعم إدخال مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
3. *كما تؤكد* على أن مهارات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب تحديثاً وتدريباً مستمرَين، حتى يتسنى تطبيق تكنولوجيا المعلومات على أفضل وجه ممكن؛
4. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى إصدار التشريعات اللازمة التي تتيح التدريب الفعال على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين والحلول الرقمية لتكون جزءاً من مناهج بلدانهم؛
5. *وتحث* البرلمانات والحكومات على تخصيص موارد اقتصادية كافية لقطاع التعليم لضمان تمويل تدريب المعلمين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مراعاة ضرورة عدم المساس بتمويل ظروف التعلّم ومعدات التعليم الأساسية؛
6. *وترحب* بالتفكير الشامل لإنشاء نظم إيكولوجية تدمج التكنولوجيا والمحتوى الرقمي والمهارات الرقمية مع قدرات المعلمين وصانعي السياسات لبناء أنظمة تعليمية مرنة؛
7. *وتشدد* على أن ترتيبات التعليم الهجين، بما في ذلك التعلّم الشخصي والتعلّم عن بعد، تزيد الى حد كبير من عبء العمل على المعلمين الذي يجب تعويضه

في رواتب أعضاء هيئة التدريس، وأنه يجب تعيين عدد كاف من الموظفين إضافيين كافيين لتجنب إثقال كاهل المعلمين؛

8. *وتدعو* إلى توفير أدوات فعالة للتصدي للتحرش والتنمر على الإنترنت من أجل توفير بيئة تعليمية آمنة وغير تمييزية؛

9. *وتشدد* على أهمية تقييم نتائج التعليم ورصدها كأحد ركائز قياس نجاح سياسات التعليم وأساليب التعليم؛

10. *وتحث* الحكومات على إبقاء عدد التلاميذ في الفصول الدراسية محدوداً وضمان توفير طاقم مساعدة كافٍ للمعلمين لتمكين التعلّم الفعال؛

11. *وتشدد* على الدور الرئيسي للأسر في دعم الأطفال، ولا سيما في المراحل الأولى من التعليم، وفي التعلّم، سواء أفي عملية التعلّم نفسها أو في فهم أهمية التعليم؛

12. *وتلاحظ* أن التعلّم عن بعد يتطلب مزيداً من الانضباط الذاتي من جانب التلاميذ وأسرهم، الذي يشكل الافتقار إليه عاملاً رئيسياً يساهم في الفجوة الرقمية بين التلاميذ؛

13. *وتؤكد* أن التعلّم الرقمي والتعلّم عن بعد لا يمكن أبداً أن يحل تماماً محل التعلّم الشخصي لأن التعليم المهني في العديد من المجالات يتطلب التعلّم الشخصي في الموقع؛

14. *وتحث* البرلمانات على إيلاء اهتمام خاص للإنصاف والإدماج عند سن التشريعات في قطاع التعليم، بما في ذلك في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

15. *وتشدد* على أن النساء يشكلن مصدراً تعليمياً كبيراً غير مستغل لأن النساء والفتيات كثيراً ما يمنعن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة

الإنترنت، وفي الوقت نفسه، فإن لدى النساء المتعلّمات تأثير كبير على التنمية المجتمعية من خلال المساهمة في تحقيق المزيد من الاستقرار، والمجتمعات المرنة التي تتيح لجميع الأفراد – بمن فيهم الفتيان والرجال – الفرصة لتحقيق إمكاناتهم؛

16. *وتشجع* الحكومات على أن تدرج في برامجها للتعاون الإنمائي المساعدة في نقل التكنولوجيا في قطاع التعليم والدعم في تدريب المعلمين؛

17. *وتشجع* أيضاً الحكومات على توفير وظائف دعم ذات أهمية حيوية، مثل الوجبات المجانية في المدارس لأن التلاميذ الذين يحصلون على تغذية جيدة يمكنهم التركيز بشكل أفضل والحصول على نتائج أفضل في مجال التعلّم، وأيضاً لأن الوجبات المجانية في المدارس يمكن أن تشكل حافزاً إضافياً وخاصة للأسر الأكثر فقراً لإرسال أطفالهم إلى المدارس؛

18. *وتدعو* الحكومات إلى إشراك الشباب في وضع الخطط والاستراتيجيات على المدى القصير والمتوسط، وتحديد العقبات التي قد تنشأ، والبحث عن فرص جديدة لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛

19. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى النظر في إمكانية إقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة مثل اليونسكو واليونيسيف؛

ج- التعديلات على مشروع القرار:

تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
كعامل مساعد لقطاع التعليم،
بما في ذلك خلال أوقات الجائحة

التعديلات على مشروع القرار مقدمة ضمن المهل القانونية من قبل وفود مملكة البحرين، وكندا، وألمانيا، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وليتوانيا، وماليزيا، وهولندا، وجنوب إفريقيا، والسويد، تايلاند، وتركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة

الديباجة

الفقرة 1 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(14) *إذ ترحب* بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وإعلان إنشيون، وخريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي التي تعترف جميعها بأهمية **الوصول العادل الى** تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم،

(كندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(1) ~~*إذ ترحب*~~ ***تعترف*** بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وإعلان إنشيون، وخريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي التي تعترف جميعها بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم، **مع احترام الأولويات الوطنية لكل بلد وقوانينه وتنظيمه وسياساته، فضلاً عن المعايير الثقافية الوطنية والدينية،**

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

الفقرة 2 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(2) *وإذ تشجع* استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم، وتطوير، وتحسين تقديم المعلومات لإنشاء طرق جديدة للتعليم وتحسين نتائج التعلّم، مع إيلاء اهتمام **للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة** وبالتحديات من حيث الإنصاف والإدماج، والأمن والخصوصية، وتمويل القدرات الرقمية الباهظة الثمن،

(كندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(15) *وإذ تشجع* استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم، وتطوير، وتحسين تقديم المعلومات لإنشاء طرق جديدة للتعليم وتحسين نتائج التعلّم، مع إيلاء اهتمام للتحديات من حيث **حقوق الإنسان** الإنصاف والإدماج، والأمن والخصوصية، وتمويل القدرات الرقمية الباهظة الثمن،

(ألمانيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(2) *وإذ تشجع* استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم، وتطوير، وتحسين تقديم **المعرفة** والمعلومات لإنشاء طرق جديدة للتعليم وتحسين نتائج التعلّم، مع إيلاء اهتمام للتحديات من حيث **الوصول والنوعية**، والإنصاف والإدماج، والأمن والخصوصية، **والبنية التحتية والتواصل**، وتمويل القدرات الرقمية الباهظة الثمن،

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 5 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(5) *وإذ ترحب* بدعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى معالجة أزمة التعلّم وتمويل التعليم على نحو أفضل على وجه السرعة للأطفال ~~الأشد فقراً~~**، مع إيلاء اهتمام خاص للمحرومين والمهمشين – الأطفال المعوقين، والأطفال المهاجرين واللاجئين، والأطفال في المناطق النائية،**

(جنوب إفريقيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(5) *وإذ ترحب* بدعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى معالجة أزمة التعلّم وتمويل التعليم على نحو أفضل على وجه السرعة للأطفال ~~الأشد فقراً~~ **المحرومين،**

(تايلاند)

الفقرة 6 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(6) *وإذ تسلط* الضوء على **الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة** وحقيقة أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية، مما أثر تأثيراً حاسماً على تعليم الأطفال، ولا سيما المحرومين منهم، وأن إفريقيا وآسيا تمثلان قرابة ثلثي عدد أطفال المدارس غير القادرين على الوصول إلى التعليم عن بعد البالغ 463 مليون طفل،

(كندا)

الفقرة 8 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(8) *وإذ تضع في اعتبارها* أن التعلّم عن بعد يمكن أن يتيح فرصاً واسعة في تقريب **الفوارق بين المناطق الحضرية و**~~المسافات إلى~~ المناطق النائية، عن طريق إدخال تطبيقات جديدة إلى الفصول الدراسية، وكذلك عبر التواصل مع الأسر في أوقات الجائحة،

(اندونيسيا)

(8) *وإذ تضع في اعتبارها* أن التعلّم عن بعد يمكن أن يتيح فرصاً واسعة في تقريب المسافات إلى المناطق النائية، عن طريق إدخال تطبيقات جديدة إلى الفصول الدراسية، وكذلك عبر التواصل مع الأسر في أوقات الجائحة، **ولكنه يمكن أيضاً أن يعرض الأطفال لعدد لا يحصى من المخاطر بما في ذلك التنمر الإلكتروني والإساءة والاستغلال عبر الإنترنت،**

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 9 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(9) *وإذ ترحب* بالتطور التكنولوجي الذي يوفر المزيد من الفرص عبر استخدام أجهزة أصغر وأكثر فعالية، وتطبيقات **أكثر ابتكاراً**، وحلول أكثر تفاعلاً،

(اندونيسيا)

الفقرة 10 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(10) *وإذ تدرك* أن إضفاء الطابع الرقمي يمكن أن يؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين أفقر وأغنى الأسر المعيشية، **وكذلك بين المجتمعات في المناطق الريفية والنائية والحضرية (بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين) التي تكافح من أجل الوصول غير المتكافئ إلى شبكة الإنترنت ذات النطاق العريض،**

(كندا)

استبدال النص الوارد في الفقرة 10 من الديباجة لتصبح كالتالي:

(10) *وإذ تقر* بأنه في حين أن الفجوة الرقمية لا تزال تمثل مشكلة في العديد من البلدان النامية، فإن إضفاء الطابع الرقمي أمر محوري لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(اندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(10) *وإذ تدرك* أن إضفاء الطابع الرقمي يمكن أن يؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين **البلدان وداخلها، وبين النساء والرجال، وبين الفتيات والفتيان،** وبين أفقر وأغنى الأسر المعيشية، **من حيث توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وقدرتها على تحمل تكاليفها واستخدامها، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت ذات النطاق العريض،**

(جنوب إفريقيا)

فقرة 10 من الديباجة جديدة مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 10 من الديباجة لتصبح كالتالي:

(10 مكررة) ***وإذ ترحب*** **بالجهود التي يبذلها مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية،**

(تركيا)

الفقرة 11 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(11) *وإذ تلاحظ* أن ~~الصلات~~ **التفاعلات** الاجتماعية الشخصية مهمة للأطفال والمراهقين،

(اندونيسيا)

الفقرة 12 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(12) *وإذ تقر* بأن البلدان تكون نقاط انطلاقها مختلفة للغاية من حيث قدرتها على اقتناء الأجهزة التكنولوجية ومن حيث أعضاء هيئة التدريس، **وإذ تشدد على أهمية قيام الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع الدولي، بتوفير ما يكفي من بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً،**

(جنوب إفريقيا)

فقرة 13 من الديباجة جديدة مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 13 من الديباجة لتصبح كالتالي:

(13 مكررة) *وإذ تقر* بأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يؤكد حق الشعوب الأصلية في إنشاء ومراقبة نظمها ومؤسساتها التعليمية،

(كندا)

فقرة 13 من الديباجة جديدة مكررة ومكررة ثانياً

إضافة فقرتين جديدتين بعد الفقرة 13 من الديباجة لتصبح كالتالي:

(13 مكررة ثانياً) *وإذ تلاحظ* أن التعلم عن بعد يتطلب المزيد من الانضباط الذاتي من قبل التلاميذ وأسرهم، والذي يعد الافتقار إليه عاملاً مساهماً رئيسياً في الفجوة الرقمية بين التلاميذ،
(13 مكررة ثالثاً) *وإذ تؤكد* أن التعلم الرقمي والتعلم عن بعد لا يمكن أبداً أن يحل تماماً محل التعلم الشخصي لأن التعليم المهني في كثير من الميادين يتطلب التعلم بالحضور الشخصي في الموقع،
(مملكة البحرين)

إضافة فقرتين جديدتين بعد الفقرة 13 من الديباجة لتصبح كالتالي:

(13 مكررة) *وإذ تعترف* بالدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحتوياتها وخدماتها، وكذلك بأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك من النُهج لتحقيق هذه الغاية،

(13 مكررة ثانياً) *وإذ تعترف* أيضاً بأن تحقيق المساواة بين الجنسين (الجندرية) وتمكين النساء والفتيات من شأنه أن يسهم إسهاماً حاسماً في تحقيق التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة، وإذ تشدد على الحاجة إلى تعزيز واستهداف مواضيع "الابتكار والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات" لتضييق الفجوة الرقمية بين الجنسين (الجندرية)،

(جنوب إفريقيا)

منطوق مشروع القرار

الفقرة 1 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

1. ~~تؤكد أن~~ ***تحث على*** **توفير** العدد الكافي من الحواسيب والأجهزة التكنولوجية الأخرى، ووصلات الإنترنت التي تعمل بشكل جيد، **التي تشكل** الأساس لبنية تحتية ضرورية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني لقطاع التعليم؛

(مملكة البحرين)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد أن* العدد الكافي من الحواسيب والأجهزة التكنولوجية الأخرى، **مدعوماً بتوافر** اتصالات الإنترنت **وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها**، التي ~~تعمل بشكل جيد~~، تشكل الأساس لبنية تحتية ضرورية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني لقطاع التعليم؛

(اندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. تؤكد أن ~~العدد الكافي من الحواسيب~~ والأجهزة ~~التكنولوجية الأخرى~~، **والوصول (أجهزة الحاسوب، وأجهزة الحاسوب المحمولة، والهواتف المحمولة، وغيرها)، ومحو الأمية الرقمية والمهارات**، ووصلات الإنترنت التي تعمل بشكل جيد **وبأسعار معقولة**، تشكل الأساس لبنية تحتية ضرورية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني لقطاع التعليم؛

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 2 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

2. ~~*وتؤكد أن*~~ ***وتدعو إلى تعزيز*** المهارات التربوية للمعلمين والموظفين المساعدين **بسبب أهميتهم** في جميع مجالات التعلّم، بما في ذلك استخدام أجهزة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي أساليب التدريس التي تدعم إدخال مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(مملكة البحرين)

تعدل لتصبح كالتالي:

2. *وتؤكد أن* المهارات التربوية **ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** للمعلمين والموظفين المساعدين لها أهمية رئيسية في جميع مجالات التعلّم، بما في ذلك استخدام أجهزة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي أساليب التدريس التي تدعم إدخال مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(تايلاند)

تعدل لتصبح كالتالي:

2. *وتؤكد أن* **التقييم** والمهارات التربوية للمعلمين والموظفين المساعدين لها أهمية رئيسية في جميع مجالات التعلّم، بما في ذلك استخدام أجهزة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي أساليب التدريس التي تدعم إدخال مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ **وبالتالي، فإن مهارات المتعلمين والمدرسين والموظفين المساعدين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتطلب تحديثاً وتدريباً مستمرين؛**

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 3 من منطوق مشروع القرار

حذف الفقرة الحالية.

(جنوب إفريقيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

3. ~~كما تؤكد على~~ ***كما تدعو أيضاً إلى تطوير*** مهارات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **التي** تتطلب تحديثاً وتدريباً مستمرَين، حتى يتسنى تطبيق تكنولوجيا المعلومات على أفضل وجه ممكن؛

(مملكة البحرين)

تعدل لتصبح كالتالي:

3. كما تؤكد على أن مهارات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **تتطلب تحديثاً وتدريباً مستمرين، حتى يتسنى التحسين والتطوير على نحو مستمر، من أجل التكيف مع** تكنولوجيا المعلومات الجديدة، ~~تتطلب تحديثاً وتدريباً مستمرَين، حتى يتسنى تطبيق تكنولوجيا المعلومات على أفضل وجه ممكن~~؛ **لتطبيقها على أفضل وجه ممكن من أجل التطبيق الفعال لفوائدها كاملة، بما في ذلك زيادة جودة التعلم السلوكي أثناء عملية التعليم الرقمي؛**

(اندونيسيا)

الفقرة 3 مكررة من منطوق مشروع القرار

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 3 من منطوق مشروع القرار ليصبح نصها كما يلي:

3 مكررة. ***وتدعو*** **البرلمانات إلى سن تشريعات تنظم عملية التعليم عن بعد والتعلم الإلكتروني؛**

(مملكة البحرين)

الفقرة 4 من منطوق مشروع القرار

4. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى إصدار التشريعات اللازمة التي تتيح التدريب الفعال على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين والحلول الرقمية لتكون جزءاً من المناهج ~~بلدانهم~~ **في بلدانها؛**

(اندونيسيا)

الفقرة 4 و5 من منطوق مشروع القرار

دمج وتعديل الفقرتين 4 و5 من منطوق مشروع القرار وإعادة صياغتهما على النحو التالي:

4. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى إصدار التشريعات اللازمة ~~التي~~ **بشأن توفير الدعم الكافي والبنية التحتية اللازمة لتمكين** ~~تتيح~~ التدريب الفعال على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين والحلول الرقمية لتكون جزءاً من مناهج بلدانهم؛

~~5. وتحث البرلمانات والحكومات على تخصيص موارد اقتصادية كافية لقطاع التعليم لضمان تمويل تدريب المعلمين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات~~ **استناداً الى أوضاعها الرقمية الوطنية** مع مراعاة ضرورة عدم المساس بتمويل ظروف التعلّم ومعدات التعليم الأساسية؛

(تايلاند)

الفقرة 5 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *وتحث* البرلمانات والحكومات على تخصيص موارد اقتصادية كافية لقطاع التعليم لضمان **تمويل البنية التحتية الرقمية (الاتصال بالأجهزة والبرمجيات)؛ والبنية التحتية البشرية (قدرات المعلمين ومهارات الطلاب ودعم الوالدين)؛ ووضع نظام لوجستي وإداري لنشر وصيانة الهياكل التكنولوجية** ~~تدريب المعلمين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات~~ مع مراعاة ضرورة عدم المساس بتمويل ظروف التعلّم ومعدات التعليم الأساسية؛

(جنوب إفريقيا)

الفقرة 6 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

6. *وترحب* بالتفكير الشامل لإنشاء نظم إيكولوجية تدمج ~~التكنولوجيا~~ **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** والمحتوى الرقمي والمهارات الرقمية مع قدرات المعلمين وصانعي السياسات لبناء أنظمة تعليمية مرنة؛

(اندونيسيا)

الفقرة 7 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

7. *وتشدد* على أن ترتيبات التعليم الهجين، بما في ذلك التعلّم الشخصي والتعلّم عن بعد، تزيد الى حد كبير من عبء العمل على المعلمين الذي يجب تعويضه في رواتب **ومستحقات** أعضاء هيئة التدريس، وأنه يجب تعيين عدد كاف من الموظفين إضافيين كافيين لتجنب إثقال كاهل المعلمين؛

(اندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

7. *وتشدد* على أن ترتيبات التعليم الهجين، بما في ذلك التعلّم الشخصي والتعلّم عن بعد، تزيد الى حد كبير من عبء العمل على المعلمين الذي يجب ~~تعويضه~~ **أن يؤخذ في الاعتبار عند تعويض** رواتب أعضاء هيئة التدريس، ~~وأنه يجب تعيين عدد كاف من الموظفين إضافيين~~ **وأن التدابير** الكافية **متّخذة** لتجنب إثقال كاهل المعلمين؛

(هولندا)

الفقرة 8 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

8. *وتدعو* **البرلمانات إلى تشجيع حكوماتها على تطوير** أدوات فعالة للتصدي **للمخاطر الأمنية** على الإنترنت وللتحرش والتنمر من أجل توفير بيئة تعليمية آمنة وغير تمييزية؛

(اندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

8. *وتدعو* إلى توفير أدوات فعالة للتصدي **لجميع أشكال** التحرش والتنمر على الإنترنت **وإلى وضع أطر قانونية لسياسات عدم التسامح المطلق ضد هذه الجرائم** من أجل توفير بيئة تعليمية آمنة وغير تمييزية؛

(تايلاند)

الفقرة 10 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

10. وتحث الحكومات على إبقاء عدد التلاميذ في الفصول الدراسية محدوداً، **عند الاقتضاء، للحد من انتشار كوفيد-19**، وضمان توفير طاقم مساعدة كافٍ للمعلمين لتمكين التعلّم الفعال؛

(اندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

10. ~~وتحث~~ ***وتشجع*** الحكومات على إبقاء عدد التلاميذ في الفصول الدراسية ~~محدوداً~~ **مناسباً لضمان كفاءة عملية التعليم والتعلم** وضمان توفير طاقم مساعدة كافٍ للمعلمين لتمكين التعلّم الفعال؛

(ليتوانيا)

الفقرة 13 من منطوق مشروع القرار

حذف الفقرة الحالية.

(مملكة البحرين)

تعدل لتصبح كالتالي:

13. *وتؤكد* أن التعلّم الرقمي والتعلّم عن بعد لا يمكن أبداً أن يحل تماماً محل التعلّم الشخصي لأن التعليم المهني في العديد من المجالات يتطلب التعلّم الشخصي في الموقع؛ **لا يجب بالضرورة أن يكون التعلم عن بعد سلبياً لأن العديد من الطلاب، ليس أقلهم أولئك الذين يترددون في الذهاب إلى المدرسة، قد استفادوا في الواقع، وكذلك بفضل التعلم عن بعد تمكنت المدارس من الوصول إلى هذه الفئات واستهدافها على وجه الخصوص، وبالتالي، فإن الموقف السلبي العام تجاه التعلم عن بعد يفشل في مراعاة المزايا التي يمكن أن يوفرها النظام؛**

(السويد)

الفقرة 14 من منطوق مشروع القرار

حذف الفقرة الحالية.

(مملكة البحرين)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. *وتحث* البرلمانات على إيلاء اهتمام خاص للإنصاف **واللغة والمحتوى المحلي وإمكانية الوصول، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة** ~~والإدماج~~ عند سن التشريعات في قطاع التعليم، بما في ذلك في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(جنوب إفريقيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. *وتحث* البرلمانات على إيلاء اهتمام خاص للإنصاف والإدماج عند سن التشريعات في قطاع التعليم، بما في ذلك في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، **مع مراعاة أن الولايات التشريعية ضرورية في الإشراف على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحشدها في المناطق النائية لصالح الجميع؛**

(تايلاند)

الفقرة 14 مكررة من منطوق مشروع القرار

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 14 من منطوق مشروع القرار ليصبح نصها كما يلي:

14 مكررة. ***كما تحث*** **الحكومات والقطاع الخاص على العمل معاً لإزالة الحواجز التكنولوجية من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وخفض تكاليف الاتصال والأجهزة، ودعم الموارد التعليمية المفتوحة والوصول الرقمي المفتوح؛**

(جنوب إفريقيا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 14 من منطوق مشروع القرار ليصبح نصها كما يلي:

14 مكررة. ***تدعو*** **البرلمانات والحكومات إلى دعم مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في جهوده الرامية إلى سد الفجوة الرقمية؛**

(تركيا)

الفقرة 15 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

15. *وتشدد* على أن النساء يشكلن مصدراً تعليمياً كبيراً غير مستغل لأن النساء والفتيات كثيراً ما يمنعن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت، وفي الوقت نفسه، فإن لدى النساء المتعلّمات تأثير كبير على التنمية المجتمعية من خلال المساهمة في تحقيق المزيد من الاستقرار، والمجتمعات المرنة التي تتيح لجميع الأفراد – بمن فيهم الفتيان والرجال **والمواطنين المهمّشين** – الفرصة لتحقيق إمكاناتهم؛

(تايلاند)

الفقرة 16 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

16. *وتشجع* الحكومات على أن تدرج في برامجها للتعاون الإنمائي المساعدة في نقل التكنولوجيا في قطاع التعليم والدعم في تدريب المعلمين؛ **وتمكين الطلاب من التعلم من التجارب العملية وحفز الأفكار الإبداعية والابتكارية؛**

(تايلاند)

الفقرة 16 مكررة من منطوق مشروع القرار

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 16 من منطوق مشروع القرار ليصبح نصها كما يلي:

16 مكررة. *كما تشجع* الحكومات على زيادة الاستثمار في التعلم والبحث والتطوير والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشكل الركن الأساسي في تنمية الموارد البشرية الحديثة؛

(تايلاند)

الفقرة 17 من منطوق مشروع القرار

حذف الفقرة الحالية.

(إندونيسيا)

الفقرة 19 من منطوق مشروع القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

19. *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى النظر في إمكانية إقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة مثل اليونسكو واليونيسيف، **وكذلك الصناعات والشركات، لتسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم في مرحلة ما بعد الجائحة.**

(إندونيسيا)

فقرة جديدة في منطوق مشروع القرار 19 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 19 من منطوق مشروع القرار ليصبح نصها كما يلي:

19 مكررة. ***وتشجع،*** **في الولايات الفيدرالية واللامركزية حيث قد يكون التعليم مسؤولية مشتركة بين أكثر من مستوى حكومي، الهيئات التشريعية والتنفيذية المختلفة لإيجاد طرق للتعاون بشأن التدابير والمبادرات التي تم إبرازها في القرار الحالي.**

(كندا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 19 من الديباجة ليصبح نصها كما يلي:

19 مكررة. ***وتشجع*** **الحكومات على تقييم فعالية تنفيذ السياسات التي تمت صياغتها، بما فيها تلك المتعلقة بالتعليم الرقمي.**

(ماليزيا)

فقرة جديدة في منطوق مشروع القرار مكررة، ومكررة ثانياً، ومكررة ثالثاً

إضافة ثلاث فقرات جديدة بعد الفقرة 19 من الديباجة ليصبح نصها كما يلي:

19 مكررة. ***وتشدد*** **على أهمية المهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية، ولا سيما التعليم والتدريب المهني، في تضييق الفجوة الرقمية وتعزيز الشمول الرقمي كما هو مذكور في خارطة طريق مجموعة العشرين للرقمنة؛**

19 مكررة ثانياً. ***وتحث*** **البرلمانات والحكومات والقطاعات الصناعية على العمل بشكل تعاوني لتبادل الاستراتيجيات وأفضل الممارسات لدعم التحول في التعليم المهني والعالي، لتوفير وصول أكثر إنصافاً إلى التدريب المهني العالي الجودة، بما في ذلك للأشخاص المعوقين بالتعاون مع مجموعة العمل المعنية بالتوظيف؛**

19 مكررة ثالثاً. ***وتشجع*** **المنهج الدراسي مع مواد التعلم المستدامة المتقدمة، بما في ذلك الاقتصاد الدائري، لتمكين الطلاب بالمعرفة والالتزام لبناء غد أفضل.**

(إندونيسيا)

فقرة جديدة في منطوق مشروع القرار مكررة، ومكررة ثانياً، ومكررة ثالثاً، ومكررة رابعاً، ومكررة خامساً

إضافة خمس فقرات جديدة بعد الفقرة 19 من الديباجة ليصبح نصها كما يلي:

19 مكررة. ***وتحث*** **البرلمانات والحكومات على إصدار تشريعات ومعايير وضوابط للاعتراف بشهادات التعليم عن بعد واعتمادها، وتعزيز أطر التعاون الإقليمي والدولي لتنظيم عملية الاعتراف والقبول المتبادل لشهادات التعليم عن بعد ضمن معايير وأسس منهجية توافقية لتعزيز مستقبل قطاع التعليم ودعم اقتصاد المعرفة.**

19 مكررة ثانياً. ***وتشدد*** **على أهمية الحفاظ على المناهج وطرق التعليم متماشية مع متطلبات السوق بحيث يتم دمج التكنولوجيا الحديثة والتطبيقات والمحتوى الرقمي والمهارات الرقمية لبناء بيئة تعليمية حديثة وتفاعلية ومرنة؛**

19 مكررة ثالثاً. ***وتشدد*** **على أهمية توعية المجتمع حول فوائد استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء بالنسبة للدولة أو لجميع أفراد المجتمع؛**

19 مكررة رابعاً. ***وتدعو*** **البرلمانات والحكومات إلى عدم التنازل عن موازنات التعليم أو تقليصها، لا سيما في أوقات الجوائح؛**

19 مكررة خامساً. ***وتؤكد على*** **الدور الرئيسي للنظام التعليمي في تعزيز المواطنة الرقمية الإيجابية لتحقيق الاستخدام الأمثل والقوي للتكنولوجيا.**

(دولة الإمارات العربية المتحدة)

III) **اللجنة الدائمة الثالثة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:**

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

جدول الأعمال المؤقت

1. **إقرار جدول الأعمال**

2. **الموافقة على المحضر الموجز للدورة التي عقدتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)**

3. **مناقشة تحضيرية حول القرار المقبل للجنة الدائمة:**

الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.

تتيح المناقشة التحضيرية فرصة لجميع الأعضاء للإعراب عن رأيهم بشأن المسائل التي ينبغي إدراجها في القرار. وستساعد المساهمات المقدمة من الأعضاء المقررين المشاركين في صياغة القرار، الذي سيجري النظر فيه ووضع صيغته النهائية في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

4. **مناقشة حول موضوع *دور البرلمانات في التوفيق بين التدابير الصحية خلال الجائحة والحفاظ على الحريات المدنية***

أثناء الجائحة، يمكن أن يؤدي تنفيذ التدابير الصحية التقييدية إلى تهديد بعض الحريات الفردية، وقد تتطلب ضرورات حالة الطوارئ تكييف الإجراءات التشريعية العادية.

إلى أي مدى يمكننا تحمل هذا؟ أين هي الحدود بين الحريات الفردية والجماعية؟ كيف يمكن للبرلمانات أن تواصل أداء أدوارها التشريعية والرقابية؟ ما هي الإجراءات التي يمكنها اتخاذها للحفاظ على الحريات المدنية؟

5. انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

ستملأ اللجنة الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى الاقتراحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

6. ما يستجد من أعمال

البند (3) من جدول الأعمال:

مناقشة تحضيرية حول القرار القادم للجنة الدائمة:

الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة

الثلاثاء، 22 آذار/مارس 2022

13:00-09:30 (بتوقيت وسط إندونيسيا، بتوقيت غرينتش +8)

مذكرة توضيحية

تتيح المناقشة التحضيرية فرصة لجميع الأعضاء للإعراب عن رأيهم حول المسائل التي يجب إدراجها في القرار. وستساعد المساهمات المقدمة من الأعضاء المقررين المشاركين في صياغة القرار، الذي

سيجري درسه ووضعه في صيغته النهائية في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

واستناداً إلى العمل السابق الذي اضطلعت به اللجنة الدائمة وغيرها من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك قرار العام 2018 بعنوان *تعزيز التعاون البرلماني الدولي في مجال الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية*، يرجح أن تنظر المناقشة التحضيرية في مسائل مثل:

- استجابات السياسات لدعم تنمية البلدان ذات المستويات العالية من الهجرة الدولية ومعالجة الروابط بين الهجرة والاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان.
- تحليل الحالة الراهنة، بما في ذلك من منظور جندري.
- الدروس المستفادة على الأصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.
- منع استخدام الهجرة لأغراض سياسية.
- تحديد المسائل الرئيسية التي تحتاج إلى إجراءات برلمانية عاجلة.

وبالإضافة إلى المناقشة التحضيرية في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، تتاح لجميع الأعضاء فرصة تقديم مساهمات خطية في موعد أقصاه 24 نيسان/أبريل 2022 (صفحتين كحد أقصى) لينظر فيها المقررون المشاركون.

وقد تسارعت أزمات الهجرة في الماضي القريب في مناطق كثيرة من العالم. وتزداد عواقب الهجرة حدة ويزداد العبء على بلدان المرور العابر والبلدان المستقبلة. وتعاني النساء والأطفال، فضلاً عن الفئات الضعيفة الأخرى مثل المسنين والمعوقين، من هذه الأزمات بشكل غير متناسب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المزيد من منظمات وشبكات الاتجار بالبشر الإجرامي تستغل نقاط الضعف المحددة هذه لأغراضها الاقتصادية الخاصة. وقد أضافت المؤشرات الأخيرة التي تشير إلى تورط الدول الفردية والجهات الحكومية بشكل مباشر في الاتجار بالبشر من خلال استخدام المهاجرين لابتزاز دول أخرى، بعدًا جديدًا لهذا المسعى الإجرامي.

ولا يزال التعاون الدولي أساسياً في التصدي للتحدي العالمي المتمثل في الحرمان البشري والأسباب الجذرية للهجرة الناجمة عنه. ومن الأولويات إنشاء آليات مناسبة، من خلال الحوار والاتفاق، لحماية الأشخاص الأكثر ضعفاً الذين يعيشون في حالة عدم مساواة خطيرة.

وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في العديد من البلدان المختلفة من خلال الإضرار التام بالنظم التعليمية والاقتصاد وتغيير عالم العمل والمجتمع بوجه عام. بيد أن الجائحة ليست السبب الوحيد لأزمة الفقر الشديد وأوجه عدم المساواة التي تؤثر على ملايين البشر في جميع أنحاء العالم. وقد ألقت أنواع مختلفة من الاختلالات في النظام الاقتصادي العالمي بملايين الناس في براثن الفقر والفقر المدقع أو جعلتهم ضعفاء بسبب الحرمان الاجتماعي. وبموازاة ذلك، زادت انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان من عملية تفكك النسيج الاجتماعي.

وفي العديد من البلدان، ساهمت الحالات الأمنية الضعيفة، ووجود جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، والحروب الأهلية الجارية، والسيناريوهات الشبيهة بالحروب، إسهاماً كبيراً في تدهور ووضع حقوق الإنسان، وكان لها أثر سلبي على التنمية البشرية.
وقد ساهمت الجماعات الإجرامية المسلحة والمنظمة التي تستفيد من هذا الفقر وتجند آلاف الشباب لتعزيز منظماتهم في هذه الأزمة المستمرة. ترى الأجيال الجديدة التي تعيش في ظروف صعبة اقتصاديًا ولديها القليل من المناظير التنموية أن خيار البقاء على قيد الحياة هو إما الهروب من موطنها الأصلي بسبب العنف والفقر أو الانضمام إلى منظمة إجرامية.

ومن ناحية أخرى، نشهد بصورة متزايدة استغلالاً مفزعًا لمجموعات ضعيفة جداً من المهاجرين يستخدمها بلد ما لابتزاز بلد آخر لأغراض خاصة به. وأحد الأمثلة على ذلك هو المواجهة التي شهدتها الحدود البيلاروسية البولندية في العام 2021. والاستغلال المنظم للبشر يعرض حياة البشر للخطر ويثير أزمة المهاجرين لأغراض سياسية فحسب.

وللتعبير عن ذلك بوضوح، إن أي شخص يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية واحتياجاته الشخصية والمهنية لن يغادر موطنه الأصلي وجذوره وأسرته وأصدقائه وممتلكاته ليهاجر إلى بلد آخر. إن الهجرة ظاهرة اجتماعية ناجمة عن حاجة الشعب إلى الأمن وإمكانيات التغلب على الفقر والعجز اللذين يعيشهما في مسقط رأسه.

ويمكن للبرلمانات أن تعمل على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يلتمسون الحماية الدولية. وبصفتنا مجتمعاً عالمياً، علينا أن نتعامل مع الأسباب الهيكلية للهجرة. وتؤكد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة للفترة 2022-2026 على ذلك كهدف نهائي. وتسلط الضوء على رؤية عالم تعمل فيه البرلمانات والبرلمانيون "من أجل الديمقراطية، للجميع". ولجميع الناس صوت في الكيفية التي يحكمون بها ويمكنهم التمتع بجميع حقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع مثل المعتقدات السياسية. وتدعم استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 بشكل خاص الاهتمام بالعمل على الحفاظ على حرية التعبير وضمان أن يعيش جميع الناس في سلام، متحررين من العنف.

البند (4) من جدول الأعمال:

مناقشة حول "دور البرلمانات في التوفيق بين التدابير الصحية خلال الجائحة والحفاظ على الحريات المدنية"

الأربعاء، 23 آذار/مارس 2022

12:30-09:30 (بتوقيت وسط إندونيسيا، التوقيت العالمي المنسق +8)

مذكرة توضيحية

أثناء الجائحة، يمكن أن يؤدي تنفيذ التدابير الصحية المقيدة إلى تهديد بعض الحريات الفردية، وقد تتطلب مقتضيات حالة الطوارئ تكييف الإجراءات التشريعية العادية.

وإلى أي مدى يمكن للبرلمانات أن تسمح بذلك؟ أين الحد الفاصل بين الحريات الفردية والجماعية؟ كيف يمكن للبرلمانات أن تواصل أداء أدوارها التشريعية والرقابية؟ وما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها للحفاظ على الحريات المدنية مع التصدي للجائحة؟

ومنذ بداية العام 2020، تسيطر جائحة كوفيد-19 على الحياة اليومية في جميع أنحاء العالم. ولقد أدت هذه الجائحة إلى تعميق المخاطر الموجودة على الديمقراطية، كما وصف في إعلان مدريد *التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية: التغلب على الانقسام وبناء المجتمع* الذي أقرّته الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وقد أدت الجائحة إلى تفاقم عدم المساواة، وليس إلى ابتكاره.

ومن أجل حماية السكان، يتعين اتخاذ تدابير سياسية وفرض قيود. في الديمقراطية، اعتاد المواطنون على أن يكونوا قادرين على التعبير عن رأيهم، على أن يُسألوا. ولكن فجأة، يجب اتخاذ القرارات من دون استشارة الجمهور. وفي العديد من الأماكن، وافق الناس في البداية على القرارات لأسباب منها أن القواعد واضحة وتطبق على الجميع على قدم المساواة. بيد أن فهم القيود انخفض بشكل ملحوظ في مراحل لاحقة. بل إن البعض شكك في الشرعية الديمقراطية لتدابير الحماية وما إذا كانت تحترم سيادة القانون.

وسلطت الجائحة الضوء على بعض القضايا. على سبيل المثال، أشارت المناقشة في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في أيلول/سبتمبر 2021 إلى أنه عندما صوتت البرلمانات على تدابير جذرية مثل القيود المفروضة على حرية التنقل، غالبًا ما يتم البت في هذه الأمور بأغلبية بسيطة. وقد أثير رأي في النقاش مفاده بأن تصويت الأغلبية البسيطة

لا يكفي لضمان الموافقة الشعبية في مثل هذه الحالات. فهل يجب أن تتطلب الإجراءات التي تقيد الحقوق الأساسية أو تحيد عنها عملية مختلفة لصنع قرار، على سبيل المثال أغلبية الثلثين التي كثيرًا ما تكون مطلوبة للتغييرات الدستورية؟

وفي غضون ذلك، أصبحت إدارة الجائحة ساحة جديدة للمنافسة السياسية. وفّر مناخ الخوف وعدم اليقين أرضًا خصبة لأولئك الذين يرغبون في استغلال الانقسامات الاجتماعية، على سبيل المثال من خلال نشر معلومات مضللة عن الفيروس عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تواجه البرلمانات تحديات في إيجاد الاستجابات المناسبة التي تضمن حرية الرأي وفي الوقت نفسه تمنع التهديدات الجديدة لتلك الحرية.

وهذه المناقشة هي فرصة لتقييم وتحليل الإجراءات التي يمكن للبرلمانات أن تتخذها وتحتاج إلى اتخاذها في حالات الطوارئ مع إيجاد التوازن المناسب مع الحريات الفردية.

IV) اللجنة الدائمة الرابعة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

جدول الأعمال المؤقت

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحضر الموجز للدورة التي عقدتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

3. الوجود الميداني للأمم المتحدة لدعم التنمية الوطنية: حالة إندونيسيا

إن منظومة الأمم المتحدة موجودة في أغلب البلدان النامية مع فريق من ممثلي الوكالات برئاسة منسق مقيم. يدير فريق الأمم المتحدة القُطري حافظة مشاريع تنموية متفق عليها مع الحكومة ويتم تمويلها من خلال مزيج من موارد الموازنة والموارد الممولة من مصادر خارجة عن الموازنة. ويمثل المنسق المقيم الأمين العام للأمم المتحدة في كل بلد، وهو مسؤول عن العلاقات مع الحكومة وكذلك، كلما أمكن، مع البرلمان وذلك، من بين أمور أخرى.

وعلى مر السنين، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى إقامة علاقة أوثق بين فريق الأمم المتحدة القُطري وبرلمان البلد المضيف كوسيلة لبناء قدر أقوى من المساءلة والمشاركة في عمل الأمم المتحدة الإنمائي. وليس من السهل دائماً إقامة علاقة عضوية بين فريق الأمم المتحدة القُطري والبرلمان بسبب الافتقار إلى الموارد، والمخاوف من التدخل السياسي، وغير ذلك من العوامل المماثلة.

وستشهد هذه الدورة مناقشة بشأن دور كل من اللجنة الإقليمية وفريق الأمم المتحدة القُطري إزاء الحكومة والبرلمان. وستكون حالة إندونيسيا بمثابة مثال على العمليات المؤسسية الرئيسية المعنية ونوع العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الميدان.

4. منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: التحضير لدورة الاستعراض للعام 2022

يعتبر المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي ينعقد في تموز/ يوليو من كل عام في نيويورك آلية المساءلة الرئيسية في الأمم المتحدة لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي سينتهي أجلها في العام 2030. وتدور كل دورة سنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول موضوع رئيسي وتبرز التقدم المحرز بشأن مجموعة من أربعة أو خمسة أهداف للتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم عدد من البلدان تقارير مرحلية وطنية، تسمى الاستعراضات الوطنية الطوعية، باعتبارها وسيلة لتبادل خبراتها مع سياسات ونهج أهداف التنمية المستدامة.

وينظم الاتحاد البرلماني الدولي منتدى برلمانياً في كل منتدى سياسي رفيع المستوى ويعمل على مشاركة البرلمانات في الاستعراضات الوطنية المقدمة إلى دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى من خلال إجراء دراسة استقصائية وأنشطة أخرى لزيادة التوعية.

وستتضمن هذه الدورة مناقشة للموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في العام 2022، الذي يركز على *إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كورونا*. وسيلي ذلك عرض موجز لنتائج الدراسة الاستقصائية للعام 2021 التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي عن مشاركة البرلمانيين في الاستعراضات الوطنية الطوعية وعرض للدراسة الاستقصائية لهذا العام، التي سيشارك فيها 45 برلماناً.

5. انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة

ستملأ اللجنة الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى الاقتراحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

6. ما يستجد من أعمال

تاسعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

ستجتمع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي التالية أيضاً أثناء انعقاد الجمعية:

- اللجنة التنفيذية (18 و19 و23 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- مكتب النساء البرلمانيات (20 و24 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- مجلس منتدى البرلمانيين الشباب (21 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (من 19 حتى 23 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- لجنة شؤون الشرق الأوسط (22 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (23 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (21 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)
- مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا (20 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*)؛
- الفريق الاستشاري المعني بالصحة (20 آذار/مارس، *جلسة مغلقة*).

كما ستجتمع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية خلال الجمعية العامة. سيعقدها رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مباشرة.

******

1 – منتدى النساء البرلمانيات:

إن دورة منتدى البرلمانيات مفتوحة للنساء والرجال البرلمانيين الذين يرغبون في المشاركة في مختلف النقاشات والمناقشات.

مشروع جدول الأعمال:

يناقش الاجتماع جدول الأعمال الأولي يتضمن البنود الآتية:

الدورة الثالثة والثلاثون لمنتدى النساء البرلمانيات

جدول الأعمال المؤقت

1. **انتخاب رئيسة الدورة الثالثة والثلاثين لمنتدى النساء البرلمانيات**
2. **إقرار جدول الأعمال**
3. **الأنشطة الأخيرة للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)**

سيتم إطلاع المشاركين على ما يلي:

(أ) أعمال مكتب النساء البرلمانيات ومداولاته في الدورتين المعقودتين في مدريد في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وفي نوسا دوا في 20 آذار/مارس 2022

(ب) عمل مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتوصياتها

(ج) الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

4. المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ 144 من منظور جندري

سيدعى المشاركون إلى مناقشة مشاريع القرارات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ144 بعنوان *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين) و*تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة* (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة). وسيناقش المشاركون مشاريع القرارات من منظور جندري وسيصدرون توصيات بشأن التعديلات المتعلقة بالجندر التي سيقدمها منتدى النساء البرلمانيات إلى اللجنتين الدائمتين. ولهذا الغرض، سيعملون في مجموعتين على النحو التالي:

ستناقش المجموعة 1: *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم.*

ستناقش المجموعة 2: *تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة.*

وبعد تقديم عرض قصير لمشروعي القرارين، سينقسم المنتدى إلى مجموعات نقاش. وبناء على توصية من مكتبه، سيعين المنتدى رئيسة ومقررة لكل مجموعة. وستقدم المقررات توصيات المجموعات إلى منتدى النساء البرلمانيات في جلسته بعد الظهر.

وستجتمع كل مجموعة من الساعة 11:00 إلى الساعة 13:00.

وسيستأنف المنتدى أعماله الساعة 14:30.

5.التجارب البرلمانية في مجال تعزيز صحة الأم والوليد والطفل في زمن كوفيد-19 وفي التعافي من الجائحة

أُحرز تقدم كبير في مجال صحة الأم والوليد والطفل في العقود الأخيرة، لكن لا تزال ترد أوجه عدم مساواة، حيث تتوفى 94 في المئة من الأمهات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان

ذات الدخل المتوسط الأدنى، ولا يحصل سوى نصف المواليد والمرضى على رعاية عالية الجودة. ويمكن تفادي معظم وفيات الأمهات والمواليد والأطفال.

ولا يتطلب هذا الاستثمارات والتشريعات الداعمة فحسب، بل يتطلب أيضاً معالجة الأسباب الهيكلية والحواجز المتبقية. ويُمنع عدد كبير جداً من النساء والأطفال من الاستفادة من الرعاية الصحية التي يحتاجونها بسبب المعايير الثقافية والجندرية، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وعدم القدرة على الدفع، ونقص المعلومات، أو عدم توافر الخدمات الجيدة والموظفين المدربين.

وزادت جائحة كوفيد-19 من تفاقم أوجه عدم المساواة، بينما تحول الاهتمام والموارد بعيداً عن الخدمات الصحية الأساسية للأم والطفل، بما في ذلك في البلدان ذات الدخل المرتفع. وفي الوقت نفسه، ظهرت نُهُج مبتكرة، مثل استخدام ممارسة الطب عن بُعد والتكنولوجيا. وفي هذا السياق، كيف تقوم البرلمانات بدراسة أثر جائحة كوفيد-19 على صحة الأم والطفل، وما هي الإجراءات التصحيحية التي تتخذها؟ ما هي الممارسات الجديدة التي ظهرت ويمكنها أن تيّسر حصول النساء والأطفال على خدمات الصحة وكيف يمكن إدامتها؟ كيف يمكن لخطط التعافي من كوفيد-19 أن تساعد على معالجة الفقر وأوجه عدم المساواة وأن تفيد صحة الأم والوليد والطفل؟

6. تقارير مقررات مجموعة النقاش

ستقدم مقررات مجموعة النقاش تقاريرهن. بعد ذلك، سيطلب المنتدى منهن التشاور مع رئيسة مكتب النساء البرلمانيات وإعداد تعديلات لعرضها خلال مناقشات اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة.

7. انتخاب أعضاء مكتب النساء البرلمانيات

سيدعى منتدى النساء البرلمانيات إلى ملأ المنصب الشاغر في مكتب النساء البرلمانيات لمجموعة أوراسيا.

8. مكان انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين لمنتدى النساء البرلمانيات وموعدها

البند 5 من جدول الأعمال – التجارب البرلمانية في مجال تعزيز صحة الأم والوليد والطفل في زمن كوفيد-19 وفي التعافي من الجائحة:

التجارب البرلمانية في مجال تعزيز صحة النساء والأطفال والمراهقين في زمن كوفيد-19 وفي التعافي من الجائحة

الدورة الـ33 لمنتدى النساء البرلمانيات

الأحد، 20 آذار/مارس 2022

16:30–14:30، قاعة *نوسانتارا 2 و 3 (Nusantara 2 & 3)*، *الطابق الأول*

معلومات أساسية

تم إحراز تقدم كبير في مجال صحة النساء والأطفال والمراهقين في العقود الأخيرة. ومع ذلك، لا تزال التفاوتات قائمة، حيث تحدث 94 في المئة من وفيات الأمهات في البلدان

ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى[5]، ولا يحصل سوى نصف المواليد الصغار والمرضى على رعاية عالية الجودة.

يمكن الوقاية من معظم وفيات الأمهات والمواليد والأطفال. لا تتطلب الوقاية استثمارًا وتشريعات داعمة فحسب، بل تتطلب أيضًا معالجة الأسباب الهيكلية والعوائق. يُمنع العديد من النساء والأطفال والمراهقين من الاستفادة من الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها بسبب عدم القدرة على الدفع، أو نقص المعلومات، أو عدم توافر خدمات جيدة وموظفين مدربين، فضلاً عن المعايير الثقافية والجندرية غير الداعمة، لا سيما فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها.

وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التفاوتات وكان لها آثار كبيرة على النساء والأطفال والمراهقين. تم تحويل الاهتمام والموارد عن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مما أدى، إلى جانب الاضطرابات في توفير منتجات تنظيم الأسرة، إلى ترك ما يقدر بنحو 12 مليون امرأة غير قادرة على الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة[6]. كما تأثّر الأطفال والمراهقون أكثر من ذلك بإغلاق المدارس وإقفالها، مما يؤثر على فرصهم التعليمية ويعرضهم لخطر متزايد من العنف والممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال وحمل المراهقات غير المقصود.

وفي الوقت نفسه، ظهرت نُهج ابتكارية، مثل استخدام التطبيب عن بُعد وطرق جديدة لنشر المعلومات. وكانت الجائحة أيضاً فرصة فريدة للاستثمار في الحصول على الرعاية

[5] منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، وشعبة الأمم المتحدة للسكان. وفيات الأمهات: المستويات والاتجاهات 2000 إلى 2017. متوفر على: https://www.who.int/reproductivehealth/publications/maternal-mortality-2000-2017/en/

[6] صندوق الأمم المتحدة للسكان. تأثير كوفيد-19 على تنظيم الأسرة: ما نعرفه بعد عام واحد من الجائحة. مذكرة فنية. آذار/مارس 2021. متوفرة على: https://www.unfpa.org/resources/impact-covid-19-family-planning-what-we-know-one-year-pandemic

الصحية، من خلال معالجة عدم المساواة المستمر بين الرجال والنساء، وزيادة تعزيز تمكين المرأة والشباب.

الأهداف

ستناقش الحلقة تأثير جائحة كوفيد-19 على صحة النساء والأطفال والمراهقين، مع التركيز بشكل خاص على الوصول غير المتكافئ إلى الخدمات الصحية، والصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها، ورفاهية الأطفال والمراهقين. الهدف هو توفير منبر لتحديد التغييرات التشريعية والسياسية اللازمة لتعزيز صحة النساء والأطفال والمراهقين في الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي، وتعزيز دور البرلمانيين في الدفاع عن الصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها، وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية للجميع. وسيتم تشجيع البرلمانيين على مشاركة ممارسات ومبادرات بلدانهم والتحديات التي يواجهونها حول المواضيع قيد المناقشة، واقتراح استراتيجيات ملموسة للمتابعة على الصعيدين الوطني والعالمي.

الصيغة

حلقة النقاش مدتها ساعتان وسيتم تقسيمها إلى جزأين رئيسيين:

الجزء الأوّل: كوفيد-19: تأثيرها على صحة النساء والأطفال والمراهقين

5 دقائق **كلمات افتتاحية**

10 دقائق **العودة إلى الواقع**

شهادات عن واقع النساء والأطفال والمراهقين وحصولهم على خدمات الرعاية الصحية في سياق الجائحة

20 دقيقة **عدم المساواة والاضطرابات في الحصول على خدمات الرعاية الصحية**

عروض تمهيدية حول المسائل التالية:

- ***ارتفاع عدم المساواة***: كيف تخلق جائحة كوفيد-19 أوجه ضعف جديدة في حصول النساء والأطفال والمراهقين على الرعاية الصحية
- ***الصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها***: الاضطرابات التي تسببها جائحة كوفيد-19 للصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها وكيف تؤثر

على حياة النساء والمراهقين وفرصهم في البقاء على قيد الحياة والازدهار في جميع أنحاء العالم

- ***اضطرابات التعليم بسبب كوفيد-19، بما في ذلك التثقيف الجنسي، وزيادة التعرض لمخاطر العنف والممارسات الضارة:*** عواقب مترابطة وسلبية على صحة الأطفال والمراهقين وحقوقهم، مع التركيز على حمل المراهقات وزواج الأطفال

30 دقيقة **نقاش تفاعلي**

أسئلة توجيهية:

- كيف يتقصى برلمانكم في أثر جائحة كوفيد-19 على حصول النساء والأطفال والمراهقين على الخدمات الصحية؟
- ما هي الأدلة المستجدة في بلدكم على حالات الحمل غير المقصود والممارسات الضارة الناجمة عن جائحة كوفيد-19؟
- ما هي الاستراتيجيات العلاجية الفعالة الموجودة وما هي الشراكات التي يمكن بناؤها لتنفيذها؟

الجزء الثاني: مشاركة الممارسات الجيدة

15 دقيقة **مسارات للإجراءات التصحيحية وضمان اتباع نهج شامل لصحة النساء والأطفال والمراهقين في الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه**

عروض تمهيدية حول الممارسات البرلمانية الجيدة

35 دقيقة **نقاش تفاعلي**

أسئلة توجيهية:

- ما هي المبادرات التشريعية أو غيرها من المبادرات التي يروج لها بلدكم لتحسين الوصول إلى معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية؟

- كيف يمكن أن تساعد خطط التعافي من كوفيد -19 في معالجة الفقر وعدم المساواة وأن تفيد صحة النساء والأطفال والمراهقين؟

5 دقائق **الاختتام**

2 – منتدى البرلمانيين الشباب:

مشروع جدول الأعمال:

يناقش الاجتماع جدول الأعمال الأولي يتضمن البنود الآتية:

منتدى البرلمانيين الشباب

جدول الأعمال

1. **إقرار جدول الأعمال**
2. **الكلمات الافتتاحية**
3. **التحديثات بشأن مشاركة الشباب**

سيقيّم المنتدى التطورات الأخيرة في مشاركة الشباب العالمية والوطنية في البرلمان. سينظر البرلمانيون الشباب في النجاحات، والتحديات الحالية، ويتوصلون إلى نتائج، ويقدمون توصيات.

وستقدم رئيسة مجلس المنتدى لمحة عامة عما قام الاتحاد البرلماني الدولي به منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021 لدعم مشاركة الشباب، والأنشطة المقررة للعام 2022. بعدها، سيتمكن أعضاء المنتدى من أخذ الكلمة لمناقشة الأنشطة الماضية التي جرت وتلك المستقبلية المقرر إجرائها.

4. **المساهمة في عمل الجمعية العامة الـ144**

تماشياً مع هدف المنتدى المتمثل في تسليط الضوء على منظور الشباب في عمل الجمعية العامة وقراراتها، سيتبادل أعضاء المنتدى وجهات النظر من منظور شبابي حول:

- موضوع المناقشة العامة للجمعية العامة الـ144
- مشروعي القرارين اللذين سيجري النظر فيهما في الجمعية العامة الـ144، بعنوان *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام*

وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ *وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة*، الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة.

5. **وضع حملة *أنا اقول نعم للشباب في البرلمان! موضع التنفيذ*: جلسة أسئلة وأجوبة حول حصص الشباب**

تدعو حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* البرلمانيين وغيرهم إلى اتخاذ تعهد واحد أو أكثر من التعهدات الستة التي حددها البرلمانيين الشباب لتكون أكثر تأثيراً في تعزيز مشاركة الشباب في البرلمان. ويعقد منتدى البرلمانيين الشباب سلسلة من الجلسات للتعمق في كل من تعهدات الحملات الست الرامية إلى تمكين البرلمانيين الشباب من التعلم من بعضهم البعض واتخاذ إجراءات. وفي الجمعية العامة الـ143 التي عقدت في مدريد، ركز المنتدى على التعهد المتعلق بدعم القنوات التي يمكن من خلالها الاستماع إلى آراء الشباب في البرلمان، وبحث في مؤتمرات البرلمانيين الشباب على وجه الخصوص.

وفي الجمعية العامة الـ144، سيعقد المنتدى جلسة أسئلة وأجوبة حول التعهد المتعلق بتعزيز حصص الشباب في البرلمان.

ووضعت العديد من البلدان أنظمة الحصص لزيادة تمثيل الشباب في البرلمان. تشمل حصص الشباب السارية المقاعد المحجوزة أو الحصص التشريعية للمرشحين أو حصص الأحزاب السياسية. على الرغم من أن حصص الشباب جديدة نسبيًا، فقد أثبتت فعاليتها أينما وجدت، لا سيما عندما تكون طموحة، وتستهدف الشباب البالغين وتقترن بعقوبات

لضمان تنفيذها. يُظهر بحث الاتحاد البرلماني الدولي أن أربع دول لديها حصص للشباب على أساس المقاعد المحجوزة، وخمس دول لديها حصص تشريعية للمرشحين، وثمانية عشر دولة لديها حصص حزبية.

والهدف من جلسة الأسئلة والأجوبة هو توفير منصة للنواب الشباب لتقديم تقرير عن استخدام الحصص في بلدانهم، بالإضافة إلى توفير منصة لأولئك الذين يطمحون إلى تعزيز الحصص في بلدانهم للتعلم من الآخرين.

إن البرلمانيين الشباب مدعوون إلى الحضور على استعداد لتبادل الخبرات بشأن إحدى الأسئلة التالية في غضون ثلاث دقائق:

- ما هي النتائج التي تسفر عنها حصص الشباب الحالية من حيث تمثيل الشباب في البرلمان؟
- كيف يمكن أن تكون حصص الشباب أكثر طموحاً؟
- كيف تتفاعل حصص الشباب مع حصص أخرى محتملة قائمة، مثل الحصص الجندرية؟
- كيف يمكننا أن نجعل حصص الشباب أكثر فعالية؟
- كيف يمكن لأعضاء البرلمان الشباب تعبئة الدعم السياسي لتحقيق حصص للشباب سواء في التشريعات أو داخل الأحزاب السياسية؟

ونظرًا لأن وقت أخذ الكلام سيكون محددًا بثلاث دقائق خلال جلسة الأسئلة والأجوبة، يُشجع النواب الشباب على مشاركة مساهمات شاملة خطّية على سؤال واحد أو أكثر من الأسئلة المذكورة أعلاه.

6. الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ145 (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

كما جرت العادة، سيقوم المنتدى بالتحضير للجمعية العامة الـ145 من خلال مناقشة، من منظور شبابي، قرار جدول أعمال اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان: *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. ستتم دعوة أعضاء المنتدى إلى الموافقة على مقرر يعينه مجلس منتدى البرلمانيين الشباب لتقديم تقرير استعراضي شبابي عن هذه البنود إلى اللجنة الدائمة.

7. انتخاب أعضاء مجلس منتدى البرلمانيين الشباب

سينتخب المنتدى عضو مجلس واحد من المجموعة العربية ليحل محل سعادة الدكتور علي عبدالرسول القطان (دولة الكويت) الذي لم يعد عضواً في المجلس.

وقد رشحت المجموعة العربية برلمانيًا شابًا (رجلاً) من دولة الكويت ليحل محل سعادة الدكتور علي عبدالرسول القطان. سيدعى المنتدى لانتخاب المرشح لعضوية المجلس.

8. ما يستجد من أعمال

3. الاجتماعات الأخرى:

1- الاجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية:

مشروع جدول الأعمال:

مشروع جدول الأعمال

اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية

ورؤساء اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

الأحد 20 آذار / مارس، من الساعة 11:30 ولغاية الساعة 13:00

قاعة فرانجيبان (Frangipane)، الطابق الأرضي، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)

1. كلمة افتتاحية لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي

2. المساءلة المتبادلة في الاتحاد البرلماني الدولي

يُعرِّف الهدف الاستراتيجي الخامس الوارد في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2022- 2026 المساءلة المتبادلة على أنها قيمة جوهرية للاتحاد البرلماني الدولي، وتهدف إلى تعزيز جهود المساءلة الراهنة على مستوى البرلمانات الأعضاء، وضمن الأمانة العامة ذاتها على السواء. وسيُدعَى رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة إلى إمعان النظر في الأساليب العملية التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف. وسيسترشد نقاشهم بتقرير موجز عن كيفية رفع التقرير السنوي من قبل الأعضاء حول تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى.

3. المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

سيعرض الأمين العام النتائج الرئيسية الواردة في تقرير الخبير الاستشاري المستقل حول المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، وسيدعو لعرض آراء المجموعات الجيوسياسية ومكاتب اللجان الدائمة. كما أنه سيقدم إيجازاً عن المسار المقبل في سياق الإستعداد لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 2022 حول التفاعل بين الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي.

4. ما يستجد من أعمال

البند 3 من جدول الأعمال المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

الشركاء العالميون

حوكمة

تحليل المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي

ملخص تنفيذي

تمّ تكليف الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء تقييم للتقدم في "مشروعه السياسي في الأمم المتحدة" في كانون الثاني/ يناير 2020، وتحديد التحديات الداخلية والخارجية، وتقديم سلسلة من التوصيات لتعزيز وتوسيع النفوذ السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في مجال التعاون الدولي في السنوات القادمة. ويتألف التقرير من أربعة أقسام.

1. مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي/ الأمم المتحدة: المسائل والقضايا الرئيسية

تم تصميم المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي، إلى حدٍ ما، لتطوير دور أكثر تأثيراً للبرلمانات في نظام الأمم المتحدة. ترد اليوم ضمن الاتحاد البرلماني الدولي درجة من الإحباط لمدى حدوث ذلك،

وبخصوص القيود المفروضة على مركز المراقب. وبالتالي فإن الأسئلة المركزية لهذا التقييم تدور حول مدى فعالية المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي؛ في توسيع نفوذ ومساهمة البرلمانات في الحوكمة العالمية من خلال الأمم المتحدة؛ وأسباب هذا النجاح (أو عدم النجاح)؛ وما يمكن أن يفعله الاتحاد البرلماني الدولي لتحسين تأثيره في تأمين قدر أكبر من المساءلة البرلمانية لأنشطة الأمم المتحدة والنتائج السياسية على المستويين العالمي والوطني.

2. توضيح الغرض الاستراتيجي من المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي

سلطت المقابلات مع البرلمانيين وموظفي الاتحاد البرلماني الدولي الضوء على ثلاث قضايا رئيسية لها تأثير مباشر على تنفيذ وتأثير المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي. أولاً، يختلف تفسير ما ينبغي أن يفعله المشروع السياسي، وكيف ينبغي أن يحققه الاتحاد البرلماني الدولي، بشكل متفاوت بين الجهات المعنية. ثانياً، بينما كانت الصيغ المبكرة للمشروع السياسي صريحة في الإشارة إلى أن التأثير البرلماني سيتطور من التدخل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، فإن العلاقة بين نشاط الاتحاد البرلماني الدولي على هذه المستويات الثلاثة غالباً ما تكون ضعيفة. ثالثاً، وكنتيجة للعاملين الأولين إلى حدٍ ما، غالباً ما يتم بناء الحجج الداعية إلى زيادة مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عمليات الأمم المتحدة حول فكرة غامضة للغاية تتمثل في "سد فجوة الديمقراطية" بدلاً من كيفية تحسين النتائج. ويخلص التقرير إلى أنه ترد حاجة لمزيد من الوضوح حول الغرض من المشروع داخل الاتحاد البرلماني الدولي نفسه، بحيث يكون واضحاً بشأن أشكال التدخلات الاستراتيجية التي ينبغي أن يتخذها في الأمم المتحدة.

3. تقييم تأثير الاتحاد البرلماني الدولي من حيث الأساليب المختلفة

يتألف هذا القسم من ثلاثة أجزاء، يبحث الجزء الأول في الطرق المختلفة التي يسعى الاتحاد البرلماني الدولي من خلالها إلى التعامل مع الأمم المتحدة في نيويورك، التي تتم بشكل أساسي على المستوى العالمي. يستكشف التقرير الطرق التي يسعى مكتب المراقب الدائم (OPO) من خلالها إلى متابعة أهداف المشروع السياسي من خلال خمس آليات رئيسية: جلسة الاستماع البرلمانية السنوية، والوفود

البرلمانية إلى اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسة، والوصول المباشر إلى آليات الأمم المتحدة؛ واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة؛ ومشاركة مكتب المراقب الدائم المباشرة في اجتماعات الأمم المتحدة. كما وجد أن لدى مكتب المراقب الدائم شبكات واسعة وإمكانية للوصول إلى الأمم المتحدة، لكن لم تتحقق الإمكانات الكاملة للمكتب بسبب الافتقار إلى القدرة على متابعة عمليات الأمم المتحدة، والعمل من مواقف مؤسساتية غير مصاغة بشكل واضح، والفشل في الدمج الكامل للجوانب الوطنية والدولية من عمل الاتحاد البرلماني الدولي، بحيث يعمل جاهداً من أجل إدراك القيمة الكاملة للأدلة البرلمانية الوطنية كأساس لتوسيع نفوذ سياسته.

ويبحث الجزء الثاني في عمل برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تحركه بشكل أساسي الأنشطة في جنيف، وغالباً ما يشمل العمل على المستويات الثلاثة: العالمية والإقليمية والوطنية. ويتناول بالتحديد أمثلة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الإنسان. ويخلص التقرير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي قد حقق نجاحاً كبيراً في التعامل مع الأمم المتحدة في هذه المجالات من خلال الجمع بين قدرته على العمل في وقت واحد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهذا يعني أنه يمكن أن يظهر تأثيراً عملياً على المستوى الوطني، ويشكل السياسة على المستوى العالمي. ومع ذلك، فإن مهمة الاتحاد البرلماني الدولي هي توسيع هذه الدروس إلى ما وراء مجالات البرامج المنفصلة، وإلى تأثير أكثر عمومية على عملية الأمم المتحدة.

ويبحث الجزء الثالث على المستوى الوطني، وإمكانية المشاركة مع المكاتب القطرية للأمم المتحدة. يشير تحليل الفرص على المستوى الوطني إلى وجود مجال أمام الاتحاد البرلماني الدولي لبناء نفوذه مع الأمم المتحدة، لا سيما إذا كان بإمكانه تسخير الإمكانات البرلمانية حول أهداف التنمية المستدامة. وستكون الموازنات الوطنية بالغة الأهمية كأدوات للسياسة الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن المرجح أن يكون هناك جمهور مستعد من أجل إشراف برلماني أقوى بكثير، بالطريقة نفسها التي مارست فيها المراقبة البرلمانية دوراً في نجاح الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات الجندر وحقوق الإنسان.

4. الاستنتاجات والتوصيات

حقق الاتحاد البرلماني الدولي اعترافاً رسمياً كبيراً داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما كشريك على الصعيد التنفيذي، وله تأثير ملموس في مجالات السياسة الرئيسية، ويزيد من وعي البرلمانات والبرلمانيين وعملية إشراكهم، لكن يرد قلق واضح داخل الاتحاد البرلماني الدولي حول ما إذا كان يمكن وينبغي للمنظمة أن تحقق المزيد لإدراج صوت البرلمان في العمليات التداولية للأمم المتحدة. يسعى القسم الأخير إلى الجمع بين بعض هذه الآراء المتباينة في محاولة لتوفير قدر أكبر من التركيز والاتفاق حول المرحلة التالية من الاستراتيجية.

وضوح الغرض: تحديد الأهداف والأولويات والغايات

إذا أريد للاستراتيجية السياسية أن تكون فعالة، فلا بد من تحديد الغرض منها بشكل واضح ومتسق عبر المنظمة، بحيث يتم فهمها بالطريقة نفسها من قبل جميع الجهات المعنية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي وخارجه.

(i) يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى وثيقة استراتيجية واضحة تحدد الغرض من المشروع السياسي، وكيف ستتم متابعته وكيف ستتم مراقبته.

في حين أن "سد فجوة الديمقراطية" أصبح اختصاراً مفيداً للمشروع السياسي، ينبغي أن تستند الإستراتيجية إلى توضيح أفضل لمنطقها المحوري، مع تحديد الطرق التي ستسعى من خلالها لتحقيق أهدافها، وتوضيح الدور من مختلف أجزاء الاتحاد البرلماني الدولي سعياً وراء هذه الهياكل، بما في ذلك لجان المنظمة، ومكتب المراقب الدائم، وفرق البرنامج، والبرلمانات الوطنية.

(ii) ينبغي أن يختار الاتحاد البرلماني الدولي ثلاثة إلى خمسة مجالات سياسية ذات أولوية توافق عليها اللجنة التنفيذية وتتم مراجعتها سنوياً.

تتوزع الموارد المتاحة للاستراتيجية السياسية حالياً بشكل ضئيل للغاية. يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل بشكل أكثر تعمقاً في مناطق أقل لضمان أقصى تأثير في حدود الموارد المتاحة، وجمع الخبرات من مكتب المراقب الدائم وفرق البرنامج والنشاط الوطني لتشكيل تلك الأولويات.

(iii) جعل أهداف التنمية المستدامة سمة رئيسية لتحقيق الأولويات الاستراتيجية.

لا يبالي الغالبية العظمى من البرلمانيين وإلى حد كبير بما تقوم به الأمم المتحدة في نيويورك، وبدور الاتحاد البرلماني الدولي. لكن، يعتبر عدداً كبيراً من البرلمانات وأعضائها أهداف التنمية المستدامة أولوية لبلدانهم. يمكن للاتحاد البرلماني الدولي الاستفادة من هذه الاهتمامات لدعم الاستراتيجية السياسية الأوسع. وهذا لا يعني أنه ينبغي أن تركز جميع الأنشطة المؤثرة حصرياً على أهداف التنمية المستدامة، كما لا يوحي أيضاً أنه ينبغي أن يتبع الاتحاد البرلماني الدولي ببساطة جدول أعمال وضعته الأمم المتحدة. يمكن الهدف في الاستفادة من أدلة وخبرات البرلمانات حول أهداف التنمية المستدامة ضمن الإستراتيجية المؤثرة في نيويورك. توفر أهداف التنمية المستدامة نفوذاً مفيداً للاستراتيجية السياسية، كما يمكن وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يحقق المزيد من ذلك.

الاستفادة من نقاط القوة في الاتحاد البرلماني الدولي: عملية الإصلاح والهيكل

تتناول التوصيات الخمس التالية كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يغير هياكله الداخلية، وأساليب العمل والتواصل من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية.

(iv) ينبغي أن ينظم الاتحاد البرلماني الدولي ويهيء النشاط في نيويورك بشكل أكثر وضوحاً حول أهداف محددة تتعلق بسياسة المنظمة أو تنفيذها أو أهدافها المتعلقة بالسمعة.

ترد ثلاثة عناصر تتعلق بذلك. أولاً، يجب إعادة ضبط الفعاليات الثابتة للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك بحيث يتم تقييمها بناءً على ما تفعله من أجل سمعة الاتحاد البرلماني الدولي وتأثيره، بدلاً من مساهمتها في تشكيل سياسة الأمم المتحدة التي تتم مناقشتها. ثانياً، ينبغي أن يهدف الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم منظور برلماني مميز من خلال تجارب الحياة الواقعية، والأمثلة والقصص حول تأثير سياسة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى قراراتها. ثالثاً، يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى ممارسة المزيد من الضغط السياسي غير الرسمي الذي يمكن لوفود الاتحاد البرلماني الدولي أن تمارسه على سفراء بلادهم خلال الاجتماعات في نيويورك.

(v) ينبغي تشديد تركيز اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة (SCOUNA)، بما يتماشى مع أولويات الاستراتيجية السياسية، بحيث تؤدي دوراً أكبر في صقل موقف الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق بالأمم المتحدة.

يمكن أن تكون اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة أكثر فاعلية إذا كان عملها مرتبطاً بشكل مباشر بأهداف الاستراتيجية السياسية، وإذا أشركت النواب البرلمانيين كخبراء في السياسة في تحقيقات أكثر تركيزاً وتفصيلاً؛ وإذا كان بإمكانها تمكين الاتحاد البرلماني الدولي من الوصول إلى موقف مميز فيما يتعلق بسياسة الأمم المتحدة. ينبغي أن تؤدي دوراً سياسياً أكثر وضوحاً في الاستراتيجية السياسية. ينبغي أن تركز على مجالات السياسة ذات الأولوية للاستراتيجية والتحقيق فيها على مدى فترة زمنية أطول. ينبغي أن يكون لديها إحاطة محددة لفهم مجموعة متنوعة من الخبرات على المستوى القطري داخل الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق بهذه المجالات واستخدام ذلك كأساس لمشاركتها في تفاصيل السياسة في الأمم المتحدة. كما ينبغي أن تسعى إلى تحديد المكان الذي يتوافق فيه العمل البرنامجي للاتحاد البرلماني الدولي بشكل أفضل مع أولويات الاستراتيجية.

(vi) ينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى إنشاء مداخل ونماذج جديدة للمشاركة مع الأمم المتحدة.

ظهرت ثلاثة موضوعات من خلال المقابلات التي أجريناها حول كيفية توسيع هذا التأثير، من خلال تنسيق التحالفات داخل منظومة الأمم المتحدة، وإنشاء نقاط دخول جديدة وإنشاء أشكال جديدة من الاتصال مع الجماهير المستهدفة داخل الأمم المتحدة.

(vii) ينبغي أن يُصلح الاتحاد البرلماني الدولي الطريقة التي يتواصل بها مع البرلمانيين بحيث يتمكن من تحديدهم واستهدافهم مباشرة بشأن القضايا التي يهتمون بها.

46000 عضواً من البرلمانات حول العالم هم أكبر مورد منفرد للاتحاد البرلماني الدولي، لكن الاتحاد البرلماني الدولي غير قادر على الاستفادة من هذا المورد بشكل فعال. ينبغي أن يتواصل مباشرة مع البرلمانيين عبر ثلاث طرق. أولاً، تحديد البرلمانيين حسب مصلحة السياسة. ثانياً، استهداف البرلمانيين الأفراد بإحاطات مفصلة وفقاً لمصالح سياستهم. ثالثاً، إنشاء أشكال جديدة من الاتصال باستخدام

تقنية "زووم Zoom" التي تتيح الفرصة لتوسيع نطاق الفعاليات القائمة على السياسات، وإجراء حوار ومناقشة حول تلك السياسات.

(viii) ينبغي تشجيع المكاتب الوطنية للاتحاد البرلماني الدولي على تأدية دور سياسي أكثر نشاطاً في السعي لتحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، وأن يُنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي.

تعدّ هذه الأدوار الرئيسية بمثابة قناة ومساهم ومنفذ. ينبغي أن تؤدي المكاتب الوطنية دوراً رئيسياً في مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على ربط اهتمامات أعضاء البرلمانيين بالقضايا التي يتابعها الاتحاد البرلماني الدولي كجزء من استراتيجيتهم السياسية، مما يوفر اتصالاً ثنائي الاتجاه. كما ينبغي أن يؤدوا دوراً أكثر نشاطاً وانخراطاً في التحضير لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. وينبغي أن يكونوا على اتصال مع مكتب المراقب الدائم وأن يساعدوا في تيسير الفرص أمام البرلمانيين لممارسة ضغط غير رسمي على سفراء دولهم.

قياس الأثر: التنسيق والمراقبة والحفاظ على التركيز

لكي يكون للاستراتيجية أي معنى بالنسبة للأشخاص الذين سيحتاجون إلى تنفيذها، ينبغي أيضاً أن تكون مصحوبة، أولاً، بمجموعة واضحة من مقاييس التقدم المفهومة بشكل عام، وثانياً، بتقييم منتظم للتقدم المحرز ومواصلة تحسين الأساليب اللازمة لتحقيقها.

(ix) ينبغي أن يحدد الاتحاد البرلماني الدولي الغايات، ويوفر البيانات، ويخصص المسؤولية لقياس التقدم المحرز في تأثير سياسة الاتحاد البرلماني الدولي، والتأثير على التنفيذ وملامح السمعة.

ينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تجميع البيانات بشكل روتيني في كل مجال لقياس التقدم المحرز. كما ستحتاج الاستراتيجية أيضاً إلى تحديد مكمن المسؤولية عن التقدم في كل مجال من هذه المجالات. ومع ذلك، فإن نجاح الاستراتيجية سيعتمد على المدى الذي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يدمج فيه الأنشطة المختلفة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بحيث تبلغ وتكمل بعضها البعض. على هذا النحو، سيحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى آليات تنسيق تسهل هذه العملية،

وتحدد الأدوار الخاصة بكل من مكتب المراقب الدائم، واللجنة التنفيذية، واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة وغيرها.

(x) يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى التفكير في كيفية نقل أهمية المشروع السياسي داخل المنظمة، وعلاقته بالأولويات الاستراتيجية الثماني للمنظمة ومقدار الموارد التي يرغب في تخصيصها لأهدافها.

تعدّ الاستراتيجية السياسية أمراً أساسياً لتحقيق جميع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي الثمانية في وثيقة استراتيجيته للفترة 2017-2021. ولكن غالباً ما يبدو أنه يعمل بعيداً عن تلك الجهود، بمنطق وإيقاع مختلف عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى. ينبغي نقل دور ووظيفة المشروع السياسي بشكل أكثر اتساقاً داخل المنظمة وإلى الجهات المعنية الخارجية. في حين أن "سد فجوة الديمقراطية" أصبح الوصف الافتراضي لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة، فمن المرجح أن يتم فهم قيمة المشروع بشكل صحيح فحسب إذا تم وصفه من حيث قيمته العملية، ومساهمته في عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشكل كامل.

ملاحظات ختامية

يتمثل الانطباع السائد من هذا التقييم في أن الاتحاد البرلماني الدولي لا يدرك في كثير من الأحيان مدى نجاحه في التعامل مع الأمم المتحدة. ويعزى ذلك إلى أن هذا النجاح غالباً ما يحدث في جيوب منعزلة أو في مجالات محددة للسياسة، وغالباً ما يتم تقديره بالكامل فحسب من قبل المشاركين مباشرة في هذا المجال، وليس من قبل المنظمة ككل. وهذا يعني أن العديد من المقابلات التي أُجريت بخصوص هذا التقييم كانت تميل إلى التركيز على العمليات والمشكلات، وليس أقلها فشل الأمم المتحدة في الاعتراف بقيمة المساهمات البرلمانية في العديد من المجالات. وهذا يمكن أن يعيق عمل الاتحاد البرلماني الدولي في بعض النواحي، لكنه لم يمنعه من تحقيق مكاسب كبيرة، لا سيما في مجالات السياسة التي تمت دراستها في هذا التقرير. إنه يوفر أساساً قوياً للاتحاد البرلماني الدولي لتوسيع نطاقه. ومع ذلك، ورد نقاش أقل أثناء التقييم حول إمكانية توسيع مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي، وكيف يمكن تحقيق ذلك. هذه الفرص موجودة بلا شك شريطة أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي عازماً على انتهازها.

مقدمة

تمّ تكليف الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء تقييم "لمشروعه السياسي في الأمم المتحدة" في كانون الثاني/ يناير 2020، بعد عشرين عاماً من تحديد المؤتمر العالمي الأول لرؤساء البرلمانات رؤيته للمشاركة البرلمانية في التعاون الدولي، التي وفرت لاحقاً الأساس لجهود الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الانخراط على نحوٍ أكثر انتظاماً مع منظومة الأمم المتحدة.

ويعزى السبب في التقييم إلى الإحساس بأنه، كما تشير إحدى الأوراق التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في آب/ أغسطس 2020، "لقد قطعت العلاقة المؤسساتية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة أقصى ما يمكنها من حيث تحديد واستخدام جميع العمليات والأماكن التي يتم منحها عادة للكيانات المراقبة. "[7] وعلى هذا النحو، طُلب من المقيمين إعداد ورقة لإبلاغ" التفكير الداخلي في الاتحاد البرلماني الدولي ... فيما يتعلق بالمسار المستقبلي لعلاقته مع الأمم المتحدة"، من خلال تقييم نشاط الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، والروابط المؤسساتية بين الهيئتين وبرنامج عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال تحليل لوثائق مستفيضة وسلسلة من المقابلات مع القيادة السياسية والإدارية للاتحاد البرلماني الدولي، والأعضاء البرلمانيين المشاركين في لجان الاتحاد البرلماني الدولي المختلفة، والسفراء وكبار مسؤولي الأمم المتحدة، والجهات المعنية الأخرى. وبالتالي، فإن الغرض من التقييم هو تقييم التقدم، وتحديد التحديات الداخلية والخارجية، وتقديم سلسلة من التوصيات لتعزيز وتوسيع النفوذ السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في السنوات القادمة.

ويتألف التقرير من أربعة أجزاء رئيسة. يقدم القسم الأول تقييماً للعلاقة الحالية مع الأمم المتحدة، والمسائل الرئيسية التي ينبغي أن يتناولها هذا التقييم. ويبحث القسم الثاني في كيفية تطور استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي على مدى عشرين عاماً، والطريقة التي يُفهم وفقها المشروع السياسي داخلياً وخارجياً، والمسائل الرئيسية لتلك الاستراتيجية. ويبحث القسم الثالث في الطرق المختلفة التي يتعامل بها الاتحاد البرلماني الدولي مع منظومة الأمم المتحدة من خلال عمله في نيويورك وجنيف، فضلاً عن

[7] CONF-2020/PrepCom1 /4-R.1/ 24 كانون الثاني/ يناير 2019، الفقرة 17.

مبادراته الأخرى على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. ويقدم القسم الرابع سلسلة من التوصيات من أجل التطوير المستقبلي لتلك الاستراتيجية.

1. مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي/ الأمم المتحدة: المسائل والقضايا الرئيسية

لقد نما الزخم الذي دفع الاتحاد البرلماني الدولي لتأدية دور أكبر في التعاون الدولي خلال النصف الثاني من التسعينيات، وقد تم تحديد الأساس لعلاقة أكثر رسمية في الإعلان الصادر عن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية في آب/ أغسطس 2000 الذي دعا، خلال قوة مهمة بناء الديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي، إلى بعد برلماني أقوى للتعاون الدولي والحوكمة العالمية. وحدد مختلف التدابير التي يمكن للبرلمانات وينبغي أن تتخذها داخل مؤسساتها على الصعيد الوطني لتحسين المساءلة في المفاوضات الدولية، وعلى المستوى الإقليمي من خلال تعاون أكبر، وعلى الصعيد الدولي، لتعزيز الاتحاد البرلماني الدولي مما يشير إلى أنه ينبغي "المساهمة بشكل جوهري في التعاون الدولي وإيصال صوت الشعوب داخل الأمم المتحدة ... [و] دعوة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي للبحث عن سبل لتقوية الروابط المؤسساتية والتعاون العملي."

وشكل هذا الإعلان الأولي الأساس للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي الذي تطور لاحقاً إلى أربعة أهداف أساسية وهي:

1. الاستفادة من وجهات نظر البرلمانات والبرلمانيين في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، وإضافة العناصر الحاسمة أو المصادقة على القرارات التي تم اتخاذها بالفعل؛
2. مساءلة الحكومات عن التزاماتها تجاه الأمم المتحدة، كما في حالة المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والقرارات والإعلانات الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة (الجمعية العامة، مجلس الأمن، إلخ)؛
3. تعريف البرلمانات بالأمم المتحدة وحشد الدعم السياسي لها باعتبارها مؤسسة الحوكمة العالمية الرائدة؛
4. تسهيل تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة من خلال التشريعات التمكينية والمخصصات الميزنية.

وكان من المقرر متابعة هذه الأهداف بدرجات وأساليب متفاوتة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع دعم الاتحاد البرلماني الدولي لجهود البرلمانات لمساءلة حكوماتها عن المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة، وبناء القدرات، والمشاركة بين الأقران على المستوى الإقليمي، ومن خلال المراقبة البرلمانية للعمليات التداولية للأمم المتحدة والمساهمة فيها في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن والهيئات الفرعية. كانت الفكرة الأساسية هي أنه من خلال السماح للبرلمانات بالمشاركة في مفاوضات الأمم المتحدة في وقت مبكر، فإن النتيجة النهائية لتلك المفاوضات (أي الإعلانات والقرارات والمعاهدات) من المرجح أن تلبي الاحتياجات والتطلعات الحقيقية للشعب الذي تمثله البرلمانات. من شأن اتخاذ قرارات أكثر شمولاً في الأمم المتحدة أن يؤدي إلى نتائج أفضل يمكن للبرلمانات تنفيذها بسهولة أكبر من خلال القوانين والموازنات.

وفي العام 2002، تم الاعتراف بمكانة الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره الصوت الدولي وممثل البرلمانات وذلك عندما حصل الاتحاد البرلماني الدولي على مركز مراقب في الأمم المتحدة، ومنذ ذلك الحين تم الاعتراف بالمساهمة المميزة للاتحاد البرلماني الدولي في القرارات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقارير رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقّع الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2016 اتفاقية تعاون جديدة تضمنت سلسلة من الاجتماعات المنتظمة بين الهيئتين على مستوى الإدارة العليا. يعقد الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام جلسات استماع للجنة بشأن سياسات محددة في الأمم المتحدة، ويعقد اجتماعات برلمانية في المنتدى السياسي رفيع المستوى، ولجنة وضع المرأة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ضمن جملة أمور أخرى، ولديه جلسة استماع برلمانية سنوية في الأمم المتحدة بشأن قضايا السياسة الرئيسية. تؤمن اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، التي تأسست في العام 2007، التنسيق والتوجيه لمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، وقد شارك الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في مجموعة من الأنشطة المشتركة في مجالات السياسة المتميزة (مثل حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) على مدى العقد الماضي.

ومع ذلك، فإن الشعور العام من وثائق الاتحاد البرلماني الدولي السابقة، ومن المقابلات التي أجريت لهذا التقييم، هو أن الأمم المتحدة تستفيد من هذه العلاقة أكثر من الاتحاد البرلماني الدولي. وبعبارة

أخرى، فإن التصور هو أن الأمم المتحدة سعيدة بالمشاركة مع الاتحاد البرلماني الدولي حيث يمكنها تعزيز أو تسهيل مبادرات واتفاقيات الأمم المتحدة على المستوى الوطني، لكنها أقل حرصاً على تعزيز قدرة البرلمانات على المساهمة في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة. أو دعوة الأمم المتحدة للمساءلة عن سياساتها وقراراتها. لا يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات بشكل عام دوراً رسمياً في عملية سياسة الأمم المتحدة، وتميل فرص تشكيل القرارات إلى أن تكون في مجالات سياسة منفصلة، وغالباً ما تعتمد على المساهمات غير الرسمية والمخصصة، وفي كثير من الأحيان على هامش مناقشات الأمم المتحدة الرئيسة. على الرغم من أن تمتع الاتحاد البرلماني الدولي بمركز مراقب رسمي في الأمم المتحدة، فإن هذا الاعتراف الرسمي لا يخول إمكانية مشاركته في المفاوضات أو أوراق الطاولة أو الاقتراحات داخل الأمم المتحدة، ولا يخوله حتى توزيع قراراته الخاصة من خلال منظومة الأمم المتحدة. ربما يكون من المهم أن مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي ليس كمنظمة دولية، ولكن كمنظمة "مشتركة بين الدول" فريدة من نوعها.

ويقدم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للعام 2020 "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي" (A/74/759) توضيحاً مفيداً للديناميات الحالية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. يعدّ التقرير في الأساس إعلاناً ترويجياً عن عمل الأمم المتحدة على المستوى الوطني مع مجموعة متنوعة من البرلمانات، وتحديداً حول أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وبعض الأعمال المتعلقة ببناء السلام. ويعرض عدداً من المبادرات المشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي في هذه المجالات، ويقر بإسهامها في عدد من المجالات "لتزويد البرلمانات الوطنية بالمعلومات حول العمليات ذات الصلة، وإذكاء الوعي بالمعايير العالمية، وحشد الدعم لتنفيذ الالتزامات الدولية وتوفير منصة للتفاعل المنتظم بين البرلمانات وكيانات الأمم المتحدة "(24). كما هو الحال مع التقارير السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة، يرد اعتراف واضح بالقيمة التي يجلبها الاتحاد البرلماني الدولي، ولكن هذا دائماً ما يُحذره بيان بأن الاتحاد البرلماني الدولي هو واحد فحسب من بين العديد من الهيئات البرلمانية، مما يعني أن "كيانات الأمم المتحدة تتعاون مع هيئات دولية أخرى ومع المنتديات البرلمانية الإقليمية ودون الإقليمية التي تساعد على تشكيل المساهمات البرلمانية لعمليات الأمم المتحدة الرئيسة"(24).

ينبثق ثلاثة أمور عن المذكرة التي ينبغي أن تساعد في تطوير استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

أولاً، لا يوجد اعتراف بأن الاتحاد البرلماني الدولي قد يؤدي دوراً فريداً في إيصال الصوت البرلماني إلى مداولات الأمم المتحدة. تقريبا كل موضع يذكر فيه الاتحاد البرلماني الدولي يتضمن إشارة إلى عمل الأمم المتحدة مع الشبكات البرلمانية الأخرى.

وثانياً، من الواضح أنه يرد اهتمام بما تقوم به البرلمانات على المستوى الوطني، ولا سيما كيفية تنفيذ مبادرات الأمم المتحدة. يبدو أن الأمم المتحدة عازمة على تقديم الدعم على ذلك المستوى التنفيذي، ومن الواضح أنّه ينظر إلى عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعم للتنمية البرلمانية في بلدان محددة بمثابة قوة.

وثالثاً، يتركز اهتمام البرلمانات، وبالتالي الاتحاد البرلماني الدولي، في المقام الأول على كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في الغالب مع استبعاد كل شيء آخر.

وتم تلخيص العوامل الثلاثة بدقة في الجملة الأولى من خاتمة التقرير:

> "يظل تنفيذ خطة العام 2030 حجر الزاوية للتعاون الواسع والمتوسع بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية." (64).

تم تصميم المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي بشكل واضح، إلى حدٍ ما، لتطوير دور أكثر تأثيراً في العملية التداولية للأمم المتحدة، ومن الواضح أن هناك درجة من الإحباط داخل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قيود مركز المراقب. ومع ذلك، فإن هذا الجانب من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لتوسيع دور البرلمانات في مجالات التعاون الدولي هو واحد فحسب من الأهداف الأربعة المذكورة أعلاه، وإن كانت مهمة. وبالتالي، فإن المسائل المركزية لهذا التقييم تدور حول مدى فعالية المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في توسيع نفوذ ومساهمة البرلمانات في مجالات التعاون الدولي، وأسباب هذا النجاح (أو عدم النجاح)، وما قد يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي لتحسين تأثيره في تأمين قدر أكبر من المساءلة البرلمانية لأنشطة الأمم المتحدة على المستويين العالمي والوطني.

وينظر القسم الثالث في الأساليب المختلفة التي يتعامل بها الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة في محاولة للإجابة على هذه المسائل، ولكن القسم التالي يبحث أولاً جانباً من الهدف والمنطق الأساسيين للاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي، ومدى فهم هذه الاستراتيجية داخل الاتحاد البرلماني الدولي نفسه.

2. توضيح الغرض الاستراتيجي من المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي

سلطت المقابلات مع البرلمانيين وموظفي الاتحاد البرلماني الدولي الضوء على ثلاث قضايا رئيسية لها تأثير مباشر على تنفيذ وتأثير المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي. أولاً، يختلف التفسير بين الجهات المعنية حيال ما يجب أن يفعله المشروع السياسي، وكيف ينبغي أن يحققه. ثانياً، بينما كانت الإصدارات المبكرة للمشروع السياسي صريحة في الإشارة إلى أن التأثير البرلماني سيتطور من التدخل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، فإن العلاقة بين نشاط الاتحاد البرلماني الدولي على هذه المستويات الثلاثة غالباً ما تكون ضعيفة. ثالثاً، وكنتيجة للعاملين الأولين إلى حدٍ ما، فإنّه غالباً ما يتم بناء الحجج من أجل مشاركة أكبر للاتحاد البرلماني الدولي في العمليات التداولية للأمم المتحدة حول فكرة غير واضحة للغاية تتمثل في "سد فجوة الديمقراطية" بدلاً من كيفية تحسين النتائج.

2.1 عدم الوضوح

من الواضح أن الأهداف الأربعة للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي، المذكورة أعلاه، تُفسَّر بشكل مختلف وتُعطى أهمية مختلفة داخلياً من قبل موظفي الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين والجهات المعنية الخارجية، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة نفسها. ويرد عدم وضوح بشكل مستمر بخصوص الهدف الأساسي للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي الذي نتج عن الطريقة التي تم تصورها به في الأصل، وحقيقة أنه استمر في التطور على مدار العشرين عاماً الماضية.

وتم تسجيل المشاركة الأولية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والتي سعت إلى تطوير علاقة أكثر تنظيماً بين الكيانين في عدد من الوثائق بين العامين 1997 و1999 التي تنزع محتوياتها إلى فئتين واسعتين، أولاً حول مبدأ الديمقراطية التمثيلية وتعزيزها، وثانياً، حول مجالات التعاون الوظيفي على مستوى الأمانة العامة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في قضايا مثل السلام والأمن وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتنمية المستدامة.

وشكلت هذه النقاط المحورية وبلا شك انعكاساً للمواضيع الجيوسياسية المهيمنة في تلك الحقبة. أولاً، كانت أواخر التسعينيات هي الفترة التي أصبحت فيها "العولمة" شاغلاً سياسياً هاماً لكل من المؤيدين والمعارضين، حيث أصبحت اقتصادات الدول القومية أكثر ترابطاً، مدعومة بظروف تجارية أسهل، وأبلغ "توافق واشنطن" السياسة اختيارات العديد من البلدان. ثانياً، شهد العقد أيضاً امتداداً كبيراً للتنسيق الدولي، ويعزى ذلك كرد فعل على العولمة، ليس فحسب في الأمم المتحدة، لكن مع إنشاء هيئات مثل مجموعة العشرين، وزيادة التكامل السياسي والنقدي بين بلدان الاتحاد الأوروبي. ثالثاً، جنباً إلى جنب مع هذه التطورات، نمت المخاوف بشأن قدرة المواطنين على محاسبة حكوماتهم على نشاطهم الدولي المتزايد، وظهور "عجز ديمقراطي" – وهو مصطلح صيغ لأول مرة لوصف عدم قدرة البرلمان الأوروبي على مساءلة المفوضية الأوروبية عن الصلاحيات التي تنازلت لها عنها الدول القومية. اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي نفسه إعلانه العالمي بشأن الديمقراطية في العام 1997، والذي ركز الجزء الثالث منه على البعد الدولي، مشيراً إلى أنه "ينبغي أيضاً الاعتراف بالديمقراطية كمبدأ دولي، ينطبق على المنظمات الدولية والدول في علاقاتها الدولية".[8]

وعلى هذا النحو، فإن إنشاء علاقة أكثر تنظيماً بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وفّر طموحات مزدوجة بُنيت حول المبادئ العريضة لتعزيز الديمقراطية، وثانياً، الإجراءات العملية التي من شأنها تسهيل تعاون أكبر وتحسين النتائج على نطاق واسع من مجالات السياسة.

ومع ذلك، فقد عانى المشروع السياسي لأنها لم تتوفر وثيقة مركزية واحدة تحدد بشكل صريح الاستراتيجية وكيفية تنفيذها. تعتبر معظم الوثائق التأسيسية "ديمقراطية أكبر" وسيلة لتحقيق غاية، وغاية بحد ذاتها. ونتيجة لذلك، لم يتم توضيح كيفية قياس تقدم الاتحاد البرلماني الدولي نحو هذه الأهداف بالضبط.

وحققت ورقة السياسة التي أقرتها جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 والتي كتبها البرلماني البلجيكي جيرت فيرسنيك، إنجازاً رائعاً في توفير الأساس المنطقي لعمل الاتحاد البرلماني الدولي، وربما تكون أقرب شيء إلى الاستراتيجية. وهي تسرد عدداً من المجالات التي كان التعاون فيها

[8] https://www.ipu.org/our-impact/strong-parliaments/setting-standards/universal-declaration-democracy

بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة منتجاً، وتشير إلى إمكانية تعاون أكبر مع الآخرين. إلا أنها وصفية وليست إلزامية. فهي لا تقدم توجيهاً استراتيجياً للمشروع السياسي، كما أنها لا تحدد الغرض من تلك المشاركة بخلاف "الدعم الأكبر والأكثر تماسكاً من قبل البرلمانات لعمل الأمم المتحدة".

وإن عدم وجود استراتيجية مركزية واضحة تعكس هذه الأهداف وتبلغ عمل الاتحاد البرلماني الدولي يعني، نتيجة لذلك، بأن الغرض منها قد مرّ بعملية من التكرار، وتطور مع مرور الوقت، وغالباً كاستجابة للفعاليات. هذا، من نواح عديدة، قوة لأنها تعني أن الاتحاد البرلماني الدولي قد وسع عمله ليشمل مجالات جديدة من خلال اغتنام الفرص فور ظهورها. العيب هو أن الغرض من المشروع السياسي وأولوياته يتم تفسيرها بطرق مختلفة داخلياً وخارجياً.

وتعني هذه التفسيرات المتباينة أنه كان من الصعب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يتوصل إلى نتيجة نهائية حول تأثير المشروع السياسي ونجاحه، لأنه يتم الحكم عليه وفقاً لمعايير مختلفة داخلياً وخارجياً. وقد أدى ذلك أيضاً إلى تشويه الأولويات الاستراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بهذا التقييم، حيث ركز العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على الوضع الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك، وأوجه القصور الملحوظة في هذا الموقف باعتباره المقياس الرئيس للتقدم، وغالباً على استبعاد عناصر أخرى من المشروع السياسي.

2.2 الروابط بين الأنشطة الوطنية والإقليمية والعالمية

يختلف النشاط البرلماني في أبسط عباراته نوعياً على المستويين الوطني والعالمي. للبرلمانات الوطنية دور دستوري في الإشراف على الأحكام التشريعية والمالية اللازمة لسن قرارات سياسة الأمم المتحدة وتعديلها والموافقة عليها. ليس للاتحاد البرلماني الدولي الدور عينه أو السلطة على المستوى العالمي أو فيما يتعلق بالأمم المتحدة. ولا يمكنه التحدث نيابة عن جميع أعضائه بشأن قضايا معينة تتعلق بالسياسة إلا بصيغ أوسع، وبما يعكس محتوى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي.

ويعني عدم الوضوح داخل الاستراتيجية أنه يرد تفاهم محدود بين بعض الجهات المعنية بخصوص كيفية ارتباط تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على المستوى العالمي ارتباطاً وثيقاً بنشاطه على المستويين الوطني

والإقليمي. ونتيجة لذلك، غالباً ما كان ورد فشل في إقامة الروابط بين السلطات التي تمتلكها البرلمانات على المستوى الوطني، وكيف يمكن استخدامها كأساس لتعزيز موقفها فيما يتعلق بالأمم المتحدة.

وظهرت ثلاثة مظاهر واضحة لذلك خلال عملية التقييم.

أولاً، كجزء من عملية التقييم، تمحورت إحدى المسائل المركزية حول ما إذا كان ينبغي أن يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً أكبر في العمليات التداولية للأمم المتحدة، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا. اقترح جميع السياسيين الذين قابلناهم تقريباً أنه لا بد من أن يكون للمنظمة دور رسمي أكثر موضوعية. وعند السؤال عن السبب، اختلفت الردود، لكن معظمها كان يميل إلى الإشارة إلى الدور الذي أدته البرلمانات على المستوى الوطني. على حد تعبير أحد السياسيين، "نحن نتحكم في الموازنة. بدون موافقتنا لا يمكن تنفيذ أي من مبادرات الأمم المتحدة، وعليهم التأكد من أن جميع هذه الإجراءات تحظى بدعم برلماني". على الرغم من التباين في السلطات التي تتمتع بها البرلمانات الفردية فيما يتعلق بحكوماتها، تبرز النقطة الأساسية حول الموافقة البرلمانية. ومع ذلك، فهذه سلطة تبقى في أيدي البرلمانات الوطنية، وليست شيئاً يمكن أو ينبغي أن يسعى إليه الاتحاد البرلماني الدولي.

ويرتبط هذا بالمظهر الثاني، وهو أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كثيراً ما استخدموا مصطلح "الاتحاد البرلماني الدولي" بطرق مختلفة، وغالباً ما يخلطون بين دور ووظيفة البرلمانات على المستوى الوطني ودور الاتحاد كمنظمة عالمية. من خلال الحديث مع الجهات المعنية، يبدو أن مصطلح "الاتحاد البرلماني الدولي" يحمل أربعة معانٍ مختلفة، في إشارة إلى أ) المنظمة العالمية، ب) الـ 179 برلماناً عضواً ومكاتب شعبها في الاتحاد البرلماني الدولي، ج) السياسيون المشاركون في عمليات الأمم المتحدة كجزء من وفود الاتحاد البرلماني الدولي، و د) الكتلة الأوسع من 46000 برلمانياً من جميع أنحاء العالم.

وجانب من الطابع التعريفي الفضفاض أمر لا مفر منه نظراً لحجم المنظمة وتنوعها، ولكن الطريقة التي تستخدم بها هذه المصطلحات تعني أنه غالباً ما يقع اخفاق في تقدير كيف تنبع قوة الاتحاد البرلماني الدولي من قدرته في العمل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، والطريقة التي ترتبط بها تلك الخيوط مع بعضها البعض.

وتم تسليط الضوء على هذا، ثالثاً، حيث كشفت المناقشات التي أجريت مع البرلمانيين من أنحاء مختلفة من العالم أنه بالإضافة إلى المشاركة في عمليات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، كان العديد منهم نشطين أيضاً فيما يخص الأنشطة الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، كما أشادوا بالمبادرات الإقليمية بخصوص أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتغير المناخ. من المحتمل أن يكون أمثال هؤلاء السياسيون سفراء مؤثرين لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي الأكبر داخل الأمم المتحدة، وكانوا يعتقدون دائماً أن مثل هذه الفعاليات كانت ذات قيمة للأمم المتحدة، لكنهم نادراً ما ربطوا بين ذلك النشاط الإقليمي والعالمي.

وكان الإعلان الأصل لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية واضحاً بأن التحدي يكمن أساساً في زيادة العمل على المستوى الوطني، أي من خلال حثّ كل برلمان على التأثير على موقف حكومته في الأمم المتحدة، مع استكماله بمساهمات إقليمية وعالمية، مشيراً إلى أنه "لتوفير البعد البرلماني، ينبغي على البرلمانات وأعضائها تحمل مسؤولية متزايدة في العلاقات الدولية، وتأدية دور أكثر نشاطاً على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية بشكل عام." يؤكد أحدث إصدار من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 على الحاجة إلى "نهج ثلاثي الشعب" على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من دون التمييز بين أساليب العمل المختلفة في كل من هذه المستويات. ومع ذلك، فإن الفهم العام للأساس المنطقي للمشروع السياسي يقع على مسافة ما من المقاصد الأصل ومنطق وثائق الاتحاد البرلماني الدولي.

2.3 الجدل حول قضية زيادة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

يؤدي الافتقار إلى الوضوح والاهتمام بوضع الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة والفشل في الربط بين مختلف مجالات نشاط الاتحاد البرلماني الدولي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي إلى نقطة ثالثة وهي أن الحجج الداعية إلى زيادة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة غالباً ما تكون حجة حول العملية وليس حول النتيجة. ينبع هذا إلى حدٍ ما من عنوان إعلان المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات للعام 2005 "سد فجوة الديمقراطية". على الرغم من أن الوثيقة قد كررت العديد من النقاط الدقيقة حول التعاون الوظيفي بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، فقد أصبح عنوانها شكلاً من أشكال الاختزال لوصف المشروع السياسي

ككل وغالباً ما يتم تفسيره بما يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يصبح الذراع الرسمي للمساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة.

ومع ذلك، ترد درجة من الغموض مرة أخرى. قدم معظم الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم مجموعتين واسعتين من الحجج لمشاركة أكبر للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، التي تعكس الطموحات المزدوجة الأصل للإعلانات من أجل أ) التعاون الوظيفي في مجالات السياسة مثل تغير المناخ، والجندر، وحقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة بشكل عام، ب) الحجج الأخلاقية حول مبدأ الديمقراطية، والحاجة إلى قدر أكبر من المساءلة داخل نظام الأمم المتحدة وكذلك صوت أكبر للبرلمانات في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة. ما فاتهم غالباً هو كيفية ارتباط هاتين الحجتين، واختلفوا أيضاً في تفسيرهم لما يعنيه "سد فجوة الديمقراطية" في الممارسة العملية.

ويشير تحليل هذا التقييم إلى أنه يرد القليل من الرغبة داخل الهياكل التداولية الرسمية للأمم المتحدة لزيادة المشاركة البرلمانية، حيث إنها ستضيف ببساطة مزيداً من التعقيد إلى عملية صنع القرار المعقدة بالفعل. على هذا النحو، ومن غير المرجح أن تكتسب الحجج حول سد فجوة الديمقراطية الكثير من الزخم، ما لم تكن مدعومة بحجج مقنعة حول الكيفية التي قد يؤدي بها ذلك إلى نتائج أفضل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويبدو أن المناقشات مع السياسيين وكبار الموظفين والجهات المعنية الأخرى، فضلاً عن تحليل الوثائق الرئيسية، تعزز النقطة المركزية التي مفادها أن الغرض من العمل على المستوى العالمي ينبغي أن يكون تعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على أداء وظيفتها بشكل أكثر فعالية. وبعبارة أخرى، يكمن الهدف الرئيسي للمشاركة في مؤسسات الأمم المتحدة في تمكين البرلمانات من متابعة العمليات العالمية ومساءلة حكوماتها بشأن الوفاء بالالتزامات الدولية، مما يستلزم العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في وقت واحد. يبحث القسم التالي عن كيفية عمل هذه الأهداف في الممارسة العملية من خلال عمل الاتحاد البرلماني الدولي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

3. تقييم تأثير الاتحاد البرلماني الدولي عبر أساليب متنوعة

يبحث هذا القسم في نشاط الاتحاد البرلماني الدولي في السعي لتحقيق الأهداف الأربعة للمشروع السياسي، وتقييم تأثير ذلك العمل، والسعي لاستخلاص الدروس للعمل المستقبلي وإبراز فرص المشاركة المستقبلية.

وينقسم إلى ثلاثة أجزاء. يبحث الجزء الأول في الأساليب المختلفة التي يسعى الاتحاد البرلماني الدولي من خلالها إلى التعامل مع الأمم المتحدة في نيويورك، التي تتم بشكل أساسي على المستوى العالمي. ويبحث الجزء الثاني في عمل برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تحركه بشكل أساسي الأنشطة في جنيف، وغالباً ما يتضمن العمل لدعم تنفيذ التزامات الأمم المتحدة على المستويات الثلاثة: العالمية والإقليمية والوطنية. ويبحث الجزء الثالث على المستوى الوطني، وإمكانية المشاركة مع المكاتب القطرية للأمم المتحدة.

3. 1 مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي

ينصب التركيز الرئيسي لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع منظومة الأمم المتحدة في نيويورك من خلال مكتب المراقب الدائم (OPO) التابع للاتحاد البرلماني الدولي، ومقره في أوغندا هاوس، مقابل مباني الأمم المتحدة الرئيسية. أنشئ في الأصل كمكتب اتصال في العام 1998، وأدى دوراً حاسماً في تسهيل الروابط بين الكيانين، ومراقبة الجمعية العامة والهيئات التابعة لها، ومناصرة مواقف الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات مع الدول الأعضاء، وتعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة، والسعي إلى زيادة اندماج الاتحاد البرلماني الدولي في آلية الأمم المتحدة.

كما ذكر أعلاه، فقد حصل الاتحاد البرلماني الدولي على مركز "المراقب الدائم" في العام 2002، ومنذ ذلك الحين بُذل قدر كبير من جهود الاتحاد البرلماني الدولي في السعي لتوسيع نطاق المنظمة. وقد تم السعي لتحقيق ذلك إلى حدٍ ما من خلال الجهود المبذولة للاعتراف الرسمي بالاتحاد البرلماني الدولي في الاتفاقات المبرمة بين الكيانين على مدار العشرين عاماً الماضية، لكن تمت متابعته أيضاً من خلال خمس آليات رئيسية في نيويورك.

i. جلسة استماع برلمانية سنوية.

أُطلقت جلسة الاستماع البرلمانية السنوية المشتركة عن قرار أقرته الجمعية العامة في العام 2004 والذي سعى إلى إنشاء فعالية منتظمة من شأنها أن تتيح للبرلمانيين تبادل وجهات النظر مع مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي المجتمع الدبلوماسي التابع للأمم المتحدة والعلماء والباحثين الأكاديميين الرائدين. تركز كل جلسة على مجال معين من مجالات السياسة يعكس بشكل متكرر المفاوضات السياسية القادمة داخل الأمم المتحدة. والغرض من ذلك هو تعزيز مشاركة وفهم أكبر لعمليات الأمم المتحدة من قبل البرلمانيين، للتأثير على عملية السياسة من خلال الوصول إلى مواقف مشتركة داخل الاتحاد البرلماني الدولي، وتمكين البرلمانيين من نقل آرائهم إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بناءً على تجاربهم الوطنية والمحلية.

ومع ذلك، فإن العديد من جوانب هذه الفعالية تحد من نفوذها السياسي في الأمم المتحدة. أولاً، تعني الطبيعة المشتركة للاجتماع (الذي يتم تنظيمه مع رئيس الجمعية العامة) أن الأمم المتحدة تميل إلى أن يكون لها تأثير أكبر على البرنامج. ثانياً، لم يتم الاعتراف بجلسة الاستماع رسمياً من قبل الأمم المتحدة كاجتماع تقويمي رسمي وإنما فحسب كفعالية غير رسمية منفصلة عن عملية صنع القرار الرسمية للأمم المتحدة، وبالتالي لا يمكنها تقديم أي مساهمة برلمانية رسمية. ثالثاً، يتفاوت مدى وشكل وفود الاتحاد البرلماني الدولي وغالباً ما يكون غير تمثيلي، حيث يتم تمثيل 40 إلى 50 برلماناً في المتوسط في جلسة استماع نموذجية.

ii. الوفود البرلمانية والفعاليات الجانبية لأنشطة الأمم المتحدة.

يسعى مكتب المراقب الدائم أيضاً إلى تسهيل مشاركة البرلمانيين في اجتماعات الأمم المتحدة كجزء من وفودهم الوطنية. غالباً ما يشتمل عدد من عمليات الأمم المتحدة، مثل المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة أو لجنة وضع المرأة أو مؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة، على وفد برلماني، وقد سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تسهيل مشاركة البرلمانيين في مثل هذه المناقشات. الفكرة هنا هي أنه من خلال حضور اجتماعات الأمم المتحدة مع الوزير أو السفير، يكون لدى البرلمانيين في كل وفد فرصة لمشاركة آرائهم مع ممثل الحكومة الجالس على الطاولة وربما التأثير على موقفه في النقاش أو التفاوض.

وتكمن صعوبة هذا النهج في أن اختيار ومشاركة المندوبين البرلمانيين مسألة تخص البرلمانات الوطنية. ليس لدى الاتحاد البرلماني الدولي أي وسيلة لضمان حضور أعضاء المعارضة جنباً إلى جنب مع أعضاء الحكومة بحيث تتنوع الآراء داخل كل وفد وطني. ليس الاتحاد البرلماني الدولي في وضع يسمح له بمراجعة تشكيل الوفود الوطنية ولم تبحث أي دراسة التأثير الفعلي لهذا النهج في تشكيل الموقف الوطني في العمليات التداولية للأمم المتحدة.

iii. المشاركة المباشرة مع لجان محددة في الأمم المتحدة.

لدى الاتحاد البرلماني الدولي مساهمات مباشرة في عدد من هيئات الأمم المتحدة في مجالات سياسية محددة حيث أقام الاتحاد البرلماني الدولي علاقة وسمعة. ويحدث هذا بشكل خاص من خلال العمل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الإنسان ومساهمتها في المراجعات الدورية الشاملة، ولجنة الأمم المتحدة 1540 بشأن منع تطوير أسلحة الدمار الشامل.

iv. اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي لجنة استشارية معنية بشؤون الأمم المتحدة في العام 2007، كزت بشكل أساسي على تعريف البرلمانات بالأمم المتحدة وحشد الدعم السياسي لها. في العام 2013، أصبحت رسمياً اللجنة الدائمة الرابعة داخل الاتحاد البرلماني الدولي، وتتمثل مهمتها في الإشراف على علاقة المنظمة بالأمم المتحدة، ورصد التطورات داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسياسة والإصلاح الداخلي، وتحسين التعاون بين المنظمتين، ولا سيما على المستوى الميداني بين البرلمانات الوطنية والمكاتب القطرية للأمم المتحدة. تجتمع اللجنة مرتين في السنة، في سياق الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، في جلسة واحدة مدتها أربع ساعات تتمحور عادة حول واحدة أو اثنتين من حلقات النقاش. تطرقت حلقات نقاش اللجنة إلى مسائل تتعلق بموازنة الأمم المتحدة، والتحقيق في الاستغلال الجنسي للأطفال من قبل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والأعمال الداخلية لمنظمة الصحة العالمية. تم تصميم جلسة الربيع للجنة بشكل أساسي لإذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمساعدة في إشراك البرلمانيين في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة (آلية المساءلة العالمية الرئيسة للأهداف) الذي يجتمع في شهر تموز/ يوليو من كل عام في نيويورك.

وعلى الرغم من أنها تعتبر إضافة مفيدة إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، شعر العديد ممن أجريت معهم المقابلات أنه يمكنها أن تؤدي دوراً أكبر. تدور التوصيات الرئيسية حول حقيقة أنه بينما تميل اللجنة إلى التعامل مع مجموعة واسعة من القضايا، فإنها تنتقل بسرعة من واحدة إلى أخرى، مما يحدّ من عمق التحقيق في مجالات السياسة، ويحد من مدى وصول البرلمانيين الآخرين ذوي الخبرة الكبيرة في السياسة، ويمكن أن يسهم ويعني أنه كان هناك القليل من المتابعة الروتينية.

٧. تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعات الأمم المتحدة

أخيراً، يرد الدور الحاسم والمركزي الذي يؤديه مكتب المراقب الدائم في ضمان التواجد الدائم للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك. ويشمل هذا العمل الرقابة المستمرة لاجتماعات الأمم المتحدة وتمثيل مواقع الاتحاد البرلماني الدولي في هذه الاجتماعات. يمكن أن يتراوح هذا من المناقشات غير الرسمية إلى الاجتماعات الرسمية رفيعة المستوى التي تؤدي إلى نتائج سياسية مهمة. يوفر مكتب المراقب الدائم النسيج الرابط بين إجراءات الأمم المتحدة والبرلمانيين من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي (مثل الرئيس واللجنة التنفيذية واللجان الدائمة). ولكن مع وجود موظفين مهنيين اثنين فحسب، فإن قدراته محدودة، ولا يمكنه متابعة سوى عدد قليل من اجتماعات الأمم المتحدة وعدد قليل من عمليات الأمم المتحدة كل عام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة العامة لمعظم قرارات الاتحاد البرلماني الدولي تعني أنه ينبغي أن يعمل من مواقف غير واضحة الصياغة مما يعني أن مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن أن تعالج قضايا سياسية محددة بتوصيات واضحة.

ومع ذلك، يهدف مكتب المراقب الدائم، جنباً إلى جنب مع الزملاء في المقر الرئيسي، إلى إشراك مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وحلقات نقاشه المختلفة. لكن يدعم هذا العمل بشكل عام آخر هدفين من أهداف المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي (تعريف البرلمانيين بالأمم المتحدة؛ وتعزيز اتفاقيات الأمم المتحدة بين البرلمانيين كوسيلة للنهوض في تنفيذها).

كما أُشير إلى مكتب المراقب الدائم بأنه يؤدي أيضاً دوراً هاماً في الربط بين مصالح المقر الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين المشاركين في الاتحاد البرلماني الدولي، مع آلية الأمم المتحدة. وقد

استمرت تلك العلاقة في التطور في السنوات الأخيرة، لا سيما مع تطوير اجتماعات الرئاسة التي توفر نقاط اتصال منتظمة بين كبار الموظفين في كلا المنظمتين.

الأثر والنتائج

من الصعب التوصل إلى استنتاجات نهائية حول الفعالية والأثر، ويرجع ذلك إلى حدٍ ما إلى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قد حكموا على قيمتها باستخدام معايير متباينة على نطاق واسع، كما أنّ هناك القليل من البيانات الكمية التي من شأنها أن تكشف الكثير عن النتائج المباشرة لمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في كل مجال. وفي محاولة لتصحيح هذا النقص في المعلومات، قام الاتحاد البرلماني الدولي باستطلاع آراء الأعضاء، لكن هذه المعطيات تعاني حتماً من قيود تتعلق بمعدل الاستجابة والتمثيل.[9] على المستوى العام، نجح الاتحاد البرلماني الدولي في زيادة ملاءمته التنظيمية ومظهر البرلمانات بشكل عام، والاندماج في تفكير وعمل مختلف هيئات الأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية، كما تشهد اتفاقيات التعاون المتتالية والتصريحات والمرجعيات لمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في البيانات الرسمية للأمم المتحدة. تستمر هذه العلاقة في النمو والتطور إلى حد كبير نتيجة لمنح مكتب المراقب الدائم الاتحاد البرلماني الدولي حضوراً مستمراً في نيويورك، مما مكّنه من التأكيد على المساهمة البرلمانية وانتهاز الفرص عند ظهورها.

وبالرغم من صعوبة تقديم ادعاءات موثوقة حول قيمة كل من أنماط التفاعل الخمسة المذكورة أعلاه، ومساهمتها في نتائج محددة، باستثناء مجال المشاركة مع لجان الأمم المتحدة، التي يتم التعامل معها بشكل كامل أدناه وفي الجزء التالي من التقرير.

ومن الواضح أن جلسة الاستماع السنوية تنطوي على قدر هائل من التحضير والجهد، وتوفر فعالية رئيسية لتعزيز البرلمانات داخل منظومة الأمم المتحدة، حول قضية محورية بالنسبة لشواغل الأمم المتحدة. كما أنها توفر فرصة للبرلمانيين النشطين في الاتحاد البرلماني الدولي للتفاعل مع بعضهم البعض حول مثل هذه القضايا السياسية الرئيسية، مما يوسع نطاق وصول الاتحاد البرلماني الدولي. لذلك، من

[9] CL/205/12-R.2، 22 آب/ أغسطس 2019.

حيث الترويج والملامح والمشاركة، فهي مفيدة، ولكن يبدو أقل وضوحاً أنها تؤثر بشكل نشط على عمليات الأمم المتحدة. كما علق أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في جلسة الاستماع السنوية لهذا العام، "من المهم أن نتواجد هنا لمناقشة التعليم، ولكن ليس هناك ما يضمن أن كل ما نقرره هنا سوف يدرج في القرار. قد ننظر إلى الوراء ونفكر، "ما هو الهدف من ذلك الاجتماع؟"

وعلى مستوى واحد، يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً مهماً في دعوة البرلمانيين من جميع أنحاء العالم لمناقشة قضايا السياسة الهامة مثل التعليم. ولكن نظراً لتنوع الآراء في جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، سيكون من الصعب دائماً وضع موقف مشترك يقدم مساهمة جوهرية كبيرة. وحيثما تعكس إعلانات الاتحاد البرلماني الدولي، بالضرورة، القاسم المشترك الأدنى، فإن مخرجات مثل هذه الاجتماعات لها تأثير محدود لأن الرأي البرلماني المحدد غالباً ما يكون غير مميز بما يكفي لإحداث فرق ملموس في مناقشات الأمم المتحدة. لهذا السبب، أشار العديد من الذين تمت مقابلتهم داخل الأمم المتحدة أيضاً إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي لم ينجح بشكل خاص في إيصال صوت البرلمانيين إلى قرارات الأمم المتحدة الرئيسية وإعلاناتها.

وتحدث الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بطريقة مماثلة حول فعالية الدعم للوفود البرلمانية والفعاليات الجانبية في التجمعات مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى. بينما كانت هناك قيمة لا شك فيها في إقناع الوفود بوجود واهتمام البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في مجالات السياسة الرئيسية، فليس من الواضح إلى أي مدى تؤثر هذه الاجتماعات على عملية سياسة الأمم المتحدة نفسها.

وعلى هذا الصعيد، يواجه الاتحاد البرلماني الدولي تحديات كبيرة من حيث أن مكتب المراقب الدائم يعمل وفق موارد قليلة جداً، وليس له تأثير على عضوية الوفود البرلمانية التي تشارك في مثل هذه الفعاليات. حدد العديد من الذين تم إجراء مقابلات معهم داخل منظومة الأمم المتحدة النوعية المتغيرة للسياسيين الذين شاركوا في فعاليات الأمم المتحدة كأحد الأسباب التي تجعلهم غالباً ما يفشلون في تقديم مساهمة ذات مغزى. قد يعكس هذا حقيقة أنه يتم اختيار البرلمانيين بشكل متكرر من قبل الوزراء في بلدانهم الذين يحضرون الفعاليات، وسوف ينظر الكثيرون لرحلة إلى نيويورك على أنها مكافأة على ولائهم للحكومة، وليس كفرصة لتأكيد المساءلة البرلمانية.

كما أن العديد من هؤلاء البرلمانيين ليسوا على دراية بوجود أو أهداف الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، ولا يبلغ مكتب المراقب الدائم مسبقاً بشأن حضور البرلمانيين. وبالتالي فإن فرصة إحاطتهم مسبقاً بالمفاوضات مقيدة بشدة بسبب قنوات الاتصال المحدودة مع تلك الوفود البرلمانية والقدرة المحدودة لمكتب المراقب الدائم على التواصل معهم مرة واحدة في نيويورك. في هذا السياق، ينبغي اعتبار ملامح الفعاليات البرلمانية الجانبية وحضورها على أنها إنجاز، لكن القدرة على توفير "صوت برلماني" مقيدة بشدة بعوامل أخرى. وبعبارة أخرى، تميل القيمة الأساسية لمثل هذه التجمعات إلى تعزيز المشاركة البرلمانية، وليس إلى مضمون ونتائج تلك المناقشات.

ومن الناحية النظرية، ينبغي أن يساعد وجود اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في إحداث تأثير أكثر استراتيجية على مناقشات الأمم المتحدة. ويوفر بلا شك إضافة مفيدة إلى هياكل الاتحاد البرلماني الدولي، التي تقدم موجز مراقبة عن شؤون الأمم المتحدة، ومنتدى للنقاش بين البرلمانيين حول الموقع الذي ينبغي أن تسعى البرلمانات إلى المساهمة فيه. ومع ذلك، وربما يعكس غياب استراتيجية واضحة لإشراك الأمم المتحدة، يبدو أن عملها مستجيب ومخصص إلى حد كبير. على الرغم من أنها حددت المجالات الرئيسية لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي، إلا أن قدرة اللجنة على متابعة هذه المبادرات تبدو محدودة بسبب القيود المفروضة على الموارد والهيكل. لم يكن سوى عدد قليل من البرلمانيين الذين تمت مقابلتهم خلال جلسة الاستماع السنوية للعام 2020 على دراية بعملها أو مساهمتها، وحتى أنهم عملوا على تحديد أمثلة محددة للتأثير من اللجنة.

الفرص والتحديات

عند تقييم التقدم المحرز في هذه المجالات، من المهم التعرف على سياق الكثير من هذا العمل في نيويورك. كما أشار العديد من الذين تمت مقابلتهم، فإن الموظفين والممثلين الدائمين في نيويورك ليسوا أكثر الجمهور تقبلاً للحجج حول قدر أكبر من المساءلة ودور أقوى للبرلمانات. من المهم التمييز بين الوجه السياسي للأمم المتحدة وجانبها الإداري. التمثيل السياسي الذي يقدمه سفراء الأمم المتحدة هو المكان الذي سيتم فيه اتخاذ القرارات السياسية الرئيسية، غالباً نتيجة للمناقشات الخاصة، وحيث من المرجح أن يوفر الوضع السياسي للبرلمانيين بعض النفوذ. وكما قال أحد الأعضاء البرلمانيين صراحة، "لن نصل إلى أي مكان بالعمل بمفردنا مع الدبلوماسيين".

وقد يكون هذا مبالغاً فيه بعض الشيء، لكن العديد من الأشخاص الذين يتعامل معهم مكتب المراقب الدائم يأتون من الجانب الدبلوماسي ولا يتقبلون بشكل غريزي التمثيل السياسي للبرلمانات.

وتم تقديم أمثلة عديدة خلال المقابلات التي أجريت مع محاورين رئيسيين ليس لديهم سوى القليل من الفهم أو التقدير للدور الذي تؤديه البرلمانات، باستثناء أولئك الذين سبق انتخابهم كسياسيين.

ومع ذلك، من الصعب إقناع البرلمانيين السابقين بقيمة المشاركة البرلمانية الأكبر على المستوى العالمي. بصفتها هيئة حكومية دولية، ينصب تركيز الأمم المتحدة حتماً على الطريقة التي يمكن للحكومات من خلالها التوسط في الاتفاقات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. يرد القليل من الرغبة في زيادة تعقيد المفاوضات الشاقة بالفعل من خلال إشراك المزيد من السياسيين الذين، في رأيهم، يضيفون ببساطة متغيراً آخر إلى العملية. وما فاقم الأمر حقيقة أن العديد من القضايا التي تشغل بال الأمم المتحدة تعتبر من الاختصاصات الحصرية للحكومات، وليس للبرلمانات.

وتمت الإشارة بشكل متكرر إلى مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، لكن لم يصرح أي من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الأمم المتحدة بأي احتمال بتغيير هذا المركز. أدلى العديد من البرلمانيين في جلسة الاستماع السنوية بتعليقات مماثلة. كانوا مدركين تماماً للصعوبات التي تواجه محاولة إدخال صوت برلماني في منظمة حكومية دولية، وبدا أنهم مستسلمون لتأدية دور هامشي فحسب في الأمم المتحدة.

وتتناقض وجهة نظر البرلمانات بشكل واضح مع الدور المتصور للمجتمع المدني وقطاع الأعمال، من قبل البرلمانيين والأمم المتحدة الذين تمت مقابلتهم. في حين كان يُنظر إلى البرلمانات على أنها تؤدي إلى المزيد من التعقيد، يبدو أن منظمات المجتمع المدني أو ممثلي الأعمال التجارية لديهم مساهمة أكثر شرعية لتقديمها. يبدو أن هذا ينبع إلى حدٍ ما من الإحساس (الخاطئ على الغالب) بأن منظمات المجتمع المدني هي أكثر تمثيلاً وبشكل مباشر للرأي العام من البرلمانات، ولكن أيضاً يمكنها الادعاء بأنها تمثل مصالح محددة لمجموعة فرعية من السكان، وتجسيد دعم تلك المجموعة في مبادرات الأمم المتحدة. تقدم مجموعات الأعمال الميزة نفسها، وأيضاً حقيقة أنها ستشكل جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ تلك المبادرات على المستوى الوطني، وبالتالي فهم شركاء مهمون.

وعلى النقيض من ذلك، ليست مهمة البرلمانات التنفيذ، بل الإشراف ومساءلة من يقوم بذلك. ترد حجج قوية لمشاركة البرلمانات في هذه العملية (التي تم النظر فيها بمزيد من التفصيل في القسم الرابع أدناه)، وما إذا كان يريد الاتحاد البرلماني الدولي أن يشهد تقدماً أكبر في التأثير على عمليات الأمم المتحدة إما عن طريق حشد البرلمانات الوطنية للعمل بمفردها أو من خلال المساهمة في عمليات الأمم المتحدة نيابة عنهم، ستحتاج إلى تطوير صوت أكثر وضوحاً ورسائل أكثر وضوحاً وأدوات أفضل لمشاركة المعلومات حول عمليات الأمم المتحدة مع البرلمانات الأعضاء والبرلمانيين عموماً.

والأدلة والحجج موجودة، لكن يبدو أن الاتحاد البرلماني الدولي قد فشل في الانضمام إلى النقاط. على أحد المستويات، وكما يوضح الجزء التالي من هذا القسم، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي بالفعل عن كثب مع الأمم المتحدة في مجالات مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الإنسان. ولكن، يرد أيضاً مثالان متناقضان تم الاستشهاد بهما خلال المقابلات التي تبرز الطرق المحتملة للتأثير على الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات، إذا كان من الممكن استغلالها.

دراسة حالة 1: القرار 1540

تم اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540 في العام 2004 الذي يتناول جهود الأمم المتحدة لمنع إنشاء أسلحة الدمار الشامل وانتشارها. منذ العام 2013، يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً مهماً في تطوير هذا القرار وتنفيذه، والعمل بشكل وثيق مع لجنة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

جاء الاتصال الأولي من خلال عمل اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، بعد إحاطة عامة للبرلمانيين من قبل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي التابعة للأمم المتحدة خلال جمعيتها العامة الـ129. ما نتج عن تلك الجلسة هو انخفاض مستوى التوعية بين الأعضاء البرلمانيين حول القرار، وكان رئيس لجنة الأمم المتحدة مقتنعاً بأن البرلمانات والبرلمانيين سيكونون حاسمين في مراقبة القرار وتنفيذه. ثم قام مكتب المراقب الدائم بربط لجنة القرار 1540 بموظفي الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف الذين يتعاملون مع مسائل السلم والأمن.

ونتيجة لتلك المشاركة، أطلع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي لجنة القرار 1540 مباشرة في العام 2015 على الإجراءات التي يمكن وينبغي أن يتخذها الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه لدعم التنفيذ الكامل للقرار. وأعقب ذلك ندوات إقليمية في ساحل العاج، ومؤخراً في جزر المحيط الهادئ، مما يعني أن البرلمانيين من البلدان المجاورة يمكنهم مقارنة التجارب ومعالجة تعقيدات التنفيذ.

ونتائج هذا التعاون ثلاثة أضعاف. أولاً، زاد الوعي بالقرار رقم 1540 ودعمه بين البرلمانات. ويعتبر اعتماد القرار والمصادقة عليه من قبل عدد من البلدان في السنوات الأخيرة نتيجة مباشرة لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في هذه المسألة. ثانياً، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، ويساهم في المراجعة الشاملة لتنفيذ القرار رقم 1540، وقد قدم دعمه لمزيد من البرلمانات التي تسعى إلى تنفيذ القرار. ثالثاً، تم الاعتراف صراحةً بالمساهمة الأساسية للبرلمانات من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. القرار رقم 2325 هو قرار مجلس الأمن الوحيد الذي يشير بشكل محدد إلى الدور الذي تؤديه البرلمانات في تحقيق تنفيذه.

دراسة حالة 2: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي حدد 23 هدفاً لفتح الهجرة القانونية وكبح العبور غير الشرعي للحدود. على الرغم من دعم 152 دولة للاتفاق، صوتت ضده خمس دول، بما فيها الولايات المتحدة وبولندا وجمهورية التشيك، بينما رفضت 12 دولة أخرى الموافقة عليه، بما فيها أستراليا وتسع دول داخل الاتحاد الأوروبي. إنه خارج نطاق هذا التقييم لتقديم تحليل مفصل للتوترات والانقسامات داخل الأمم المتحدة حول المفاوضات، واعتماد الاتفاق والمحاولات اللاحقة لتنفيذه، لكنه يعكس حقيقة أن الهجرة لا تزال قضية خلافية للغاية وحساسة سياسياً، تدخل في صميم العديد من المناقشات المحلية حول حقوق الإنسان والسيادة الوطنية والتجارة الحرة. بعبارة أخرى، الهجرة هي شكل من القضايا المحورية للعديد من الشواغل البرلمانية، وحيث يمكن للبرلمانيين أن يقدموا منظوراً متميزاً، وربما ساعدوا الأمم المتحدة على تفادي التعثر، لكن تم التغاضي عنها في العديد من المراحل الرئيسية في العملية.

وإن عدم وجود أي مساهمة برلمانية مميزة في القرار النهائي لم يكن بسبب نقص الجهود من جانب الاتحاد البرلماني الدولي نفسه. اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي إعلاناً بشأن الهجرة الأكثر عدلاً في جمعيته العامة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وركزت جلسة الاستماع السنوية المشتركة في الأمم المتحدة في نيويورك في شباط/ فبراير 2018 على قضية الهجرة، في محاولة مدروسة للمساعدة في تشكيل مناقشات الأمم المتحدة التي جرت في ذلك العام. أقر تقرير جلسة الاستماع، الذي تم تعميمه في مذكرة من رئيس الجمعية العامة، بأنه سيكون البرلمانات دور رئيسي في تنفيذ الميثاق.[10] تبع ذلك إعلان انبثق عن أربعة أيام من النقاش في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/ مارس 2018 حول هذه القضية، الذي حث على إدراج نص محدد في الاتفاق يشير إلى الدور الفريد الذي يجب أن تؤديه البرلمانات. في وقت لاحق من العام، خاطب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي المنظمة الدولية للهجرة بحجة أن الملكية البرلمانية لقضية الهجرة ضرورية. صدر قرار في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر عزز مركزية القضية بالنسبة للبرلمانات، وتم اعتماد إعلان ختامي في اجتماع عقد في كانون الأول/ ديسمبر 2018 في الرباط، الذي ألزم البرلمانيين "استخدام سلطتنا بالكامل للمساعدة في تنفيذ الاتفاق العالمي."[11]

ومع ذلك، فإن النص النهائي للاتفاق يشير بشكل عابر فحسب إلى دور البرلمانات في تنفيذ الاتفاق، كجزء من قائمة طويلة من الشركاء المحتملين، بعد المجتمع المدني والمنظمات الدينية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والنقابات العمالية. كان هناك القليل من الإحساس بأن البرلمانات قد ساهمت بقدر كبير في جوهر الاتفاق.

وكان جزء من المشكلة هو أن معظم الإعلانات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي لم تحدد مواقف واضحة المعالم لتوفير منظور إضافي لمفاوضي الأمم المتحدة بشأن الاتفاق. عندما يتعلق الأمر بالتفاوض

[10] تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2018، A/72/803، الفقرة. 43.

[11] اجتماع برلماني بمناسبة اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 6-7 كانون الأول/ ديسمبر 2018، الرباط.

https://www.ipu.org/news/news-in-brief/2018-12/bringing-parliamentary-dimension-global-compact-migration.

الفعلي بشأن الاتفاق، لم يكن لدى مكتب المراقب الدائم القدرة على متابعة العملية فعلياً على مدار عدة أسابيع وتقديم تقرير إلى البرلمانات وفقاً لذلك. نظراً للطبيعة الخلافية للقضية، فقد أثارت آراء مختلفة من البرلمانيين في بلدان مختلفة، غالباً ما تتعلق فيما إذا كانت بلادهم مصدراً للهجرة أو بلد عبور للمهاجرين أو وجهة نهائية. تشير الأدلة القصصية من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن العديد من المناقشات الخاصة في جلسة الاستماع السنوية عكست هذه الانقسامات وجعلت صياغة النص النهائي حساسة. وعلى هذا النحو، لم يكن موقف الاتحاد البرلماني الدولي قادراً على تقديم الكثير مما يميز المناقشة، بصرف النظر عن الحث على مشاركة البرلمانات في عملية التنفيذ من خلال التشريع والرقابة.

وبالرغم من وجود فرص لإثراء النقاش الدائر داخل الأمم المتحدة بطرق أخرى. أكد العديد من البرلمانيين الذين تمت مقابلتهم كجزء من التقييم كيف أن إدراج المنظور البرلماني يسمح للأمم المتحدة بفهم "ما تشعر به على أرض الواقع"، وأن البرلمانيين، بسبب قربهم من المواطنين، لديهم إحساس أفضل بكيفية ظهور القضايا في السياسة الوطنية والرأي العام. وقد تجلى ذلك في الاستطلاع الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي بين البرلمانيين حول قضية الهجرة والذي أظهر: الدعم الواسع لمبادئ الميثاق ومقاومة الإجراءات التي قد تلزم الحكومات؛ والاستعداد والقدرة المحدودة على تنفيذ أحكام الميثاق؛ وانخفاض مستويات الوعي بين البرلمانات والعامة، وتوجد آراء متباينة للغاية حول ما إذا كانت الهجرة هي المسؤولية الرئيسية للمجتمع الدولي أو الحكومات الوطنية، ومرة أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما إذا كانت الدولة مصدراً أو طريقاً انتقالياً أو وجهة للهجرة.
ومع ذلك، في حين أن مثل هذه الاستطلاعات هي اختبار مفيد للرأي البرلماني، إلا أنها لا يمكن أن تكون إلا جزءاً واحداً من استراتيجية مؤثرة.

ويبرز القرار رقم 1540 كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دوراً مهماً في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها المعلنة. يمكن القول إن المنظور البرلماني كان أكثر صلة بالميثاق العالمي بثلاث طرق على الأقل. أولاً، في فهم الديناميات السياسية الوطنية حول مثل هذه القضية الحساسة، وتوقع المشاكل المحتملة لاعتمادها وتنفيذها. ثانياً، في بناء دائرة انتخابية للبرلمانيين المناصرين الذين

يمكنهم إذكاء الوعي وتحدي المفاهيم الخاطئة وبناء الدعم الوطني للميثاق. ثالثاً، عرض طريق لمتابعة الأصوات البرلمانية، مع تزويد الأمم المتحدة بمعلومات عن التحديات المتعلقة بالاعتماد والتنفيذ.

وكان الاعتراف الكبير الذي حققه الاتحاد البرلماني الدولي في القرار رقم 1540 نتيجة المشاركة على عدة مستويات، التي ورد من خلالها إدراك متزايد لكيفية عمل الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة معاً لتحقيق أهداف مشتركة مفيدة. في المقابل، وبسبب الإعلان الغامض للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الهجرة، كان التأثير على الاتفاق يتعلق أكثر بإدراج إشارة إلى دور البرلمانات في نص الإعلان الختامي. كان هناك وبلا شك حجة لمشاركة برلمانية أكبر، لكن سياسة المسألة، إلى جانب الموارد المحدودة داخل مكتب المراقب الدائم صعبت من إجراء تلك الاتصالات.

الخاتمة

يسلط المثالان الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات بشكل عام داخل منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز الحوكمة العالمية من خلال الأمم المتحدة، وبذلك، توسيع نطاق ونفوذ البرلمانات نفسها. في هذا الصدد، فإن مكتب المراقب الدائم هو بلا شك مورداً قيّماً للاتحاد البرلماني الدولي، والموظفون على اتصال جيد ويحظى باحترام كبير من قبل نظرائهم داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن قبل العديد من المنظمات الأخرى المشاركة مع الأمم المتحدة. يوفر مكتب المراقب الدائم النسيج الذي يجمع بين مجموعة الأنشطة الأوسع للاتحاد البرلماني الدولي. ومع ذلك، فإن قدرة مكتب المراقب الدائم على تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي محدودة بالموارد والقدرات. وتجدر الإشارة إلى أن مكتب المراقب الدائم يضم ثلاثة موظفين فحسب، اثنان منهم يعملان في صلب نشاط الاتحاد البرلماني الدولي، وموظف دعم إداري واحد. مع وجود موظفين اثنين فحسب منخرطين في قضايا السياسة، من المستحيل على مكتب المراقب الدائم توفير تغطية لجميع أعمال الأمم المتحدة التي ستكون ذات أهمية للبرلمانات على مستوى العالم.

وبالمثل، فإن هذا النقص في القدرات يعني أنه من الصعب على المكتب تمثيل خبرة الاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في المجالات الرئيسة. كما في حالة القرار رقم 1540، فإن الافتقار إلى القدرات يعني أن المشاركة مع أجزاء معينة من الأمم المتحدة كان يقودها فريق السياسة الخبراء في

الاتحاد البرلماني الدولي. هذا مفيد من نواح كثيرة، وكما يوضح الجزء التالي من التقرير، تمكن خبراء الاتحاد البرلماني الدولي من المشاركة بفعالية كبيرة مع الأمم المتحدة في مجالات السياسة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الإنسان، نتيجة لخبراتهم في مجال السياسات. ولكن، من نواح كثيرة، يتم فصل هذا عن عمل مكتب المراقب الدائم. يحدّ هذا النقص في التكامل من الفرص المتاحة أمام الاتحاد البرلماني الدولي لانتهاز الفرص خلال المشاركة اليومية مع الأمم المتحدة، وبالتالي إقناع محاوري الأمم المتحدة بالسبب الذي يجعلهم بحاجة للعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي.

والنقطة الأساسية هي أنه من خلال عمل البرلمانات الوطنية، يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بإمكانية الوصول المباشر إلى مخزون ضخم من الخبرات والتجارب. يقدم هذا دليلاً هاماً على المستوى الوطني حول كيفية عمل السياسة والتنفيذ، ويوفر منظوراً برلمانياً فريداً ومميزاً حول تلك السياسة. من الواضح أن العمل البرنامجي للاتحاد البرلماني الدولي له صلة مباشرة بتلك التجربة، ويستخدمها كأساس لكثير من نشاطه. العلاقة بين تلك التجربة على مستوى الدولة وعمل مكتب المراقب الدائم أبعد ما يكون، ويتمثل التحدي في دمج البرلمانات الوطنية وفرق البرامج والاستراتيجية المؤثرة مع مؤسسات الأمم المتحدة.

3. 2 المشاركة مع الأمم المتحدة من خلال نشاط البرنامج

بالرغم من أن الكثير من التركيز على مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة ينصب على العلاقة الرسمية مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية في نيويورك، فإن برنامج عمل الاتحاد البرلماني الدولي ينطوي على تفاعل منتظم وروتيني مع أجزاء أخرى من هيكل الأمم المتحدة، ليس أقلها في جنيف. تم تسليط الضوء على هذا التركيز البرنامجي في بيان المهمة الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي، والذي يقول: "نحن نعمل من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين الشباب والتنمية المستدامة من خلال الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني". تركز خمسة من الأهداف الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي على الموضوعات المتعلقة بالسياسات الواردة في بيان المهمة، ولا تشمل اهتمام المنظمة المتزايد بتغير المناخ.

ومما لا يثير الدهشة، أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات مثل السلام والأمن، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وحقوق الإنسان كان أساساً لتعاون مكثف مع الأمم المتحدة على المستوى

العملياتي، وظهر في العديد من الإعلانات والاتفاقيات بين المنظمتين على مدار العشرين عاماً الماضية. لأسباب تتعلق بالموضع والقدرة فإنه ليس من الممكن توثيق مجموعة واسعة من أنشطة برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، وبدلاً من ذلك يتم تناول مجالين محددين للعمل أدناه، فيما يتعلق باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وحقوق الإنسان. وهي تقدم رؤى حول كيفية تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي لقدرته على التأثير في سياسة الأمم المتحدة وقراراتها في مجالات محددة، والطريقة التي تعمل بها المنظمتان بشكل متضافر، ومصادر التأثير التي يمكن أن يستخدمها الاتحاد البرلماني الدولي في متابعة أهداف المشروع السياسي.

i. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تم اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1979، ودخلت حيز التنفيذ كمعاهدة دولية في العام 1981.

وترد لجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المؤلفة من 23 خبيراً في حقوق المرأة من جميع أنحاء العالم، لضمان تنفيذ ومراجعة الالتزام باتفاقية جميع الدول الموقعة. تلتزم كل دولة موقعة بتقديم تقرير كل أربع سنوات وتقوم اللجنة بإجراء مراجعات دورية لكل دولة، مع تقييم سبع أو ثماني دول في كل اجتماع من اجتماعات المراجعة الثلاثة كل عام. تحدد اللجنة عادة أربعة مجالات مثيرة للقلق فيما يتعلق بالاتفاقية، وتحدد "قائمة القضايا قبل تقديم التقارير". وبعد الدراسة، ستقدم اللجنة مجموعة من الملاحظات حول التطورات الإيجابية، ومجالات الاهتمام، وتوصيات للعمل.

وطور الاتحاد البرلماني الدولي علاقة عمل وثيقة مع اللجنة منذ العام 2000. وقد بُني هذا إلى حدٍ ما على تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) داخل البرلمانات، وعلى الاهتمام المؤسساتي للاتحاد البرلماني الدولي في التعامل مع الأمم المتحدة بشأن مثل هذه القضايا. لكنها استفادت أيضاً من مخاوف مجموعة من النساء البرلمانيات النشيطات ضمن الاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من طاقم العمل البرنامجي في جنيف الذين تمكنوا من تطوير تلك العلاقة إلى درجة أصبحت فيها اللجنة في البعام 2010 الهيئة الوحيدة لمعاهدة الأمم المتحدة التي اعتمدت سياسة التعاون مع البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي. تنص تلك السياسة على أنه ينبغي على الحكومات

"ضمان المشاركة الكاملة للبرلمان وأعضائه" في إعداد التقارير وتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها، والاستمرار في تقديم سلسلة من التوصيات حول كيفية تحقيق ذلك.

وبالتالي، يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات دوراً مهماً بشأن قضية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد وفرت هذه العلاقة الأساس لتوسيع النفوذ البرلماني والمشاركة في مجموعة من القضايا المتعلقة بالجندر والمساواة، بما في ذلك التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) والمشاركة ومنع العنف ضد النساء والفتيات.

وعكست نقطة البداية في جزء كبير من هذه المشاركة الجهود المتضافرة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة مع اللجنة بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. منحت اللجنة الاتحاد البرلماني الدولي منذ مرحلة مبكرة، الفرصة للتحدث في اجتماعاتها، ويرجع ذلك إلى حدٍ ما إلى أن هذه المساهمات المباشرة قدمت نوعاً من منظور لم يكن متاحاً بخلاف ذلك، مما يعكس كلاً من التجربة "على أرض الواقع"، فضلاً عن التجربة الشخصية للنساء السياسيات. كما كان موظفي البرنامج قادرين أيضاً على التأكد من أن الاتحاد البرلماني الدولي هو محاور جاد ومستنير ومنظم للجنة، وأن الإحاطات الإعلامية مستنيرة بالأدلة ومتابعة أي قضايا ذات صلة.

ولقد سلطت مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي الضوء على القضايا التي كان من المفترض أن تعزز تلك العلاقة أكثر من كونها كشفت بأن البرلمانات كانت غائبة إلى حد كبير عن عملية المراجعة، وغالباً ما كانت غير مدركة أن حكوماتها كانت تقدم تقاريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبالتالي فهي غير قادرة على المساهمة. اتضح خلال هذه المناقشات المبكرة مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين أن المعلومات التي تقدمها الحكومات لم تكن دقيقة أو موثوقة في كثير من الأحيان، وأنه يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً محورياً في جودة التقارير ورصد المتابعة والتنفيذ. على هذا النحو، أتاحت المشاركة مع الاتحاد البرلماني الدولي للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الوصول إلى مجموعة من السياسيين الملتزمين الذين يمكنهم العمل كمناصرين وداعمين لالتزامات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل برلماناتهم، والذين لن يقوموا فحسب بتعزيز الوعي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل برلماناتهم، وزيادة

الخبرة البرلمانية الوطنية في مثل هذه القضايا، وإنما ضمان تجهيز البرلمان لتأدية دور فعال في عملية المراجعة.

وقد تعزز ذلك بشكل أكبر من خلال دور الاتحاد البرلماني الدولي في توسيع هذا الدعم ليشمل البرلمانات والبرلمانيين بشكل عام. يمكن أن ترى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الميزة الواضحة المتمثلة في قدرة البرلمانات على دعوة حكوماتها للمساءلة عن التزاماتها المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم هذا الدعم، وتوسيع الاهتمام البرلماني بالقضايا، وزيادة الإرادة السياسية تجاه تنفيذ أحكام الاتفاقية.

ونتيجة لهذا التعاون، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة متنوعة من التقنيات ومجموعات الأدوات والأنشطة
التي تم تصميمها لتعزيز هذه الأهداف، وتكمن أهمية دور الاتحاد البرلماني الدولي إلى حدٍ ما في قدرته على العمل في وقت واحد على جميع المستويات الثلاثة، مما يمنحه ميزة تفوق كل مؤسسة أخرى تقريباً.

وهذا يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي على اتصال مباشر مع البرلمانات على المستوى الوطني قبل مراجعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث يزودها بالدعم والتوجيه لتقييم التقدم الذي تم إحرازه، والذي شمل إصدار دليل عن القضايا الرئيسية وقائمة مرجعية للبرلمانيين. يُستكمل ذلك من خلال الفعاليات الإقليمية التي تجمع بين البرلمانيين من البلدان المجاورة لتبادل الخبرات وتطوير تقنيات جديدة في بيئة آمنة/ محايدة من حيث النطاق، مما يمكّن الاتحاد البرلماني الدولي من استخلاص المزيد من الأفكار والدروس الرئيسية. وعلى المستوى العالمي، تأخذ المشاركة بين الأقران دينامية مختلفة، مما يضمن أن التجربة الوطنية هي التي تشكل التطوير للسياسة العالمية.

ومن السمات المهمة لهذه الفعاليات أن أعضاء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يشاركون بانتظام في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، مما يساعد في التأكيد على الأهداف المشتركة للمنظمتين ويعزز الشرعية التي تضفيها المشاركة البرلمانية على عملية اتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضد المرأة. على هذا النحو، تعمل المنتديات العالمية والإقليمية على إحداث تأثير على المستوى الوطني.

وفي الختام، فإن تجربة الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تسلط الضوء على كيفية قيام المنظمة ببناء علاقة شديدة التأثير مع الأمم المتحدة من خلال قضية سياسات محددة، مما زاد من قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على تشكيل السياسة في المجالات ذات الصلة. ترد فائدة متبادلة واضحة لهذه العلاقة تتمثل في أن الأمم المتحدة قادرة على زيادة قدرتها على تحقيق أهداف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال الإدماج الفعال للبرلمانيين في تعزيز ورصد وتنفيذ أحكامها. كما يساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات والبرلمانيين من خلال هذه العلاقة لإحداث فرق ملموس في تصرفات حكوماتهم، وزيادة مهارات وتأثير البرلمانات الوطنية في قضية محورية لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي ورسالته. كما تعمل أيضاً من خلال هذه العملية، على توسيع نفوذها المؤسساتي على كيفية تشكيل تلك السياسة.

ويمكن ملاحظة الأثر الملموس لمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ التزامات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال عدد البرلمانات التي ساهمت في عملية المراجعة. تشير إحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي إلى أنه من بين البلدان التي تخضع للمراجعة كل عام، ارتفعت النسبة المئوية للبرلمانات المشاركة في صياغة تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من 25 بالمئة إلى 44 بالمئة بين العامين 2013 و2019، في حين انخفض العدد الذي لديه آليات متابعة قائمة من 12.5 بالمئة إلى 44 بالمئة.

وتقدم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ثلاثة دروس حول التعامل مع الأمم المتحدة قد تكون ذات صلة أكبر بمتابعة المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي. أولاً، كان الاهتمام الأولي مدفوعاً بالسياسة وليس بالعملية. تعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قضية محورية في مهمة الاتحاد البرلماني الدولي، وكانت المشاركة المبكرة مدفوعة بأساس منطقي واضح للاتحاد البرلماني الدولي للسعي من أجل تحقيق أهدافه من خلال المشاركة مع الأمم المتحدة. ثانياً، قدم الاتحاد البرلماني الدولي مساهمة مميزة من شأنها وبلا شك أن تفيد اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي جاءت إلى حدٍ ما من المشاركة النشطة للبرلمانيين المهتمين، والقدرة الخاصة بالسياسات

وخبرات موظفي البرنامج في جنيف. ثالثاً، جمع تطور تلك العلاقة وتأثير الاتحاد البرلماني الدولي بين أهداف استراتيجية واضحة وأهداف تكتيكية، مما سمح للأعضاء البرلمانيين والموظفين بالعمل جنباً إلى جنب مع اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لاكتشاف وانتهاز الفرص من أجل تعزيز جدول الأعمال عند ظهورها.

ii. حقوق الانسان

كان عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال حقوق الإنسان فعالاً للغاية في السنوات الأخيرة من حيث مشاركة الأمم المتحدة، لكن بسبب قيود النطاق المتاح في هذا التقرير، تم وصفه بإيجاز أكثر من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلى حدٍ ما لأنه يقدم العديد من الدروس المماثلة.

وتأسس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العام 2006، ومقره في جنيف، ويدعمه في عمله مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. كان إنشاء مجلس حقوق الإنسان لتمكين الأمم المتحدة من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق ذلك هي من خلال المراجعة الدورية الشاملة التي، على غرار تقارير اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تلزم كل دولة بتقديم تقرير عن قضايا حقوق الإنسان كل أربع سنوات ونصف.

واتبع تطور العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان أيضاً منطقاً مشابهاً لمنطق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. يتيح الاتحاد البرلماني الدولي للأمم المتحدة الوصول إلى الخبرة البرلمانية، ودائرة من دعاة حقوق الإنسان وزيادة القدرة على المستوى الوطني لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها. ومع ذلك، في حين أن اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قدمت نقطة اتصال مباشرة وواضحة للاتحاد البرلماني الدولي، فإن آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أكثر تعقيداً وإرباكاً. لذلك، اعتمد الدفع الأولي على سفراء الأمم المتحدة الشخصيين، غالباً أولئك الذين تم انتخابهم سابقاً كسياسيين من أجل العمل كمدافعين عن مزيد من مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي والمشاركة البرلمانية.

وبالرغم من أن الاتحاد البرلماني الدولي كان نشطاً في مجال حقوق الإنسان لبعض الوقت، فقد مكّن اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان في تموز/ يوليو 2014 الاتحاد البرلماني الدولي من تعزيز دوره داخل

الأمم المتحدة. وينص هذا القرار على أن البرلمانات يمكن أن تكون شركاء حيويين في إعمال حقوق الإنسان ويقر صراحة بدور الاتحاد البرلماني الدولي في العمل بشكل أوثق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مما يوفر الأساس لمبادرات مشتركة بين المنظمتين.

والنموذج الذي اتبعه الاتحاد البرلماني الدولي في هذا الصدد هو المشاركة في البداية على مستوى استراتيجي من خلال عقد ورش عمل إقليمية مع الأمم المتحدة للبرلمانيين الأكثر اهتماماً بحقوق الإنسان، ثم متابعة ذلك بدعم أكثر استهدافاً ومصمم خصيصاً للبرلمانات الفردية وللجان البرلمانية. بمعنى آخر، تتمثل العملية أولاً في تعزيز فهم ودعم المبادئ العامة بين البرلمانيين، وثانياً، التوصل إلى طرق لجعل هذه المبادئ خاصة بالسياقات الوطنية، وثالثاً، دعم البرلمانيين في عملية تتبعها وتنفيذها في بلدانهم. وهذا يعني الدعم في إنشاء لجان حقوق الإنسان، وتطوير عمليات اللجان للمساهمة في المراجعة الدورية الشاملة وتقديم الأدلة والمشورة لها في مراقبة حقوق الإنسان.

وتتمثل الميزة الإضافية لهذه التجربة على المستوى الوطني في أن الاتحاد البرلماني الدولي تمكن من تجميع الدروس من البرلمانات الوطنية المختلفة. يتيح ذلك إجراء مقارنات عبر البرلمانات وتبادل الخبرات بين البرلمانيين من خلال ورش عمل إقليمية لبناء القدرات، مما يزيد من تعزيز قدرة البرلمانيين على معالجة قضايا حقوق الإنسان الرئيسة، كما يعني أيضاً أن الاتحاد البرلماني الدولي قد أصدر منشورات تستخلص هذه الدروس في دراسات حالة، وكتيبات ارشادية عن حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وإن هذا المزيج من التقنيات، والتنقل بين الوطني وما فوق الوطني، وبين المبادئ العامة والإجراءات المحددة، وبين ورش العمل ذات الطابع السياسي والدعم المخصص للبرلمانات الفردية، هو جانب مهم من هذا العمل. ونتيجة لذلك، فإن مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي تجلب خبرات ووجهات نظر معينة حول التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والتي كان من الصعب على الأمم المتحدة الوصول إليها، كما أدت أيضاً إلى إذكاء الوعي والتواصل مع هياكل الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بين البرلمانيين بشكل عام، وزيادة عدد البرلمانيين الذين لديهم الاهتمام والحافز والقدرة على متابعة هذه القضايا على المستوى الوطني.

وهذا يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي قد زاد من تأثيره مع الأمم المتحدة على عملية المراجعة الدورية الشاملة، مما يساعد على تشكيل السياسة، وتحديد الإجراءات وإيجاد مكانة برلمانية في التنفيذ. كما وسع

نطاق خبرة الاتحاد البرلماني الدولي وسلطته بشأن هذه المسألة، وزاد من قيمته للبرلمانات الوطنية وللسياسيين. استمر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في التطور والتوسع خلال السنوات القليلة الماضية، وبشكل أساسي لأن كلا الجانبين يدركان المنفعة المتبادلة لتلك العلاقة، مع زيادة دعم الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات الوطنية وتعزيز سمعتها، وتحسين الأمم المتحدة لآفاق التقدم في مجال حقوق الإنسان من خلال المراجعة الدورية الشاملة.

بالإضافة إلى أوجه التشابه مع عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يبرز درسان استراتيجيان آخران. الأول هو الدور الذي يؤديه المتحالفون داخل نظام الأمم المتحدة الراغبين في الدفاع عن مشاركة برلمانية أكبر. في هذه الحالة، تأدية السفير الإكوادوري دوراً محورياً في التغلب على الحذر الفطري لممثلي الأمم المتحدة الدائمين الذين حرصوا على تجنب ما اعتبروه تدخلاً خارجياً في عملهم. ثانياً، يسلط الضوء على قيمة الاعتراف الرسمي (في هذه الحالة القرار رقم 2014) في تمكين الاتحاد البرلماني الدولي من الوصول إلى أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. كان هذا الاعتراف يعني بأن الاتحاد البرلماني الدولي اكتسب الشرعية في أعين العديد من مسؤولي الأمم المتحدة الذين كانوا متشككين بذلك سابقاً، ووسع من إمكاناتهم للعمل. ومع ذلك، بمجرد دخول النظام، بُنيت تلك العلاقة على مضمون سياسات ومساهمة برلمانية فريدة.

3.3 المشاركة مع عمليات الأمم المتحدة على المستوى الوطني

لطالما سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم الدعم المباشر للبرلمانات الوطنية التي غالباً ما تعمل فيها شعب الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة في بلدانها. ليس من الممكن تحديد النطاق الهائل لهذا النشاط في هذا التقرير، والذي يتضمن الكثير منه مساهمات مخصصة وتكتيكية، وخلال فترة التقييم لم نتمكن من التحدث مباشرة إلى الأعضاء ممثلي نقاط الاتصال في الاتحاد البرلماني الدولي ولا فرق الأمم المتحدة القطرية حول تفاصيل عملهم على المستوى الوطني.

ويرد بلا شك مجال لتعزيز النفوذ البرلماني من خلال الطريقة التي يتعاملون بها مع الأمم المتحدة على المستوى الوطني، وفرص تعزيز تأثيرهم على السياسات والتشريعات والشؤون المالية المتعلقة على وجه التحديد بتنفيذ أولويات الأمم المتحدة، وليس أقلها أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، أشار العديد من البرلمانيين إلى أن السبب الذي يجعل البرلمانات تهم الأمم المتحدة أكثر هو أننا "نتحكم في

الأموال"، والرقابة المالية هي أداة سياسية وطنية مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. على هذا النحو، سيكون هناك بلا شك طرق يمكن من خلالها دعم الرقابة البرلمانية على التمويل على المستوى الوطني ومواءمتها مع مصالح الأمم المتحدة. ومع ذلك، اقتصرت المناقشات حول هذه الأبعاد على مقابلات مع برلمانيين فرديين حول تجربتهم الشخصية أو مع ممثلي الأمم المتحدة في نيويورك. وبالتالي، يرد مجال لتحقيق أشمل في الديناميات على المستوى الوطني، وأي تحليل لاحق ينبع من هذا التقرير يمكن أن يستكشف بشكل مفيد بعض هذه المواضيع بمزيد من التفصيل.

وعلى هذا النحو، يسلط هذا القسم الضوء على ثلاث نقاط موجزة فحسب فيما يتعلق بالسياق الوطني للتفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات على المستوى الوطني، والفرص التي قد تكون موجودة.

والنقطة الأولى هي إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي (وخاصة دور المنسقون المقيمون). أظهر العديد من كبار مسؤولي الأمم المتحدة الذين تمت مقابلتهم ما رأوا أنه إمكانات هائلة لمشاركة برلمانية أكبر بكثير مع الأمم المتحدة "على مستوى المنظومة" على المستوى القطري من خلال الإصلاح المستمر لنظام التنمية في الأمم المتحدة، لا سيما من خلال وظيفة المنسق المقيم للأمم المتحدة المعاد تنشيطها.

وعقب توصيات قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي دعت إلى إنشاء "علاقة أكثر تنظيماً" بين البرلمانات والأمم المتحدة، سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز التعاون بين فرق الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات الوطنية، وتحديد مجالات لمزيد من التعاون؛ وتسهيل مشاركة البرلمانات في العمليات الوطنية الرئيسية للتنمية المستدامة؛ ودعم مراجعات القدرات الداخلية للبرلمانات من أجل تعميم أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الدولية الأخرى؛ وتعزيز البيانات المستقلة وقدرات التحليل والمعلومات؛ وإشراك البرلمان في أعمال الوساطة والوقاية من النزاعات التي تقودها الأمم المتحدة؛ وإبقاء البرلمان على علم بأنشطة الأمم المتحدة في البلاد.[12] كل هذا يوفر أساساً يمكن البناء عليه.

والنقطة الثانية، وذات الصلة، هي أهداف التنمية المستدامة. بالنظر إلى أن إحدى المسؤوليات الأساسية للمنسق المقيم هي تنسيق المراجعة الشاملة لفريق الأمم المتحدة القطري لخطة العام 2030

[12] راجع ورقة الاتحاد البرلماني الدولي "تعزيز المنسق المقيم وربط البرلمان التابع للأمم المتحدة: الأهداف الرئيسية وأساليب التفاعل"، التاريخ غير معروف.

على أرض الواقع في جميع البلدان الـ 129 التي يوجد فيها فريق قطري للأمم المتحدة، هناك مجال كبير الآن للمنسقين المقيمين المتفرغين من أجل المشاركة على نطاق أوسع مع جميع الجهات المعنية الوطنية الرئيسية، بما في ذلك البرلمانات. إلى جانب إبلاغ البرلمان، يمكن للمنسقين المقيمين أن يأخذوا زمام المبادرة للمشاركة بشكل جوهري مع اللجان البرلمانية ذات الصلة بشأن أهداف التنمية المستدامة، أو اللجان المعنية بالتنمية المستدامة/ التنمية الدولية حول القضايا الرئيسة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وسيكون المنسقون المقيمون مسؤولين بشكل حاسم عن دعم فريق الأمم المتحدة القطري لعملية المراجعة الوطنية الطوعية التي تتعقب التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. تشارك البرلمانات في العديد من البلدان بالفعل في هذه العملية بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي على المستويين الوطني والإقليمي. من الواضح أن الضغط البرلماني على السلطة التنفيذية، والإشراف على التنفيذ هو نقطة اتصال مهمة تغذي تلك التقارير الوطنية الطوعية.

والنقطة الثالثة، أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أهمية منتدى التعاون الإنمائي كنموذج لتكامل أكبر بين المصالح البرلمانية والأمم المتحدة. واعتُبر على نطاق واسع أن الاتحاد البرلماني الدولي قد اضطلع بدور حاسم في تيسير المشاركة النشطة والمتزايدة للبرلمانات في تطوير سياسات التعاون الإنمائي الوطنية من أجل تحقيق أثر إيجابي. أشارت تلك المقابلات إلى أن الدور النشط الذي أداه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في الفريق الاستشاري لمنتدى التعاون الإنمائي كان أساسياً، لكن نجاحه كان أيضاً انعكاساً للمصالح المشتركة والتعلم المتبادل ومدى قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على حشد مشاركة البرلمانيين مع الخبرة والتجربة الموضوعية حول قضايا السياسة الرئيسية.

ويبدو أن وجهة النظر داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة (على عكس الدول الأعضاء) هي أن هناك مجالاً أمام الاتحاد البرلماني الدولي لبناء نفوذه حول هذه الأنماط من نقاط الدخول، لا سيما إذا كان بإمكان الاتحاد البرلماني الدولي تسخير الإمكانات البرلمانية حول أهداف التنمية المستدامة.

ويبدو أيضاً أن هذه الأهداف تتلاءم مع نتائج تقييم الاتحاد البرلماني الدولي لمستويات فهم البرلمانات للأمم المتحدة والتعامل معها. اقترح تقريباً جميع البرلمانيين الذين تمت مقابلتهم في نيويورك كجزء من هذا التقييم أن الغالبية العظمى من البرلمانيين يعرفون القليل عن الأمم المتحدة، وليس لديهم اهتمام

كبير بنشاطها. يبدو أن استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي يدعم هذا الموضوع، مما يشير إلى أنه في حين أن العديد من البرلمانات لديها القدرة على استدعاء الوزراء والمنسقين المقيمين لحساب نشاط الأمم المتحدة، إلا أنها سمة نادرة لعملهم. لقد عمل حوالي ثلث البرلمانات فحسب مع فريق الأمم المتحدة القطري، وقام 11 بالمئة فحسب من البرلمانات بمراجعة تقرير التقدم بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. بعبارة أخرى، توجد إمكانية لعلاقة أكثر إنتاجية بكثير، إذا أمكن اغتنام تلك الفرص.

4. الاستنتاجات والتوصيات

سعت هذه المراجعة إلى تغطية قدر كبير من الجوانب في فترة زمنية قصيرة نسبياً، وكان من المفيد بلا شك أن تكون قادرة على التعمق في التحقيق لبعض المجالات. من الصعب التوصل إلى استنتاجات نهائية حول مدى نجاح المشروع السياسي برمته بسبب الغموض المركزي داخل المشروع نفسه. كما ذكر في عدة نقاط، يتم الحكم عليها من قبل الجهات المعنية المختلفة بناءً على معايير مختلفة، ويرد عدد قليل، إن وجد، من المؤشرات المتفق عليها بشكل مركزي التي ينبغي قياس التقدم على أساسها.

وحقق الاتحاد البرلماني الدولي اعترافاً رسمياً كبيراً داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما كشريك على المستوى الاجرائي/ التنفيذي، وله تأثير ملموس في مجالات السياسة الرئيسية ويذكي وعي البرلمانات والبرلمانيين وإشراكهم، إلا أنّه يرد قلق واضح داخل الاتحاد البرلماني الدولي حول ما إذا كان بإمكان المنظمة وينبغي لها أن تحقق المزيد لإدراج صوت البرلمان في العمليات التداولية للأمم المتحدة.

وإن قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على العمل بفعالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى وصوله إلى البرلمانيين كمصادر للخبرة والمناصرة والتنفيذ، تميزه عن المنظمات الأخرى. في مجالات السياسة الرئيسية، استخدمت هذه المزايا لتطوير علاقات وثيقة مع هيئات الأمم المتحدة لتحقيق غايات مفيدة للطرفين. لقد أوجد هذا النهج حلقة مثمرة: حيث أدركت الأمم المتحدة الدور العملي القيّم الذي أداه الاتحاد البرلماني الدولي في المساعدة على تنفيذ النتائج السياسية للأمم المتحدة، وقد أدى ذلك إلى الاعتراف الرسمي بالاتحاد البرلماني الدولي في وثائق الأمم المتحدة وفي المزيد من وكالات وإدارات الأمم المتحدة التي تسعى إلى العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الوفاء بمهامها الموكلة إليها؛ وهذا بدوره يعزز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي داخل الأمم المتحدة، ووصوله إلى أجزاء أخرى من الأمم المتحدة؛ وقد

أتاح ذلك للاتحاد البرلماني الدولي توسيع نفوذه واتصالاته في مجالات السياسة ذات الصلة، وزيادة تعزيز دور الاتحاد البرلماني الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة؛ الأمر الذي يؤدي مرة أخرى إلى مزيد من الاعتراف الرسمي في مجالات جديدة؛ وما إلى ذلك.

ومع ذلك، يسود شعور داخل الاتحاد البرلماني الدولي بأنه لم يكن قادراً على ترجمة هذه المزايا بفعالية إلى تأثير سياسي أوسع على العمليات التداولية للأمم المتحدة، ولا تحقيق مساهمات وتأثيرات روتينية على نتائج سياسية محددة. هذا رغم أن هذا يرجع إلى حدٍ ما إلى الفشل في دمج الأهداف المحيطة بالاستراتيجية السياسية، والتأكد من أن هياكل الاتحاد البرلماني الدولي تشرع هذا التكامل. على سبيل المثال، تسعى الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي في الوقت نفسه إلى الاعتراف المعمم بالاتحاد البرلماني الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة، في حين تسعى أيضاً إلى التأثير على مجالات السياسة التي تشكل جزءاً من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. بالرغم من أنه يتم السعي إلى الاثنين كهدفين منفصلين، لكن تحقيق أي منهما، أو كليهما، يعتمد على كونهما مرتبطين بشكل أفضل.

وبالمثل، بالرغم من أن المشاركة الفعالة مع الأمم المتحدة ينبغي أن تكون سمة أساسية لتحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية الثمانية للاتحاد البرلماني الدولي في وثيقة استراتيجيته للفترة 2017-2021، لا يفهمها العديد من البرلمانات والسياسيين. وهذا يعني أنه في حين أن البرلمانيين والموظفين العاملين بشكل مباشر مع الأمم المتحدة هم مناصرون فعالون، فقد أكد العديد من الذين تمت مقابلتهم الرأي القائل بأن الغالبية العظمى من السياسيين المنتخبين لا يفهمون دور الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة في مساعدة البرلمانات على تحقيق أهدافها. وهذا يحد على الفور من فعالية الاستراتيجية السياسية وقدرة الاتحاد البرلماني الدولي على ربط الاهتمامات الوطنية بصنع السياسات الدولية.

وتسعى التوصيات العشر التالية إلى معالجة نقاط الضعف هذه، في ثلاث فئات. تم تصميم الفئة الأولى من التوصيات ببساطة لتوضيح الغرض من الاستراتيجية، وتحديد أولويات المجالات التي يعتقد الاتحاد البرلماني الدولي أنها يمكن أن تكون أكثر تأثيراً. وتتضمن الفئة الثانية مقترحات لتغيير هياكل وعمليات واتصالات الاتحاد البرلماني الدولي حتى يتمكن من متابعة تلك الأولويات. أما الفئة الثالثة فتتناول التوصيات المصممة لتحسين الإدارة الداخلية ومراقبة وتنسيق الاستراتيجية السياسية.

وضوح الغرض: تحديد الأهداف والأولويات والغايات

كما يوضح التقرير، هناك آراء متباينة بين الجهات المعنية الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالغرض من المشروع السياسي، وكيف ينبغي تحقيقه. وهذا يعني أن الحكم على نجاح الاتحاد البرلماني الدولي يتم بطرق مختلفة وإزاء معايير مختلفة. هذا الافتقار إلى الوضوح داخلياً يعني أيضاً أن الاتحاد البرلماني الدولي غير قادر على انتهاز الفرص التي تظهر بشكل فعال لتوسيع نفوذه.

وإذا أريد للاستراتيجية السياسية أن تكون فعالة، فلا بد من توضيح الغرض منها بشكل واضح ومتسق عبر المنظمة، بحيث يتم فهمها بالطريقة نفسها من قبل جميع الجهات المعنية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي وخارجه.

وسيتطلب ذلك من الاتحاد البرلماني الدولي القيام بثلاثة أشياء. أولاً أن يكون واضحاً بشأن الهدف المركزي للاستراتيجية. ثانياً، التمييز بين الأساليب المختلفة التي سيتم من خلالها متابعة هذه الأهداف على المستويين الدولي والوطني. ثالثاً، التأكد من أن العمليات والهياكل والموارد المتاحة للاستراتيجية تدمج تلك الجهود وتسهل تلك الأهداف.

i) توضيح الغرض الاستراتيجي: الربط بين الوطنية والدولية

يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى وثيقة استراتيجية واضحة تحدد الغرض من المشروع السياسي، وكيف ستتم متابعته وكيف ستتم مراقبته.

في حين أن "سد فجوة الديمقراطية" أصبح اختصاراً مفيداً للمشروع السياسي، ينبغي أن تستند الاستراتيجية إلى توضيح أوضح لمنطقها المحوري، مع تحديد الأساليب التي ستسعى من خلالها لتحقيق أهدافها، وتوضيح الدور من مختلف أجزاء الاتحاد البرلماني الدولي سعياً وراء هذه الهياكل، بما في ذلك لجان المنظمة، ومكتب المراقب الدائم، وفرق البرنامج، والبرلمانات الوطنية.

وعزز كبار الشخصيات في الاتحاد البرلماني الدولي النقطة التي مفادها أن الهدف الشامل للمنظمة، واستراتيجيتها السياسية، هو أن كل ما يفعله الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يكون موجهاً نحو تعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على أداء وظائفها بشكل أكثر فعالية للتدقيق في التشريعات وعمليات الإنفاق،

وإخضاع الحكومات للمساءلة. أكد العديد ممن أجريت معهم مقابلات أن نشاط البرلمانات الوطنية هو المصدر النهائي لقوة الاتحاد البرلماني الدولي.

ومع ذلك، في الوقت نفسه، سمعنا وجهة نظر مفادها أن الجوانب البرنامجية لعمل الاتحاد البرلماني الدولي، وعمل البرلمانات الوطنية وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة محلياً له القليل من الاتصال المباشر، إن وجد، مع نشاطه المؤثر في نيويورك. يتجه هذا إلى جوهر مشكلة الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي.

وينبغي أن تُبنى الاستراتيجية السياسية حول هذا الفهم المركزي، وهو أن البرلمانات الوطنية هي المستفيد الرئيس من الاستراتيجية السياسية ومواردها الرئيسي. تعد التجربة المباشرة للبرلمانات الوطنية مصدراً لا مثيل له للأدلة والخبرة بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي في السعي للتأثير على سياسة الأمم المتحدة، ولكن توسيع تأثير البرلمانات الوطنية على تلك السياسة هو أيضاً الهدف المركزي لتلك الاستراتيجية. لا يعني هذا استبعاد مصادر أخرى للتأثير والضغط، ولكن ينبغي أن تكون التجربة الوطنية موضوعاً ثابتاً.

وهذا مفهوم ضمنياً من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، واللجان الرئيسية للمنظمة، ولكن يبدو أن البرلمانات الوطنية والبرلمانيين أقل جودة في الفهم. تبدو جهود التأثير على السياسة في الأمم المتحدة بعيدة كل البعد عن اهتماماتهم اليومية. على هذا النحو، فإن مهمة تسخير جهودهم نحو الأهداف الدولية الاستراتيجية تعني جعل هذه الأهداف أكثر وضوحاً واتساقاً. وبالتالي، فإن الاستراتيجية الخطية تخدم غرضاً داخلياً وخارجياً في شرح منطقها ومحتواها وآثارها.

ii) تحديد أولويات مجالات السياسة الرئيسة للاستراتيجية

يعني اتساع نطاق نشاط الأمم المتحدة أنه من المستحيل على الاتحاد البرلماني الدولي التأثير في كل مجال من مجالات السياسة. تعني الموارد المتاحة لمكتب المراقب الدائم أنه من المرهق بالفعل محاولة مواكبة نشاط الأمم المتحدة في مجالات السياسة المختلفة. ستقود المنظمة حتماً المصالح الواسعة النطاق لأعضائها فيما يتعلق بالمكان الذي ينبغي أن تتداول فيه المنظمة أو تصدر إعلانات أو تعقد فعاليات ثابتة. يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى إيجاد توازن بين التوترات المتعارضة، **ويوصى بأن يختار الاتحاد**

البرلماني الدولي من ثلاثة إلى خمسة مجالات سياسية ذات أولوية، توافق عليها اللجنة التنفيذية، وتتم مراجعتها سنوياً.

وينبغي تقييم هذه في ضوء التقدم المحرز في ثلاثة مجالات رئيسية– تأثير السياسة والتنفيذ والسمعة. يتم شرح هذه الأمور بالمزيد من التفاصيل في التوصية رقم 9 أدناه، لكن الهدف هو ضمان أقصى قدر من التأثير ضمن الموارد المتاحة، وجمع الخبرات من مكتب المراقب الدائم وفرق البرنامج والنشاط الوطني لتحديد تلك الأولويات.

ولتحقيق ذلك، من المنطقي أن يقدم مكتب المراقب الدائم المشورة بشأن نشاط الأمم المتحدة القادم في نيويورك وأن يحدد أين يمكن أن يكون للاتحاد البرلماني الدولي أقصى تأثير على سياسة الأمم المتحدة في العام المقبل. ينبغي أن يتم دمج ذلك مع رؤى فريق البرنامج حول النشاط المواضيعي القادم على المستويين الوطني والإقليمي، والقضايا المتعلقة بالبرلمانات الوطنية (لا سيما في ضوء القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة) وكيف يمكن أن تتماشى هذه مع الاهتمامات على المستوى الدولي. وستسترشد هذه بالمقترحات المقدمة من البرلمانات الوطنية، التي ستجرى من خلال لجان الاتحاد البرلماني الدولي، وتقررها اللجنة التنفيذية.

ومن المأمول أيضاً أنه من خلال التركيز على عدد أقل من مجالات السياسة، سيتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من إظهار تأثير ملموس على السياسة وعلى عملية التنفيذ، مما يؤكد بدوره على دور المنظمة للبرلمانيين وللبرلمانات الوطنية. ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى تحسين التركيز الداخلي للاستراتيجية السياسية، وزيادة مشاركة المعلومات والتحقيقات، والتأكيد على أهمية الاستراتيجية لجميع الجهات المعنية.

iii) جعل أهداف التنمية المستدامة سمة رئيسية لتحقيق الأولويات الاستراتيجية

كان الاتحاد البرلماني الدولي فعالاً بشكل خاص في التأثير على الأمم المتحدة حيث تتوافق أهدافه الاستراتيجية الموجودة مسبقاً في مجالات مثل الجندر وحقوق الإنسان مع مصالح الأمم المتحدة، وتمكن من الإفادة من خبرة البرلمانيين وموظفي البرنامج لمتابعة المصالح المشتركة. إن الفرصة الأكثر وضوحاً لتكرار هذا النموذج، الذي يجمع بين العمليات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، هي

أهداف التنمية المستدامة. **يوصى بأن تستخدم الاستراتيجية السياسية أهداف التنمية المستدامة لتأطير قضايا السياسة الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي حيثما أمكن ذلك.**

وهذا لا يعني أن جميع الأنشطة المؤثرة ينبغي أن تركز حصرياً على أهداف التنمية المستدامة، ولكن أهداف التنمية المستدامة توفر نفوذاً مفيداً للاستراتيجية السياسية، ويمكن وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يحقق المزيد من ذلك. ومن المهم التأكيد على ثلاث نقاط في هذا السياق.

وأولاً، هذا لا يعني أن دور الاتحاد البرلماني الدولي هو مجرد اتباع جدول الأعمال الذي وضعته الأمم المتحدة. ومع ذلك، وفقاً لما حاول التقرير توضيحه، ينبغي أن تبدأ المناصرة الفعالة من خلال التعرف على مصالح وحوافز أولئك الذين تسعى للتأثير عليهم، ثم التوصل إلى طرق لمواءمة مصالحك مع مصالحهم، أو سحبهم إلى منطقتك. كان الرأي من داخل الأمم المتحدة راسخاً للغاية بأن أهداف التنمية المستدامة "كانت اللعبة الوحيدة في المدينة". ثانياً، لا ينصب التركيز على أهداف التنمية المستدامة على إعادة فتح القرارات السياسية التي اتخذتها الأمم المتحدة بالفعل، ولكن للتأكيد على الدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في تنفيذها، والسعي لتحديد هذا التنفيذ وتوضيح كيف أن مصالح الأمم المتحدة والبرلمانات (وبالتالي الاتحاد البرلماني الدولي) متشابكة بشكل لا ينفصم.

وثالثاً، أشارت المقابلات التي أجريت من أجل هذا التحليل مراراً وتكراراً إلى أن الغالبية العظمى من البرلمانيين غير مبالين إلى حد كبير بما تفعله الأمم المتحدة في نيويورك، وبدور الاتحاد البرلماني الدولي. لكن عدداً كبيراً من البرلمانات وأعضائها يعتبرون أهداف التنمية المستدامة أولوية لبلدانهم. عندما تتماشى أهداف التنمية المستدامة مع أولويات سياساتها الأوسع، فإنها تستخدمها كوسيلة لتحقيق التغيير. توفر عملية المراجعة الوطنية الطوعية وإصلاح نظام المنسق المقيم الوطني، على وجه الخصوص، فرصاً للبرلمانيين للمشاركة وتقديم مساهمة متميزة. يمكن للاتحاد البرلماني الدولي الاستفادة من هذه المصالح لدعم الاستراتيجية السياسية الأوسع.

وسيكون القصد من ذلك هو توفير نوع من الحلقات المثمرة التي تم وصفها أعلاه. في المقام الأول، تعدّ التجربة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات أهمية مباشرة للأمم المتحدة في نيويورك. إنها توفر أدلة ووجهات نظر واقعية يمكن استخدامها لتحسين سياسات الأمم المتحدة، وتعزيز المراقبة

وزيادة الضغط السياسي الوطني من أجل التنفيذ. ولكن، ثانياً، يؤكد أيضاً للبرلمانات الوطنية كيف يعكس الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماتهم وخبراتهم الفورية في مجالات السياسة الرئيسية للأمم المتحدة، وكيف ترتبط أولويات الاتحاد البرلماني الدولي بشكل مباشر بالاهتمامات العملية اليومية للبرلمانيين.

ولا ينبغي اعتبار أي من هذا بأنه يشير إلى تحول جذري في نشاط الاتحاد البرلماني الدولي. وهو يقوم بالفعل بعمل قيّم على المستويين الوطني والإقليمي في مساعدة البرلمانات على مراقبة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.

ومع ذلك، يبدو أن هذا العمل منفصل عن الاستراتيجية السياسية. الهدف هو الاستفادة من أدلة وخبرات البرلمانات حول أهداف التنمية المستدامة مع الاستراتيجية المؤثرة في نيويورك. ونظراً لاتساع نطاق أهداف التنمية المستدامة، يمكن استخدامها كنقطة دخول إلى أي مجال سياسي تقريباً داخل الأمم المتحدة.

تسخير نقاط القوة في الاتحاد البرلماني الدولي: عملية الإصلاح والهيكل

سعت التوصيات الثلاث الأولى إلى إضفاء مزيد من الوضوح والغرض على الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي. تتناول التوصيات الخمس التالية كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يغير هياكله الداخلية، وأساليب العمل والتواصل من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية.

ويتم تطبيق موضوعين من خلال هذه التوصيات. الأول هو أنه ينبغي عليهم السعي لتحقيق أقصى قدر من تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على السياسة والتنفيذ، أو المساهمة في الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز وصول الاتحاد البرلماني الدولي وسمعته. والثاني هو أنه من أجل تحقيق أهدافه السياسية، ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي أن يسعى إلى الاستفادة من نقاط قوته ودمجها على المستويين الوطني وفوق الوطني لإعلام بعضهما البعض والتأثير فيهما.

iv) ينبغي تنظيم الفعاليات حول أهداف استراتيجية محددة

كانت إحدى المواضيع التي ظهرت خلال المقابلات هو مستوى القلق العام بشأن الغرض من اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك، ونوعية نواتجها ومستوى الوفود المرسلة من قبل البرلمانات

المختلفة. ساد شعور على نطاق واسع بأن الاتحاد البرلماني الدولي لا يحصل على قيمة أو تأثير كافيين من هذه الفعاليات.

ومن المستحسن أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم وهيكلة النشاط في نيويورك بشكل أكثر وضوحاً حول أهداف محددة تتعلق بسياسة المنظمة أو التنفيذ أو أهداف السمعة.

وترد ثلاثة عناصر لهذا. أولاً، إن الفعاليات الثابتة للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك محدودة القدرة على التأثير في سياسة الأمم المتحدة، وينبغي اعتبارها في المقام الأول بمثابة أنشطة لتحسين الصورة والتواصل، والحكم عليها بناءً على هذه الظروف. لأسباب موضحة في التقرير، فإن قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على الوصول إلى مواقف محددة و/ أو مميزة في قراراته أمر صعب عندما يحتاج إلى إيجاد أرضية مشتركة بين هذه المجموعة المتنوعة من البلدان. بالرغم من أن العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حثوا الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ مواقف سياسية أكثر وضوحاً في قراراته، فمن الصعب التعرف على كيفية تحقيق ذلك بهذه الصيغة. قد ترد حاجة إلى إعادة معايرة توقعات الفعاليات الثابتة للاتحاد البرلماني الدولي بحيث يتم تقييمها من حيث ما تفعله من أجل سمعة وتأثير الاتحاد البرلماني الدولي، بدلاً من مساهمتها في تشكيل السياسة التي تتم مناقشتها. ومع ذلك، ينبغي أن يوصي الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً الأمم المتحدة بربط محتوى وبرنامج وجدول أعمال جلسة الاستماع السنوية ارتباطاً مباشراً بعمليات الأمم المتحدة المناظرة، لضمان أقصى قدر من الأهمية.

وثانياً، بالرغم من أن المواقف السياسية الناشئة عن المناقشة العامة ستؤدي دائماً إلى نتيجة عامة، فإن الاتحاد البرلماني الدولي قادر على طرح أشياء مميزة فيما يتعلق بتجربة البرلمانات الأعضاء أو عمل لجانه الدائمة. تعني الخبرة الموجودة داخل اللجان الدائمة المختلفة ومن خلال العمل البرنامجي أن الاتحاد البرلماني الدولي يمكنه التحدث بسلطة في العديد من مجالات السياسة، ليس أقلها فيما يتعلق بالتجربة الوطنية. وينبغي استخدام هذه لإضافة تفاصيل إلى الطبيعة العامة الحتمية لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي. ينبغي أن تسعى المنظمة إلى تقديم تجارب واقعية وأمثلة وقصص حول تأثير سياسة الأمم المتحدة والقضايا التي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار. في هذا السياق، يمكن للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أكثر استراتيجية، وهو ما يتم بحثه بمزيد من التفصيل في التوصية التالية، v) أدناه.

وثالثاً، ينبغي استخدام حضور هذا العدد الكبير من البرلمانيين في نيويورك لفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي على نطاق واسع لأغراض الضغط غير الرسمية. علق العديد من البرلمانيين على نطاق الاجتماعات مع سفراء بلادهم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، لكنهم اعتقدوا أن هذه الفرص قد ضاعت. ومع ذلك، كانوا صريحين أيضاً في أن الكثير من اللوم عن ذلك يقع على البرلمانات والبرلمانيين أنفسهم. لقد استشهدوا بشكل متكرر بنوعية الوفود المرسلة من قبل البرلمانات الوطنية كمشكلة، وأنه بينما كان العديد من البرلمانيين نشطين ومشاركين في القضايا قيد المناقشة، فإن نسبة كبيرة منهم لم تكن كذلك. علاوة على ذلك، على الرغم من الجهود الجبارة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لإحاطة الوفود القادمة وتنسيقها، فقد عمل مكتب المراقب الدائم جاهداً في كثير من الأحيان للحصول على معلومات من البرلمانات فيما يتعلق بعضوية الوفد أو خبرتهم السياسية أو ما سيفعلونه أثناء وجودهم في نيويورك.

ويعد هذا الجانب من الفعاليات التي تتخذ من نيويورك مقراً لها رصيداً هاماً للاتحاد البرلماني الدولي حيث يمكن للبرلمانيين ممارسة درجة من الضغط السياسي المباشر على الممثلين الدائمين بطريقة لا يمكن لمكتب المراقب الدائم القيام بها، حيث إنه على هذا المستوى السياسي تكون العديد من هذه القرارات متخذة. التوصيات vii) و viii) أدناه، تقترح إجراء تغييرات لتحسين التفاعل مع البرلمانيين والبرلمانات في مثل هذه الأمور. ومع ذلك، ينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى ممارسة المزيد من الضغط على البرلمانات، من خلال مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي، لإدراج البرلمانيين في وفودهم من ذوي الخبرة السياسية المباشرة، بما في ذلك رؤساء اللجان. قد يكون هذا مبدأ يصعب تنفيذه فيما يتعلق بجميع البرلمانات، ولكن ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يضع مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات لتشكيل الوفود إلى فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي.

v) مراجعة دور اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

بالرغم من اعتبار اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة إضافة مفيدة لهياكل الاتحاد البرلماني الدولي، فإن الإحساس العام بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم هو أنها يمكن أن تؤدي دوراً أكمل في ربط اهتمامات وخبرات البرلمانيين بمنظومة الأمم المتحدة. **يوصى بتشديد تركيز اللجنة الدائمة لشؤون**

الأمم المتحدة، بما يتماشى مع أولويات الاستراتيجية السياسية، وأن تؤدي دوراً أكبر في صقل موقف الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق بالأمم المتحدة.

وتؤدي اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة حالياً دوراً عاماً واسع النطاق في ربط عمل الاتحاد البرلماني الدولي بعمل الأمم المتحدة. وتضطلع ببعض الأعمال الاستقصائية القيمة في مجالات سياسية محددة وأجرت بعض الزيارات الميدانية المفيدة للتعامل مع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، كان الشعور العام بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه يمكن بذل المزيد من جهود اللجنة إذا كان عملها مرتبطاً بشكل مباشر بأهداف الاستراتيجية السياسية، إذا أشركت المزيد من البرلمانيين ذوي الخبرة السياسية المحددة في تحقيقات أكثر تركيزاً وتفصيلاً وإذا كان بإمكانها العمل على تمكين الاتحاد البرلماني الدولي من الوصول إلى مكانة مميزة فيما يتعلق بسياسة الأمم المتحدة.

وفي المقام الأول، ينبغي أن تؤدي اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة دوراً سياسياً أكثر وضوحاً في الاستراتيجية السياسية. يوفر المكتب المؤلف من ثمانية عشر برلمانياً رؤى مفيدة واتصالات وشبكات على المستوى السياسي لتكملة الجهود على المستوى الدبلوماسي، ويمكن أن يكون بمثابة لوحة لترديد أصوات مفيدة للاستراتيجية السياسية. سيكون من المنطقي أن يبدأ كل اجتماع للجنة بأهداف الاستراتيجية السياسية، والتفكير في التقدم المحرز وتقديم المشورة لمنظمة مكتب المراقب الدائم بشأن تطورها.

وثانياً، ينبغي أن تركز على مجالات السياسة ذات الأولوية للاستراتيجية، والتحقيق فيها على مدى فترة زمنية أطول. الاتجاه في الوقت الحاضر هو تناول قضية واحدة في كل مرة والانتقال بسرعة إلى القضية التالية. ورأى عدد من البرلمانيين أن هذا النهج يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يقم بما يكفي من الخبرة السياسية الموجودة عند أعضائه، وكان يميل إلى التعامل مع القضايا بشكل سطحي للغاية. يمكن للجنة الدائمة إجراء العديد من التحقيقات السياسية في الوقت نفسه، ولكن ينبغي أن تبذل جهوداً أكثر تضافراً للتعامل مع كل قضية على مستوى أعمق بكثير.

وكجزء من هذا التركيز المنخفض، ينبغي أن يكون لدى اللجنة سلسلة من القضايا المؤسساتية الرئيسية في الأمم المتحدة، بحيث تعود إلى القضايا الرئيسة مثل موازنة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو قضايا الجمعية العامة على أساس روتيني.

وثالثاً، ينبغي أن يكون لدى اللجنة نبذة محددة لفهم تنوع تجارب الدولة داخل الاتحاد البرلماني الدولي، واستخدامها كأساس لمشاركتها في تفاصيل السياسة في الأمم المتحدة.

وكما ذُكر أعلاه، تتمثل إحدى الصعوبات التي يواجهها الاتحاد البرلماني الدولي في الوصول إلى موقف مميز في اتساع الرأي داخل المنظمة. ومع ذلك، بدلاً من السعي للتوصل إلى موقف موحد داخل الاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي للجنة أن تستفيد من تنوعها من خلال تسليط الضوء على النطاق الواسع للخبرات بين أعضائها. سيوفر استخدام القصص والتجارب على المستوى القطري توضيحاً حيوياً وعملياً لكيفية عمل سياسة الأمم المتحدة على أرض الواقع، ودور البرلمانات في متابعة أهداف التنمية المستدامة وأين توجد مشكلات التنفيذ حالياً.

وبعبارة أخرى، فإن هذا التنوع في الخبرات يعني أنه يمكن أن يقدم مساهمة مميزة حقاً في تطوير السياسة من دون تغيير الموقف الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي على النحو المعبر عنه في قراراته.

ورابعاً، من خلال تنفيذ جميع هذه الأنشطة، ينبغي أن تسعى اللجنة إلى تحديد المواضع التي يتوافق فيها العمل البرنامجي للاتحاد البرلماني الدولي مع أولويات الاستراتيجية السياسية. من خلال الاستفادة من خبرة البرلمانيين والبرلمانات الفردية، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وإشراك فرق البرنامج في المناقشات بشأن مجالات السياسة ذات الأولوية، من المرجح أن يحدد الاتحاد البرلماني الدولي أين وكيف يمكنه زيادة تأثيره على عمليات الأمم المتحدة.

كما شدد العديد من الذين تمت مقابلتهم، أنه ينبغي أن تكون مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة جزءاً لا يتجزأ من كل ما يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي، وعلى هذا النحو، ينبغي أن تحظى اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بمكانة بارزة في عملها. ولتحقيق هذا الأهمية الكبيرة، يُقترح أن تجتمع اللجنة أربع مرات في السنة، بدلاً من الاجتماعين الحاليين، ومن المحتمل أن تعقد اجتماعين من تلك الاجتماعات السنوية بشكل افتراضي.

vi) إنشاء نقاط دخول متعددة للمشاركة مع الأمم المتحدة في نيويورك

نحن ندرك أن مكتب المراقب الدائم يقوم بعمل مرموق بموارد محدودة. ومع ذلك، حثت المقابلات مع مسؤولي الأمم المتحدة والممثلين السياسيين الاتحاد البرلماني الدولي على تنويع نقاط اتصاله مع منظومة الأمم المتحدة، **ويوصى بأن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى إنشاء مداخل ونماذج جديدة للمشاركة مع الأمم المتحدة.**

وظهرت ثلاثة مواضيع من المقابلات التي أجريناها حول كيفية توسيع هذا التأثير، من خلال تنسيق التحالفات داخل منظومة الأمم المتحدة، وإنشاء نقاط دخول جديدة وإنشاء أشكال جديدة من التواصل مع الجماهير المستهدفة داخل الأمم المتحدة.

وأولاً، يعتمد استخدام النفوذ داخل منظومة الأمم المتحدة على استهداف نقاط الدخول الصحيحة. أظهرت الأمثلة الواردة في التقرير الدور المحوري الذي يؤديه الأفراد في الدفاع عن مشاركة برلمانية أكبر، وكيف عمل الاتحاد البرلماني الدولي معهم لتوسيع الثغرات. وقد تضمن ذلك غالباً تشكيل من مكتب المراقب الدائم وفريق البرنامج، وينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تنظيم مثل هذا النشاط.

وهناك العديد من الحلفاء للاتحاد البرلماني الدولي من بين الدول الأعضاء الذين يمكنهم التحدث من أعضاء الجمعية العامة، لا سيما في المناقشات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي. يمتلك مكتب المراقب الدائم قدرة محدودة على تنسيق وتنظيم هؤلاء الحلفاء ضمن مجموعات في الوقت الحالي، لكن الاتحاد البرلماني الدولي ككل سيستفيد بلا شك من التنظيم الرسمي أو غير الرسمي لهؤلاء الحلفاء في مجموعات مبنية حول المصالح السياسية أو المناطق أو بعض الاهتمامات المشتركة الأخرى. ويمكن بعد ذلك استخدامها لزيادة وصول الاتحاد البرلماني الدولي إلى تبادل المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة، وتحديد الفرص القادمة لمساهمات الاتحاد البرلماني الدولي ومنحه القدرة على حشد الدعم أثناء المناقشات واعتماد القرارات.

وثانياً، أشارت المقابلات مع مسؤولي الأمم المتحدة أيضاً إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي قد يكون أكثر فعالية في تشكيل رأي الأمم المتحدة إذا سعى إلى تغيير نقاط الاتصال الرئيسية في نيويورك. إذا كان

الاتحاد البرلماني الدولي يريد إعادة توجيه الاستراتيجية حول أهداف التنمية المستدامة، واستغلال إصلاح نظام المنسقين المقيمين الوطنيين، فينبغي عليه إشراك كل من نائب الأمين العام للأمم المتحدة بشكل استباقي، في دورها كرئيسة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في المجالات ذات الاهتمام المشترك. تتمثل بعض الاهتمامات الرئيسية لنائب الأمين العام في كيفية تغيير موضع المراجعات الوطنية الطوعية والمنتدى السياسي رفيع المستوى وكيفية ضمان وجود رقابة كبيرة على تمويل أهداف التنمية المستدامة على المستوى القُطري وأن التمويل المحلي لأهداف التنمية المستدامة يتماشى بشكل أكثر فعالية (انظر أدناه)– كلاهما يوفر فرصاً واضحة لمشاركة برلمانية أكبر. وبالمثل، قد يكون من المنطقي أن يرد نقطة اتصال للأمم المتحدة في مكتب تنسيق التنمية لها صلة مباشرة بالمكتب التنفيذي للأمين العام.

ثالثاً، هناك جمهور جاهز لعمل الاتحاد البرلماني الدولي داخل الأمم المتحدة، لا سيما عندما يعكس التأثير الملموس للمساهمات البرلمانية المتعلقة بأولويات الأمم المتحدة. كجزء من الجهود المبذولة للتنسيق المشترك وإبلاغ نقاط القوة في عمل برنامج الاتحاد البرلماني الدولي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى إنشاء آليات لتغذية هذا النشاط والمعلومات في منظومة الأمم المتحدة. يمكن أن يشكل هذا أساساً للأوراق الموجزة التي تستهدف مجموعات الحلفاء الموضحة أعلاه، لكن أيضاً كأساس لمجموعة من الإحاطات الخاصة لأجزاء مختلفة من نظام الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدار العام. يُعد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مورداً مفيداً للتعامل مع الأجزاء الرئيسة من منظومة الأمم المتحدة عندما يكون في نيويورك، ويوصى بأن يطلع فريق دعم الاتحاد البرلماني الدولي جميع التجمعات السياسية الرئيسية في الأمم المتحدة في نيويورك مرة واحدة على الأقل في السنة على الأولويات العالمية الرئيسية.

viii) إصلاح الطريقة التي يتواصل بها الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانيين

46000 برلماناً عضواً حول العالم هم أكبر مورد منفرد للاتحاد البرلماني الدولي. هم مصدر للخبرة حول كيفية عمل السياسة في بلدانهم، ومصدر للأدلة على تنفيذ سياسة الأمم المتحدة، وبالتالي يوفرون قاعدة الأدلة للتأثير على تفكير الأمم المتحدة، ويقدمون دوائر انتخابية طبيعية لدعم الأهداف

الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي لأنها توفر الوصول لمجموعات كبيرة من البرلمانيين المهتمين بالفعل في مجالات سياسية محددة.

ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من البرلمانيين لا يزالون خارج النطاق، ومعظمهم غير مدركين للاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي. سيتعامل هؤلاء البرلمانيون مع الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي والتأثير على الأمم المتحدة إذا اعتقدوا أن ذلك يساعدهم على تحقيق الأمور محلياً.

ومن المستحسن أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بإصلاح الطريقة التي يتواصل بها مع البرلمانيين حتى يتمكن من تحديدهم واستهدافهم مباشرة في القضايا التي يهتمون بها.

ونحن نتفهم أنه، في الوقت الحالي، يتم التواصل مع البرلمانيين الفرديين من خلال المكتب الوطني للاتحاد البرلماني الدولي في كل دولة. رغم ما يبدو أن هذا يحد من فعالية الاتحاد البرلماني الدولي في عدد من المجالات. التوصية viii) أدناه، تقترح طرقاً لإشراك تلك المكاتب والبرلمانات الوطنية في الاستراتيجية السياسية، ولكن هناك ثلاثة أساليب ينبغي فيها أيضاً مراعاة التواصل المباشر مع البرلمانيين.

وأولاً، تحديد البرلمانيين حسب مصلحة السياسة. إن إنشاء قاعدة بيانات للبرلمانيين النشطين في مجالات سياسية محددة يعني أن الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يستمع ويتواصل مع الخبراء ذوي الخبرة المباشرة في السياسة. يمكن استخدام هذا لجمع الأدلة منهم حول تأثير سياسة الأمم المتحدة في مختلف البلدان، كما سيمكنهم أيضاً من الحشد حول الحملات والمناصرة على المستويين الوطني والدولي، مما يحقق منافع لكل من مكتب المراقب الدائم وفرق البرنامج. كما أنه سيوفر الأساس لإنشاء شبكات من السياسيين في بلدان مختلفة حتى يتمكنوا من التعامل مع بعضهم البعض في قضايا سياسية مماثلة.

وثانياً، استهدف البرلمانيين الأفراد بإيجازات مصممة وفقاً لمصالح سياستهم. وقد يشمل ذلك تحديثات بشأن مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا، والعمل ذي الصلة في الأمم المتحدة وفرص التأثير، ومبادرات وأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة، ونشر التوجيه العملي، والدعم ومجموعات الأدوات للبرلمانيين. يمكن أن تكون هذه الأنواع من الإحاطات نتاجاً مشتركاً للموظفين الرئيسين في نيويورك وجنيف.

وثالثاً، إنشاء أشكال جديدة من الاتصال باستخدام تقنية "زووم Zoom". بعد هذا العام، سيكون جميع البرلمانيين على دراية بالمؤتمرات عبر الإنترنت والندوات عبر الإنترنت. من الواضح أن هذه توفر الفرصة لتوسيع مدى ونطاق الفعاليات القائمة على السياسة، وعقد حوار ومناقشة حول تلك السياسات.

ويرد ثلاث طرق واضحة لاستخدام هذه التكنولوجيا فيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية. أولاً، أن يقيم الاتحاد البرلماني الدولي فعاليات تتيح للبرلمانيين الوصول إلى خبراء السياسة الخاصين به، والمستمرين من كل من الموظفين والبرلمانيين وشبكات الاتحاد البرلماني الدولي الأوسع. ثانياً، عقد فعاليات مشتركة مع مسؤولي الأمم المتحدة في نيويورك، حتى يتمكن البرلمانيون من الاستماع مباشرة من كبار الشخصيات في الأمم المتحدة حول سياسات الأمم المتحدة واهتماماتها، واستجوابهم وتبادل الأفكار. وثالثاً، إنشاء طرق جديدة لإدخال الصوت البرلماني في مداولات الأمم المتحدة، وتمكين البرلمانيين من تقديم الأدلة، وإبداء الرأي والسعي للتأثير على التفكير السياسي بشكل مباشر.

viii) تحتاج البرلمانات الأعضاء إلى تأدية دور أكبر في الاستراتيجية السياسية

بالرغم من أن العديد من مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي ترغب في العمل كقناة وحيدة للتواصل بين الاتحاد البرلماني الدولي وأعضاء البرلمان، لم يعد هذا ممكناً. في عالم فيه العديد من قنوات الاتصال المختلفة، يضع الاتحاد البرلماني الدولي نفسه في وضع غير مواتٍ بشكل كبير مقارنة بالعديد من الشبكات البرلمانية القائمة على السياسات الموجودة حالياً، ويضعف موقف الاتحاد البرلماني الدولي على الصعيد الدولي.

وسيتعين إقناع مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي بالتخلي عن هذا الدور، والذي من المحتمل أن يتطلب درجة من المفاوضات الداخلية فيما يتعلق بحقوقهم ومسؤولياتهم. يوجد الكثير من ذلك خارج نطاق هذا التحليل، ولكن كجزء من هذه العملية **يوصى بتشجيع مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي على تأدية دور سياسي أكثر نشاطاً في السعي لتحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي.**

وهذه الأدوار الرئيسية هي كقناة ومساهم ومنفذ. في المقام الأول، ينبغي أن تؤدي مكاتب شعب الاتحاد البرلماني الدولي دوراً رئيساً في مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على ربط اهتمامات برلمانيهم

بالقضايا التي يتابعها الاتحاد البرلماني الدولي كجزء من استراتيجيتهم السياسية، مما يوفر اتصالاً ثنائي الاتجاه. يتضمن ذلك، على أحد المستويات، نشر معلومات الاتحاد البرلماني الدولي، وجلسات الإحاطة والمواد المتعلقة بالاستراتيجية السياسية ومجالات السياسة الرئيسة. على مستوى آخر، يعني ذلك إعادة إرسال المعلومات إلى مكتب المراقب الدائم حول كيفية توفير أولويات السياسة الوطنية فرصاً لتسليط الضوء على التجربة الوطنية داخل الأمم المتحدة، ومدى مشاركة البرلمانات الوطنية مع فرق الأمم المتحدة القطرية، مما يشجع على تقديم تقارير أكثر منهجية عن المشاركة البرلمانية مع الأمم المتحدة على المستوى الوطني. على هذا النحو، ينبغي أن يساهموا بشكل نشط في تطوير وتحقيق الاستراتيجية السياسية، من خلال مراقبة ومقارنة الخبرات الخاصة بكل بلد والتي تتعلق بمجالات السياسة والقضايا الرئيسة، لا سيما عندما تكون أهداف التنمية المستدامة قضية سياسية مهمة.

كما ينبغي أن يؤدوا دوراً أكثر نشاطاً ومشاركةً في التحضير لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. هذا جزء من وظيفة تنظيمية ولوجستية، ليس مجرد نقل تفاصيل الوفد، وإنما تقديم بعض التقييم النوعي للوفد وفرص التأثير في نيويورك أيضاً. على هذا النحو، ينبغي أن يكونوا على اتصال مع مكتب المراقب الدائم، ويساعدوا في تسهيل الفرص للبرلمانيين لممارسة ضغط غير رسمي على سفراء دولهم.

قياس الأثر: التنسيق والمراقبة والحفاظ على التركيز

لا ينبغي اعتبار أي استراتيجية وثيقة ثابتة. في حين ينبغي أن تكون الأهداف الاستراتيجية واضحة وثابتة، ينبغي أن تتكيف وسائل تحقيقها مع السياق والفعاليات والفرص الجديدة عند ظهورها. تعدّ النقطة الأولى حول وضوح الهدف والفهم المتسق عبر المنظمة لماهية الأهداف وكيفية السعي وراءها أمراً بالغ الأهمية. ومع ذلك، لكي يكون للاستراتيجية أي معنى للأشخاص الذين سيحتاجون إلى تنفيذها، ينبغي أيضاً أن تكون مصحوبة، أولاً، بمجموعة واضحة من مقاييس التقدم المفهومة بشكل عام، وثانياً، بتقييم منتظم للتقدم وصقل مستمر لوسائل تحقيقها.

ix) وضع مقاييس واضحة للتقدم والتنسيق بشكل مركزي

وفق ما أظهره التقرير، في حين أن الهدف الشامل للاستراتيجية السياسية هو تعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على تأدية أدوارها في التدقيق ومساءلة الحكومات، وفي تمثيل مصالح مواطنيها، في السعي

لتوسيع قدرة الاتحاد البرلماني الدولي في التأثير على سياسة الأمم المتحدة، وتأدية دور أساسي في تنفيذ تلك السياسة، وتوسيع نطاق سمعته، في كل مجال من هذه المجالات، ينبغي أن يكون هناك إحساس بالأهداف وبالتقدم.

وإلى جانب المقاييس الكمية للنشاط الذي ينبغي أن يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يمكنه مراقبته بشكل روتيني، (النشاط والمخرجات– الأرقام الأساسية لنشاط الاتحاد البرلماني الدولي، وعدد الحاضرين، وعدد المخرجات من الفعاليات، وحجم النشر)، **يوصى بأن يحدد الاتحاد البرلماني الدولي الأهداف، وإتاحة البيانات، وتخصيص المسؤولية لقياس التقدم المحرز في تأثير سياسة الاتحاد البرلماني الدولي، والتأثير على التنفيذ وملف السمعة:**

- تأثير السياسات– مدى مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي بشكل روتيني في مجالات السياسة الرئيسية، والأدلة على مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في تشكيل سياسة الأمم المتحدة، ومدى إضفاء الطابع الرسمي على مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي
- التنفيذ– مدى تأثير الاتحاد البرلماني الدولي بشكل ملموس على التنفيذ، والمدى الذي يبرز فيه نشاط الاتحاد البرلماني الدولي أدلة على الأثر والنتائج، ومدى استخدام الأمم المتحدة لتلك الأدلة
- السمعة والملامح– المقاييس التي تقيم نجاح فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي والاتصالات (على سبيل المثال، البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي) والتعرف على العلامة التجارية من قبل الجهات المعنية الرئيسية (من خلال استطلاعات الرأي والاستبيانات)

ولا يحتاج أي من هذه المؤشرات إلى التعقيد المفرط، ولكن ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي بذل جهد أكبر لضمان إنتاج هذه البيانات وترتيبها في أشكال نمطية. مما سيتيح بعد ذلك للمنظمة تحديد الاتجاهات والأنماط في نشاط الاتحاد البرلماني الدولي وتأثيره.

بالإضافة إلى ذلك، ستحتاج الاستراتيجية إلى تحديد أين تكمن المسؤولية عن التقدم في كل مجال من هذه المجالات. من الواضح أنه يبدو من المنطقي أن يتعامل مكتب المراقب الدائم مع الاستراتيجية المؤثرة، وأن يتعامل فريق البرنامج مع التنفيذ وفريق الاتصالات ليكون مسؤولاً عن تتبع السمعة والملامح. ومع ذلك، فإن نجاح الاستراتيجية سيعتمد على المدى الذي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي

أن يدمج فيه تلك الأنشطة، بحيث تُبلغ وتكمل بعضها البعض، على الصعيدين الوطني والدولي. على هذا النحو، سيحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى آليات تنسيق لتسهل تلك العملية.

وقد تناولت التوصيات السابقة بعض هذه الهياكل، ولكن بالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج إلى ضمان أن تقع المسؤولية الشاملة عن الاستراتيجية السياسية في مكان ما محدد في هياكل الاتحاد البرلماني الدولي. يبدو أنه من المنطقي تحديد هذا الموقع من خلال مكتب المراقب الدائم. هذا لا يعني أن مكتب المراقب الدائم مسؤول عن تقديم جميع جوانب الاستراتيجية، بل يتم تفويض أجزاء محددة من الاستراتيجية وسوف يؤدي مكتب المراقب الدائم دوراً تنسيقياً، مع قيام اللجنة التنفيذية و/ أو اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بتوفير الإشراف والمساءلة على مستوى اللجنة.

وتؤدي أيضاً دور للجنة التنفيذية و/ أو اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في مراقبة التقدم وتحديد الأهداف وتكييف الاستراتيجية مع الفعاليات على أساس سنوي. وينبغي أن يؤدي توزيع المسؤولية هذا، إلى جانب التحديثات المنتظمة للتقدم المحرز، إلى تعزيز هدف دمج الجوانب السياسية والبرنامجية لعمل الاتحاد البرلماني الدولي لزيادة التأثير مع الأمم المتحدة.

x) تحديد مكان وجود الاستراتيجية السياسية في أولويات الاتحاد البرلماني الدولي

أخيراً، من المهم التأكيد على أن الاستراتيجية السياسية أساسية لتحقيق جميع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي الثمانية في وثيقة استراتيجيته للفترة 2017-2021. ولكن غالباً ما يبدو أنه يعمل بعيداً عن كل تلك الجهود الأخرى، ويعمل بمنطق وإيقاع مختلفين عن الأنشطة الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي.

ويعزى هذا إلى نتاج هياكل الاتحاد البرلماني الدولي، وإلى حدٍ ما إلى نتاج أولويات واستراتيجية داخلية، وإلى نتاج موارد. سعت التوصيات الأخرى المذكورة أعلاه إلى معالجة بعض هذه العوامل، والتأكد من أن المشروع السياسي يطلع على جوانب أخرى من عمل الاتحاد البرلماني الدولي ويتم إعلامه بها. ومع ذلك، إذا اعتبره الاتحاد البرلماني الدولي محوراً لأهدافه الأخرى، **يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى التفكير في كيفية نقل المشروع السياسي داخل المنظمة، وعلاقته بالأولويات الاستراتيجية الثماني للمنظمة ومقدار الموارد التي يرغب في تخصيصها لأهدافه.**

وبالنسبة لكل منظمة ممولة من مساهمات الأعضاء لن يكون هناك ما يكفي من الأموال للقيام بكل الأشياء التي يعتقد أعضاؤها أنها مهمة. وينطبق هذا على كل من فريق مكتب المراقب الدائم وفرق البرنامج، وهما موارد مهمة للاتحاد البرلماني الدولي، ويعملان بموارد محدودة لتحقيق جميع طموحات الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات محددة.

وسعى هذا التقرير إلى التوصل إلى طرق لمواءمة وتكامل النشاط الذي من شأنه تعظيم تأثير المشروع السياسي في ظل الموارد الحالية. وقد ترد طرق أمام الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق التآزر بين الأنشطة المختلفة وزيادة قدرته ضمن الموازنات الحالية من خلال دمج الجوانب المختلفة لعمله. ومن الواضح أيضاً أن الاتحاد البرلماني الدولي يوفر قيمة مضافة للأمم المتحدة، ولا سيما على المستوى الوطني، من خلال أنشطة التنفيذ والاتصال. عندما تكون مصالح الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة متوائمة بشكل وثيق، فمن المتصور أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون مصدر تمويل إضافي لأشياء معينة. وحيثما أمكن، ينبغي أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي بشكل نشط إلى استخدام موارد الأمم المتحدة لتقديم إحاطات وتنظيم فعاليات ونشر مواد.

بدون تحليل مفصل لموازنة الاتحاد البرلماني الدولي والتكاليف المتوقعة، من المستحيل تقدير تكلفة تحقيق تأثير إضافي، وهو ما يتجاوز نطاق هذا التقييم. ومع ذلك، من الواضح أنه لتحقيق المزيد، سيحتاج المشروع السياسي إلى مزيد من الموارد المخصصة له، ويقترح أن يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إما إلى تغطية تلك التكاليف داخلياً أو من خلال التكليف بإجراء مزيد من التحليل.

ولعل الأهم من ذلك، أن دور ووظيفة المشروع السياسي بحاجة إلى أن يتم نقلهما بشكل أكثر اتساقاً داخل المنظمة وإلى الجهات المعنية الخارجية. في حين أن "سد فجوة الديمقراطية" أصبح اختصاراً مفيداً لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة، فمن المرجح أن يتم فهم قيمة المشروع بشكل صحيح فحسب إذا تم وصفه من حيث قيمته العملية، ومساهمته في عمل الاتحاد البرلماني الدولي ككل.

ملاحظات ختامية

الانطباع السائد من هذا التقييم هو أن الاتحاد البرلماني الدولي لا يدرك في كثير من الأحيان مدى نجاحه في التعامل مع الأمم المتحدة. ويعزى ذلك إلى أن هذا النجاح يحدث غالباً في جيوب منعزلة أو في مجالات سياسات محددة، وغالباً ما يتم تقديره بالكامل فحسب من قبل المشاركين مباشرة في

هذا المجال، وليس من قبل المنظمة ككل. وهذا يعني أن العديد من المقابلات الخاصة بهذا التقييم كانت تميل إلى التركيز على العمليات والمشكلات، وليس أقلها فشل الأمم المتحدة في الاعتراف بقيمة المساهمات البرلمانية في العديد من المجالات. وهذا يمكن أن يعيق عمل الاتحاد البرلماني الدولي في بعض النواحي، لكنه لم يمنعه من تحقيق مكاسب كبيرة، لا سيما في مجالات السياسة التي تم تناولها في هذا التقرير. وهذا يوفر أساساً قوياً للاتحاد البرلماني الدولي لتوسيع نطاقه. ومع ذلك، انعقدت مناقشات أقل أثناء التقييم حول إمكانية توسيع مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي وكيف يمكن تحقيق هذه الإمكانات. هذه الفرص موجودة بلا شك بشرط أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لانتهازها.

كانون الأول/ ديسمبر 2020

الملحق: قائمة بالذين أجريت معهم المقابلات

أجرى التحليل حوالى 50 مقابلة لأغراض التحقيق. تشمل الأسماء أدناه فحسب البرلمانيين وممثلي الأمم المتحدة الذين تحدثنا إليهم. بالإضافة إلى هؤلاء، أجرينا مقابلات مع أربعة ممثلين عن المجتمع المدني وشبكات برلمانية أخرى، بالإضافة إلى عشرة أعضاء من موظفي الاتحاد البرلماني الدولي والأمانة العامة.

أعضاء البرلمان

بول أكامبا، عضو برلماني

عبد الله العمري، عضو برلماني

ديفيد بكرادزي، عضو برلماني

غابرييلا كويفاس بارون، عضو برلماني

ماريا خوسيه كاريون، عضو برلماني

السناتور بيير فيرديناندو كاسيني

صابر شودري، عضو برلماني

خوسيه اجناسيو إيشانيز، عضو برلماني

السناتور حميد نايق فاروق

تشين غومين، عضو برلماني

السناتور أندريس جريفوري

رودولفو بينا فلوريس، عضو برلماني

السناتور سوزان كيهيكا

السناتور خوان بابلو ليتيلير

ديفيد ماكجينتي، عضو برلماني

ميكاييل ملكوميان، عضو برلماني

دوارتي باتشيكو، عضو برلماني

السناتور خوان كارلوس روميرو

السناتور بيتشداو توهمينا

أغنيس فادي، عضو برلماني

لوران ويرلي، عضو برلماني

سيسليا ويدغرين، عضو برلماني

فضلي زون، عضو برلماني

ممثلو الأمم المتحدة

الممثلون الدائمون/ السفراء لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد منير أكرم، السفير/ الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

سعادة السيدة بينيلوبي بيكلز، السفيرة/ الممثلة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد يورغ لاوبر، السفير/ الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد خوان ساندوفال ميديوليا، نائب الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، السفير والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة (ووكيل الأمين العام السابق لإفريقيا والسفير السابق لجمهورية مصر العربية/ العلاقات العامة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة)

كبار مسؤولي الأمم المتحدة الحاليين والسابقين [13]

[13] بالإضافة إلى هؤلاء المسؤولين المدرجة أسماؤهم في القائمة، ناقشت أيضاً العلاقة الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة في سياق اجتماعات خاصة منفصلة أوسع نطاقاً مع معالي السيدة أمينة محمد، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وروبرت بايير، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومدير مكتب تنسيق التنمية التابع للأمم المتحدة.

نافيد حنيف، مكتب تمويل التنمية المستدامة (والمدير السابق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (عبر سكايب)

كارولين لومباردو، رئيس فرع، الضرائب الدولية والتعاون الإنمائي، مكتب تمويل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة

جياني ماجازيني، رئيس فرع المراجعة الدورية الشاملة، مجلس حقوق الإنسان وشعبة الآليات التعاهدية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (عبر سكايب)

محمود محيي الدين، مبعوث الأمم المتحدة الخاص لتمويل خطة العام 2030 (عبر سكايب)

ميشيل مولر، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة والمدير العام الأخير لمكتب الأمم المتحدة في جنيف (عبر سكايب)

ليني مونتيل، نائب المدير الإقليمي ونائب المدير المساعد، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمين العام المساعد السابق للتنمية الاقتصادية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (نقطة الاتصال السابقة للاتحاد البرلماني الدولي/ اتفاقية الأمم المتحدة)

تيريزا ويتفيلد، مديرة قسم السياسات والوساطة، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، الأمانة العامة للأمم المتحدة (ونقطة الاتصال الحالية للأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي)

2 – جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

أ- دعوة الرئيس:

الرباط، المملكة المغربية
3 شباط/فبراير 2022

الأمناء العامون،
حضرة الزملاء،

إنه لمن دواعي سروري أن أراسلكم لأعلن أنّ الاجتماع المقبل لجمعيتنا سينعقد، بالحضور الشخصي، بين يوم الأحد 20 آذار/مارس 2022 والأربعاء 23 آذار/مارس 2022، بالتزامن مع الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي. سينعقد الاجتماع في مركز بالي الدولي للمؤتمرات في نوسا دوا، إندونيسيا.

ويعمل مضيفونا في البرلمان الإندونيسي بجدّ في ما يتعلق بالإجراءات الصحية، مما سيتيح انعقاد المؤتمر، بالرغم من ظروف الجائحة المستمرة المتعلقة بكوفيد-19. سيتم إبلاغكم عن تفاصيل إضافية ذات الصلة بالإجراءات الصحية للمؤتمر في وقت قريب، وإنني أعلم أنه يمكنني الاعتماد عليكم جميعاً للتعاون مع هذه الإجراءات من أجل ضمان سلامة الاجتماع.

وأود أن ألفت انتباهكم إلى أن التلقيح الكامل سيكون إلزامياً للمشاركة في المؤتمر. وسيتم وضع تدابير للتباعد الاجتماعي أيضاً، مما سيؤثر على العدد الإجمالي للأشخاص المسموح لهم دخول قاعة مؤتمر جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في أي وقت. آمل أن يتم تأكيد هذه التفاصيل في وقت قريب.

وتجدون مرفقًا بهذا البريد الإلكتروني مشروع جدول أعمال اجتماعاتنا. ولا يزال البرنامج قابلاً للتغيير، سيتم إقرار جدول الأعمال النهائي خلال جلستنا العامة الكاملة الأولى التي ستبدأ عند الساعة 11:00 صباحاً من يوم الإثنين 21 آذار/مارس. سيتم تنظيم مناقشات عامة عديدة؛ بشأن القواعد ذات الصلة بسفر أعضاء البرلمان ومخصصاتهم، وبشأن تقديم الدعم عندما يخسر أعضاء البرلمان مقاعدهم، أو يتنازلون عنها، وبشأن مسألة حول ماذا نتوّقع من الأمين العام في القرن الواحد والعشرين.

وإن المداخلات المتعلقة بمواضيع المؤتمر المتعلقة بالشؤون الراهنة، ومكانة القانون غير الملزم في المجتمع، وترميم المباني البرلمانية، أو بموضوع جديد، هي موضع ترحيب كبير. يرجى إرسال مقترحات للمداخلات إلى إلكترا غارفي-آدامز قبل 28 شباط/فبراير 2022.

وأخيراً، يمكنني أيضاً أن أعلن أنّه سيتم تنظيم عدّة انتخابات خلال هذه الجلسة من أجل ملء منصب نائب الرئيس للجمعية، ومناصب أخرى كالأعضاء العاديين للجنة التنفيذية. وسيُسمح للأعضاء، الذين لا يستطيعون حضور جلسة نوسا دوا (بالي) شخصياً، جرّاء قيود السفر، بأن يترشحوا للمناصب الشاغرة، وفقًا لعملية سترد بمزيد من التفاصيل في مذكرة لاحقة.

وفي ما يتعلق بجميع التفاصيل العملية المتعلقة بهذه الجلسة، أدعوكم إلى أخذ الوقت لمراجعة رسالة الأمناء العامين المشتركين. إنني أتطلع للاجتماع بكم جميعكم في نوسا دوا (بالي).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

نجيب الخدي
رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

ب- رسالة الامين العام المشترك:

لندن، 10 شباط/فبراير 2022

حضرة الأمناء العامين،

إنه لمن دواعي سرور جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية أن تقدم تفاصيل عن الاجتماع المقبل للجمعية، الذي سيعقد في نوسا دوا (بالي)، إندونيسيا من الأحد 20 آذار/مارس إلى الأربعاء 23 آذار/مارس 2022. وستعقد الاجتماعات على مدى أربعة أيام، وتشمل رحلة ثقافية ينظمها البرلمان المضيف، ستجري يوم الأحد 20 آذار/مارس.

المكان والمواصلات:

ستعقد الاجتماعات في مركز بالي الدولي للمؤتمرات. كما ستعقد جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في الموقع نفسه. ويجب على المشاركين أن يسجلوا أنفسهم لدى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لكي تظهر أسماؤهم على قائمة المشاركين وأن يتلقوا تصريحاً أمنياً لمركز المؤتمرات.

التدابير الصحية:

في ضوء استمرار جائحة كوفيد-19، سيتعين على أعضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية اتخاذ التدابير الصحية التالية، التي تنطبق أيضاً على المشاركين في الاتحاد البرلماني الدولي:

- اختبار فحص البوليميراز المتسلسل (PCR) قبل المغادرة
- اختبار المستضد اليومي السريع إلزامي للوصول إلى مكان انعقاد الجمعية
- ارتداء الكمامة إلزامي (بما في ذلك عند الجلوس)
- التباعد الاجتماعي في كل الفعاليات

وسيتم إرسال المزيد من المعلومات المتعلقة بالتدابير الصحية في أقرب وقت ممكن.

البرنامج الثقافي:

يوم الأحد 20 آذار/مارس، إن أعضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مدعوون للمشاركة في يوم رحلة ثقافية ينظمها البرلمان الإندونيسي. يهدف يوم الرحلة إلى تمكين أعضاء جمعية الأمناء

العامين للبرلمانات الوطنية من الاجتماع بصورة غير رسمية، والتعرف أكثر إلى ثقافة مضيفينا الإندونيسيين. سترسل المزيد من التفاصيل حول البرنامج ليوم الزيارة إلى الأعضاء عبر البريد الإلكتروني، في أقرب وقت ممكن. يجب على الأعضاء الذين يرغبون بالمشاركة في يوم الرحلة ملء استمارة تسجيل ستتوفر مع تفاصيل الزيارة، وإعادة إرسالها.

الجلسات العامة

ستبدأ الجلسة العامة الأولى لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية **يوم الاثنين 21 آذار/مارس الساعة 11:00**، وستبدأ جلسة بعد الظهر **الساعة 14:30**. وستبدأ الجلسة العامة **يوم الثلاثاء 22 آذار/مارس الساعة 10:00** للجلسة الصباحية **والساعة 14:30** لجلسة بعد الظهر. وستبدأ الجلسة العامة يوم الأربعاء **23 آذار/مارس الساعة 10:30** للجلسة الصباحية **والساعة 14:30** لجلسة بعد الظهر.

وستجتمع اللجنة التنفيذية **يوم الاثنين 21 آذار/مارس، والثلاثاء 22 آذار/مارس والأربعاء 23 آذار/مارس** عند الساعة 09:30.

المقترحات للمداخلات:

يستند جدول الأعمال إلى النقاشات التي انعقدت خلال الجلسات العامة لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في مدريد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. من الممكن إدراج بنود أو مواضيع جديدة على جدول أعمال هذا المؤتمر.

وإن الموعد النهائي لإرسال مقترحات للمداخلات هو 28 شباط/فبراير 2022. تتحفظ اللجنة التنفيذية بحق عدم قبول المقترحات التي تردها بعد انقضاء الموعد النهائي.

وسأكون ممتناً لو يتم إرسال النص الكامل لجميع المداخلات، والمساهمات في المناقشة العامة عبر البريد الإلكتروني إلى الأمانة العامة **في كل من اللغتين الفرنسية، والإنجليزية**، في صيغة تتوافق مع مايكروسوفت وورد Microsoft Word. ويرجى إرسال مساهماتكم خطياً **في أقرب وقت ممكن**. سيكون الموعد النهائي **للنصوص يوم 7 آذار/مارس**، من أجل أن تتوفر الوثائق على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

وأسترعي انتباهكم إلى قرار اللجنة التنفيذية التي اتخذته خلال جلسة العام 2016 في جنيف، أن **أي نص مقدم بعد انقضاء الموعد النهائي من المحتمل تأجيله إلى الجلسة التالية**، أو نشره على الموقع الإلكتروني من دون أن يتمتع الكاتب بفرصة تقديم عرض شفهي.
وخلال الجلسة، يطلب منكم **الاطلاع على المداخلات والمساهمات على الموقع الإلكتروني على جهازكم اللوحي، أو الكمبيوتر**. تماشياً مع القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لأسباب تتعلق بالبيئة، وبالتكلفة، **لن يتم توفير نسخ ورقية**.

وحددت اللجنة التنفيذية المبادئ التوجيهية التالية:

- يطلب من الأعضاء الذين يعدون **مداخلة** أن يقتصروا ملاحظاتهم الشفهية إلى **عشر دقائق** كحد أقصى من أجل السماح بالوقت الكافي لطرح الأسئلة.
- **تقتصر** المساهمات **للمناقشات العامة على خمس دقائق**.
- يمنح **مدراء الجلسة (المناقشة)** للمناقشة العامة **عشر دقائق لتقديم** موضوع المناقشة العامة، **وعشر دقائق** إضافية **عند الختام**.

ولن تتم دعوة أي عضو ينوي مجرد قراءة نص مساهمة منشورة في حال كان الوقت قصيراً. ستتوفر الترجمة الفورية في اللغتين الإنجليزية، والفرنسية، وبفضل سخاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، ستتوفر أيضاً في اللغة العربية.

الانتخابات

ستجري الانتخابات في نوسا دوا لمنصب **نائب رئيس الجمعية، وثلاثة أعضاء عاديين للجنة التنفيذية**.

وأود انتهاز الفرصة لتذكيركم بأن **فقط الأعضاء الذين استكملوا سداد اشتراكاتهم يمكنهم أن يكونوا مرشحين للانتخابات. يحق للجنة التنفيذية حجب حق التصويت من أي عضو من جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية متأخر عن سداد رسومه لسنتين أو أكثر**. بالتالي، أدعوكم إلى التأكد من حالة اشتراك برلمانكم قبل بدء الاجتماع.

ويحق فقط لأعضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، أو لأعضاء الشرف في الجمعية، أو من يتمكن من التصويت بالنيابة عن عضو في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، أو عضو الشرف، بالتوكيل، أن يصوتوا في هذه الانتخابات. إن قواعد التصويت بالتوكيل هي التالية:

- يجب أن يتم تعيين البديل قبل بدء الجلسة التي تنعقد خلالها الانتخابات؛
- يجب تعيين البديل بالاسم في رسالة موقعة من العضو أو العضو الفخري، وتتوفر استمارة على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية؛
- يجب أن يكون البديل عضو من الموظفين في برلمانكم؛
- يحق لكل شخص أن يصوت مرة واحدة، بالتالي، لا يمكن للبديل أن يكون عضواً مصوتاً من الجمعية، أو أن يكون بديلاً عن شخص آخر.

ومع الأخذ بالاعتبار القيود المفروضة الحالية على السفر الدولي، التي قد تحول دون تمكن بعض الأعضاء من حضور اجتماع جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية، يمكن للأعضاء الذين لن يحضروا شخصياً في بالي بعد أن يتقدموا بطلبات خطية، أن يرشحوا أنفسهم للانتخابات.

وسترسل مذكرة أخرى، تبين بالتفصيل عملية الانتخابات وقواعدها، عن طريق البريد الإلكتروني إلى أعضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية وستنشر قريباً على الموقع الالكتروني للجمعية.

الحضور

سأكون ممتناً إذا أعلمتم دانييل مويلر، قبل الجلسة، عن أي تغييرات تودون إجراؤها في قائمة الأعضاء. يطلب من الأمناء العامين الجدد ملء استمارة العضوية المرفقة بهذا البريد الالكتروني. يمكن التواصل مع دانييل عبر البريد الالكتروني التالي اذا كان لديكم أي أسئلة moellerd@parliament.uk.
وإذا تودون تمثيلكم من أحد زملائكم في الجلسة، وتماشياً مع قواعد الجمعية، يرجى إبلاغنا مسبقاً عبر رسالة موجهة إلى سعادة السيد نجيب الخدّي، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. يجب

أن تتضمن الرسالة اسم الشخص الذي سيكون بديلاً عنكم. يجب إرسال الرسالة عبر البريد الإلكتروني (garvieadamse@parliament.uk و ppreuvot@assemblee-nationale.fr).

الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

تم تحديث موقعنا الإلكتروني (www.asgp.co) مع السير الذاتية والصور لأعضائنا. في حال التفاصيل على صفحتكم الشخصية غير محدثة، يرجى إرسال أي معلومات غير واردة أو أي تغييرات إلى asgp@parliament.uk.

أمين عام مشترك فرنسي جديد

أخيراً، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعلن أنه اعتباراً من نهاية جلسة نوسا دوا، سيحل أمين عام مشترك فرنسي جديد محل بيرين بريوفوت. اسمها كابوسين كابون وستكون حاضرة في الاجتماع في نوسا دوا لضمان انتقال سلس.

وطلبت مني بيرين أن أشكركم، على الثقة التي وضعتموها فيها، وأن أقول إنه لشرف عظيم، وسرور، أن تعمل من أجل جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

ويرجى عدم التردد في الاتصال إذا كان لديكم أي أسئلة أخرى عن الدورة المقبلة، أو عن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية بصفة عامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

إلكترا غارفي–آدامز

الأمين العام المشترك البريطاني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

ج- مشروع جدول الأعمال:

جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

جلسة آذار/مارس 2022 – نوسا دوا (بالي)

مشروع جدول أعمال المؤتمر

تم إعداد مشروع جدول الأعمال هذا من قبل رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، استناداً إلى المقترحات المقدمة في الاجتماع الأخير في مدريد. ولم يتم النظر فيه من قبل اللجنة التنفيذية ولم يتم إقراره من قبل الجمعية ولذلك هو قابل للتغيير.

الأحد 20 آذار/مارس (طوال اليوم)
[تم نقل البرنامج الثقافي لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية إلى ظهر يوم 23 آذار/مارس. نرجو أن تتقبلوا اعتذارنا عن أي إزعاج تسببنا فيه]

الإثنين 21 آذار/مارس (صباحاً)

الساعة 09:30

اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 11:00

- افتتاح الجلسة
- جدول أعمال المؤتمر
- الأعضاء الجدد
- إعلان متعلق بالانتخابات

***

- الترحيب وعرض موجز عن النظام البرلماني في إندونيسيا يقدمه السيد إندرا إسكندر، الأمين العام لمجلس النواب في إندونيسيا.

الموضوع: على الصعيد الحالي

- *مداخلة:* سعادة الدكتور علي محمد قُلي ها، الأمين العام لمجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حول "تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في *مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية*."
- *مداخلة:* السيد راؤول غوزمان، الأمين العام لمجلس الشيوخ في تشيلي، حول "تقييمات الشفافية التشريعية في أمريكا اللاتينية".

الإثنين 21 آذار/مارس (بعد الظهر)

الساعة 14:30

- **عرض حول آخر التطورات في الاتحاد البرلماني الدولي**

***

المناقشة العامة: سفر أعضاء البرلمان: قواعد للتكاليف والمخصصات

مدير المناقشة: خوسيه بيدرو مونتيرو، الأمين العام لمجلس الشيوخ في الأوروغواي

وضع البرلمانيون على مر السنين عدة نظم تحدد كيفية تعويض نفقاتهم المتكبدة في السفر من مقر إقامتهم إلى البرلمان ليتمكنوا من ممارسة مهامهم بكرامة وشفافية. وبما أنهم يمثلون منتخبيهم، فمن الطبيعي أيضاً أن تطبق قوانين لتسديد التكاليف المتكبدة في السفر في ما يتعلق بأنشطة المشاركة ذات الطابع الإقليمي أو الوطني. وأخيراً، تحدد أيضاً أشكال سداد التكاليف للبرلمانيين في ما يتعلق بالسفر الدولي الذي يقومون به في نطاق النشاط البرلماني الدولي، الذي يزداد كثافة.
والغرض من هذه المناقشة العامة هو تحليل مختلف نظم وأشكال التعويض القائمة، في سياق الرقابة المتزايدة باستمرار في هذا المجال.

- *مداخلة:* سعادة المستشار أحمد مناع، الأمين العام لمجلس النواب في جمهورية مصر العربية حول "سفر أعضاء البرلمان: قواعد للتكاليف والمخصصات في جمهورية مصر العربية."
- *مداخلة*: السيد جون أزوماه، الأمين العام لبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، حول "الانتخاب المباشر للأعضاء في برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"

الساعة 17:00: الموعد النهائي لتقديم ترشيحات لمنصب نائب رئيس الجمعية

الثلاثاء 22 آذار/مارس (صباحاً)

الساعة 09:30

اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:00

الموضوع: ترميم المباني البرلمانية

ما الذي من الممكن أن توفره المباني وكيف نحقق التوازن بين الإعداد للمداولات عن بعد وبالحضور الشخصي في المباني البرلمانية المستقبلية؟

- *مداخلة:* السيد ألكسيس وينتونياك، نائب الأمين العام لبرلمان النمسا حول "الترميم الشامل للبرلمان النمساوي: قفزة من القرن التاسع عشر إلى القرن الحادي والعشرين"
- *مداخلة:* السيد مارك لاندرو ل.مندوزا، الأمين العام لمجلس النواب في الفلبين، حول "ترميم المباني البرلمانية في الفلبين"
- *مداخلة:* سعادة الشيخ أحمد بن محمد بن ناصر الندابي، أمين عام مجلس الشورى في سلطنة عُمان، حول "إعادة هيكلة الأمانة العامة لمجلس الشورى تماشياً مع متطلبات رؤية عمان 2040."

الساعة 12:00: عرض يقدمه المرشحون والانتخابات لملء منصب نائب رئيس الجمعية.

الثلاثاء 22 آذار/مارس (بعد الظهر)

الساعة 14:30

- عرض عن آخر التطورات في مركز الابتكار في البرلمانات
- مداخلة:السيدة بينيلوبيه تياوا، الأمينة العامة لبرلمان جنوب إفريقيا، حول التحيز، والتحرش والعنف ضد النساء في البرلمانات في إفريقيا"، استناداً إلى تقرير الاتحاد البرلماني الدولي ذي العنوان نفسه.

***

مناقشة عامة مع مجموعات نقاش غير رسمية: ماذا نتوقع من الأمين العام في القرن الواحد والعشرين؟

مديرة الجلسة (المناقشة): السيدة بينيلوبيه تياوا، الأمينة العامة لبرلمان جنوب إفريقيا

موضوعات لمجموعات النقاش غير الرسمية:

1. كيف نختار أميناً عاماً للقرن الواحد والعشرين؟
2. ما هي المهارات المطلوبة لمنصب الأمين العام؟
3. كيف تغير دور الأمين العام؟

تقارير من مجموعات النقاش في الجلسة العامة، ومناقشة عامة.

الساعة 17:00: الموعد النهائي لتقديم ترشيحات للمناصب الشاغرة الثلاث كأعضاء عاديين في اللجنة التنفيذية.

الأربعاء 23 آذار/مارس (صباحاً)

الساعة 09:30

اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:30

الموضوع: القانون غير الملزم، ما مكانة هذا النظام في مجتمعنا؟

- *مداخلة:* السيد فيليب شواب، الأمين العام للجمعية الاتحادية للاتحاد السويسري، حول "القانون غير الملزم ودور البرلمانات"
- *مداخلة:* الدكتور ريمكو نيهملمان، الأمين العام لمجلس الشيوخ الهولندي، حول "الاتفاقيات الدستورية في البرلمان الهولندي"

عروض يقدمها المرشحون والانتخابات لملء المناصب الشاغرة الثلاثة للأعضاء العاديين للجنة التنفيذية

- أسئلة إدارية

مشروع جدول أعمال الاجتماع المقبل في رواندا في تشرين الأول/أكتوبر 2022

الساعة 12:30: اختتام أعمال جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

الأربعاء 23 آذار/مارس (بعد الظهر)

البرنامج الثقافي

14:45–13:00

مأدبة غداء يستضيفها الأمين العام لمجلس النواب الإندونيسي في بريغو Prego (قرب مركز بالي الدولي للمؤتمرات)

19:00–15:00

15:00 مغادرة مركز بالي الدولي للمؤتمرات والتوجه إلى فندق سيكس سنسيز

15:30 الوصول إلى فندق سيكس سنسيز

استراحة لاحتساء الشاي وصورة جماعية

17:00 المغادرة إلى معبد اولواتو

17:30 الوصول إلى معبد اولواتو

جولة في المعبد في انتظار غروب الشمس

18:00 عرض رقص كيكاك

19:00 العودة إلى الفندق

ينبغي على الأعضاء الراغبين في حضور البرنامج الثقافي أن يعيدوا استمارة التسجيل إلى الأمانة العامة بحلول 8 آذار/مارس 2022. الاستمارة متوفرة على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

د- استمارة لتقديم مداخلة:

إذا كنت ترغب في تقديم مداخلة في المؤتمر، يرجى ملء هذه الاستمارة. ويرجى أخذ العلم أنه سيتم وضع المداخلات المختارة على جدول الأعمال المقرر أن توافق عليه اللجنة التنفيذية يوم الإثنين 21 آذار/مارس 2022.

ويجب تقديم نسخة عن كل مداخلة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

(تعاد إلى إلكترا غارفي-آدامز، الأمين العام المشترك، **في موعد أقصاه 28 شباط/فبراير 2022**)
garvieadamse@parliament.uk

أود أن أقدم مداخلة في مؤتمر جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية في نوسا دوا (بالي) بشأن الموضوع التالي:

.....

.....

.....

.....

.....

الاسم:

البلد:.....

.....

المجلس:.....

.....

وامتثالاً لقرار اتخذته اللجنة التنفيذية، ينبغي ألا تتجاوز مدة مداخلتكم عشر دقائق.

ه- استمارة طلب العضوية:

استمارة طلب عضوية في جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية

الشهرة	
الاسم	
تاريخ الميلاد	
الجنسية	
عنوان المكتب	
رقم الهاتف (المكتب)	
الفاكس	
البريد الإلكتروني	
الموقع الإلكتروني	
اسم الدولة	
الوظيفة	
هل برلمانك هو برلمان دولة ذات سيادة؟	
هل بلدك عضو في الأمم المتحدة؟ (إن لم يكن، لم لا؟)	
هل برلمانك عضو في الاتحاد البرلماني الدولي؟ (إن لم يكن، لم لا؟)	
اسم الجمعية أو البرلمان الذي أنت حالياً أمينها/ أمينه العام	
من هي السلطة التي قامت بتعيينك؟	
تحت أي سلطة تقوم بمسؤولياتك؟	
كم يبلغ عدد الموظفين الذين يعملون تحت إشرافك؟	
هل أنت عضواً مُنتخباً في الجمعية؟	

يرجى إرفاق مخطط تنظيمي لإدارة خدمات الجمعية / البرلمان

السجل الوظيفي[14] نوع الوظيفة عدد الموظفين الذين تشرف عليهم سبب ترك الوظيفة اسم الموظف	وصف واجباتك ومسؤولياتك
السجل الوظيفي نوع الوظيفة عدد الموظفين الذين تشرف عليهم سبب ترك الوظيفة اسم الموظف	وصف واجباتك ومسؤولياتك
السجل الوظيفي نوع الوظيفة عدد الموظفين الذين تشرف عليهم سبب ترك الوظيفة اسم الموظف	وصف واجباتك ومسؤولياتك
يرجى إرفاق **سيرة ذاتية (C.V) موجزة وصورة** في صيغة JPG، JPEG، أوGIF (يرجى إرسالها عبر البريد الإلكتروني: asgp@parliament.uk)	
أقرّ بأن البيانات الواردة في إجابتي عن الأسئلة السابقة صحيحة. التوقيع	

و- استمارة تعيين بديل:

[14] بدءاً من آخر منصب، قم بوصف مهامك بالترتيب الزمني العكسي.

سعادة السيد نجيب الخدي

رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

عناية الأمناء العامين المشتركين، جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

أعيّن.....

عضواً من موظفي البرلمان الذي أنتمي إليه، كبديل عني في

- الانتخابات التي ستعقد خلال الجلسة في نوسا دوا في آذار/مارس 2022.

توقيع عضو جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

الاسم (مطبوع):

الجنسية:

ز- البرتوكول الصحي:

تعتبر رفاهية المشاركين والموظفين ومقدمي الخدمات والمضيفين من الأولويات. وضع مجلس النواب الإندونيسي والهيئة الوطنية الإندونيسية لإدارة الكوارث بروتوكولات صارمة تستند إلى مفهوم الفقاعة الطبية (نظام دائرة العزل الطبي) من أجل اجتماع آمن وناجح للمشاركين والموظفين طوال الفعالية بأكملها حيث لا يتم التشجيع على التفاعل مع الأفراد خارج الفقاعة الطبية.

وسيتم إجراء تحديثات على هذه البروتوكولات الصحية لتعكس أي تغييرات تطرأ على الوضع، بناءً على المشاورات المستمرة مع السلطات والخبراء.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن نرحب بكم في نوسا دوا، بالي.

استعدادات قبل المغادرة

يتعين على المشاركين تقديم دليل على التأمين يغطي جميع تكاليف الرعاية الصحية في حال وجود حالة كوفيد-19 مؤكدة تتطلب دخول المستشفى.

الاستعدادات الصحية قبل السفر

- ينبغي على المشاركين تسجيل شهادة لقاح كوفيد-19 سارية على الموقع التالي https://vaksinln.dto.kemkes.go.id/ (مرفق رقم 1) قبل المغادرة إلى إندونيسيا. ستكون معلومات التلقيح، مثل شهادة التلقيح مع تفاصيل حاملها، واللقاحات المعطاة، والمؤسسة التي أجرت التلقيح، وتاريخ التلقيح الكامل (إما جرعة واحدة أو جرعة مزدوجة من سلسلة أولية كاملة بحسب منصة اللقاح) مطلوبة كدليل على إجراء التلقيح الكامل قبل 14 يومًا على الأقل من الوصول.
- ينبغي على المشاركين إجراء اختبار بي سي آر قبل 48 ساعة من المغادرة وتقديم نتيجة الاختبار السلبية، عند الوصول إلى مطار دينباسار الدولي، بالي.
- تحميل تطبيق التتبع PeduliLindungi[15] والتسجيل باستخدام بطاقة التنبيه الصحية الإلكترونية (e-HAC). عند التحقق من شهادة اللقاح الخاصة بكم من خلال الرابط التالي https://vaksinln.dto.kemkes.go.id/، ستكون المعلومات المتعلقة بالتلقيح ونتائج اختبار كوفيد-19 متاحة على تطبيق PeduliLindungi.

الوصول إلى إندونيسيا

سيجري مندوبو الاتحاد البرلماني الدولي الذين يصلون إلى إندونيسيا، سواء مباشرة في بالي أو من خلال التوقف في جاكرتا، اختبار بي سي آر لدى وصولهم إلى بالي. أما الذين يتوقفون في جاكرتا ويواصلون سفرهم برحلة داخلية إلى بالي سيكون لديهم مقعد مخصص لهم على متن الطائرة. وسينقل مندوبو الاتحاد البرلماني الدولي، وهم ينتظرون نتائج البي سي آر، إلى الفندق الرسمي الذي حجزوه.

وسيتم عزل المندوبين الذين ثبتت إصابتهم بأعراض خفيفة ومتوسطة في أحد فنادق الجمعية العامة الرسمية على نفقة الأفراد المعنيين.

وسيتم تحويل المندوبين الذين ثبتت إصابتهم بأعراض شديدة إلى مستشفى سانغلا Sanglah / مستشفيات الإحالة الأخرى على نفقة الأفراد المعنيين.

ولا تقل مدة العزل عن 10 أيام، حتى يتم تأكيد اختبار بي سي آر السلبي.

وينبغي على جميع المندوبين، لدى وصولهم إلى إندونيسيا، أن يقدموا ما يلي:

[15] سيتاح الواي فاي مجاناً في مطار جاكرتا الدولي ومطار دينباسار الدولي، وفي مكان انعقاد الجمعية العامة.

- بطاقة صحية إلكترونية (e-HAC) وشهادة لقاح كوفيد-19. ينبغي على المندوبين تحديث أحدث حالتهم الصحية عند دخول إندونيسيا عن طريق ملء قائمة بطاقة التنبيه الصحية الإلكترونية (e-HAC) على تطبيق PeduliLindungi.
- نتيجة اختبار بي سي آر سلبي تم إجرائه قبل 48 ساعة من المغادرة إلى اندونيسيا.
- إثبات على التلقيح الكامل بجرعتين.
- إثبات صالح للمشاركة كمندوب (تسجيل مؤكد من نظام تسجيل الاتحاد البرلماني الدولي).

النقل

أثناء النقل الجماعي الرسمي للجمعية العامة، يتعين على جميع الركاب والسائقين ارتداء الأقنعة. سيقتصر عدد الركاب على 50٪ من السعة القصوى. يلتزم مقدمو السيارات بضمان تلقيح السائقين بشكل كامل، والحصول على نتيجة سلبية لاختبار المستضد السريع، وتعقيم المركبات بعد كل عملية نقل.

اجتماع الفقاعة الطبية (نظام دائرة العزل الطبي) والإقامة

ستطبق الجمعية مفهوم الفقاعة الطبية الصارم لضمان المشاركة الحصرية للمشاركين، وستقتصر على الأفراد الذين خضعوا للتلقيح والذين صدرت نتيجتهم سلبية. ويقتصر الدخول إلى اجتماعات الفقاعة الطبية (نظام دائرة العزل الطبي) والإقامة على المشاركين والموظفين المختارين الذين لديهم بطاقة تحقق وشارة سارية المفعول. وللحصول على شارة لدخول الجمعية العامة، ينبغي على جميع المشاركين تجهيز تطبيق PeduliLindungi الخاص بهم ومسح رمز الاستجابة السريعة المتاح في الأماكن. لن تكون هناك حاجة لتقديم أي مستندات ورقية تتعلق بنتيجة الاختبار أو شهادة اللقاح حيث سيتم توثيق هذه المعلومات على تطبيق PeduliLindungi. وسيتم اتخاذ تدابير صحية متقدمة، وتهوئة معززة، وتوفير المأكولات والمشروبات بشكل ملائم، واتخاذ تدابير للتواصل والنظافة، وسيتاح توسيع المساحات داخل اجتماعات الفقاعة الطبية (نظام دائرة العزل الطبي).
ولا يُنصح بالمشاركة في أو تنظيم أي أنشطة لطرف ثالث – غير مرتبطة بالجمعية العامة أو خارج الأماكن الرسمية – من أجل السلامة الجماعية.

الدخول إلى مكان انعقاد الاجتماع

يتعين على جميع المشاركين والموظفين تقديم شارة سارية المفعول مقدمة من المنظم قبل الدخول إلى أي مكان تنعقد فيه الاجتماعات والإقامة بالفندق.

خلال الجمعية العامة

على مدار الفعالية بأكملها، تُجرى اختبارات تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي (RT-PCR) مرة واحدة كل 3 أيام، في حين تُجرى اختبارات المستضد السريعة كل يوم باستثناء الأيام التي تُجرى فيها اختبارات تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي لجميع الوفود قبل دخول أماكن انعقاد الاجتماعات. وتتاح الاختبارات مجاناً في المكان، وتصدر نتائج اختبارات المستضد السريعة في خلال 15 دقيقة. وترتبط الاختبارات ونتائج الاختبارات تلقائياً بتطبيق PeduliLindungi وترسل إلى رقم هاتف كل مندوب.

وتشمل التدابير الإضافية المتخذة ما يلي:

- سيتم وضع بروتوكولات معززة لجائحة لجميع موظفي الخدمات ووسائط الإعلام والموظفين التقنيين داخل أماكن اجتماع الفقاعة الطبية (نظام دائرة العزل الطبي) وأماكن الإقامة.
- جميع أماكن الإقامة في الفقاعة الطبية (نظام دائرة العزل الطبي) معتمدة من شهادة النظافة والصحة والسلامة واستدامة البيئة (CHSE).
- سيتم تنظيف جميع المناطق وتعقيمها عدة مرات في اليوم داخل اجتماعات الفقاعات الطبية ومناطق الإقامة. ويجري تركيب أحدث نظم التهوية الإضافية في المناطق ذات الدوران الهوائي المحدود.
- سيتم وضع حد أقصى لسعة غرفة الاجتماعات وستتوفر علامات التباعد الاجتماعي عند الاقتضاء. ستتم إدارة التحركات داخل أماكن انعقاد الاجتماعات لتجنب الازدحام.
- ارتداء الأقنعة إلزامي في جميع الأوقات. ينبغي تغيير الأقنعة بانتظام طوال اليوم. ستتوفر الأقنعة على نطاق واسع في الفنادق داخل نظام الفقاعة الطبية (نظام دائرة العزل الطبي).
- من شأن التقيد الجماعي بمبادئ السلوك والنظافة الصحية طوال مدة الجمعية العامة وفي جميع المواقع أن يزيد من تعزيز السلامة.
- تجنب الاتصال الجسدي، بما في ذلك العناق والمصافحات.
- غسل اليدين بانتظام. ستتاح موزعات معقمات اليد على نطاق واسع في أماكن انعقاد الاجتماعات.
- إذا كنت بحاجة إلى السعال أو العطس، يرجى اتباع الآداب المناسبة عند السعال أو العطس. يتم ذلك عن طريق ارتداء قناع وجهك في جميع الأوقات أو باستخدام منديل ورقي يتم التخلص منه في سلة المهملات وغسل يديك بعد ذلك.

إدارة حالات كوفيد-19 والاتصالات الوثيقة

في حال صدرت نتيجة إيجابية لاختبار المستضد السريع، ستتم إعادة الاختبار للأفراد باختبار بي سي آر لمزيد من التأكيد. والعزلة إلزامية حتى تتصل السلطات المحلية بالأفراد.

وإذا ظل اختبار بي سي آر إيجابيًا، فينبغي على المشاركين أن ينعزلوا في أحد فنادق الجمعية العامة الرسمية أو إحالتهم إلى مستشفى سانغلا Sanglah أو مستشفى إحالة آخر بناءً على الأعراض خلال فترة 10 أيام (أو 10 + 3 أيام للأعراض الشديدة). سيتم تحمل أي تكاليف يتم تكبدها بالكامل من قبل المشتركين (التأمين الفردي للمشترك). ينبغي أن تتم عملية تتبع الاتصال عن كثب وعملية التعقيم بعد ذلك إذا لزم الأمر.

وتتوفر المحطة الطبية وفريق الطوارئ في المواقع. إذا لزم الأمر، تتوفر فرق الإسعاف لإحالة المندوبين إلى المستشفيات المخصصة للحصول على العلاج الطبي المناسب.

مغادرة إندونيسيا

يمكن للمشاركين إجراء اختبار بي سي آر (على نفقتهم الخاصة) المتاح في الفندق ومكان انعقاد الجمعية العامة واستخدام النتائج في غضون 48 ساعة قبل المغادرة عند الحاجة للسفر خارج إندونيسيا.

الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

20–24 آذار/مارس 2022

مرفق رقم 1

رابط التحقق من شهادة التلقيح

أهلاً بكم في الموقع الإلكتروني للتحقق من التلقيح لغير الإندونيسيين

إن هذه الخدمة مخصصة للتحقق من بطاقات اللقاحات الصادرة من البلدان الأجنبية، التي ستستخدم لتيسير أنشطتكم في إندونيسيا عبر تطبيق PeduliLindungi.

ويرجى زيارة الموقع الإلكتروني PeduliLindungi على الرابط التالي: pedulilindungi.id للحصول على المزيد من المعلومات حول التطبيق.

ح–المبادئ التوجيهية الصحية المنقحة المتعلقة بالسفر

تم توفير هذه المبادئ التوجيهية الصحية المتعلقة بالسفر بالتشاور مع السلطات الصحية الإندونيسية، وتولي الاعتبار الواجب للتعاميم الصحية العامة الراهنة، وآخر تطورات حالات كوفيد-19 في مدينتي جاكرتا، وبالي. تفيد في ضمان السلامة الجماعية، وحسن سير عمل الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعاتها ذات الصلة. إن امتثالكم للمبادئ التوجيهية منتظر من أجل تنفيذ فعال للبروتوكولات الصحية.

*ملاحظة: بدءاً من 14 آذار/مارس 2022، سيتم رفع سياسة الحجر الصحي في بالي، مما سيتيح للمشاركين في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعاتها ذات الصلة بالاستمتاع في وقتهم في بالي بحرية أكثر، والإقامة في أي مكان يختارونه في منطقة نوسا دوا المخصصة للجمعية العامة أو خارجها. بما أن سياسة الحجر الصحي في بالي ستُرفع اعتباراً من 14 آذار/مارس 2022، يُنصح المشاركون بالمحافظة على البروتوكولات الصحية الصارمة في جميع الأوقات، على سبيل المثال: ارتداء كمامات الوجه بشكل ملائم، وغسل اليدين بانتظام، والحفاظ على التباعد الاجتماعي.

ويمكن ترتيب خدمات النقل الشخصية من أجل سفركم في بالي. إلا أنه، تماشياً مع روح الجمعية العامة المراعية للبيئة والحد من انبعاثات الكربون، إنكم مدعوون إلى التنقل سيراً على الأقدام في منطقة نوسا دوا. سيُحظر أيضاً النقل في السيارة في نوسا دوا خلال الجمعية العامة.

ستبقى سياسة الحجر الصحي الإقليمية سارية المفعول في العاصمة جاكرتا خلال فترة عقد الجمعية العامة. وبالتالي، إن المشاركين مدعوون إلى أخذ رحلة طيران مباشرة من بالي عندما أمكن. يُسمح لمن يسافر إلى بالي برحلة ترانزيت عبر جاكرتا بأن يقضي الليلة في فندق الحجر الصحي المخصص، فندق أنارا إيربورت Anara Airport.

يُطلب من المشاركين في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعاتها ذات الصلة أن يقدموا رسالة رسمية من برلمانهم ترد فيها بالتفصيل القائمة الكاملة للمندوبين. يرجى أخذ العلم أن كل مسافر أجنبي يزور إندونيسيا، يُطلب منه تنزيل تطبيق *PeduliLindungi*، حيث ينبغي عليه تسجيل سجلات التلقيح. كما أنه يوصى أيضاً باصطحاب نسخ عن شهادات التلقيح مطبوعة أو إلكترونية في حال يوجد مشاكل تقنية بالتطبيق.

ويجب على المشاركين الذين يسافرون **برحلة ترانزيت عبر جاكرتا** أن يقوموا بإجراء **اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر)** في مطار **جاكرتا** الدولي. امنحوا ثلاث ساعات انتظار كحد أدنى لرحلتكم الترانزيت بين رحلاتكم لتحليل عينات اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر). عند الانتظار **لنتيجة اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر)**، يمكن للمشاركين الانتظار في غرفة الانتظار في المطار، وأما من لديهم وقفات استراحة أطول وإذا يرغبون في البقاء في فندق على نفقتهم الخاصة، يمكنهم القيام بذلك، والانتظار للنتيجة في الفندق المخصص، فندق أنارا إيربورت Anara Airport (https://www.anara.id)، قبل مواصلة رحلتهم إلى بالي. وستوفر اللجنة النقل من فندق أنارا إيربورت Anara Airport وإليه، ولن يسمح بخدمات النقل الخاصة لهذا الغرض. ولن يطلب أي اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر) إضافي عندما يصل المشاركون إلى بالي.

ويجب على المشاركين الذين **يصلون مباشرة إلى بالي** أن يقوموا **باختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر)** في مطار **بالي** الدولي، وانتظار النتيجة في قاعة الانتظار قبل أن تنقلهم اللجنة إلى الفندق.

ويتحمل البرلمان المضيف **تكاليف اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر)** عند الوصول إلى جاكرتا أو بالي. سيتم عزل من يُبين الاختبار إصابتهم بأعراض كوفيد-19 خفيفة في إحدى الفنادق المخصصة على نفقتهم الخاصة، بينما من يعاني من عوارض متوسطة أو شديدة الحدة سينقلون إلى مستشفى الإحالة للحصول على الرعاية الطبية الملائمة على نفقتهم الخاصة.

وإن من يُبين نتيجة اختبار كوفيد-19 سلبية، يمكنهم المشاركة في الاجتماعات كما هو مقرر. وسيتم إجراء **اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر) ثانٍ** بعد 72 ساعة من الوصول إلى مكان عقد الاجتماع مجاناً، بينما سيتم إجراء **اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر) ثالث (أخير)** للمشاركين قبل 24 ساعة من مغادرتهم إندونيسيا على نفقاتهم الخاصة. وينصح بحجز موعد مسبق لإجراء اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر) الأخير في عيادة صحية محلية لتجنب التأخير في تقديم الخدمات. ستتوفر قائمة بالعيادات المتاحة، التي يمكنكم التواصل معها بمساعدة موظفي الاستقبال في الفندق، في الوقت المناسب.

ط- استمارة تسجيل رحلة جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية:

استمارة تسجيل

رحلة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية إلى معبد أولواتو يوم الأربعاء 23 آذار/مارس 2022

يتم التسجيل لهذه الرحلة بإعادة هذه الاستمارة إلى عنوان البريد الإلكتروني الوارد أدناه.

الموعد النهائي للتسجيل هو 08 آذار/مارس 2022

البلد: _____

الاسم: _____

المرافق: _____

اللغة: _____

الإنجليزية ¤ **الفرنسية** ¤

متطلبات غذائية: _____

احتياجات خاصة للتنقل: _____

وللمزيد من المعلومات تواصلوا مع:

asgp@parliament.uk أو +44 207 219 3292

ي- مذكرة حول الإجراءات المتبعة للانتخابات (آذار/ مارس 2022)

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مذكرة لأعضاء الجمعية

حول الإجراءات المتبعة للانتخابات (آذار/ مارس 2022)

الترشح

من يمكنه الترشح للانتخابات؟

إذا كنتم عضواً في الجمعية، وأنتم أمين عام أو نائب أمين عام في جمعية برلمانية وطنية، يمكنكم الترشح للانتخابات، باستثناء الحالات التالية:

أ. إذا كان عضو آخر من البرلمان الوطني نفسه سيكون عضواً في اللجنة التنفيذية، بعد اختتام الدورة. قائمة البلدان غير المؤهلة بموجب هذه القاعدة هي التالية: جنوب إفريقيا، ألمانيا، كندا، جمهورية العراق، المملكة المغربية، ناميبيا، الأورغواي.

ب. إذا كنتم عضواً من بلد تم تمثيله في اللجنة التنفيذية، باستمرار، على مدى فترة من الزمن (ستة أعوام خلال الأعوام الثمانية الأخيرة). البلد غير المؤهل، بموجب هذه القاعدة هو: سويسرا.

ج. إذا كنتم ترغبون بالترشح لانتخابات منصب، سبقتم وشغلتموه في أي وقت، خلال السنتين الماضيتين.

د. إذا كنتم عضواً في جمعية برلمانية متأخرة عن دفع رسوم عضويتها بمبلغ يعادل أو يزيد عن المبلغ المستحق للسنتين الكاملتين الأخيرتين من العضوية.

لا يستطيع الأعضاء المنتسبون والمراقبون الترشح للانتخابات.

قواعد محددة لمنصب رئيس الجمعية

لا يجوز لكم الترشح لمنصب رئيس الجمعية إذا كان عضو آخر من بلدكم قد شغل دور الرئيس خلال السنوات الخمس الماضية. البلد الوحيد الذي يقع ضمن هذه القاعدة هو سويسرا.

قواعد محددة لمنصب نائب رئيس الجمعية

لا يجوز لكم الترشح لمنصب نائب رئيس الجمعية إذا كان عضو آخر من بلدكم قد شغل دور الرئيس أو نائب الرئيس خلال السنتين الماضيتين. تقع البلدان التالية ضمن هذه القاعدة: البرتغال، وسويسرا، والمملكة المغربية.

وتنص المادة 14 من النظام الأساسي للجمعية على أن "اللجنة التنفيذية تتألف من الرجال والنساء، إن أمكن، متوازنة بين الجنسين" وأن "يولى الاعتبار، قدر الإمكان، لمختلف اللغات الرسمية والمجموعات الجيوسياسية".

هل ترد مبادئ توجيهية أخرى حول من يمكنه الترشح للانتخابات؟

تنص المبادئ التوجيهية من اللجنة التنفيذية على ما يلي:

أ. في العادة، ينبغي أن يتمتع المرشحون بالخبرة، وأن يكونوا أعضاء نشطين في الجمعية. وعندما تترشحون للانتخابات، سيطلب منكم تحديد أي مداخلات قدمتم وأي عمل آخر قمتم به، ضمن الجمعية.

ب. ويجب على المرشحين التأكد أن غرفتهم سددت اشتراكاتها للجمعية.

ج. لا يحق للعضو في الجمعية، الذي يكون عضواً منتخباً في البرلمان، أن يترشح لانتخابات اللجنة التنفيذية.

د. لا يمكن لعضو من الدولة المضيفة أن يترشح للانتخابات، خلال هذه الدورة.

كيف أصبح مرشحاً؟

إذا كنتم ترغبون بالترشح للانتخابات، يجب أن يتم ترشيحكم خطياً من قبل عضو آخر في الجمعية، قبل حلول الموعد النهائي المذكور في جدول الأعمال، عبر ملء استمارة التعيين المرفقة. وينبغي عليكم أيضًا ملء استمارة مرشح يوضح قبولكم الرسمي لتعيينكم.

ولابد من إرسال الاستمارتين إلى الأمناء العامين المشتركين **قبل الموعد النهائي لتقديم الطلبات إلى المنصب المحدد**، الواردة على جدول الأعمال (garvieadamse@parliament.uk و ppreuvot@assemblee-nationale.fr). وستتاح استمارتي التعيين والمرشح من الأمانة العامة وعلى الموقع الإلكتروني للجمعية.

ومع الأخذ في الاعتبار قيود السفر التي لا تزال سارية في العديد من البلدان، يمكن إرسال استمارتي المرشح والتعيين عبر البريد الإلكتروني إلى الأمانة العامة، قبل الموعد النهائي، حتى لو لم يكن المرشح أو الشخص المرشح حاضرًا شخصيًا في بالي.

وعند خوض غمار الانتخابات، قد يطلب الرئيس من المرشحين أن يقدموا كلمة موجزة، بعد فترة وجيزة من إقفال باب الترشيحات، من أجل تحديد المؤهلات للمنصب. وعندما لا يكون المرشح حاضرًا شخصيًا في بالي، ويتم خوض غمار الانتخابات، يمكن للمرشح أن يرسل نصًا خطيًا يبيّن مؤهلاته، في موعد أقصاه عشية الانتخابات عند الساعة 17:00. ثم يُقرأ النص باسم المرشحين خلال الجلسة العامة.

ويرجى أخذ العلم أن فترة الولاية تصبح حيز التنفيذ ابتداء من اليوم التالي لاختتام الدورة.

التصويت

هل يمكنني التصويت؟

من أجل التصويت، يجب أن تكونوا:

(أ) عضواً أو عضواً فخرياً في المنظمة، أو

(ب) بديلاً عما ذكر أعلاه، معيناً بموجب القاعدة 6.

لا يحق للأعضاء المنتسبين والمراقبين أن ينتخبوا.

يجب أن تكونوا أنتم أو بديلاً عنكم **حاضرين شخصياً في بالي من أجل التصويت**. لا يوجد حكم للصوت بالبريد أو بالوكالة.

وتحتفظ اللجنة التنفيذية بحق تعليق حق التصويت لأي عضو تأخرت جمعيته البرلمانية عن دفع رسوم عضويته بمبلغ يعادل أو يزيد عن المبلغ المستحق للسنتين الكاملتين الأخيرتين من العضوية.

وستتوفر قائمة أولية بالناخبين، من أجل التفتيش، بدءاً من أول يوم من الدورة، ستعرض خارج قاعة الجلسة العامة. وإذا كنتم تعتقدون أنه يحق لكم التصويت واسمكم غير مذكور في القائمة، يرجى التحدث إلى أحد الأمناء العامين المشتركين، فوراً.

كيف أعين بديلاً؟

يحق لبديل عنكم التصويت فقط إذا تم تعيينه/تعيينها على النحو الملائم. تطبق الشروط التالية:

- يجب تعيين بديل عنكم في الوقت المناسب (قبل افتتاح الاجتماع الذي ستجري خلاله الانتخابات).
- يجب تعيين بديل عنكم من قبلكم (كعضو في الجمعية)، عبر رسالة موقعة،
- يجب أن يكون البديل عنكم عضواً معيناً من موظفي برلمانكم.
- يجب ألا يكون البديل عنكم يصوت بصفة أخرى (كعضو أو كبديل لعضو آخر). يمكن لكل شخص التصويت مرة واحدة فقط.

كيف يكون شكل الرسالة المتضمنة تعيين بديل؟

قبل افتتاح الاجتماع الذي ستجري خلاله الانتخابات، ينبغي أن توقعوا رسالة باسمكم، موجهة إلى رئيس الجمعية، لكن مرسلة إلى واحد من الأمناء العامين المشتركين، تتضمن تعيين عضو معين من موظفي برلمانكم كبديل عنكم. وتتوفر رسالة شكلية من الأمناء العامين المشتركين (وهي مرفقة).

وإنه من مسؤوليتكم ضمان أنه تم تلقي رسالتكم. ويجب أن تتخذوا الترتيبات اللازمة من أجل تسليم الرسالة باليد إلى أحد الأمناء العامين المشتركين، أو إرسال نسخة مصورة إلكترونية للرسالة الموقعة، عبر البريد الإلكتروني التالي asgp@parliament.uk

وفي حال أي شكوك حول سريان رسالتكم، المتضمنة تعيين بديل، يرجى إرسالها في الوقت المناسب من أجل أن يطلع عليها الأمناء العامين المشتركين، وتعديلها منكم في حال لزم الأمر وإعادة إرسالها

قبل افتتاح الاجتماع ذي الصلة. لن يتم قبول الرسائل، المتضمنة تعيين بديل، التي ترسل لاحقاً. وذلك من أجل إعداد قائمة بالناخبين قبل كل تصويت.

أي شكل سيتخذ الاقتراع؟

سيجري اقتراع واحد بأغلبية الأصوات، مع انتخاب عدد المرشحين الذين لديهم أغلب الأصوات، للعدد الملائم من الشواغر. وفي حال ورود صلة بين المرشحين المعنيين، عندها يُعلن عن انتخاب العضو في الجمعية الذي قضى أطول مدة. وفي حال تكافؤ مدة الخدمة، يُعلن عن انتخاب العضو الأكبر سناً.

الإجراء المتبع للتصويت

من سينظم الانتخابات ومن سيشرف عليها؟

سيشرف مكتب الجمعية، المؤلف من الرئيس، ونائب الرئيس، والأمينين العامين المشتركين، على الانتخابات وسينظمها.

ولن يكون العضو المرشح لانتخابات معينة جزءاً من فريق الإشراف أو التنظيم لهذه الانتخابات. وفي هذه الحالة، أو عندما لا يحضر عضو من المكتب، يستطيع الرئيس تعيين عضو آخر من الجمعية من أجل المساهمة في الانتخابات وتنظيمها.

متى ستجرى الانتخابات وأين؟

ستجري الانتخابات في قاعة الجلسة العامة للجمعية، في التاريخ والوقت المحددين في جدول أعمال الجلسة. لا يمكن الإدلاء بالأصوات بعد انتهاء الاقتراع، الذي سيتم بعد 15 دقيقة من افتتاحه.

كيف أحصل على بطاقة اقتراع؟

يجب أن يحضر كل ناخب، يحق له التصويت، شخصياً من أجل الحصول على بطاقة الاقتراع. وسيحتفظ أمناء الصناديق (عادة أعضاء المكتب) بقائمة تتضمن من أُعطي له بطاقة اقتراع.

كيف سيكون شكل بطاقة الاقتراع؟

ستتضمن بطاقات الاقتراع فقط أسماء المرشحين، وبلدهم، ومنصبهم ضمن الجمعية العامة. وستكون هذه المعلومات واردة باللغتين الرسميتين للجمعية. وستكون أسماء المرشحين واردة بحسب الترتيب الأبجدي.

وسيرد فراغ من أجل الإشارة بوضوح لوجود امتناع عن التصويت. وستعتبر كل بطاقة اقتراع لم تتضمن خياراً واضحاً غير صالحة.

كيف أضع العلامة على بطاقة الاقتراع؟

يجب أن تضعوا علامة (X) جنب المرشح أو المرشحين الذين اخترتموهم، بما لا يزيد عن عدد الشواغر التي تجري الانتخابات من أجلها، أو وضع إشارة واضحة عن الامتناع عن التصويت. وعندما تضعون الإشارة على بطاقة الاقتراع، يجب أن تضعوها في صندوق الاقتراع.

متى سيجري فرز الأصوات؟

سيجري فرز الأصوات فوراً بعد الانتهاء من عملية الاقتراع.

متى سيعلن عن النتائج؟

سيتم الإعلان عن النتائج من قبل الرئيس، في الجلسة العامة، فوراً بعد فرز الأصوات.

رسالة تعيين بديل

الرئيس، جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

عناية الأمناء العامين المشتركين، جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

أعيّن.....

عضواً من موظفي البرلمان الذي أنتمي إليه، كبديل عني في

– الانتخابات التي ستجرى خلال الاجتماع العام لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في بالي في آذار/ مارس 2022.

توقيع عضو جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

الاسم (مطبوع):

الجنسية:

ك- المداخلات:

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من

السيد جون أزومه

الأمين العام لبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

حول

" الانتخاب المباشر للأعضاء في برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "

دورة نوسا دوا

آذار / مارس 2022

أصحاب السعادة، السيدات والسادة المحترمون

1. إنه لشرف عظيم لي أن أقف أمامكم اليوم لأعرض مستقبل منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بل إنه أيضاً لشرف أكبر لي أن أقوم بذلك بصفتي رئيساً لبرلمان هذه المجموعة. يشكل الاتحاد البرلماني الدولي التجسيد لمبادئ الديمقراطية والتعاون والوحدة. ويتميز سجلّ هذه الجمعية العامة بالعمل بالغ التأثير في مجالات التنمية المستدامة، والمساواة الجندرية، وتمكين الشباب، وبناء برلمانات قوية وقد قدّم الدعم لديمقراطيات شابة عديدة، كما أنه ساعد على دعم ديمقراطيات أخرى رائدة، لا سيما في إفريقيا.
2. ويسعدني جداً أن أتحدث إليكم اليوم حول الانتخابات المباشرة لأعضاء برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. اسمحوا لي أن أوضح أيضاً أن هذا هو جدول الأعمال الرئيسي للهيئة التشريعية الخامسة التي أتشرّف برئاستها. يهدف انتخاب الأعضاء بالتصويت العام المباشر إلى ضمان منح شعب منطقتنا بصورة عشوائية إمكانية المشاركة والتمثيل الكامل. ويجب ألّا نُغفِل الدور الذي يؤديه برلمان منتخب في تسهيل عملية مشاركة الناس في الحوكمة الإقليمية، ضمن مهام أخرى، من خلال المشاركة بالتصويت والحصول على أصوات الناخبين.
3. ودأبت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على مدى السنوات العشرين الماضية على العمل لتحقيق الإنتخابات المباشرة لأعضاء برلمان المجموعة. وقد بدأت هذه الرحلة بعملية تعزيز سلطات البرلمان. وكانت صلاحيات برلمان مجموعة دول غرب إفريقيا قد بقيت على حالها منذ نشأته في العام 1993 على الرغم من التحوّل التدريجي للمجموعة نحو ما فوق الوطنية. إن بروتوكولات وأُطُر العمل التشريعية الراهنة للمجموعة لم تنص على أي دور ذي أثر للبرلمان. وقد اعتمدت سلطة رؤساء الدول والحكومات للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا خلال دورتها الخمسين التي عقدت في مدينة أبوجا في نيجيريا بتاريخ 17 كانون الأول / ديسمبر 2016 وسنّت بالإجماع "القانون التكميليA/SA.1/12/16 المتعلق بتعزيز سلطات البرلمان".

4. ولم يكن دافع البرلمان لتعزيز سلطاته هو الاستيلاء على السلطات، بل كان دافعه الرغبة في تحقيق تطلعات مواطني المجموعة إلى زيادة المشاركة والتمثيل في الشؤون الإقليمية. وكان منشأ ذلك الحاجة لآلية ضمن المجموعة تؤسس لروابط أفضل مع مواطنيها بغية الحفاظ على عامل التأثير الملهم وتأمين شرعية الإجراءات التي يتم اتخاذها. وتضمّن الإقتراح الأولي انتخاب الأعضاء من خلال انتخابات غير مباشرة. وكان لهذا الأمر مضامين تتصل بالكلفة وبعملية معقدة تشمل انتخاب عدد ضئيل من الأشخاص لعضوية البرلمان لا يزيد عددهم عن 115 من مجموع السكان البالغ 350 مليون نسمة، الأمر الذي مثّل مهمة شاقة. وقد تم بالتالي اعتماد طريقة الانتخاب غير المباشر التي كانت تطبقها كل من كندا والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا. وتم إطلاق آلية دعم وتأييد مكثفة للفكرة، كما جرى للمرة الأولى التداول في موضوع تعزيز سلطات البرلمان من قبل هيئة رؤساء الدول والحكومات، ولقي مبدأ التعزيز هذا القبول لكن لم يتم الإتفاق بصورة واضحة على الصلاحيات التي ينبغي أن تُمَنح للبرلمان على نحو واضح ودقيق، مما أدى إلى صدور توجيه من الهيئة بضرورة المزيد من إمعان النظر في الأمر.
5. ولتحقيق اعتماد القانون التكميلي للعام 2016 تم تقديم تنازلات كان من شأنها استبعاد العديد من السمات التقليدية للبرلمان خلال الممارسة العملية. ففي حين مُنِح البرلمان سلطات إشراف، والنظر في الموازنة، والموافقة/الإحالة الإلزامية ضمن أمور أخرى فقد شُطبَت من الاقتراح الأولي بنود انتخاب الأعضاء بطريقة التصويت العام المباشر، وسلطة إطلاق التشريع، ووظيفة أمين المظالم البرلماني.
6. وقد سعت الهيئات التشريعية السابقة الأربع لبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وبكل جدية، لاعتماد طريقة الانتخابات المباشرة، واعتمدت في هذا السبيل خطط عمل متعددة بهدف دفع هذه القضية قدماً، وتعميق فهم إطار العمل الأمثل لتحقيق النتائج المرجوة. وارتأت الهيئة التشريعية الخامسة للبرلمان أنه من الضروري تشكيل لجنة تقوم بمزيد من الدراسة لعملية "الإنتخاب المباشر". وقد قامت هذه اللجنة حتى الآن بزيارات استطلاعية لبعض الدول الأعضاء، كما التقت بالمثل برؤساء دول وحكومات ووزراء عدل وأطراف

رئيسية أخرى من جهات معنية على المستوى الوطني. وحددت اللجنة ثلاث جوانب بارزة رئيسية يمكن أن تؤدي إلى النجاح مع عرض المقترحات المناسبة. وهي التالية:

- قانون انتخابي لانتخاب برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بطريقة التصويت العام المباشر؛
- أساليب لإجراء الانتخابات وتمويلها؛
- مدونة قواعد السلوك خاصة بالمرشحين خلال الحملات الانتخابية.

7. وسيواصل البرلمان عمله بهدف إنجاز عملية انتخاب أعضائه بالتصويت العام المباشر، ويأمل بأن يتم ذلك قبل نهاية دورة الهيئة التشريعية الخامسة. والأهم من ذلك، وحيث أننا نواجه الآن جائحة كوفيد-19، ترد حاجة ماسة لسياسات تعزز العدالة الاجتماعية والمساواة، بالإضافة إلى سياسات تقضي على حالة انعدام الثقة الاجتماعية والشعور بالقلق الشديدين. لقد كان انعدام المساواة يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية في منطقتنا، ولا يزال كذلك، مما تسبب بانعدام الاستقرار والأمن. وما نأمل في تحقيقه في برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا هو تزويد سكان منطقتنا بالقدرة، ليس على اختيار مصيرهم فحسب، بل أيضاً أن يكونوا جزءاً من العمليات التي ترسم هذا المصير أيضاً.

8. وبالرغم من التحديات العملية ومشاكل التمويل فإننا نخطط للتعاون بصورة مستمرة مع الجهات المؤسساتية الرئيسية المعنية مثل سلطة رؤساء الدول، ومجلس الوزراء، وهيئة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومحكمة العدل في تنفيذ مهمة البرلمان بانتخاب أعضائه بالتصويت العام المباشر. وقد تم وضع برامج لعقد اجتماعات متخصصة للنظر في مواضيع محددة بخصوص التمويل، والقانون الانتخابي، ومدونة قواعد السلوك، ومؤهلات الترشح للانتخابات، بالإضافة إلى خارطة الطريق للدعوة على مستوى المجتمع بأكمله. ومن خلال متابعة الجهود المبذولة ومدى التفاعل على مدى السنتين الماضيتين فإنني مقتنع بأننا سنُرسي أساساً غير مسبوق راسخاً سيستمر في توجيه مسار منطقتنا نحو هدفها النهائي وهو أن تصبح مجموعةً اقتصاديةً للشعوب في دول غرب إفريقيا. إننا نعمل بلا كلل ولا ملل لتأمين

المزيد من الخيارات بحيث نستطيع أن نتخذ قرارات أفضل. وبحيث يركز نهجنا على فهم احتياجات الناس ومعرفتها كي نحدد خياراتنا الحقيقية.

9. أودّ أن أشكركم جميعاً على حسن استماعكم، وأن أشكر الاتحاد البرلماني الدولي على توفير هذا المنبر لأشارككم من خلاله الحديث عن مستقبل منطقتنا دون الإقليمية. وبالرغم من التحدي الذي يمثله مستقبلنا في الوقت الراهن فإنني على ثقة من أن "قوة تصميمنا" ستصل بنا إلى هدفنا.

وشكراً لكم.

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من

سعادة الدكتور علي محمد قُلي ها،

الأمين العام لمجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

حول "تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية"

دورة نوسا دوا

آذار / مارس 2022

كلمة سعادة الدكتور علي محمد قُلي ها، نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية للشؤون التنفيذية التي ستلقى أمام جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا (بالي)، إندونيسيا – الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي – 20– 23 آذار/ مارس 2022

بسم الله

الزملاء المحترمون،

السيدات والسادة؛

بداية أود أن أعبر عن سروري لحضور هذا الاجتماع، وأن أتوجه بالشكر على حسن ضيافة مجلس الشيوخ وأعضاء البرلمان الإسباني على عقد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي والتنظيم المتميز لهذه للمناسبة. أودّ أيضاً أن أعرب عن تقديري لسيادة رئيس جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية على جهوده/ جهودها المبذولة لعقد هذا الاجتماع.

ولقد اعتمدت لجمعية الاستشارية الإسلامية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال دورتها الحادية عشرة أربعة نُهج تهدف إلى زيادة الفعالية، وإرساء الديمقراطية، واستخدام التقنيات الذكية، والشفافية بغية إحداث تغيير جذري وفعال في أنشطتها. ولتحقيق الحد الأقصى المطلوب من كل من هذه النُهج، تم وضع استراتيجيات وبرامج على المستوى البرلماني يجري حالياً تنفيذها بعد وضع الخطط والبرامج اللازمة لضمان تنفيذها بصورة فعالة.

ويتناول النهج الأول "زيادة الفعالية"؛ يتطلب توفير منظمة فعالة تأمين بنية تحتية وبعض الإجراءات الأساسية بحيث حتى يتسنى للتنظيم الإداري، بصفته الهيئة الداعمة للبرلمان، وبما ينسجم مع مهامه الرئيسية المتمثّلة في استحداث قوانين متبصّرة وعمليات رقابة ذكية، أن يحقق الحد الأقصى من الفعالية

من خلال الاستثمار المناسب للموارد المتوفرة. وتمثّل الأدوات التقنية والبنية التحتية إحدى أهم العوامل الدافعة لتحقيق هذا الهدف.

وفي ما يلي بعض من أهم التدابير المتخذة في هذا المجال:

1. تحسين أمن وحماية البنية التحتية، إلى جانب تطوير واستخدام أنظمة الرقابة والإنذار.
2. إعداد وتطوير بنية تحتية وتجهيزات، بما في ذلك أمثلة من قبيل تأمين خدمات لأعضاء البرلمان في أداء واجباتهم على شكل منصات تقنية جديدة وآمنة، مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وتأمين إمكانية وصول متاحة بنسبة 100% لشبكة الإنترنت البرلمانية الداخلية، وزيادة مساحة تغطية شبكة WIFI، ومنافذ الدخول إلى شبكة الإنترنت وهكذا.
3. إنشاء نظام تخطيط استراتيجي وتطوير طرق ومسارات للوصول إلى تنظيم يستند إلى البرمجة، والاستفادة المناسبة للموارد المتوفرة.
4. العمل على إنشاء نظام لإدارة المعرفة، وابتكار نظام تعليم، ومنع هدر خبرات ومعارف القوى العاملة المتخصصة والماهرة.

أما النهج الثاني فهو إرساء الديمقراطية. ذلك أن مجلس الشورى الإسلامي هو أحد رموز الديمقراطية الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. إن المشاركة الشعبية في عملية التشريع، وتلقّي المعلومات المرتجعة حول القوانين التي يتم إصدارها، والاطلاع على المفاوضات والنقاشات البرلمانية، إضافة إلى الرقابة الشعبية العامة في مجالات مختلفة، كل هذه هي من بين الأسباب التي تفرض على الإدارة البرلمانية تأمين إمكانية الوصول الميسّر للناس إلى الموافقات والمفاوضات البرلمانية، وذلك من خلال الأدوات التقنية، وفي الوقت نفسه تسهيل الاتصال الفعال ما بين الناس والبرلمان.

وفي ما يلي بعض من التدابير الرئيسية المتخذة بهذا الشأن:

1. إنشاء واستخدام نظام اتصالات يُخَصَّص لعامة الناس مع البرلمان
2. تعزيز رأس المال الاجتماعي عبر إرساء الديمقراطية في الرقابة في مجلس الشورى الإسلامي
3. إنشاء منصة للمشاركة العامة والمساهمة الجماعية في صياغة القوانين

4. التواصل مع الهيئات الناخبة لأعضاء البرلمان، وتوفير إمكانية تسجيل ومتابعة الرسائل والمطالبات الشعبية.

ويتمثل النهج الثالث في تطوير استخدام التقنيات الذكية في عمليات وأنشطة المنظمة بهدف تحقيق القيمة من البيانات المتوفرة، وتسهيل الأنشطة والعمليات التي تحكم عمل البرلمان. وقد تم في هذا الصدد اتخاذ إجراءات واسعة النطاق وإجراءات أخرى وصلت إلى مراحلها النهائية. وأبرز هذه الإجراءات هي ما يلي:

1. مكننة العملية التشريعية بصورة كاملة، وإجراء جميع عمليات التصويت بصورة إلكترونية
2. مكننة العمليات التنظيمية، وإنشاء مؤسسة نظام تخطيط مُدمَج مؤسساتي للموارد يتوجه للعاملين في البرلمان
3. تعزيز دور الوسائل التقنية في مجال صياغة القوانين ومراجعتها وإنفاذها.
4. مراقبة عمليات الانتخاب الجارية في المدن والقرى على مساحة البلاد باستخدام الأدوات التقنية واستثمار الإمكانات الافتراضية.
5. إنشاء واستخدام نظام أرشفة رقمي لتخزين الصور والمقاطع المصورة لجلسات البرلمان وتوفيرها.

ويعتبر النهج الرابع هو "الشفافية" التي تتيح للعامة وللنُّخَب فرص الوصول إلى أنشطة البرلمانيين ومراقبة الإجراءات المتخذة، بما أن ذلك أحد حقوق المواطنة غير القابلة للتصرف.

ولتحقيق الهدف المذكور آنفاً يتم اتخاذ الإجراءات والوسائل التالية واستخدامها:

1. تصميم وإنشاء نظام لشفافية أداء البرلمان وأعضائه
2. إطلاق نظام لنشرة إخبارية مباشرة على الشبكة
3. بثّ وقائع الجلسات البرلمانية العامة عبر موقع وكالة أنباء مجلس الشورى الإسلامي (ICANA)
4. توفير إمكانية الوصول إلى تفاصيل المناقشات البرلمانية والموافقات الصادرة بشأنها
5. توفير إمكانية وصول العامة إلى منظومة القوانين

الزملاء المحترمون،

في ظل الحالة الراهنة، وبعد تفشّي جائحة كوفيد-19 في مختلف أنحاء العالم، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد وقعت في شراك هذا الفيروس الفتاك لسوء الحظ، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى. لقد غيرت جائحة كورونا، بسماتها الخاصة والمتطلبات المرتبطة بها، أسلوب الحياة الاجتماعية للبشر ولم يكن حال مجلس الشورى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية استثناء من هذا الواقع. ذلك أنه كان لضرورة التقيد بالبروتوكولات الصحية والتباعد الاجتماعي بهدف الحفاظ على صحة أعضاء البرلمان والعاملين فيه وزواره والعامة الذين يتعاملون معه أثر هام وعميق على طريقة عمل البرلمان، كما أنها فرضت بالضرورة الملزمة تغيير بعض أساليب العمل.

وبرز في هذا الشأن الدور الكبير لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي أدت دوراً رئيسياً فاعلاً في عقد الجلسات والهيئات العامة. وكانت أهم الإجراءات التي اتُّخذَت داخل البرلمان فيما يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء جائحة كوفيد-19 هي بشكل عام ما يلي:

1. عقد بعض الجلسات البرلمانية بشكل افتراضي عبر استخدام الأدوات التقنية.
2. استثمار طرق مختلفة للتواصل المرئي رهناً بالظروف
3. استخدام حلول مبتكرة لتلبية الاحتياجات التقنية لأعضاء البرلمان بغية التقليل من ضرورة حضورهم الشخصي داخل البرلمان، مثل استخدام الأجهزة اللوحية لقيامهم بتأدية واجباتهم ضمن أنظمة تشريع ومراقبة متخصصة، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل حضورهم ورفع مستوى مسؤولياتهم في حالات الطوارئ في مختلف أوقات اليوم.
4. ازدياد ثقة أعضاء البرلمان والعاملين فيه في ميدان التكنولوجيا والعمليات الرقمية من خلال المشاركة الفاعلة للمستخدمين، وتوفير حلول صديقة للمستخدم، وزيادة خدمات التدريب والدعم المباشر. وهنا سوف أستعرض مدى التزام الإجراءات التي اتخذها مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع المؤشرات الواردة في "التقرير العالمي للبرلمان الإلكتروني الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي" والموضوع بين أيدي أعضائه. ترد في هذا التقرير أربعة مؤشرات عامة لتقييم حال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برلمانات العالم، كما يرد تحت كل من هذه المؤشرات الأربع عدد من

التصنيفات الفرعية. وسوف أشير فيما يلي إلى كل من هذه المؤشرات المذكورة مع بيان حال مجلس الشورى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الراهن بالنسبة لكل منها.

1) "الاستراتيجية والخطط الموضوعة للتحول نحو استخدام التقنيات الذكية للاجتماعات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

إن مجلس الشورى الإسلامي هو أحد البرلمانات التي تنظر بصورة إيجابية إلى تكنولوجيا المعلومات من خلال تخصيص حوالي 10% من موازنته للمسائل المتصلة بهذا الشأن.

إن وجود القوانين الداخلية والتشريعات المناسبة لدعم الابتكار في البرلمان قد وضع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضمن قائمة ما نسبته 26% من برلمانات العالم التي تدعم الابتكار بطرق رسمية وغير رسمية. إن مجلس الشورى الإسلامي، وبفضل تأسيسه للنظام التشريعي والرقابي والأنظمة الأخرى المتصلة بذلك، هو بالتأكيد ضمن ما نسبته 10% من برلمانات العالم التي أعلنت استخدامها للبرمجيات التشريعية والذكاء الصناعي في أداء شؤونها ذات الصلة.

وفيما يخص تسريع عملية استخدام البرلمانات لتطبيقات الحوسبة السحابية والأدوات التقنية فإن البرلمان الإيراني ومعه 86% من برلمانات العالم قد ركّزت بصورة خاصة على هذا الميدان. ونحن نأمل أن نصل إلى المستوى المناسب في استثمار هذه التكنولوجيا في المستقبل.

2) "الموارد المخصصة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" في البرلمانات:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم أحد الموارد الحيوية لمجلس الشورى الإسلامي، وهي تؤدي دوراً يسهّل قيام الكثيرين من أعضاء البرلمان بواجباتهم وأعمالهم الإدارية. وفضلاً عن ذلك، فإن وجود العاملين المتخصصين وذوي الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والجهود المبذولة لتمكينهم ولتعزيز الموارد البشرية بالنظر لتوسع مساحة الأنشطة، هو أمر يتم على الدوام التأكيد عليه كما أنه يحظى بعناية خاصة من قبل أقسام البرلمان المختلفة.

وقد سنّ مجلس الشورى الإسلامي خلال تفشّي جائحة كوفيد-19 تشريعات خاصة تتعلق باعتماد الحد الأدنى من تواجد العاملين فيه في موقع العمل بغية حماية صحتهم، وبما ينسجم مع ما نسبته 55% من برلمانات العالم التي تستفيد من خدمات بعض العاملين فيها وأعضاء البرلمان بصورة افتراضية ومن خلال العمل عن بُعد.

3) "المشاركة العامة" في المسائل المتعلقة بالبرلمانات:

إن مجلس الشورى الإسلامي هو اليوم بين ما تمثله نسبة 63% من برلمانات العالم المزودة بأنظمة لمشاركة الناس في العملية التشريعية، وذلك من خلال توفير إمكانية المشاركة الجماعية في تصنيف القوانين واستخدام آراء الأفراد والخبراء، بالإضافة إلى استخدام موقعه الإلكتروني؛ وهو موقع مصمم بمقاربة تفاعلية وتتوفر خدماته للعامة. كما أن مجلس الشورى الإسلامي قد استفاد من المنصات التقنية في تصميم شبكة تواصل اجتماعي خاصة تضع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضمن ما نسبته 76% من برلمانات العالم التي أضحت تستعمل وسائل التواصل الاجتماعي بصورة كبيرة.

4) "التواصل والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع البرلمانات الأخرى ":

في هذا الصدد، منذ بداية تفشّي جائحة كوفيد-19 قام مجلس الشورى الإسلامي، ومن خلال استخدام الأدوات التقنية، بعقد 126 جلسة مع برلمانات أخرى في سياق مجموعات الصداقة، والمنتديات الدولية، والهيئات المتخصصة، والحالات المشابهة التي تمت على شكل ندوات عبر الإنترنت، بحيث عمل بما يشكل نسبة 62% من برلمانات العالم التي تسعى لتوسيع التعاون البرلماني العالمي واستثمار دعم المجتمع المدني في استخدام القدرات التقنية.

وختاماً آمل أن توفر لنا المشاركة الفاعلة لزملائنا، وعملية تبادل الآراء والتجارب البرلمانية، منصة مناسبة للبرلمانات بحيث تعمل بصورة أكثر فعالية وحيوية على تنفيذ الواجبات والمهام عالية المخاطر التي يتولونها.

وأشكركم على حسن استماعكم.

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من

السيد مارك لاندرو ل. مندوزا
الأمين العام لمجلس النواب في الفلبين

حول

" ترميم المباني البرلمانية في الفلبين"

دورة نوسا دوا
آذار/مارس 2022

معالي السيد نجيب الخدي، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية؛
أعضاء اللجنة التنفيذية؛
الزملاء الأمناء العامين؛
السيدات والسادة المحترمون،

يواجه الكونغرس الفلبيني، شأنه شأن نظرائه بين البرلمانات الأعضاء، تحدياً غير مسبوق في مجال الصحة العامة بسبب جائحة كوفيد-19. وكنتيجة مباشرة لهذه الأزمة الصحية، شهدنا جميعاً اضطرابات في عملنا البرلماني وجدول أعمالنا. وقد اضطررنا إلى وضع تدابير مؤقتة وتنفيذها، بحيث تحد من التفاعلات الشخصية بين أعضاء البرلمان والموظفين على حد سواء، لحماية أنفسنا من التعرض للفيروس الضار.

وعلى الرغم من التحديات، يسعدني أن أقول إن الكونغرس الثامن عشر للفلبين قد تكيف بمهارة ونجح في تنفيذ التشريعات العاجلة والهامة التي يحتاجها بلدنا. وكما أُعلن خلال اجتماعنا الأخير، أقر كونغرس الفلبين على وجه السرعة قانوناً يوفر الإغاثة الفورية لملايين الفلبينيين المتضررين بشدة من عمليات الإغلاق. كما أصدرنا أيضا قوانين تهدف إلى التخفيف من حدة الخسائر الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المالي للبلد، وكفالة شراء وإدارة لقاحات كوفيد-19 لشعبنا بسرعة وفعالية وكفاءة وعدل.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، فإن مهمتنا واضحة: يتعين علينا أن نكيّف أساليبنا مع الوضع الطبيعي الجديد. ولذلك، إننا بحاجة الى استكشاف إعادة تنظيم بيئات عملنا لتوفير الحماية الكافية لموظفينا الحكوميين من كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، أدخلنا تحسينات على منشآتنا ومبانينا وغيرها من الهياكل الأساسية لمدة عامين تقريباً بعد ظهور الجائحة. وهذه المشاريع حيوية في تحقيق هدفنا المتمثل في وضع بروتوكولات صحية

وأمنية تكفل للمشرعين وموظفي الأمانة العامة والزوار بيئة آمنة وسالمة أثناء قيامنا بمهامنا التشريعية الهامة.

وتم تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستيعاب البث المباشر والجلسات العامة التي تعقد عبر الإنترنت وجلسات استماع اللجان، للتقليل إلى أدنى حد من التعرض الى كوفيد-19 المنتشرة في التفاعلات الشخصية وانتقالها. كما لجأنا أيضاً إلى ترتيبات العمل من المنزل لموظفي الدعم لدينا على أساس ضمان عدم إعاقة عمليات المكاتب.

ولقد قمنا بتكييف أنظمتنا ببراعة للإجراءات التشريعية عن بُعد، ونقوم الآن بتنفيذ إعادة ترميم وتأهيل بعض مبانينا من أجل الوضع الطبيعي الجديد القادم.

ومن بين المشاريع ذات الأولوية، مناطق مرافق الفحص للبوابتين الشمالية والجنوبية التابعة لمجمع مجلس النواب. وهذه البوابات، فضلاً عن أن مداخل جميع المباني داخل مجمع البرلمان الوطني، مجهزة حالياً بأجهزة استشعار إلكترونية وكاميرات أمنية. تعد هذه الابتكارات جزءاً من النظام الأمني الجديد على الإنترنت الذي أطلقنا عليه اسم "Housepass System" الذي يتضمن الالتزام ببروتوكولات الصحة والسلامة.

ونواصل أيضاً تحسين أماكن عملنا من خلال بناء مكاتب جديدة لأعضائنا وموظفينا. ومن بين مشاريعنا الجارية، بناء مركز تدريب تشريعي مؤلّف من أربعة طوابق ستوفر فيه للمشرعين منتديات حول المسائل التشريعية الرئيسية والعملية التشريعية.

كما أننا بصدد تحويل مركز المرافق الرياضية إلى مركز للزوار يتم فيه توجيه الزائرين إلى أعمال وأنشطة مجلس النواب. كما أنها تمثل منطقة استقبال للضيوف والزوار الذين يقدمون مخاوفهم إلى ممثليهم المنتخبين.

وإدراكاً للدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في مؤسستنا والحاجة إلى مساعدتها على تحقيق التوازن بين العمل والحياة، قمنا ببناء غرف للرضاعة التي ستوفر للأمهات المرضعات مساحة خاصة وآمنة أثناء قيامهن بواجباتهن كأمهات.

كما يتم إنشاء مراكز اختبار المستضد في ردهة كل مبنى رئيسي داخل مجمع البرلمان. وفي الوقت الحالي، يتم إجراء اختبارات المستضد للضيوف وأولئك الذين يحضرون للعمل في بداية كل أسبوع.

وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، من الواضح أننا لم نخرج بعد من مرحلة الخطر. وبالتالي، نواصل التنسيق والتشاور عن كثب مع نظرائنا في مجلس الشيوخ والوكالات الحكومية الأخرى لمكافحة تحدي هذه الأزمة، مع الاستجابة لاحتياجات المشرعين والمسؤولين والموظفين لدينا.

وآمل أن تكون هذه الفرصة لأشاركم، زملائي الأمناء العامين، خبراتنا في ترميم مبانينا البرلمانية التي ستساهم في جعل مؤسساتنا التشريعية أكثر استجابة لاحتياجات شعوبنا.

فلنواصل معاً روح التعاون والصداقة بين برلماناتنا.

وشكراً لكم و*Mabuhay*!

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من

السيد ألكسيس وينتونياك

نائب الأمين العام للبرلمان النمساوي

حول

"الترميم الشامل للبرلمان النمساوي:
قفزة من القرن التاسع عشر إلى القرن الحادي والعشرين"

دورة نوسا دوا
آذار / مارس 2022

البرلمان النمساوي

يتألف البرلمان النمساوي اليوم من مجلسين: المجلس الوطني الذي يضم 183 عضواً يتم انتخابهم بصورة مباشرة، والمجلس الاتحادي الذي يضم 61 عضواً يتم تفويضهم كمندوبين من قبل برلمانات المقاطعات الاتحادية التسع. ومقر كلا هذين المجلسين هو مبنى البرلمان القائم في مركز مدينة فيينا. وهذا المبنى، الذي يعود تاريخه إلى المرحلة الأخيرة من عهد مَلَكيّة هابسبيرغ، هو تحفة رائعة من أعمال المهندس المعماري الشهير ثيوفيل هانسن. وقد تم بناؤه بين العامين 1874 و1883. وقد بقي قيد الاستخدام دون انقطاع لما يزيد عن 130 عاماً. وفي حين أن البناء نفسه قد خضع لعمليات صيانة وإصلاحات منتظمة فإنه لم يشهد أي عمليات ترميم كبرى باستثناء إعادة بناء أجزاء واسعة من المبنى نفسه كانت قد تضررت في التفجير في العام 1945. وقد جرت إضافة بعض التوسيعات في سبعينيات القرن المنصرم، إضافة إلى بناء مركز للزوار في مطلع القرن الحالي. لكن بدأ المبنى يعاني من المزيد من المشاكل الفنية المتكررة، ومن تراجع مدى التزامه بالمعايير القانونية والفنية المعتمدة حالياً، هذا بالإضافة إلى أنه يفتقر إلى التجهيزات التي يتطلّبها العمل البرلماني الحديث. وتم إجراء تقييم شامل، خلال العام 2010، بهدف التوصل إلى رؤية معمقة عن الحالة البنيوية للمبنى ومدى حاجته للتجديد بالإضافة إلى إمكانية إعادة تطويره. وقد بيّنت عملية التقييم هذه بالتحديد وبصورة واضحة إلى أنه لا بدّ من القيام بالعمل.

الإنتقال من مرحلة الإضبارة إلى مرحلة التشريع

نظراً إلى تعذّر التوصل مبدئياً إلى توافق سياسي حول الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها، فقد عملت إدارة البرلمان بالتعاون مع مستشارين فنيين وخبراء على إعداد إضبارة شاملة للمشروع. وقد ورد في الإضبارة وصفٌ لمجموعة من الإجراءات الطارئة غير القابلة للتفاوض، وحددت عدة سيناريوهات بدءاً من مشروع يشمل لمسات عمل سطحية خفيفة وانتهاءً بإعادة تجديد شاملة، إلى جانب خطط مفصّلة لإمكانية القيام بعملية إعادة بناء كاملة. واشتملت كلّ صيغة مقترحة على وصف شامل للتفاصيل المعمارية والفنية والمالية، مع تقييمٍ لأثر كل خيار من هذه الخيارات على أعمال البرلمان. وبعد الإنتخابات التي جرت في شهر أيلول / سبتمبر 2013 تم التوصل إلى توافق بين كافة الأحزاب على إجراء عملية تجديد كاملة لمبنى البرلمان، يتم خلالها انتقال المجلس الوطني والمجلس الاتحادي إلى خارج المبنى ليقوما بمهامهما في مكان آخر. وتم إقرار التشريع المتصل بذلك بالإجماع من قبل مجلسي البرلمان معاً في صيف

العام 2014. ونصّ التشريع على الموازنة للمشروع (بمبلغ 352.2 مليون يورو للأعمال، وبمبلغ 51.4 مليون يورو لتجهيز مقر مؤقت والإنتقال إليه)، كما حدد مشاركة الأحزاب البرلمانية في هذه العملية ووضع تصوراً لعملية إنشاء شركة لإدارة المشروع.

الإدارة الذاتية للمشروع ومشاركة الأطراف صاحبة القرار

تم إنشاء هذه الشركة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2015 بموجب قانون الشركات النمساوي – مشروع مشترك بين البرلمان النمساوي ووكالة العقارات الاتحادية – وذلك بهدف إدارة مرحلة التخطيط، وعملية تأمين المشتريات، واختيار المزوّدين، والإشراف على إعداد الأعمال، وتجهيز موقع مؤقت لمجلسي البرلمان. وبذلك اضطرت كل من هيئة الإدارة وهيئة الإشراف ضمن هذا الكيان إلى إدارة المشروع وفقاً لقانون الشركات النمساوي، وعلى أساس القانون الخاص. وفور بدء الأعمال في العام 2018 تم نقل كامل المسؤولية عن العمليات إلى وكالة العقارات الاتحادية، وبذلك تفرّغت إدارة البرلمان للتركيز خلال الفترة المتبقية من المشروع على متطلبات البرلمان بصفته العميل، وعلى متطلبات مستخدمي المبنى. ومنذ بدء العمل بالمشروع شاركت الأطراف السياسية صاحبة القرار في المشروع على مستويين؛ فمن جهة يشكل كل من رؤساء المجلس الوطني ورؤساء المجموعات البرلمانية ورئيس محكمة التدقيق المالي "لجنة العميل" والتي تراقب مدى الالتزام بالموازنة الموضوعة والإطار الزمني المحدد. ومن جهة أخرى تقوم "الهيئة الإستشارية لمستخدِمي المبنى، والتي تتألف من ممثلين عن المجموعات البرلمانية وإدارة البرلمان والموظفين، تقوم بالإشراف على عملية التخطيط وتقييم جودة الأعمال. وقد عقدت لجنة العميل 28 اجتماعاً حتى الآن، في حين عقدت الهيئة الإستشارية لمستخدِمي المبنى 45 اجتماعاً.

تحديد موقع جديد لأعمال البرلمان

يرد أيضاً توافق بين كافة الأحزاب على نقل أعمال البرلمان إلى موقع آخر خلال فترة القيام بالأعمال. وتم تحديد مبنى لهذه الغاية، والعمل على تكييفه بما يلبي احتياجات المستخدِمين وذلك في القصر الإمبراطوري (هوفبرغ)، مع مساحة مكتبية مؤقتة على أرض الساحة القائمة بين القصر ومبنى البرلمان. وانتقلت أعمال البرلمان إلى الموقع الجديد خلال صيف العام 2017، ما يعني أن أعمال البرلمان تجري خارج مبنى البرلمان الأصلي لأكثر من أربع سنوات حتى الآن. ورغم أنّ المباني المؤقتة عملية وفعّالة بصورة

كاملة فإن واقع توزّع الوحدات المؤسساتية المختلفة حالياً على خمسة عشر موقعاً يفرض عدداً من التحديات التنظيمية واللوجستية.

الموازنة والإطار الزمني

كانت مدة الإطار الزمني الأصلي ثلاث سنوات بحيث كان من المقرر أن ينتهي العمل في العام 2020. لكن المشروع واجه عقبتين رئيسيتين. إذ أنه خلال العامين 2016 و2017 كان لابدّ من إعادة إطلاق عدد من عمليات تأمين المشتريات مجدداً نظراً لحدوث حالات تجاوز كبيرة للموازنة الموضوعة تسبّب بها انتعاش في حقل أعمال البناء. وقد أدى ذلك لتأخير تنفيذ المشروع لحوالي تسعة أشهر. أما العقبة الرئيسية الثانية فبرزت في العام 2020، وكان العامل الرئيسي فيها هو جائحة كوفيد-19. وبناءً على الواقع القائم حالياً فإنه من المتوقع إنجاز المشروع خلال شهر أيلول/سبتمبر 2022. وقد أدت حالتا التأخير المذكورتين، وما رافقهما من زيادة في الأسعار على مدى السنتين الأخيرتين، إلى زيادة في الموازنة. وعندما تم اعتماد التشريع الخاص بالمشروع خلال العام 2014 أخذ التشريع بالإعتبار هامش سماح في الموازنة بنسبة 20% بحيث تمت موافقة المجلس الوطني على هذه الزيادة بالإجماع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتشير التقديرات الحالية إلى أن الموازنة الجديدة ستكون كافية، مع احتمال تجاوز تتراوح نسبته ما بين 2 و 3 %.

الإتصالات والمعلومات

تم استحداث تصوّر طويل الأمد للإتصالات يرافق المشروع، ويشمل توثيقاً منتظماً لمدى تقدّم الأعمال على موقع البرلمان على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى مناسبات صحفية منتظمة، وصور ومقاطع مصورة على وسائل التواصل الإجتماعي، ولقاءات لتقديم المعلومات للجهات المعنية ذات المصلحة وللعاملين وللجيران، إلى جانب جولات يرافقها أدلّاء لزيارة موقع البناء. وبما أن مبنى البرلمان ليس مجرد معلم معماري من معالم المدينة بل هو أيضاً رمز من رموز الديمقراطية والحرية في النمسا، فقد لقي المشروع استحساناً واسعاً من العامّة منذ بدايته. ورغم صدور عدد ضئيل من التقارير التي انتقدت المشروع لم يكن لمثل هذه التقارير أثر كبير على الرأي العام.

العودة

أطلقت إدارة البرلمان ما يزيد عن 40 مشروعاً صغيراً للإعداد لعودة البرلمان إلى مبناه المجدد. ويجري تدريب مدراء المنشأة على كيفية التعامل مع التجهيزات الفنية الجديدة كما تم إطلاق مشاريع متنوعة في مجال الإعلام والعلاقات العامة، وتصميم برامج تعليمية للمواطنين وإدخال تعديلات على أعمال البرلمان. ومن المقرر إعادة افتتاح المبنى خلال النصف الثاني من العام 2022، على أن تعقَد جلسات البرلمان داخل المبنى المجدد اعتباراً من ذلك التاريخ.

التعاون الدولي

قبل اتخاذ قرار تجديد المبنى تمت عملية وضع معايير من خلال مقارنة المبنى في فيينا مع أبنية برلمانية أخرى مختلفة في كل من برلين وبودابست ولاهاي وهلسنكي وكوبنهاجن ولندن ولشبونة وستوكهولم من بين أبنية أخرى. وجرى جمع بيانات حول البنية التحتية، من قبيل المساحة الطابقية والتجهيزات والنفقات الرأسمالية والتشغيلية بما أن ذلك عامل مساعد في صنع القرار. كما أن البرلمان النمساوي عضو فاعل في الشبكة الدولية للأبنية البرلمانية بصفته عضواً مؤسساً فيها.

https://sanierung.parlament.at

عاشراً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد:

الشواغر المطلوب ملؤها خلال الجمعية العامة الـ144

يجب تقديم جميع الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، بالإضافة إلى استمارة معلومات الاتصال بعد ملئها (راجع الملحق).

وتماشياً مع أحكام النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، يجب أن يتمتع المرشحون بالخبرة، والتجربة، بقدر الإمكان، في مجالات العمل ذات الصلة، ويجب أن يدعمهم برلمانهم في القيام بمهامهم بصفتهم شاغلي مناصب الاتحاد البرلماني الدولي (بما في ذلك، في ما يتعلق بضمهم في الوفد الوطني إلى الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والفعاليات الأخرى ذات الصلة). ينبغي بذل كل جهد أيضاً لضم الأعضاء البرلمانيين الشباب، وتشجيع تقديم الترشيحات من الأعضاء الجدد في الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك، من البرلمانات التي لا تشغل مناصب أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

ويمكن تقديم الترشيحات شخصياً خلال انعقاد الجمعية العامة إلى دائرة مراقبة الوثائق (الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، الطابق الأرضي من مركز بالي الدولي للمؤتمرات – BICC) أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

اللجنة التنفيذية

في 24 آذار/مارس، سَينتخب المجلس الحاكم **عضواً واحداً**، على النحو التالي:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل واحد[16]، ليحل محل السيد ج.ب. لوتولييه (تشيلي) الذي لن يعد عضواً برلمانياً في وقت الانتخابات.

** استناداً إلى المادة 25 القاعدة 6 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، في حال لم يعد عضو من اللجنة التنفيذية عضواً برلمانياً، يعيّن عضو الاتحاد المعني بديلاً عنه يزاول مهماته، حتى دورة انعقاد المجلس الحاكم التالية التي يتمّ خلالها إجراء الانتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تمّ انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه/ فإنها يقضي/ تقضي فترة تفويض كاملة. أمّا إذا كان/كانت ينتمي/ تنتمي إلى البرلمان نفسه فإنه/ فإنها يستكمل/ تستكمل فترة سلفه/ سلفها.*

ووفقاً للتعديل الذي جرى في العام 2018 على المادة 25 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، "يكون تمثيل كل جنس بنسبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين."

ويجب تقديم الترشيحات، لغاية الساعة 09:00 من يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس 2022 إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

[16] ستضم المجموعات ذات 4 مقاعد عدداً متساوياً من الرجال والنساء
ستضم المجموعات ذات 3 مقاعد رجلاً واحداً وامرأة واحدة على الأقل
ستضم المجموعات ذات مقعدين عدداً متساوياً من الرجال والنساء
ستضمن المجموعة ذات مقعد واحد أن يتم شغله من قبل رجل وامرأة على الأقل، لثلاث ولايات.

مكتب النساء البرلمانيات

في 20 آذار/مارس، سيُطلب من منتدى النساء البرلمانيات ملء الشاغر التالي في **مكتب النساء البرلمانيات:**

- ممثلة إقليمية من **مجموعة أوراسيا** (تنتهي ولايتها في نيسان/أبريل 2025) للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي.

ويمكن تقديم المجموعات الجيوسياسية ترشيحاتها لغاية الساعة 12:00 من ظهر يوم السبت، 19 آذار/مارس إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

اللجان والهيئات الأخرى

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

في 24 آذار/مارس، سينتخب المجلس الحاكم **عضوين اثنين** ليحلا محل السيدة ل. دومون (فرنسا)، التي تنتهي فترة عضويتها في اللجنة عند الدورة الـ209 للمجلس الحاكم، والسيدة س. أوربانو دو سوسا (البرتغال)، التي لم تعد عضواً في البرلمان.

ويرجى أخذ العلم أنه بالرغم من أن تشكيل هذه اللجنة ينبغي أن يعكس تمثيلاً جغرافياً منصفاً، ينتخب أعضاء هذه اللجنة في صفتهم الفردية، استناداً إلى كفاءتهم، والتزامهم بحقوق الإنسان، واستعدادهم، وليس بصفتهم ممثلين لبرلمانهم أو مجموعتهم الجيوسياسية.

وفي ظل التشكيل الحالي للجنة، وقاعدتها التي تكمن في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تُشجع بشدة النساء البرلمانيات المهتمات من المجموعات الجيوسياسية العربية، وآسيا–المحيط الهادئ، وأوراسيا من تقديم ترشيحاتهن.

ويُطلب من البرلمانيين الذين يرغبون في أن يصبحوا أعضاء في هذه اللجنة الوفاء بمعايير متميزة. لذلك، يُطلب من المرشحين ملء الاستمارة المتاحة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي: https://www.ipu.org/file/13712/download (مرفق رقم 1).

لجنة شؤون الشرق الأوسط

في 24 آذار/مارس، سيطلب من المجلس الحاكم انتخاب **عضو واحد امرأة** للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الدورة الـ208 للمجلس الحاكم.

وفي ظل قاعدة اللجنة التي تكمن في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتشكيلها الحالية، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار من هم مهتمون في تقديم ترشيحهم أنه يجب أن يكون العضو الجديد امرأة، كي لا تضم اللجنة أكثر من 7 أعضاء رجال.

ويرجى أخذ العلم أنه بالرغم من أن تشكيل هذه اللجنة ينبغي أن يعكس تمثيلاً جغرافياً متنوعاً، ينتخب أعضاء هذه اللجنة في صفتهم الفردية، وليس بصفتهم ممثلين لبرلمانهم أو مجموعتهم الجيوسياسية.

ويمكن تقديم الترشيحات، لغاية الساعة 09:00 من يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

في 24 آذار/مارس، سيطلب من المجلس الحاكم انتخاب **مسهل حوار واحد** للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الدورة الـ208 للمجلس الحاكم.

ويمكن تقديم الترشيحات، لغاية الساعة 09:00 من يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

في 24 آذار/مارس، سينتخب المجلس الحاكم **عضواً واحداً** للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الدورة الـ208 للمجلس الحاكم، على الشكل التالي:

مجموعة أوراسيا: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل امرأة

ويمكن تقديم الترشيحات من مجموعة أوراسيا، لغاية الساعة 09:00 من يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس إلى دائرة مراقبة الوثائق أو عبر البريد الإلكتروني إلى: postbox@ipu.org.

مجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

في اجتماع المنتدى القادم، سينتخب **عضو مجلس واحداً** ليحل محل سعادة الدكتور علي عبدالرسول القطان (دولة الكويت) الذي لم يعد عضواً في المجلس.

ووفقاً للقاعدة 5.3 من قواعد المنتدى، وأساليب العمل: "يتشكل المجلس من ممثلين اثنين، رجل، وامرأة، عن كلّ من المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي"، دون سن الـ45.

يتعين ملء **شاغر واحد** من المجموعة الجيوسياسية التالية:

المجموعة العربية: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل.

مكاتب اللجنة الدائمة

ستجري اللجان الدائمة الانتخابات التالية:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

يتعين ملء **شاغر واحد** من المجموعة الجيوسياسية التالية:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل رجل أو امرأة

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

يتعين ملء **شاغرين اثنين** من المجموعتين الجيوسياسيتين التاليتين:

مجموعة أوراسيا: شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل رجل

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل رجل أو امرأة

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

يتعين ملء **شاغر واحد** من المجموعة الجيوسياسية التالية:

المجموعة العربية: شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل امرأة

****

ينبغي أن تكون الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية المعنية، التي يمكن تقديمها في غضون المواعيد النهائية المذكورة أعلاه، مرفقة بسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، مع تحديد عضوية اللجنة البرلمانية في البرلمان، والمعرفة بالقضايا التي تتناولها اللجنة الدائمة من أجل المقعد الذي يتم السعي للحصول عليه، بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الكاملة للمرشح. كما يجب أن تكون السيرة الذاتية مرفقة أيضاً بالتزام خطي من برلمان المرشح بأنه سيدعم المرشح في عمله وأنه سيدرجه ضمن الوفود المقبلة إلى الجمعيات العامة.

معلومات الاتصال المتعلقة بالمرشحين

المقدمين لملء الشواغر في اللجان والهيئات الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي

يرجى ملء استمارة واحدة لكل مرشح

اسم اللجنة أو الهيئة الأخرى التي يتم تقديم طلب الترشيح عليها:	
تفاصيل المرشح يرجى الكتابة بوضوح	
☐السيدة ☐السيد	الاسم: الشهرة:
اسم البرلمان /المجلس	
البلد	
عضو في البرلمان☐ (الغرفة الأولى)	عضو مجلس الشيوخ☐ (الغرفة الثانية)
عناوين البريد الإلكتروني لن يتم قبول الترشيحات من دون البريد الإلكتروني الشخصي .يرجى الكتابة بوضوح	
عنوان البريد الإلكتروني الشخصي الأساسي للمرشح	
عنوان البريد الإلكتروني الثاني (مساعد شخصي للمرشح أو مساعد برلماني آخر، إذا كان متوفراً)	
رقم الهاتف/أرقام الهواتف يرجى ذكر رمز البلد	
رقم الهاتف الخليوي الشخصي للمرشح ورقم مكتبه (إذا كان متوفراً)	

يرجى تقديم هذه الاستمارة مع سيرة ذاتية موجزة، إما شخصياً خلال انعقاد الجمعية العامة إلى دائرة مراقبة الوثائق (الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، الطابق الأرضي من مركز بالي الدولي للمؤتمرات – BICC) أو عبر البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org.

مرفق رقم 1

المرشحون لعضوية لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تنص القاعدة 1 (1) من قواعد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وممارساته على ما يلي:
تتألف اللجنة ... من 10 أعضاء من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، تنتخب من قبل المجلس الحاكم بصفة فردية *على أساس الكفاءة والالتزام بحقوق الإنسان وتوافرها* (إضافة الخط المائل) .يجب أن يكون لديهم إتقان جيد لواحدة على الأقل من لغتي العمل في الاتحاد البرلماني الدولي: الإنجليزية والفرنسية. يضمن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن المرشحين لخوض الانتخابات، والمجموعات الجيوسياسية وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يدركون تمامًا المتطلبات المذكورة أعلاه.

في ضوء المعايير المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى تقديم رسالة التغطية الخاصة بالمرشحين لملء الشواغر في هذه اللجنة وسيرتهم الذاتية الموجزة، يرجى منهم جميعهم التكرم بتوفير المعلومات التالية أيضاً. ويجب تقديم الترشيحات إلى دائرة مراقبة الوثائق وتقديمها.

1. *يرجى تحديد خبرتكم ومعرفتكم في مجال حقوق الإنسان:*

2. *يرجى شرح كيفية التزامكم بحقوق الإنسان:*

3. إن جدول اللجنة مكثف: تجتمع اللجنة ثلاث مرات في السنة (خلال المدة الكاملة لكل جمعية عامة ومرة واحدة لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام خارج الجمعيات العامة في جنيف) وتقوم بعدة بعثات في السنة:

يرجى تأكيد توفركم للمشاركة الكاملة في أعمال اللجنة:

☐ نعم ☐ كلا

ملاحظات:

4. تتوفر ملفات القضايا الشاملة للجنة باللغتين الإنجليزية والفرنسية فقط. ومن المهم جداً أن يتقن الأعضاء جيداً واحدة على الأقل من هاتين اللغتين:

يرجى توضيح مدى إتقانكم اللغة الإنجليزية والفرنسية:

اللغات	**قراءة**			**كتابة**			**تكلم**		
	ممتازة	**جيدة**	**مقبولة**	**ممتازة**	**جيدة**	**مقبولة**	**ممتاز**	**جيد**	**مقبول**
الإنجليزية	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
الفرنسية	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐

لغات أخرى	**قراءة**			**كتابة**			**تكلم**		
	ممتازة	**جيدة**	**مقبولة**	**ممتازة**	**جيدة**	**مقبولة**	**ممتاز**	**جيد**	**مقبول**
	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐

السيدة		السيد			
الشهرة:				الاسم:	
المدينة:				البلد:	
الهاتف:				الهاتف الخليوي:	
البرلمان/المجلس:					
الوظيفة:		عضو برلمان:		السناتور:	

المنصب الكامل:	
البريد الإلكتروني الرسمي:	
البريد الإلكتروني الشخصي:	

تشكيل اللجنة التنفيذية

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

	الأعضاء	انتهاء فترة الولاية
الرئيس بحكم منصبه:	السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)	تشرين الأول/أكتوبر /تشرين الثاني/نوفمبر 2023
نائب رئيس اللجنة التنفيذية:	السيدة أ.د. ميرغان كانوتيه (السنغال)	نيسان/ أبريل 2023
نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي:		
المجموعة الإفريقية:	سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
المجموعة العربية:	معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:	السيد ج. تشين (الصين)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
مجموعة أوراسيا:	السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:	السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2024
مجموعة 12+:	شاغر	

الأعضاء:	السيد ج. ب. لوتولييه (تشيلي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة و. كيفالوغياني (اليونان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد ر. رباني (باكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد م. غروجيك (صربيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيد ج. ي. إشانيز (إسبانيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة س. وايدغرن (السويد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة ب. كراريكيش (تايلاند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة. إ. إنياكون (أوغندا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد ج. ف. ن. مودندا (زيمبابوي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات:	السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023
رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب:	سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2023

اللجنة الفرعية للشؤون المالية

تعمل لجنتنا الفرعية للشؤون المالية كهيئة استشارية في لجنتنا التنفيذية. وتقوم بمراجعة وتقديم توصيات بشأن المسائل المالية أو أي مسألة أخرى تحيلها إليها اللجنة. وعلى وجه الخصوص، فإنها توجه الأمانة أثناء إعداد الموازنة السنوية للاتحاد البرلماني الدولي.

وهي تتألف من ممثل واحد من كل مجموعة من مجموعاتنا الجيوسياسية الست، والذي يتم اختياره من قبل اللجنة التنفيذية من بين أعضائها الحاليين. إن ولاية الأعضاء هي سنتين، قابلة للتجديد مرة واحدة.

تم التحديث في 28 أيار/مايو 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة س. وايدغرن (السويد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021 (قابلة للتجديد)
الأعضاء:	السيد ج. ب. لوتولييه (تشيلي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة أ.د. ميرغان كانوتيه (السنغال)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021
	السيدة ب. كراريكيش (تايلاند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	نيسان/ أبريل 2025
	السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2021

اللجان الدائمة

هناك أربع **لجان دائمة** تساعد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي العادية في عملها. وهي تشمل ممثلين عن جميع المجموعات الوطنية وتعمل وفقًا لقواعدها الخاصة. وتتألف مكاتب كل منها على النحو التالي:

لجنة السلم والأمن الدوليين

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
نائب الرئيس:	السيدة هـ. هاغوبيان (أرمينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة الإفريقية	سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ب. إيكورو يوكا (الكونغو)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ز.م غالاديما (نيجيريا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة العربية	سعادة السيد أحمد التويزي (المملكة المغربية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
	سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ب. محطب (الهند)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة أ. ي.باريس (إندونيسيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد أ. ناديري (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
مجموعة أوراسيا	السيدة هـ. هاغوبيان (أرمينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ر. رشكوف (بيلاروسيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ب. تولستوي (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد ر. م. غارسيا (تشيلي)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ك. كانو كوربودا (بناما)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	شاغر	
مجموعة 12+	السيد و. بلان (فرنسا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ج. ي. إيشانيز (إسبانيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيدة أ. شوكروم (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

مقررا اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ144 للجمعية العامة:

- السيدة س. وايدغرن (السويد)
- السيد أ. بابغين (غانا)

لجنة التنمية المستدامة

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيدة أ. مولدر (هولندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
نائب الرئيس:	السيد و. ويليام (سيشيل)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
المجموعة الإفريقية	السيدة ج. نايسولا ليسوودا (كينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد ب. غيرفيس أسيرفادن (موريشيوس)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد و. ويليام (سيشيل)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
المجموعة العربية	سعادة الدكتور حمد محمد المطر (دولة الكويت)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	سعادة الدكتورة عناية عز الدين (الجمهورية اللبنانية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	سعادة السيد نضال محمود العلو (الجمهورية العربية السورية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ف.د. رام (الهند)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة س. رحمان (باكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ك. تونتيسيرين (تايلاند)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة أوراسيا	السيدة ت. فاردانيان (أرمينيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة م. باراتوفا (أوزبكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)

شاغر

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد س. ب. مونيوز لوبيز (الإكوادور)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة س. باراغ (غويانا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	شاغر	
مجموعة 12+	السيدة م. ماكفدران (كندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد ف. نوتاري (موناكو)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة أ. مولدير (هولندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

مقررا اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ144 للجمعية العامة:

- السيدة هـ. جارفيننين (فنلندا)
- السيد س. باترا (الهند)

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيد أ. غاجاديين (سورينام)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
نائب الرئيس:	السيدة ب. سارانشيميغ (منغوليا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة الإفريقية	السيد هـ. بيكالي-أكويه (الغابون)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد و. أويزيمانا (رواندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة و.ن. ماتيكو (جمهورية تنزانيا الاتحادية)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
المجموعة العربية	سعادة السيدة آلاء طالباني (جمهورية العراق)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	سعادة السيد ميشال موسى (الجمهورية اللبنانية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	سعادة الدكتور علي بن فطيس المري (دولة قطر)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ف. زون (إندونيسيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ج. محمود (المالديف)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ب. سارانشيميغ (منغوليا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة أوراسيا	السيد هـ. كونجوريان (أرمينيا)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ن. رجمانوفا (طاجيكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ن. تيلافولدييف (أوزبكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة س. ساباغ (الأرجنتين)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد أ. غاجاديين (سورينام)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة س. نان (الأوروغواي)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
مجموعة 12+	السيد د. ماري (فرنسا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيدة أ. جيركنز (هولندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد د. لارسون (السويد)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

مقررو اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ145 للجمعية العامة:

- السيد ج. وادفول (ألمانيا)
- السيد ف. زون (إندونيسيا)
- السيدة س. نان (الأوروغواي)

اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	السيدة س. عبدي نور (كينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
نائب الرئيس:	السيد ل. ويرلي (سويسرا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة الإفريقية	السيدة س. عبدي نور (كينيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد ب. هـ. كاتجافيفي (ناميبيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ب. أكمبا (أوغندا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
المجموعة العربية	سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين (المملكة الأردنية الهاشمية)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	سعادة الدكتور عبيد محمد المطيري (دولة الكويت)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	شاغر	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة د. كوماري (الهند)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيد أ.نيام –أسور (منغوليا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
	السيد ف.هـ. نايك (باكستان)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)
مجموعة أوراسيا	السيدة هـ. تيغرانيان (أرمينيا)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيد أ. سافينيخ (بيلاروسيا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة و. قطراوي (جمهورية مولدوفا)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد أ. لينز (البرازيل)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)	تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ك.م. غونزاليس فيليانويفا (باراغواي)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الأولى)
مجموعة 12+	السيد أ. غريفروي (بلجيكا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
	السيدة و. ليند (السويد)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيدة ل. ويرلي (سويسرا)	نيسان/أبريل 2023 (الولاية الثانية)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

** وفقاً للقاعدة 8 الفقرة (1) من لوائح اللجان الدائمة بصيغتها المعدلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، يُنتخب أعضاء المكتب لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهم لفترة أخرى مدتها سنتين.*

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

يُنتَخب أعضاء اللجنة، لفترة ولاية مدتها خمس سنوات، بصفتهم الشخصية بطريقة تضمن تمثيل جميع الحضارات والأنظمة السياسية المختلفة في العالم. ويخضع عمل اللجنة لقواعدها وممارساتها بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بفحص الشكاوى ومعالجتها. وتتألف عضوية اللجنة حالياً من:

تم التحديث في 01 شباط/فبراير 2022

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة أ. رينوسو (المكسيك)	تشرين الأول/أكتوبر 2024
		انتخبت رئيسة حتى كانون الثاني/يناير 2023
نائب الرئيس:	السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)	نيسان/أبريل 2026
الأعضاء:	السيد ن. باكو-أريفاري (بنين)	تشرين الأول/أكتوبر 2022
	السيد س. سبيغيمان (كندا)	نيسان/أبريل 2026
	السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	نيسان/أبريل 2026
	السيدة ل. دومون (فرنسا)	نيسان/أبريل 2022
	السيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)	نيسان/أبريل 2026
	السيد أ. كاروني (سويسرا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيدة س. أسيان بيريرا (الأوروغواي)	نيسان/أبريل 2026

شاغر

لجنة شؤون الشرق الأوسط

وافق المجلس الحاكم على التعديلات المقترحة على قواعد اللجنة في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2016. وتتألف عضوية اللجنة حالياً من:

تم التحديث في 17 شباط/فبراير 2022

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيد ج. ميغليور (إيطاليا)	نيسان /أبريل 2025
الأعضاء:	سعادة السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	سعادة السيد كريم درويش (جمهورية مصر العربية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة ن. إسيان (فرنسا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة أ.ب بوتينغ (غانا)	نيسان /أبريل 2023
	السيد م. علي سيراه (إندونيسيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد أ. ديتشر (إسرائيل)	بحكم منصبه
	السيد ج. ميغليور (إيطاليا)	نيسان /أبريل 2025
	سعادة السيد عزام الأحمد (دولة فلسطين)	بحكم منصبه
	سعادة السيد عبد الله أحمد جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيد ل. ويرلي (سويسرا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيدة ر. كافاكسي كان (تركيا)	نيسان /أبريل 2025
	الدكتورة شيخة عبيد سالم خليفة الطنيجي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	شاغر	
	شاغر	

مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

عيّن المجلس البرلماني الدولي آنذاك هذه المجموعة في أيلول/سبتمبر 1998 كبديل للجنة السابقة لرصد الحالة في قبرص التي انتهت ولايتها. تتكون مجموعة المسهلين من الأعضاء الثلاثة التالية:

تم التحديث في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019

الأعضاء: السيدة ل. كارتبالي (إيطاليا)

السيد م. ميجاتوفيك (صربيا)

شاغر

لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

أقرّ المجلس الحاكم لوائح اللجنة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013. وتتألف اللجنة حالياً من الأعضاء التاليين:

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة أ. فيداي (المجر)	تشرين الأول/أكتوبر 2022
		انتُخبت رئيسة حتى آذار/مارس 2022
الأعضاء:		
المجموعة الإفريقية	السيدة ف. مويومبا فوراحا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد ج. كياري (كينيا)	نيسان/ أبريل 2025
المجموعة العربية	سعادة السيدة جميلة علي سلمان (مملكة البحرين)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	سعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة د. أونيل (أستراليا)	نيسان/ أبريل 2025
	السيد س. باترا (الهند)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد و. سينشيفي (جمهورية مولدوفا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025

مجموعة أوراسيا		
	السيدة إي. فتوريجينا (روسيا الاتحادية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	شاغر	
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة ج.س بانيويلوس (المكسيك)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
	السيد أ. غاجاديان (سورينام)	نيسان/ أبريل 2025
مجموعة 12+	السيد ك. لاكروا (بلجيكا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيدة أ. فيداي (المجر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيد ر. لوباتكا (النمسا)	نيسان/أبريل 2023
نائب الرئيس:	السيدة ج. أدويول (كينيا)	نيسان/أبريل 2023
الأعضاء:		
المجموعة الإفريقية	سعادة السيد منذر بودن (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة ج. أدويول (كينيا)	نيسان/أبريل 2023
	السيد أ. علي (مالي)	نيسان/ أبريل 2025
	السيد م. كاريديو (النيجر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة هـ. ن. مورانغوا (رواندا)	نيسان/ أبريل 2025
المجموعة العربية	معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل (مملكة البحرين)	نيسان/ أبريل 2025
	سعادة السيد كريم درويش (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2023
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد س. فولي (الصين)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة و. عبدالله (المالديف)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة س.جنات ماري (باكستان)	نيسان/أبريل 2023
	السيد أ. سوانمونغكول (تايلاند)	نيسان/ أبريل 2025

مجموعة أوراسيا	السيد س. راشكوف (بيلاروسيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	شاغر	
	شاغر	
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد ف.ف سواريز دياز (الجمهورية الدومينيكية)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة أ. غونزاليز (بناما)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد ج. غانديني (الأوروغواي)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة 12+	السيد ر. لوباتكا (النمسا)	
	السيدة أ. فاداي (المجر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
	السيد أ. ديكتر (إسرائيل)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد ج. مغليور (إيطاليا)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة ج. غاباني (سويسرا)	نيسان/أبريل 2025

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيد م. لاريف (فرنسا)	نيسان/أبريل 2025
نائب الرئيس:	سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2025
الأعضاء:		
المجموعة الإفريقية	السيد ف. تشاو (بنين)	نيسان/أبريل 2025
	السيدة س. كازانغا (كينيا)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ر. ب. و. توفوندراي (مدغشقر)	نيسان/أبريل 2025
	السيد أ. رامدهاني (موريشيوس)	نيسان/أبريل 2025
	السيدة أ. موزانا (رواندا)	نيسان/أبريل 2025
المجموعة العربية	سعادة السيد عبدالله الذوادي (مملكة البحرين)	نيسان/أبريل 2025
	سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية (جمهورية مصر العربية)	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة تون غيي (الصين)	نيسان/أبريل 2025

	السيدة هـ. فيجايكومار غافيت (الهند)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ك. وونغ (ماليزيا)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ك. وونغترانغان (تايلاند)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة أوراسيا	السيد ف. سبينو (جمهورية مولدوفا)	تشرين الأول/أكتوبر 2025
	السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيدة ر.أ. كامبيين براميللا (الإكوادور)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ف. أزليسكو باريرو (دولة بوليفيا متعددة القوميات)	نيسان/أبريل 2025
	السيد م. بوفا (سورينام)	نيسان/أبريل 2025
مجموعة 12+	السيد م. لاريف (فرنسا)	نيسان/أبريل 2025
	السيد د. نوغتن (أيرلندا)	نيسان/أبريل 2025
	السيدة ب. جيردنك (هولندا)	نيسان/أبريل 2025
	السيدة س. دينيكيا (رومانيا)	نيسان/أبريل 2025
	السيد ت. هورتر (سويسرا)	نيسان/أبريل 2025

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة منتدى النساء البرلمانيات: السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

رئيسة منتدى البرلمانيين الشباب: سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)

الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أقر المجلس الحاكم قواعد وممارسات الفريق الاستشاري في تشرين الأول / أكتوبر 2012. وتتألف المجموعة حالياً من الأعضاء التالية:

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	السيدة ج. كاتوتا مويلوا (زامبيا)	حزيران/يونيو 2023
		أُعيد انتخابها رئيسة حتى نيسان/أبريل 2022
نائب الرئيس:	السيد ج.ي. إيشانيز (إسبانيا)	أيلول/سبتمبر 2023
		أُعيد انتخابه نائب رئيس حتى نيسان/أبريل 2022
الأعضاء:		
	السيدة و.س. لونا مورالیس (كوبا)	تموز/يوليو 2023
	السيد ك. س. جايسوال (الهند)	حزيران/يونيو 2022
	السيدة س. نونييز سيرون (المكسيك)	حزيران/يونيو 2023
	السيد د. موروزوف (روسيا الاتحادية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023

	سعادة السيدة هدى عبد الرحمن صالح الحليسي (المملكة العربية السعودية)	حزيران/يونيو 2023
	السيدة ب. توهمينا (تايلاند)	آذار/مارس 2024
	السيدة و. أتانيا زوفا (أوزبكستان)	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
المستشاران	السيدة ب. لي (الولايات المتحدة الأمريكية)	
الخاصان:		
	السيدة أ. كارلسون (السويد)	

مكتب النساء البرلمانيات

يتألف هذا المكتب، الذي أنشأه منتدى النساء البرلمانيات، من سيدات أعضاء بحكم منصبهنّ ومن سيدات منتخبات، ويعمل وفقاً لقواعده الخاصة. ويتألف على الشكل التالي:

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

المكتب (2018 –2020):

		انتهاء فترة الولاية
الرئيسة:	السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023
النائب الأول للرئيسة:	سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)	نيسان/أبريل 2023
النائب الثاني للرئيسة:	السيدة و.ب. أندراديه مونيوز (الإكوادور)	نيسان/أبريل 2023

الممثلات الإقليميات

		انتهاء فترة الولاية
المجموعة الإفريقية		
السيدة س. واكاراورا كيبكا (كينيا)	السيدة و. سانوغو (مالي)	نيسان/أبريل 2023
السيدة م. باب موسى سومانو (بنين)	السيدة ن. بوجيلا (إسواتيني)	نيسان/أبريل 2025

المجموعة العربية

سعادة السيدة ميساء الصالح	سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي	نيسان/أبريل 2023
(الجمهورية العربية السورية)	(دولة الإمارات العربية المتحدة)	
سعادة السيدة هالة رمزي فايز	سعادة الدكتورة السيدة عايدة نصيف	نيسان/أبريل 2025
(مملكة البحرين)	(جمهورية مصر العربية)	

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

السيدة ب. معدم (الهند)	السيدة و. شينبات (منغوليا)	نيسان/أبريل 2023
السيدة ب. أ. كومارودين (إندونيسيا)	السيدة و. أزد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	نيسان/أبريل 2025

مجموعة أوراسيا

السيدة ز. جريشني (جمهورية مولدوفا)	السيدة إ. فتيورجينا (روسيا الاتحادية)	نيسان/أبريل 2023
السيدة م. فازيليفيتش (بيلاروسيا)	*شاغر*	نيسان/أبريل 2025

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

السيدة س. ميكس (تشيلي)	السيدة ف. برسود (غويانا)	نيسان/أبريل 2023
السيدة أ. ف. ساغاستي (الأرجنتين)	السيدة و. ب. أندراديه مونيوز (الإكوادور)	نيسان/أبريل 2025

مجموعة 12+

السيدة ل. وول (نيوزيلندا)	السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023
السيدة ف. ريوتون (فرنسا)	السيدة م. غراند (إيطاليا)	نيسان/أبريل 2025

أعضاء اللجنة التنفيذية:

(بحكم منصبهنّ، طوال مدة عضويتهن في اللجنة التنفيذية)

	انتهاء فترة الولاية
السيدة و. كيفاوجياني (اليونان)	تشرين الأول / أكتوبر 2025
السيدة أ. دي ميرغان كانوتيه (السنغال)	نيسان/أبريل 2023
السيدة س. وايدغرن (السويد)	تشرين الأول / أكتوبر 2023
السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)	تشرين الأول / أكتوبر 2023
السيدة و. أنياكون (أوغندا)	تشرين الأول / أكتوبر 2023
السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)	تشرين الأول / أكتوبر 2024

رؤساء دورات منتدى النساء البرلمانيات:

(بحكم منصبهنّ لمدة سنتين)

السيدة م. باتيت (إسبانيا)	تشرين الثاني/نوفمبر 2023

مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

تتألف هذه المجموعة من الأعضاء الأربعة التاليين معيّنين من اللجنة التنفيذية:

تم التحديث في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021

السيدة أ. ديارا ميرغان كانوتيه (السنغال)

معالي الدكتور علي راشد عبدالله علي النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)

السيدة ل. فازيلنكو (رئيسة مكتب النساء البرلمانيات)

مجلس منتدى البرلمانيين الشباب

يُعدُّ منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي هيئة دائمة مكرسة لتعزيز المشاركة الكمية والنوعية للشباب في البرلمانات وفي الاتحاد البرلماني الدولي. ويعمل المنتدى وفقاً لقواعده وطرق عمله التي وافق عليها المجلس الحاكم في آذار / مارس 2014.

ويقوم مكتب مُنتخب، يعرف باسم **مجلس منتدى البرلمانيين الشباب**، بأعمال المنتدى. وتمثل كل مجموعة جيوسياسية في المجلس من قبل رجل واحد وامرأة واحدة دون سن 45 عاماً.

تم التحديث في 27 كانون الثاني/يناير 2022

الرئيس	سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2023
المجموعة الإفريقية	السيد ر. ميارينتسوا (مدغشقر)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة ت. جوتون (موريشيوس)	نيسان/أبريل 2023
المجموعة العربية	سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)	نيسان/أبريل 2023
	شاغر	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة ر. نيخيل خادسيه (الهند)	نيسان/أبريل 2023
	السيد ي. سيريواتهانووت (تايلاند)	نيسان/أبريل 2023
مجموعة أوراسيا	السيدة م. فازيلفيتش (بيلاروسيا)	نيسان/أبريل 2023
	السيد أ. أسلونوف (أوزبكستان)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة س. براون (غويانا)	نيسان/أبريل 2023

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السيد ب. ب. كيمبر تييد (باراغواي)	نيسان/أبريل 2023
مجموعة 12+	السيد أ. ليشتي (ألمانيا)	نيسان/أبريل 2023
	السيدة و. رودنكو (أوكرانيا)	نيسان/أبريل 2023

حادي عشر– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية:

تعقد وفود المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت، الواقع في 19 آذار/ مارس 2022، من الساعة 17:00 حتى الساعة 18:30، في قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1)، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)، للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144، والدورة 209 للمجلس الحاكم.

وتقترح الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، أن يناقش الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية البنود الآتية:

1–إقرار جدول الأعمال.

2–الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.

3–تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم.

4–الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وُجدت).

5–ما يستجد من أعمال.

ملاحظة إجرائية

1–تخضع البنود الطارئة إلى أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة التي تنص على التالي:

يجوز لأي عضـــو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يغطيه الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

أ. يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على **ثلثي الأصوات** المشاركة في التصويت؛

ب. لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصـــول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

ج. يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

د. لا يجوز أن يدرج في مشـروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضـوع مقترح بعد أن يســحبه مقدموه، أو إذا رفضــته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشــارة واضــحة له في الطلب وفي عنوان الموضــوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

و يجب أيضاً، أن تكون جميع مقترحات البند الطارئ، مرفقة بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحدد بوضوح نطاق هذا الموضوع الذي ينطوي عليه الطلب.

وحتى تاريخ إعداد هذه المذكرة لم يرد ضـــمن موقع الاتحاد البرلماني الدولي، أي طلب بإدراج البنود الطارئة، على جدول أعمال الجمعية العامة.

*****

ثاني عشر– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية:

ستعقد وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144، والدورة 209 للمجلس الحاكم.

ثالث عشر– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية:

دعوة

الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية على هامش الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي
الأحد 20 آذار/مارس 2022 (من الساعة 10:30 ولغاية الساعة 12:30)

قاعة جاكارتا: A وB

بالي – نوسا دوا (إندونيسيا)

معالي السيدة الرئيسة،
معالي السيد الرئيس،

أود أن أدعوكم إلى حضور الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية على هامش الجمعية العامة الـ 144 القادمة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في نوسا دوا، إندونيسيا.

ووفقاً للممارسات السابقة المعتادة، تتيح هذه الاجتماعات فرصة ثمينة لمندوبي البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية للاستفادة ليس من وجودهم في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي فحسب، بل أيضاً لإحاطتهم علماً بآخر تطورات الجمعية البرلمانية الآسيوية وتبادل وجهات نظرهم من خلال المساهمة التفاعلية.

ولذلك، يسرني كثيراً أن أقابلكم في هذه الفعالية الهامة. وإذا تعذر عليكم الانضمام إلينا، يرجى التكرم بتعيين عضو واحد من برلمانكم على الأقل لحضور هذا الاجتماع.

وتجدون مرفقاً استمارة التسجيل للفعالية. سيتم إرسال جدول أعمال الاجتماع والمعلومات الأخرى في وقت لاحق.

وأرجو أن تتقبلوا، معاليكم، أسمى آيات التقدير.

مع أطيب التمنيات

محمد رضا مجيدي

الأمين العام

رقم 4، شارع غولها، شارع مجاهدين اسلام،
طهران – الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رمز البريد: 1154947411
الهاتف: 7-009821-33517406، الفاكس: 009821-33517408
www.asianparliament.org secretariat@asianparliament.org

الجمعية البرلمانية الآسيوية

استمارة التسجيل

الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية على هامش الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي

الأحد 20 آذار/مارس 2022 (من الساعة 10:30 ولغاية الساعة 12:30)

قاعة الاجتماع –جاكارتا AوB – بالي – نوسا دوا (اندونيسيا)

*يرجى ملء استمارة واحدة لكل مشارك وإعادتها إلى الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية على البريد الإلكتروني بموعد أقصاه **15 آذار/مارس**.*

وفد: .....

اللقب: يرجى وضع علامة ✓ ☐ *السيد* ☐ *السيدة* ☐ *الدكتور* ☐ *أخرى*

الاسم:

الشهرة:

- **المنصب في البرلمان**

.....

- رقم الهاتف .....
- رمز البلد رمز المدينة الرقم
- رقم الهاتف الخليوي .....
- رقم الفاكس .....
- عنوان البريد الإلكتروني: .....

أي اقتراح حول البند الطارئ:

رقم 4، شارع غولها، شارع مجاهدين اسلام،
طهران – الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رمز البريد: 1154947411
الهاتف: 7-33517406-009821، الفاكس: 009821-33517408
www.asianparliament.org secretariat@asianparliament.org

الجمعية البرلمانية الآسيوية

الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية

على هامش الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

الأحد، 20 آذار/مارس 2022

قاعة جاكرتا – A و B(من الساعة 10:30 ولغاية الساعة 12:30)

بالي – نوسا دوا (إندونيسيا)

مشروع جدول الأعمال

1. إقرار جدول الأعمال
2. الكلمة الافتتاحية لمعالي البروفيسور مصطفى شنطوب، رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية
3. تقرير سعادة الدكتور محمد رضا مجيدي، الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية حول أنشطة الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية والسياسات الواجب اتباعها في المستقبل
4. النظر في البنود الطارئة
5. ما يستجد من أعمال

رابع عشر– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية:

ستعقد وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144، والدورة 209 للمجلس الحاكم.

خامس عشر – فعاليات أخرى:

أولاً

حلقة نقاش

الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال

منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

الإثنين، 21 آذار/مارس 2022، من الساعة 12:30 ولغاية الساعة 14:00

قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)

مذكرة توضيحية

معلومات أساسية

تمت المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عالمياً[17]. وهي توفر، من خلال المادة 4[18] منها، الإطار القانوني الدولي الشامل لحماية حقوق الأطفال[19]. تؤدي البرلمانات دوراً رئيسياً في المساعدة على تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق ضمان استثمار التمويل والموارد بشكل فعال من منظور حقوق الطفل. ولدى القيام بذلك، من الهام أن تلبي البرلمانات احتياجات جميع الأطفال، مع

[17] باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.

[18] المادة 4: تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلى أقصى حدود مواردها المتاحة، وحيثما يلزم، في إطار التعاون الدولي.

[19] https://digitallibrary.un.org/record/838730

التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً، وأن تُخضع حكوماتها للمساءلة حول كيفية إنفاق الموارد، بما في ذلك التحقق مما إذا كان الإنفاق يتماشى مع الالتزامات الوطنية والدولية التي قطعتها على نفسها.

ومنذ العام 1989، أحدثت الاتفاقية تغييرات ملحوظة في تعزيز حقوق الطفل، وتوجيه السياسات الوطنية للأطفال التي تراعي "مصالح الطفل الفضلى". ويتزايد سماع صوت الأطفال وتصبح البرلمانات أماكن تعالج فيها شواغل الأطفال. وقد أدى جمع البيانات عن حالة الأطفال وتحليلها بصورة منهجية وعلى نطاق واسع إلى تحسين وضع السياسات. أعطى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة زخماً إضافياً لتأمين حقوق الأطفال.

ولكن على الرغم من التقدم الذي لا يمكن إنكاره، فإن الواقع هو أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في حين تتزايد التحديات. ولا يزال العديد من الأطفال يعانون من الفقر والمجاعة والجوع والأمية والمرض والتمييز والاستغلال والاتجار بالأطفال والعمل والزواج، فضلاً عن العنف بجميع أنواعه. وبالنسبة لهؤلاء الأطفال، لا يزال تنفيذ الاتفاقية مجرد أمنيات.

وقد أدت جائحة كوفيد -19 إلى زيادة هذه التحديات وتعقيدها. وقد أثرت سلباً على الاقتصاد، مع توقع حدوث ركود في بعض البلدان. في هذا الصدد، يبدو أن الحاجة إلى التعافي تهمل تعزيز حقوق الطفل.

وبما أن الأطفال يملكون المفتاح لغد أفضل، وأن الاستثمار المبكر هو أفضل استثمار في المستقبل، فمن الضروري دمج نقاط قوتنا من أجل المضي قدماً في حقوق الطفل، مع مراعاة المبادئ العامة الأربعة التي وضعتها لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة التي تشرف على تنفيذ الاتفاقية. وتشكل هذه المبادئ الأساس لجميع قرارات الدولة وإجراءاتها التي تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بحقوق الطفل، بما في ذلك الموازنات العامة. وهي الحق في عدم التمييز (المادة 2)؛ ومصالح الطفل الفضلى (المادة 3)؛ والحق في الحياة والبقاء والنمو (المادة 6)؛ والحق في الاستماع (المادة 12).

ويجب أيضاً أن يضمن الحشد العالمي الحالي لصالح الصمود ألا تؤدي عمليات إعادة تخصيص الموازنة ما بعد كوفيد-19 إلى تهميش الأطفال.

تنظيم حلقة النقاش

سينظم الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبدعم من اتفاقية حقوق الطفل، حلقة نقاش حول *الاستفادة من صلاحيات البرلمانات المتعلقة بوضع الموازنة لصالح الأطفال* بمناسبة عقد الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في نوسا دوا، إندونيسيا من 20 إلى 24 آذار/مارس 2022.

وتهدف حلقة النقاش هذه إلى:

- زيادة الوعي البرلماني حول الحاجة وإمكانيات العمل من جانب البرلمانات من أجل تخصيص موازنة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛
- تحديد الممارسات البرلمانية الجيدة وتقاسمها في جميع مراحل دورة الموازنة التي يمكن أن تكون مصدر إلهام لتحسين إعداد الموازنة دعماً لحقوق الطفل.

وسيتحدث برلمانيون وممثلون عن اليونيسف وعضو في لجنة حقوق الطفل في حلقة النقاش.

وستطرح حلقة النقاش الأسئلة التالية:

- هل الإنفاق العام على الأطفال ملائم في بلدكم؟ هل استجابت لاحتياجات الأطفال؟ هل زادت في السنوات الأخيرة؟
- كيف تمكنت البرلمانات من ضمان أن يؤدي منظور حقوق الطفل إلى توجيه الطريقة التي تخصص بها الموارد؟
- ما هي التوترات التي يجب على البرلمانات حلها لمراعاة احتياجات الأطفال وعكسها في الموازنة؟ بعبارة أخرى، عندما يناقش المشرّعون التسلسل الهرمي للأولويات، هل يستخدمون جميع الحجج التي تقدمها لهم حقوق الأطفال؟
- ما هي الممارسات الجيدة للمشاركة البرلمانية في المراحل الأربعة من دورة الموازنة الموجودة لدعم حقوق الطفل؟

- ما هي الخطوات التي اتخذتها البرلمانات لمنع التمييز في التشريعات المتصلة بالموازنة ولمعالجة أوجه عدم المساواة التي تؤثر على الأطفال عن طريق زيادة أو إعادة ترتيب أولويات أجزاء معينة من الموازنة، أو تحسين فعالية موازناتها وكفاءتها وإنصافها؟
- هل تم دمج منظور حقوق الأطفال بقدر كاف مع منظور جندري؟
- ما هي الخطوات التي اتخذتها البرلمانات لضمان تأثير آراء الأطفال على تصميم الموازنات؟
- إلى أي مدى أدى وجود لجان برلمانية مخصصة لحقوق الطفل في بعض البرلمانات إلى تعزيز عملية الموازنة لدعم حقوق الطفل؟ كيف عملت هذه اللجان مع اللجان المالية / لجان الموازنة البرلمانية؟

****

ثانياً

ورشة عمل

العمل في سبيل فرض حظر عالمي على التجارب النووية

منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

الثلاثاء، 22 آذار/مارس 2022، من الساعة 13:15 ولغاية الساعة 14:15

قاعة *نوسانتارا 2 و 3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات BICC*

يليها حفل استقبال

مذكرة توضيحية

معلومات أساسية

تحظر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التجارب النووية من الجميع، وأينما كان: على سطح الأرض، وفي الغلاف الجوي، وتحت المياه، وتحت الأرض. تجعل أحكامها من الصعب جداً للبلدان بتطوير قنابل نووية لأول مرة، أو للبلدان التي تمتلكها بتصنيع قنابل أقوى بعد. كما أنها تمنع وقوع الضرر الهائل الذي تسببه النشاط الإشعاعي من التفجيرات النووية للبشر، والحيوانات، والنبات. لدى المعاهدة نظام تحقق فريد، وشامل للحرص على الكشف عن كل تفجير نووي. يرصد أكثر من 300 مرفق في أنحاء العالم الكوكب لرصد مؤشرات التفجيرات النووية، عبر استخدام التكنولوجيات السيزمية، والمائية–الصوتية، ودون السمعية، وللنويدات المشعة. يتم تجهيز البيانات المجمعة، وتتوزع إلى الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الشكل البسيط، والمحلّل في غضون بضع ساعات. يمكن استخدام هذه البيانات لأغراض غير اكتشاف التفجيرات النووية. يمكنها أن توفر مراكز الإنذار بالتسونامي مع معلومات في الوقت الفعلي تقريباً حول الهزات الأرضية تحت الأرض، مما يساعد في إنذار الناس، وإمكانية إنقاذ الأرواح. ويمكن أيضاً استخدام البيانات لدعم البحوث العلمية للمساعدة في تحقيق فهم أفضل للمحيطات والبراكين وتغير المناخ ومسائل أخرى كثيرة.

وقد جرت محاولات عديدة خلال الحرب الباردة للتفاوض بشأن حظر اختبار شامل، لكن لم تصبح المعاهدة واقعاً إلاّ في أيلول/سبتمبر 1996. ولغاية آب/أغسطس 2021، كان قد وقّع المعاهدة 185 بلداً، ومن بينها صادق عليها 170 بلداً. بالرغم من ذلك، كي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، ينبغي أن يوقع على المعاهدة 44 بلداً حائزة للتكنولوجيا النووية المعينة، وتصادق عليها، مذكورة في الملحق رقم 2 من المعاهدة؛ ولا يزال 8 من بينها ناقصة[20].

ولقد كان إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مدرجاً على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي منذ البداية، باعتباره خطوة أولى لتحقيق عالم من دون أسلحة نووية. وأُصدرت قرارات عادية منذ العام 1995، في الوقت الذي كان يجري فيه التفاوض بشأن المعاهدة، داعية البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى اتخاذ تدابير. كذلك، ساعدت حملة موّجهة، بدأت في العام 2019، إلى زيادة التوعية حول المعاهدة، وفوائدها الجانبية المدنية، والعلمية.

وبين أيلول/سبتمبر 2021، وأيلول/سبتمبر 2022، تحتفل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بمناسبة الذكرى السنوية الـ25 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، موفرة الفرصة للاحتفال بالمعاهدة، وإتاحة الزخم لإضفاء الطابع العالمي عليها، ودخولها حيز التنفيذ. ولقد أطلق الدكتور روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سلسة من المبادرات لتحقيق أكبر عدد من التصديقات قدر الإمكان ضمن السنة التذكارية، ولقد دعا داعمي المعاهدة، ومضاعفات القوة للمشاركة في تحقيق ذلك. سيؤدي الاتحاد البرلماني الدولي، خلال الجمعية العامة الـ144، دوراً قوياً في مجال الدعوة لصالح إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك، من خلال تنظيم فعالية جانبية، للمشاركة من أجل فرض حظر عالمي على التجارب النووية.

[20] وقّع مئة وخمسة وثمانون بلداً على المعاهدة، ومن بينها 170 بلداً قد صادقت عليها، بما في ذلك ثلاث من الدول الحائزة للأسلحة النووية: فرنسا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة. لكن، ينبغي أن يوقع على المعاهدة 44 بلداً حائزة للتكنولوجيا النووية المعينة (المعروفة بـ"دول الملحق رقم 2")، وتصادق عليها كي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ. ومن بينها، ما زالت ثمانية بلدان ناقصة: الصين، وجمهورية مصر العربية، والهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وباكستان، والولايات المتحدة الأمريكية. لم توقع بعد الهند، وكوريا الشمالية، وباكستان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن إندونيسيا هي البلد الأخير من دول الملحق رقم 2 التي صادقت على المعاهدة في 6 شباط/فبراير 2012.

الأهداف

ستهدف الفعالية إلى الاحتفال بآخر الدول التي صادقت على المعاهدة، والمشاركة مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين لم يصادقوا بعد في حوار استراتيجي للنهوض أكثر بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر حيزاً للمندوبين لتبادل الخبرات، والممارسات الجيدة حول العمليات الوطنية، ووضع ترتيبات مؤسسية لدعم المعاهدة.

وستبدأ المائدة المستديرة بكلمات رئيسية يلقيها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والأمين التنفيذي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ستليها مداخلات من:

- وفود البلدان التي صادقت مؤخراً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أو وقّعت على أحكام المصادقة، أو التي تسعى بفعالية إلى المصادقة في غضون السنة التذكارية الـ25 للمعاهدة. ستبرز التزامها، وتشارك لِم تعتبر المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مهمة، وما الذي دفع بلدها على الحشد واتخاذ هذه الخطوة، ولماذا تعتبر مشاركة البرلمانيين مهمة. كما أنها ستتيح فرصة للتكلم عن عملياتها الوطنية.
- ستتم دعوة وفود الدول التي لم تصادق على الملحق رقم 2 إلى التكلم عن مكانتها الوطنية في ما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعملياتها الوطنية، والمشاركة مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لطرح أي أسئلة قد تردها أو تبادل المقترحات حول كيفية التقدم في مجال المصادقة في بلدانها.

المعلومات العملية

ستجري الفعالية على مدار ساعتين: ساعة واحدة للمائدة المستديرة وساعة واحدة للمناسبة الاحتفالية بعدها فوراً.

****

ثالثاً

حلقة نقاش

التعاون الدولي لمحاكمة مرتكبي الفساد واسترداد الموجودات المسروقة

منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك)

الثلاثاء، 22 آذار/مارس 2022، من الساعة 14:30 ولغاية الساعة 16:00

قاعة نوسانتارا 2 و3 (Nusantara 2 & 3)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)

مذكرة توضيحية

في العام 2021، تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال إعلان سياسي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد، باتباع نهج متعدد الأطراف في منع الفساد ومكافحته. مثل هذا النهج له ما يبرره، لأن الفساد والعديد من الجرائم المرتبطة به تميل إلى أن تكون جرائم عابرة للحدود. علاوة على ذلك، فإن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قد وفّر إطاراً عبر وطني للتعامل مع مثل هذه الجرائم. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مكافحة الفساد، يواصل العديد من القادة الفاسدين الأقوياء إثراء أنفسهم على حساب الناس، وإخفاء ثرواتهم باستخدام شبكات عابرة للحدود، ثم يفلتون من العقاب. وهم يسيئون استخدام سلطتهم لكسب النفوذ والإفلات من العقاب فيما يتعلق بجنحهم، ويقوضون في الوقت نفسه مصداقية مؤسساتهم، المصممة لخدمة الشعب بحسن نية والخاضعة للمساءلة. وبهذا المعنى، يحتاج المجتمع الدولي إلى تعزيز إجراءاته المتعددة الأطراف لمكافحة الفساد.

وبمرور الوقت، استحدثت مبادرات جديدة، بما في ذلك فكرة مواصلة تحليل ومناقشة الآليات الإقليمية للملاحقة القضائية، أو الآليات الدولية، مثل إنشاء محكمة دولية لمكافحة الفساد، على النحو الذي أوصى به الاجتماع الثاني لفريق الخبراء العالمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

والمعني بالفساد المتعلق بمقادير هائلة من الموجودات[21]. وتتخذ بعض المبادرات شكلاً أكثر واقعية، مثل إنشاء الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ قانون لمكافحة الفساد (شبكة GlobE)، وهي مركز لإنفاذ القانون عبر الحدود لتعقب الفساد والتحقيق فيه ومحاكمة مرتكبيه، وإنشاء مكتب المدعي العام الأوروبي (EPPO)، الذي بدأ أعماله في حزيران/ يونيو 2021.

ولن تكفي آلية دولية لمكافحة الفساد إذا لم تتمكن البلدان من تعقب موجوداتها المفقودة وتحديد مكانها وحتى استردادها. وقد نُفذت صكوك وآليات قانونية دولية وإقليمية مختلفة لاسترداد الموجودات. ويمكن لهذه الأدوات أن تفيد البلدان المتأثرة لتمكينها من إعادة بناء ما فقدته في السابق. غير أن الطريق نحو استرداد الموجودات وإعادتها إلى الوطن بصورة عادلة وفعالة ليس دائماً سهلاً. وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 2021، سلّطت الدول الأعضاء الدور على العديد من التحديات في استرداد الموجودات، بما في ذلك الشروط المفروضة على إعادة الموجودات إلى الوطن.

وتتيح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للبلدان الفرصة لتحسين تعاونها الدولي من خلال إتاحة المجال لإبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف. مع ذلك، فأن نجاح التعاون الدولي على مكافحة الفساد، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالملاحقة القضائية واسترداد الموجودات، تحده السلطات القضائية الوطنية. وقد تنشأ أيضاً تحديات من حيث النظام القانوني والكفاءة والفعالية والإرادة السياسية، ضمن أمور أخرى.

واستناداً إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك) في هذا المجال – بما في ذلك توصيات جلسة الاستماع البرلمانية للعام 2020 في الأمم المتحدة والفعالية الجانبية

[21] بيان أسلو بشأن الفساد المتعلق بمقادير هائلة من الموجودات، 14 حزيران/يونيو 2019، https://www.unodc.org/documents/corruption/meetings/OsloEGM2019/Oslo_Outcome_Statement_on_Corruption_involving_Vast_Quantities_of_Assets_-_FINAL_VERSION.pdf

للاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للعام 2021 في سياق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالفساد، وستجري ورشة العمل تقييماً للحالة الراهنة للأداء، وتسلّط الضوء على الممارسات البرلمانية الجيدة وتسعى إلى تحديد المزيد من سبل العمل البرلماني. تشكل هذه الفعالية أيضاً جزءاً من الجهود التي يبذلها كل من المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك) والاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات وفقاً للقرار 14/8 بشأن تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بدور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، الذي اعتُمد في الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أبو ظبي، كانون الأول/ديسمبر 2019.

وستطرح حلقة النقاش الأسئلة التالية:

- ما هي المبادرات الحالية والمحتملة في المستقبل التي يمكن أن تدعم بفعالية الملاحقة الدولية للفساد؟ ما هي التحديات، وكيف يمكن للبرلمانات أن تتصدى لها؟
- ما هي الحالة الراهنة لآليات استرداد الموجودات؟ كيف يمكن للبرلمانات أن تعمل على تشجيع استرداد الموجودات بصورة منصفة وفعالة وضمان استخدام الموجودات التي أعيدت إلى الوطن استخداماً فعالاً لصالح الناس؟
- ما الذي يمكن أن يفعله المجتمع البرلماني العالمي – الاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك) والبرلمانات الوطنية – لمتابعة الالتزامات الدولية لمكافحة الفساد التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟

****

رابعاً

ورشة عمل حول

لا للتكرار مجدداً: تعزيز التأهب للأمن الصحي

خلال التعافي من جائحة كوفيد-19 وما بعد

منظمة بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية

الثلاثاء، 22 آذار/مارس 2022، 11:00-13:00

قاعة ميدان (Medan)، الطابق الأول، مركز بالي الدولي للمؤتمرات

مذكرة توضيحية

المقدمة

كشفت جائحة كوفيد -19 عن نقص واسع في التأهب مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على جميع شرائح المجتمع. وكشفت أن كل بلد معرض للخطر وأنه لا يوجد بلد أو مؤسسة لديها جميع القدرات اللازمة للاستجابة الشاملة. وبينما تكافح البلدان للسيطرة على الجائحة ومعالجة آثارها الاجتماعية والاقتصادية، هناك حاجة إلى استراتيجيات وقائية عاجلة والتزام سياسي مستدام على أعلى مستوى إذا أردنا تجنب الجوائح في المستقبل.

وكما يتضح منذ الإنفلونزا الإسبانية في العام 1918، فإن الزخم الناتج عن تفشي الجوائح والصحة العامة سرعان ما يتضاءل بمجرد السيطرة على الحدث، ولكن للقيام بذلك يجب أن تكون البلدان على استعداد أفضل لكسر حلقة الذعر والإهمال. ويعني الأمن الصحي التأكد من أن البلد لديه هيكل النظام الصحي والقدرة والوسائل لرعاية صحة سكانه والاستجابة لظهور مخاطر صحية معروفة وغير معروفة.

ولتحقيق الأمن الصحي، يعد التأهب الكافي ضرورة أساسية، والذي يتطلب بدوره القدرة على اكتشاف المخاطر، وخلق القدرة على الاستجابة السريعة في المرافق الصحية، وضمان وجود مخزون كافٍ من الأدوية الأساسية، واللقاحات، والمعدات الطبية؛ ونشر سلسلة منسقة من الاستجابات في جميع القطاعات المتضررة. وفي عالم مترابط، فإن الافتقار إلى التأهب في بلد واحد يعرض جميع البلدان للخطر. يجب أن تنظر خطط التأهب للأمن الصحي والتعافي بعد كوفيد-19 بشكل شامل في الاستثمارات عبر القطاعات لضمان أن تكون البلدان في وضع يمكّنها من معالجة المخاطر الناشئة وحالات الطوارئ المستقبلية.

وعلى المستوى العالمي، توجد بالفعل أدوات مهمة لدعم جهود البلدان. وتوفر اللوائح الصحية الدولية (2005) الإطار القانوني الذي يحدد حقوق والتزامات البلدان في التعامل مع أحداث الصحة العامة وحالات الطوارئ القادرة على عبور الحدود. **وتعتبر هذه اللوائح الصحية الدولية ملزمة قانوناً لجميع البلدان، ولذلك يقتضي من البلدان أن تنشئ وتحافظ على قدرات أساسية في مجال المراقبة والاستجابة لمخاطر الصحة العامة وحالات الطوارئ. ومع ذلك، تعتمد فعالية اللوائح الصحية الدولية على التنفيذ. التشريع والتمويل هما عنصران أساسيان في هذا التنفيذ، وبالتالي، يتطلبان قيادة من البرلمانيين.** لن تكون الأطر القانونية اللازمة لإنشاء نظام صحي وتسهيل إدارته، وكذلك لتمكين استجابة مرنة ومتناسبة ومتعددة القطاعات، فعالة إذا لم تكن هناك قدرات وموارد كافية لتنفيذها بنجاح وبشكل مستدام.

وسلّطت جائحة كوفيد -19 الضوء على أن التأهب يمثل تحديًا عالميًا وأن هناك فجوات رئيسية في التضامن والتقاسم الدوليين، بما في ذلك تبادل البيانات المتعلقة بالعوامل المسببة للأمراض والمعلومات الوبائية، من الموارد والتكنولوجيا والأدوات، مثل اللقاحات وغيرها من التدابير المضادة. **لذلك هناك حاجة إلى اتفاقية جديدة أو اتفاق أو صك دولي جديد لتعزيز الوقاية من الجائحة والتأهب لها والتصدي لها والتصدي لمخاطر الصحة العامة في المستقبل.** ويحتاج العالم إلى نظام صحي عالمي متغير يقوم أساساً على مبادئ الإنصاف وسلسلة لا يمكن كسرها للكشف والحماية تنسق على الصعيدين الوطني والعالمي لحماية الناس والمجتمعات في كل مكان. والمفاوضات جارية حالياً بشأن

صياغة اتفاقية منظمة الصحة العالمية، أو اتفاق، أو أي صك دولي آخر حول الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. كما تجرب منظمة الصحة العالمية مبادرة الاستعراض الشامل للصحة والتأهب - وهي آلية طوعية لمراجعة النظراء على نموذج الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان - لتعزيز المزيد من التعاون الدولي الأكثر فعالية من خلال الجمع بين الدول والجهات المعنية بروح من التضامن.

وستؤدي جميع الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك البرلمانات، دوراً حاسماً في ضمان تحويل الالتزامات إلى إجراءات وأفعال، ووضع القوانين والسياسات والاستراتيجيات والتمويل موضع التنفيذ الفعال والكفء والشفاف لهذه الالتزامات. ولا بد من الاتصال والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة. وتضطلع البرلمانات والبرلمانيون أيضاً بدور رئيسي في تعزيز المزيد من التعاون الدولي الفعال عن طريق الجمع بين الدول والجهات المعنية بروح من التضامن.

وكجزء من تعاونهما الطويل الأمد، يقوم الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية بتنظيم هذه الفعالية الجانبية لزيادة الوعي بين البرلمانيين حول الحاجة إلى تعزيز التأهب للأمن الصحي من خلال صك دولي جديد وتنفيذ أفضل للوائح الصحية الدولية كأداة قانونية. وسيصدر أيضا كتيّب جديد للبرلمانيين مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية في سياق الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي. والهدف من هذا الكتيب هو تعريف البرلمانيين بمفهوم وأهمية الأمن الصحي واللوائح الصحية الدولية واستكشاف الوظائف والفرص التي يمكنهم استخدامها لتعزيز التأهب.

أهداف الفعالية الجانبية هي:

- زيادة الوعي حول دليل البرلمانيين المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، وحول دور البرلمانات في تعزيز التأهب لحالات الطوارئ الصحية؛ وتسليط الضوء على الفرص العملية المتاحة للبرلمانات لاتخاذ إجراءات على الصعيد القطري في سياق الاستعدادات المتوسطة الأجل والتعافي بعد كوفيد-19.
- إحاطة البرلمانات علماً بالعملية الجارية من أجل إبرام اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجائحة والتأهب والتصدي لها، وما يعنيه ذلك في

سياق جهود البلدان الرامية إلى التصدي لعواقب جائحة كوفيد-19 وإعادة البناء بشكل أفضل.

- تشجيع الحوار بين البرلمانيين ووزارات الصحة ومنظمة الصحة العالمية من أجل تعزيز التعاون لتعزيز التأهب لمواجهة الجوائح والتصدي لها.

النتائج المتوقعة

- زيادة الوعي حول كيفية استخدام جائحة كوفيد-19 كفرصة لبناء مشاركة برلمانية من أجل التأهب للأمن الصحي.
- الشروع في نقاشات حول كيفية إدماج تنفيذ اللوائح الصحية الدولية بصورة مجدية كعنصر رئيسي من عناصر التأهب للأمن الصحي والتعافي من كوفيد-19، وحول القدرات التي تحتاجها البرلمانات لدعم هذه العملية.
- تحديد الفرص المتاحة لمساهمة البرلمانيين في العملية العالمية المقبلة لتعزيز التأهب لحالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها.

جدول الأعمال

مدير الجلسة (المناقشة): الدكتور غاودينز سيلبرشميدت، مدير الصحة والشراكة المتعددة الأطراف، منظمة الصحة العالمية

الوقت 11:00– 13:00 (مدة ساعتين)	**بنود جدول الأعمال**
الكلمات الترحيبية	
11:15–11:00	• الدكتور تيدروس أدانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية • السيدة بوان ماهاراني، رئيسة مجلس النواب في إندونيسيا • السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
التعلم من كوفيد–19: التأهب، التأهب، التأهب	
11:45–11:15	الدكتور جواد محجور، المدير العام المساعد، التأهب لحالات الطوارئ، منظمة الصحة العالمية تليها جلسة أسئلة وأجوبة

مواجهة التحدي: كيف يمكن للبرلمانات أن تحدث فرقاً في سلامة ورخاء بلادها ؟	
12:50–11:45	• الدكتورة ستيلا تشونغونغ، مديرة، التأهب للأمن الصحي، منظمة الصحة العالمية • ممثل وزارة الصحة (سيتم تحديده لاحقاً) • عضو من البرلمان (سيتم تحديده لاحقاً) يليها نقاش تفاعلي مع جميع المشاركين
الختام	
13:00–12:50	الدكتور جواد محجور، المدير العام المساعد، التأهب لحالات الطوارئ، منظمة الصحة العالمية

****

المشاركة

في ظل جائحة كوفيد-19 المستمرة، وتدابير التباعد الاجتماعي المطلوبة، ووفقاً للممارسات التي بدأت في الجمعية العامة التي انعقدت في مدريد، ينبغي تخفيض حجم الوفود إلى الجمعية العامة في نوسا دوا. إن البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي مدعوة إلى تعيين خمسة برلمانيين كحد أقصى للبلدان التي تضم دون الـ100 مليون نسمة، أو ما يصل إلى سبعة برلمانيين لبرلمانات البلدان التي تضم 100 مليون نسمة أو أكثر. ينبغي الحفاظ على عدد المستشارين، والأشخاص المرافقين ضمن الحدود المعقولة، ليس أكثر من أربعة أشخاص عادة. **يرجى أخذ العلم أنه، وفقاً لمتطلبات الصحة الوطنية، سيسمح فحسب بدخول الأشخاص الذين أجروا اللقاح بالكامل إلى إندونيسيا.**

وتماشياً مع القرار التي اتخذته الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2018، "...*يجوز للأعضاء أن يسجلوا وفداً إضافياً إذا كان يضم عضواً برلمانياً شاباً واحداً* ***على الأقل*** *(أقل من 45 سنة) شريطة أن يكون الوفد مؤلفاً من الجنسين وألا يكون العضو متأخراً في تسديد المساهمات المقررة عليه*" (المادة 3.10 من النظام الأساسي). وغني عن القول إن ضم البرلمانات الأعضاء لأكثر من برلماني شاب واحد إلى وفدهم هو موضع ترحيب.

وتُشجّع أيضاً جميع البرلمانات الأعضاء على السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتوازن السياسي في تشكيلة وفودها. إن أي وفد تألف حصراً من برلمانيين من الجنس نفسه لثلاث دورات متتالية للجمعية العامة، سيتم تخفيض عدده تلقائياً إلى شخص واحد.

ويرجى من المجموعات الجيوسياسية تحديد موعد اجتماعاتها يوم السبت، 19 آذار/مارس أو في وقت آخر لا يتعارض مع اجتماع منتدى النساء البرلمانيات المنعقد في 20 آذار/مارس.
وإنَّ أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المترتب عليهم متأخرات تساوي أو تزيد عن مبلغ الاشتراكات المستحقة عليهم لسنتين كاملتين سابقتين لا يجوز أن يمثلهم أكثر من مندوبين اثنين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، (المادة 2.5 من النظام الأساسي)، ولا يحق لهم التصويت.

ويجوز للأعضاء المنتسبين أن يشاركوا في الجمعية ولجانها الدائمة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الأعضاء، باستثناء الحق في التصويت وتقديم مرشحين لمنصب انتخابي.

وتُلفت عناية المنظمات الدولية والهيئات الأخرى التي يدعوها المجلس الحاكم إلى أن تكون ممثلة في الجمعية بصفة مراقبين دائمين أنه من حقهم أن يسجلوا مندوبين اثنين كحد أقصى.

وتتسع قاعة الجلسات العامة، حيث ستُعقد اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، لعدد محدود من المقاعد. وتبعاً لما يسمح به الحضور الفعلي للجمعية العامة الـ144، ستسعى الأمانة العامة إلى تخصيص عدد كاف من المقاعد لجميع الوفود. وعلى الأقل، سيُخصص لكل وفد عدد كافٍ من المقاعد اللازمة للتصويت المحتمل أن تجريه الجمعية العامة أو المجلس الحاكم.

اللغات والكلمات والوثائق

ستقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي خدمات الترجمة الفورية بلغات عمل الجمعية العامة للاتحاد (العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية) في اجتماعات الهيئات التشريعية كافة.

وتبلّغ الوفود أن قاعة الاجتماعات الرئيسية للجان الدائمة والمنتديين (منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب) لن تكون مجهزة بالمقصورات، إذ إن الجلسات التي ستنعقد فيها سيقوم بترجمتها مترجمين فوريين خارج الموقع. لذلك، إذا رغب برلمان وطني بتعيين مترجم فوري عن بُعد لهذه القاعة، ينبغي أن يتأكد من أن المترجمين الفوريين مدربين على منصة Interprefy. وتتحمل كل البرلمانات الوطنية التي تطلب قناة Interprefy التكاليف ذات الصلة بالتدريب.
وللمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة سالي-آن سادر، مسؤولة خدمات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (sas@ipu.org)

وقد تم تخصيص أربع مقصورات للترجمة الفورية إلى اللغات الصينية، واليابانية، والبرتغالية والروسية في القاعة العامة والاجتماعات غير الرسمية. وتقدم هذه المقصورات مجاناً، ويمكن أن تستخدمها فرق الترجمة الفورية لهذه اللغات.

وسيتوفر عدد محدود من المقصورات الإضافية في القاعة العامة. يتحمل الطرف الطالب التكاليف ذات الصلة. سيتم تناول هذه الطلبات على أساس الأولوية بالأسبقية.

ويمكن للمندوبين، أن يلقوا كلمتهم بلغة أخرى شريطة أن يؤمّنوا ترجمة فورية لكلماتهم إلى إحدى اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي (الإنجليزية أو الفرنسية) من قبل شخص مكلف من قبلهم سيُسمح له دخول إحدى مقصورات الترجمة. ولإتاحة الوقت الكافي لإجراء جميع الترتيبات اللازمة، يتعين على الوفود الاتصال مسبقاً بوقت كاف بفريق خدمات المؤتمر (conf.services@ipu.org) أو بمترجمي مقصورة اللغة الإنجليزية المخصصة للاجتماع الذي ستُلقى فيه الكلمة. إضافة إلى ذلك، يجب تسليم ثماني نسخ عن الكلمة المترجمة إلى إحدى اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي إلى مقصورة اللغة الإنجليزية لتوزيعها على المترجمين الفوريين الآخرين.

وستُنشر نصوص البيانات الرسمية التي تسلم في المناقشة العامة على الصفحة الإلكترونية للجمعية العامة، وستكون جزءاً من سجلات الجمعية العامة. بالتالي، يجب على جميع الوفود إرسال كلماتهم عبر البريد الإلكتروني: speeches@ipu.org. وبسبب القيود التقنية، سيتم نشر الكلمات باللغات الإنجليزية، والفرنسية والإسبانية فحسب.

وستُتاح الوثائق المتعلقة بالجمعية العامة الـ144، على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي على الرابط التالي:
www.ipu.org/event/144th-assembly-and-related-meetings،
وكذلك على تطبيق الجمعية على الهواتف الخليوية.

وتماشياً مع القرار الذي اتخذه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي للحد من انبعاثات الكربون من المنظمة ومواصلة الحد من النفايات الورقية، ستتم طباعة عدد محدود من مجموعات الوثائق لمختلف جلسات الجمعية العامة.

تطبيق الجمعية العامة على الهواتف الخليوية

سيكون تطبيق الجمعية العامة الـ144 متاحاً للتحميل مجاناً على الهواتف الخليوية، في آذار/مارس 2022. ويهدف التطبيق إلى تمكين تسهيل التشاور عبر الإنترنت لوثائق الاتحاد البرلماني الدولي الرسمية كجزء من سياسة الورقة الذكية للاتحاد البرلماني الدولي وتسهيل مشاركة المندوبين في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

نتائج الجمعية العامة

ستحصل الوفود كافة على نسخة مطبوعة واحدة من *نتائج* الجمعية العامة الـ144. بالإضافة إلى ذلك، ستكون الوثيقة متوفرة على موقع الاتحاد البرلماني الدولي بعد أسبوعين من اختتام الجمعية العامة، عند ذلك يمكن تحميل نسخة إلكترونية كاملة بصيغة (PDF).

التسجيل

يُطلب من جميع الوفود احترام الموعد النهائي للتسجيل وهو 14 آذار/مارس 2022. يرجى أخذ العلم أنه ينبغي تقديم جميع طلبات التأشيرة، عند الاقتضاء، قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من انعقاد الجمعية.

ويقدم **الملحق رقم 4** التعليمات حول كيفية استخدام نظام التسجيل الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيكون جاهزاً بدءاً من 4 شباط/فبراير 2022. ويُوصى بأن يُعين شخص واحد فحسب كمنسق للوفد وأن يُتاح له إمكانية الوصول إلى النظام.

وفي حال ورود أي صعوبات، يمكن للمندوبين التواصل مع خدمة التسجيل للاتحاد البرلماني الدولي على البريد الإلكتروني التالي postbox@ipu.org. وإذا تعذر على البرلمان، لأي سبب من الأسباب،

التسجيل عبر الإنترنت، يمكن إرسال تشكيلة الوفد إما عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس (+41 22 919 41 60).

وسيفتح مكتب خدمة التسجيل والمعلومات في مركز بالي الدولي للمؤتمرات اعتباراً من يوم الجمعة، 18 آذار/مارس 2022 من الساعة 09:00 حتى الساعة 18:30، ومن يوم السبت، 19 آذار/مارس حتى يوم الأربعاء، 23 آذار/مارس من الساعة 08:00 حتى الساعة 18:30، وكذلك، يوم الخميس 24 آذار/مارس من الساعة 08:00 حتى الساعة 18:00.

هام:

كجزء من إجراءات التسجيل عبر الإنترنت، **يُطلب من المندوبين تقديم عناوين بريدهم الإلكتروني الفردية ومهامهم داخل اللجان**. وبقيامهم بذلك، يقبلون ضمناً أن يُضافوا إلى القائمة البريدية للاتحاد البرلماني الدولي وسيحصلون على تحديثات منتظمة عن أعمال الاتحاد. وستستخدم هذه المعلومات أيضاً كأساس لقاعدة بيانات للاتحاد البرلماني الدولي لتيسير التواصل بين البرلمانيين. يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي باحترام خصوصية الناس الذين يتعامل معهم. تتوفر المزيد من المعلومات حول كيفية استخدام الاتحاد البرلماني الدولي للبيانات على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ipu.org/privacy-statement.

إقامة المندوبين في نوسا دوا

لجميع المسائل اللوجستية المتعلقة بإقامة المندوبين في نوسا دوا، إن المندوبين مدعوون إلى الاطلاع على الموقع الإلكتروني الذي أعده برلمان إندونيسيا للجمعية العامة الـ144، الذي سيتوفر قريباً على الرابط التالي https://ipu144.dpr.go.id/ .

وتتضمن وثيقة المعلومات العامة، التي سترسل مع الدعوة من برلمان إندونيسيا، تفاصيل حول إقامة المندوبين في نوسا دوا. يجب أن تقدم الطلبات لحجوزات الفندق في أقرب وقت ممكن. ونود تذكير

الوفود بأنه تماشياً مع الممارسة المتبعة في الاتحاد البرلماني الدولي، تتحمل مؤسساتهم تكاليف السفر الدولي، والإقامة في الفندق.

ويجب يكون لدى جميع المندوبين ضمان صحي دولي عند السفر إلى الخارج.

ويمكن الحصول على معلومات ومساعدة إضافية مباشرة من الأمانة العامة لبرلمان إندونيسيا الخاصة بالجمعية العامة الـ144 عبر:

الهاتف: +62-215732132

البريد الإلكتروني: ipu144@dpr.go.id

الموقع الإلكتروني: ipu144.dpr.go.id

معلومات عامة

1. الاجتماع ومكان الانعقاد

ستنعقد الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة في مركز بالي الدولي للمؤتمرات، نوسا دوا – بالي، إندونيسيا، من الأحد 20 إلى الخميس 24 آذار/مارس 2022.

2. التسجيل

يطلب من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والأعضاء المنتسبين، والمراقبين تسجيل مندوبيهم في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي عن طريق التسجيل الإلكتروني عبر الإنترنت من خلال الضغط على زر "التسجيل" الوارد في الصفحة الإلكترونية للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي على الموقع الإلكتروني التالي https://www.ipu.org/event/144th-assembly-and-related-meetings، ***في موعد أقصاه يوم الإثنين، 14 آذار/مارس 2022.***

مهم:

كجزء من عملية التسجيل الإلكتروني، يُطلب من المندوبين تقديم عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بهم ومهامهم داخل اللجنة. بقيامهم بذلك، يوافقون ضمناً على إضافتهم إلى قائمة بريد الاتحاد البرلماني الدولي وستصلهم تحديثات منتظمة حول عمل الاتحاد البرلماني الدولي. ستشكل هذه المعلومات أساساً لقاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي لتيسير التواصل الشبكي بين أعضاء البرلمان. يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي باحترام خصوصية الأشخاص الذي يتعامل معهم. تتوفر المزيد من المعلومات حول كيفية استخدام الاتحاد البرلماني الدولي للبيانات على الرابط التالي: www.ipu.org/privacy-statement.

3. اللغات

ستقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي خدمات الترجمة الفورية بلغات عمل الجمعية العامة للاتحاد (العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية) في اجتماعات الهيئات التشريعية كافة.

وتبلّغ الوفود أن قاعة الاجتماعات الرئيسية للجان الدائمة والمنتديين (منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب) لن تكون مجهزة بالمقصورات، إذ إن الجلسات التي ستنعقد فيها سيقوم بترجمتها مترجمين فوريين خارج الموقع. لذلك، إذا رغب برلمان وطني بتعيين مترجم فوري عن بُعد لهذه القاعة، ينبغي أن يتأكد من أن المترجمين الفوريين مدربين على منصة إنتربرفي Interprefy. وتتحمل كل البرلمانات الوطنية التي تطلب منصة إنتربرفي Interprefy التكاليف ذات الصلة بالتدريب. وللمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة سالي-آن سادر، مسؤولة خدمات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (sas@ipu.org)

وقد تم تخصيص أربع مقصورات للترجمة الفورية للغات الصينية، واليابانية، والبرتغالية والروسية في القاعة العامة وقاعة الاجتماعات غير الرسمية. وتقدم هذه المقصورات مجاناً، ويمكن أن تستخدمها فرق الترجمة الفورية لهذه اللغات.

وسيتوفر عدد محدود من المقصورات الإضافية في القاعة العامة. يتحمل الطرف الطالب التكاليف ذات الصلة. سيتم تناول هذه الطلبات على أساس الأولوية بالأسبقية.

ويمكنكم تقديم طلبات لمقصورات الترجمة الفورية مباشرة إلى الأمانة العامة للبرلمان الإندونيسي (مع إرسال نسخة إلى conference.services@ipu.org) للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي على البريد الإلكتروني التالي: ipu144@dpr.go.id في موعد أقصاه 28 شباط/فبراير 2022.

4. الفنادق الرسمية

نظراً لجائحة كوفيد-19 المستمرة، ينبغي على جميع المندوبين حجز مكان إقامتهم في فندق من الفنادق الرسمية للجمعية العامة، إذ إن هذه الفنادق فحسب مشمولة في دائرة العزل الطبي (الفقاعة الطبية) للجمعية العامة (يرجى الاطلاع على القسم 12 أدناه).

ولن يتم السماح بدخول الفعالية للأشخاص الذين لا يقيمون في فندق من الفنادق المحددة.

وإن جميع المشاركين مسؤولون عن مكان إقامتهم الخاص. ترد المعلومات عن الفنادق الرسمية للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في كتيب الفنادق المرفق. ستتم حجوزات الفنادق على أساس الأولوية حسب الأسبقية. لذلك، يوصى بأن يتم الحجز في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه 2 آذار/مارس 2022. ينبغي على المندوبين القيام بحجوزاتهم عبر الإنترنت مباشرة مع الفنادق بحسب المعلومات عن الفنادق المعتمدة المتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي للجمعية العامة ipu144@dpr.go.id أو في كتيب الفنادق الوارد في حزمة الدعوة. سيتم تأكيد الحجوزات التي تسدد من خلال بطاقة الائتمان فحسب.

وفي الوقت عينه، يرجى إحالة استمارة الفندق، والوصول والمغادرة إلى الأمانة العامة لبرلمان إندونيسيا للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي. يمكن تنزيل الاستمارة أيضاً عن الموقع الإلكتروني للجمعية العامة. ينبغي ملؤها وإرسالها إما إلى البريد الإلكتروني أو الفاكس التاليين:

البريد الإلكتروني: ipu144@dpr.go.id

الفاكس: 215732132-62+

5. شروط الحصول على التأشيرة

ينبغي على المندوبين استخدام جواز سفر لا يزال صالحاً، **يكون تاريخ انتهاء صلاحيته 6 أشهر على الأقل من تاريخ دخول الأراضي الإندونيسية**، والتأكد من أنه يتضمن **صفحات فارغة** لدخول الأراضي الإندونيسية والخروج منها.

ومن أجل الحصول على التأشيرة الإندونيسية، ينبغي على مقدمي الطلبات الاتصال بأقرب بعثة دبلوماسية/قنصلية تابعة لجمهورية إندونيسيا. ويعفى المشاركون في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي من دفع الرسوم القنصلية والنفقات ذات الصلة. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للجمعية العامة ipu144@dpr.go.id.

6. الأنظمة الجمركية

جميع المعلومات عن الجمارك متوفرة على الموقع الإلكتروني للجمارك الإندونيسية:
https://www.beacukai.go.id/websitenewV2/index.html

7. الوصول والمغادرة

نظراً للإجراءات الصحية المتبعة في الجمعية العامة في نوسا دوا، ينبغي على جميع المندوبين تقديم معلومات وصول وفدهم ومغادرته، بما في ذلك تواريخ وأوقات الوصول والمغادرة، إضافة إلى تفاصيل الرحلة. سيُسمح للسيارات المسجلة فحسب بدخول دائرة العزل الطبي (الفقاعة الطبية) للجمعية العامة. في حال يرغب وفد باستئجار سيارة، ينبغي أن تكون معتمدة لدى سلطات الدولة المضيفة: ipu144@dpr.go.id

وتتوفر معلومات الوصول/المغادرة مشمولة في استمارة الفندق، والوصول/المغادرة كمرفق رقم 1. يمكنكم تنزيل هذه الاستمارة أيضاً عبر الموقع الإلكتروني التالي ipu144@dpr.go.id. ينبغي ملء استمارة الفندق، والوصول والمغادرة وإعادتها إلى الأمانة العامة لبرلمان إندونيسيا للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في موعد أقصاه 3 آذار/مارس 2022

ينبغي إبلاغ أمانة البرلمان الإندونيسي للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي عن أي تغييرات في الجدول الزمني.

وينبغي أن تكون جوازات سفر المندوبين متاحة لموظفي الجمارك والهجرة، بمساعدة فريق الاستقبال/البروتوكول في مطار سوكارنو هاتا الدولي في جكارتا ومطار نغوراه راي الدولي في بالي.

وسيتوفر مكتب استقبال في مطار سوكارنو هاتا الدولي في جكارتا ومطار نغوراه راي الدولي في بالي لجميع المشاركين لتيسير عبورهم، ووصولهم، ومغادرتهم، ونقلهم من المطار إلى الفنادق.

وسيوفر البرلمان المضيف حافلات نقل من المطار إلى الفنادق الرسمية.

8. خدمات النقل

سيوفر البرلمان الإندونيسي خدمة النقل عند الوصول والمغادرة من وإلى مطار نغوراه راي الدولي في بالي إلى فنادق الجمعية العامة الرسمية. ستتوفر خدمات النقل المكوكية من الفنادق الرسمية إلى مكان انعقاد الجمعية العامة (مركز بالي الدولي للمؤتمرات) وكذلك إلى جميع الفعاليات الرسمية طوال فترة انعقاد الجمعية العامة. سيتم عرض الجداول الزمنية في مكاتب المعلومات في فنادق الجمعية العامة الرسمية.

9. مكاتب المعلومات

تفتح مكاتب المعلومات أبوابها من 19 إلى 25 آذار/مارس 2022 في ردهات الفنادق الرسمية وفي مكان انعقاد الجمعية العامة.

10. الأمن

سيتخذ البرلمان المضيف التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود الآخرين والمندوبين والضيوف المدعوين وممتلكاتهم خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي إلى حين مغادرة جمهورية إندونيسيا.

وسيكون البرلمان المضيف مسؤولاً عن الأمن والسلامة في مكان انعقاد الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، والفنادق الرسمية، والفعاليات الاجتماعية. ويُطلب من المندوبين ارتداء شارة هوية الجمعية الـ144 الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي **في جميع الأوقات**، سواء أفي مكان انعقاد الجمعية أو في جميع الفعاليات الرسمية المدعوين إليها.

وستكون شارات الهوية مرمّزة لمساعدة موظفي الأمن. ينبغي الإبلاغ عن جميع الشارات المفقودة تلقائياً إلى مكتب التسجيل والمعلومات. ويرجى من المندوبين إظهار شاراتهم عند عمليات التفتيش الأمني عند دخول مركز المؤتمرات.

سيتجه المندوبون الذين استلموا شارة المؤتمر إلى نقطة التفتيش الأمنية (إلزامي لجميع المندوبين). وبعد ذلك فوراً، سيخضعون لاختبار كوفيد-19 في النقطة المخصصة.

11. الخدمة الطبية

ينبغي على جميع المندوبين أن يكون لديهم تأمين الصحة الدولي لحضور الجمعية العامة في نوسا دوا.

وستتوفر خدمات الإسعافات الأولية والموظفين الطبيين في الفنادق المعنية وفي مكان انعقاد الجمعية العامة. وستكون جميع الخدمات الطبية الأخرى على نفقة المشاركين الخاصة. ويُنصح المشاركون بشراء تأمين صحي ملائم. ويُنصح الأشخاص الخاضعون لعلاج طبي خاص بإحضار كميات كافية من الأدوية اللازمة. ولا بد من إبلاغ الأمانة العامة للبرلمان المضيف بمؤشرات طبية أو غيرها من المؤشرات

(الاحتياجات الغذائية، والحساسية، ومحدودية الحركة) في أقرب وقت ممكن (يمكن إدراج هذه المعلومات خلال التسجيل الإلكتروني) للتمكن من اتخاذ الاحتياطات أو التدابير اللازمة على وجه السرعة.

12. الشروط الصحية المتعلقة بكوفيد-19

تقوم سلطات الدولة المضيفة بوضع مجموعة من الإجراءات لتأمين بيئة سليمة وصحية لجميع الأشخاص الذين سيحضرون الجمعية العامة الـ144، ينبغي على جميع المندوبين التقيد التام ببروتوكول كوفيد-19 الموصى به طوال فترة إقامتهم في إندونيسيا. (ستتوفر معلومات إضافية عن البروتوكول الصحي المرتبط بـكوفيد-19 على حدة بحلول منتصف شباط/فبراير).

معلومات عامة للمشاركين الأجانب

أ. ينبغي تقديم إثبات عن خطر تفشي وباء منخفض (**اختبار فيروس كورونا سلبي (بي سي آر) واثبات التلقيح**) عند الوصول؛

ب. ينبغي على جميع المندوبين القادمين من الخارج الحصول على شهادة اختبار بي سي آر سلبية قبل 72 ساعة من المغادرة إلى إندونيسيا؛

ج. عند الوصول إلى مطار دنبسار (بالي)، ينبغي إجراء اختبار بي سي آر قبل الخروج من المبنى؛

د. سيتم توفير اختبارات المستضد السريعة في مكان انعقاد الجمعية. إنّ المشاركين ملزمون بإجراء اختبار المستضد السريع قبل دخول مكان انعقاد المؤتمر وقاعات الاجتماعات.

وفي ما يلي أهم التدابير ذات الصلة:

الاستخدام الإلزامي للكمامة:

أ) أي مكان مغلق للاستخدام العام، أو مفتوح للناس، بغض النظر عن الحاجة إلى الحفاظ على التباعد الاجتماعي.

ب) في الهواء الطلق، عندما لا يسمح عدد الأشخاص بالاحتفاظ بالحد الأدنى من التباعد الاجتماعي البالغ 1.5 متر، باستثناء ما يتعلق بمجموعات أعضاء الأسرة عينها.

ج) في النقل الجوي أو بالحافلات أو القطار، بما في ذلك المنصات والمحطات، أو في التلفريك، وكذلك في وسائل النقل التكميلية العامة والخاصة الأخرى في المركبات التي تصل إلى تسعة أماكن، بما في ذلك السائق، إذا لم يكن الأفراد من الأسرة عينها.

د) في الفعاليات الجماعية في الهواء الطلق، عندما يقف الحاضرون أو عندما يجلسون لكن لا يمكنهم الحفاظ على مسافة 1،5 متر من التباعد الاجتماعي، باستثناء مجموعات أعضاء الأسرة عينها.

هـ) يحتاج الاستخدام الإلزامي للكمامة أيضاً إلى ارتدائها بشكل صحيح، بحيث ينبغي أن تغطي من الأنف إلى الذقن.

د) يجب ألا تشمل الكمامات صمامات الزفير، باستثناء حالة الاستخدامات المهنية التي يوصى باستخدام هذا النوع من الكمامات من أجلها.

و) اغسلوا أيديكم بانتظام (20 ثانية على الأقل)، أو استخدموا معقم اليدين. سيوفر البرلمان المضيف مرافق لغسل اليدين، ومعقمات لليدين في مكان عقد الجمعية.

العزل

أ) يرجى ضمان أنه لديكم تأمين على السفر يغطي العلاجات المرتبطة بكوفيد-19.

ب) ستتوفر المزيد من المعلومات حول العزل مع البروتوكول الصحي المرتبط بكوفيد-19.

13. التأمين

يوصى بأن يكون لدى المشاركين التأمين الخاص بهم ضد المخاطر.

14. دائرة الصحافة

سيُعد مركز صحافة في مكان عقد الجمعية العامة، وسيبدأ العمل به خلال الفعالية. سيتوافق مع الصحافة، والراديو، والتلفزيون الوطنية، والدولية. سيكون السيد توماس فيتزسيمونز، مدير الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي، المسؤول عن هذه الخدمة، ويمكن التواصل معه على بريده الإلكتروني: tf@ipu.org. كما سيساعد السيد فيتزسيمونز الوفود الراغبة في مقابلة الصحافة.

ويجب أن يحصل الصحافيون الراغبون في تغطية الاجتماعات أن يتبعوا عملية الاعتماد التي توفرها دائرة الصحافة من أجل الحصول على الاعتماد وشارة الهوية اللازمتين.

15. الخدمات الميدانية

ستتوفر الخدمات التالية في مكان عقد الجمعية العامة:

- المصارف / صرف العملات
- خدمة الإنترنت ووحدة الطباعة عند الطلب
- المطاعم والمقاهي
- وكالة سفر
- موقع إجراء فحص بي سي آر/المستضدات

16. معلومات مفيدة أخرى

أ. المناخ والطقس

تتمتع إندونيسيا بمناخ استوائي مع رطوبة عالية. يتراوح متوسط درجة الحرارة بين 24 و31 درجة مئوية أو بين 75 و87 فهرنهايت.

ب. الكهرباء

إمدادات الطاقة في إندونيسيا هي 230 فولت، 50 هرتز. تحتوي عادة المقابس على دبوسين مستديرين من النوع C/F. إذا كانت أجهزتكم الكهربائية تعمل بفولت أقل، أو كانت مزودة بأنواع مختلفة من المقابس، ستحتاجون إلى محول كهربائي. إذا اصطحبتم محولاً من الخارج، عندها احرصوا أن تتناسب مع مقباس مستدير. تجدون بعض المحولات ذي مقباس مربع الشكل وهي لا تتناسب مع المقابس هنا في بالي، لأن المقابس هنا داخلة الجدار قليلاً، ليست مسطحة مع الجدار.

ج. المنطقة الزمنية

تُقسم إندونيسيا إلى ثلاث مناطق زمنية:

- توقيت غرب إندونيسيا (توقيت غرينيتش 7+): سومطرة، جاكرتا، جافا (غرب، وسط، شرق)، غرب ووسط كاليمانتان

- توقيت وسط إندونيسي (توقيت غرينيتش 8+): بالي، سولاوسي، جزر سوندا الصغرى، شرق وجنوب كاليمانتان
- توقيت شرق إندونيسيا (توقيت غرينيتش 9+) جزر الملوك، ايريان جايا/ بابوا الإندونيسية

د. صرف العملة

العملة الوطنية في إندونيسيا هي الروبية (الروبية الإندونيسية=IDR). يتراوح سعر الصرف ما بين 14.300 روبية إندونيسية و14.500 روبية إندونيسية مقابل 1 دولار أمريكي بدءاً من كانون الثاني/يناير 2022.

وبالرغم من أن المصارف الإندونيسية والصيارفة في إندونيسيا يتعاملون بكافة العملات تقريباً، يُنصح بإحضار عملة ورقية أو شيك المسافر في العملات الرئيسية. تقبل بطاقات الائتمان الرئيسية جميعها (فيزا كارد، ماستر كارد، وأمريكان إكسبريس) على نطاق واسع.

هـ. أرقام هواتف مهمة

أرقام هواتف الطوارئ في جاكرتا هي:

الإسعاف: 118

الشرطة: 110

المطار الدولي في جاكرتا: 62211500138+

المطار الدولي في بالي: 62361 9351011+

و. الهواتف المحمولة

تتماشى وتعمل شبكات الهواتف المحمولة في إندونيسيا مع أغلبية الهواتف. إن شرائح الهاتف (SIM cards) الوطنية متوفرة للشراء.

17. إقامة المندوبين في نوسا دوا

لجميع المسائل اللوجستية المتعلقة بإقامة المندوبين في نوسا دوا، إن المندوبين مدعوون إلى الاطلاع على الموقع الإلكتروني الذي أعده برلمان إندونيسيا للجمعية العامة الـ144، على الرابط التالي https://ipu144.dpr.go.id/.

وتتضمن وثيقة المعلومات العامة، التي سترسل مع الدعوة من برلمان إندونيسيا، تفاصيل حول إقامة المندوبين في نوسا دوا. يجب أن تقدم الطلبات لحجوزات الفندق في أقرب وقت ممكن. ونود تذكير الوفود بأنه تماشياً مع الممارسة المتبعة في الاتحاد البرلماني الدولي، تتحمل مؤسساتهم تكاليف السفر الدولي، والإقامة في الفندق.

ويجب يكون لدى جميع المندوبين تأمين صحي دولي عند السفر إلى الخارج.

ويمكن الحصول على معلومات ومساعدة إضافية مباشرة من الأمانة العامة لبرلمان إندونيسيا الخاصة بالجمعية العامة الـ144 عبر:

الهاتف: +62-215732132
البريد الإلكتروني: ipu144@dpr.go.id
الموقع الإلكتروني: ipu144.dpr.go.id

18. حفل الاستقبال والفعاليات الاجتماعية

(I) حفل استقبال للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

المضيف: رئيسة مجلس النواب
التاريخ: 19 آذار/مارس 2022
المكان: مطعم تيتارينغ، فيلا وسبا برايفت كايومانيس، نوسا دوا

(II) الحفل الافتتاحي

المضيف: رئيسة مجلس النواب

التاريخ: 20 آذار/مارس 2022

التوقيت: 19:30 – 20:30 بتوقيت وسط إندونيسيا

المكان: قاعة مانغوبورا، مركز بالي الدولي للمؤتمرات، نوسا دوا

(III) حفل استقبال لرؤساء الوفود

المضيف: رئيسة مجلس النواب

التاريخ: 20 آذار/مارس 2022

التوقيت: 21:00 – 22:00 بتوقيت وسط إندونيسيا

المكان: مطعم كايوبوتي، فندق سان ريجيس، نوسا دوا

(IV) مأدبة غذاء لرؤساء البرلمان

المضيف: رئيسة مجلس النواب

التاريخ: 21 آذار/مارس 2022

التوقيت: 13:15 – 14:15 بتوقيت وسط إندونيسيا

المكان: غراند غاميلان بولروم، فندق سوفي تيل نوسا دوا

متطلبات الحصول على تأشيرة

(I) ينبغي على جميع المندوبين استخدام جواز سفر لا يزال صالحاً، **يكون تاريخ انتهاء صلاحيته 6 أشهر على الأقل من تاريخ دخول الأراضي الإندونيسية**، والتأكد من أنه يتضمن **صفحات فارغة** متاحة للطوابع عند دخول الأراضي الإندونيسية والخروج منها.

(II) يسمح للمندوبين الذين يحملون جواز سفر دبلوماسي أو جواز سفر رسمي من الـ91 دولة التي لديها اتفاقية إعفاء متبادل من التأشيرة مع جمهورية إندونيسيا (المدرجة هنا) بالدخول إلى جمهورية إندونيسيا بدون تأشيرة لمدة أقصاها 30 يوماً من دون تمديد، وذلك من خلال توفير هذه المستندات:

– مذكرة دبلوماسية أو رسالة رسمية موجهة إلى سفارة/قنصلية جمهورية إندونيسيا تطلب الحصول على تأشيرة؛

– دعوة الجمعية العامة أو دعوة من البرلمان الإندونيسي؛

–تأكيد التسجيل من نظام تسجيل الاتحاد البرلماني الدولي؛

–شهادة التلقيح لكوفيد–19 (الجرعة الكاملة). وإذا لا يمكن للمندوب الحصول على جرعة كاملة من اللقاح بسبب الاعتلال المشترك أو لأسباب صحية أخرى، ينبغي على المندوب إرفاق استمارة تصريح رسمي عن الصحة توضح الحالة من مسؤولي الصحة المعتمدين، يصدرها طبيب متخصص من مستشفى حكومي.

(III) ينبغي على جميع المندوبين الآخرين التواصل مع السفارة/ القنصلية الإندونيسية المعتمدة في بلدهم وعلى مقربة من مكان إقامتهم للحصول على تأشيرة خدمة من خلال تقديم هذه المستندات:

–جواز سفر دبلوماسي/ رسمي/ عادي ساري المفعول؛

-مذكرة دبلوماسية أو رسالة رسمية إلى سفارة/ قنصلية جمهورية إندونيسيا، لطلب تأشيرة؛

-دعوة الجمعية العامة أو دعوة من البرلمان الإندونيسي؛

-صور فوتوغرافية ملونة (أبعاد 3 × 4 سم، بخلفية بيضاء)؛

-طباعة تأكيد المشاركة الذي تم إنشاؤه تلقائيًا بواسطة نظام التسجيل عبر الإنترنت للاتحاد البرلماني الدولي؛

- شهادة تلقيح كوفيد-19 (جرعة كاملة)، يرجى مراجعة مذكرة البروتوكول الصحي للحصول على التفاصيل الكاملة. وإذا لا يمكن للمندوب الحصول على جرعة كاملة من اللقاح بسبب الاعتلال المشترك أو لأسباب صحية أخرى، ينبغي على المندوب إرفاق استمارة تصريح رسمي عن الصحة توضح الحالة من مسؤولي الصحة المعتمدين، يصدرها طبيب متخصص من مستشفى حكومي.

ويرجى مراعاة أنه نظراً لتحديات حالة كوفيد-19، يمكن أن تستغرق عملية التأشيرات ما يصل إلى ثلاثة أسابيع، ابتداء من تاريخ استكمال المستندات المطلوبة وتقديمها.

(IV) في حال عدم وجود سفارة إندونيسية في بلدهم، يمكن للمندوبين التقدم بطلب للحصول على تأشيرة عبر الإنترنت عن طريق إرسال المستندات التالية إلى أمانة البرلمان الإندونيسي على الرابط التالي:

visa144@dpr.go.id

1. نسخة عن جواز السفر صالحة لمدة ستة أشهر على الأقل؛
2. رسالة ضمان من أمانة البرلمان الإندونيسي (يقدمها البرلمان المضيف حالما يتم تقديم جميع الوثائق الأخرى)؛
3. تذكرة العودة أو تذكرة للعبور إلى بلد آخر؛

4. صور ملونة (أبعاد 3 × 4 سم، مع خلفية بيضاء)؛
5. شهادة تلقيح كوفيد-19 (جرعة كاملة) (إذا لا يمكن للمندوب الحصول على جرعة كاملة من اللقاح بسبب الاعتلال المشترك أو لأسباب صحية أخرى، ينبغي على المندوب إرفاق استمارة تصريح رسمي عن الصحة توضح الحالة من مسؤولي الصحة المعتمدين، يصدرها طبيب متخصص من مستشفى حكومي.)
6. تصريح الاستعداد للامتثال للبروتوكول الصحي في إندونيسيا.
7. إثبات التأمين الصحي/على السفر أو تصريح الاستعداد لدفع تكاليف علاج كوفيد-19 بشكل مستقل أثناء التواجد في إندونيسيا؛
8. تأكيد التسجيل من نظام تسجيل الاتحاد البرلماني الدولي.

(IV) يمكنكم الحصول على مزيد من المعلومات من خلال الرابط التالي:

https://www.imigrasi.go.id/en/permohonan-visa-republik-indonesia-bisnis-b211a/

و

https://kemlu.go.id/singapore/en/read/faq-selama-wabah-covid-19-bagi-wni-dan-wna-yangakan-ke-indonesia/1047/important-information

التأشيرة الدبلوماسية وتأشيرة الخدمة

التأشيرة الدبلوماسية	تأشيرة الخدمة
موافقة على سفر الرعايا الأجانب إلى الأراضي الإندونيسية وشرط أساسي لمنح تصريح الإقامة لأداء الواجب الدبلوماسي.	موافقة على سفر الرعايا الأجانب إلى الأراضي الإندونيسية وشرط أساسي لمنح تصريح الإقامة للقيام بواجب رسمي غير دبلوماسي.

- المرسوم الحكومي رقم 31 للعام 2013 بشأن الأنظمة التنفيذية للقانون رقم 6 للعام 2011 حول الهجرة.
- مرسوم وزير خارجية جمهورية إندونيسيا رقم 6 للعام 2018 حول التأشيرة الدبلوماسية وتأشيرة الخدمة.

المتطلبات

- ✓ جواز سفر (صالح لمدة 6 أشهر على الأقل)
- ✓ مذكرة دبلوماسية تتضمن طلب الحصول على تأشيرة دبلوماسية ومعلومات بشأن تكليف الشخص المعين تشمل الاسم الكامل وتاريخ الميلاد، والوظيفة والتكوين المقرر شغلهما والاستعاضة عنهما، وجدول الوصول/السفر، وفترة التكليف المقدرة في إندونيسيا، ومعلومات عن أفراد الأسرة و/أو الموظفين المنضمين إلى مقدم الطلب.
- ✓ صورتان ملونتان مقاس 4 × 6 سم تم التقاطهما قبل 3 أشهر كحد أقصى، تكون خلفيتهما بيضاء، مع ارتداء لباس رسمي، والوجه مستقيم للأمام من دون ارتداء

نظارات، يجب رؤية الوجه بالكامل بوضوح عند ارتداء الحجاب بلون آخر غير الأبيض.

- ✓ الوثائق الداعمة الأخرى (عند الاقتضاء): شهادة زواج، رسالة موافقة من وزارة الدولة في جمهورية إندونيسيا (**للمنظمة الدولية**)، ورسالة موافقة من وزارة الدولة في جمهورية إندونيسيا أو اتفاق مع المستخدم (الوزارة/مؤسسة حكومية) (**للخبير الأجنبي**)، ورسالة موافقة من الشرطة الوطنية الإندونيسية ومذكرة دبلوماسية للموافقة من وزارة الخارجية (**لملحق الشرطة**)، ورسالة موافقة من وزارة الدفاع ومذكرة دبلوماسية للموافقة من وزارة الخارجية (**لملحق الدفاع/الملحق العسكري**).
- ✓ إثبات على حجز فندق مخصص للحجر الصحي (الحد الأدنى 5 أيام من الإقامة) *)

*) يطبق خلال جائحة كوفيد-19 ويخضع لتغييرات تستند إلى البروتوكول الصحي السائد.

الإجراءات

1. تقديم الطلب عن طريق بعثات جمهورية إندونيسيا
2. التحقق من قبل بعثات جمهورية إندونيسيا
3. 1. في حال التحقق من ذلك، تطلب البعثة الحصول على إذن بالموافقة من مديرية الشؤون القنصلية

   2. في حال رفض الطلب، يعاد الطلب إلى مقدم الطلب لاستكماله.
4. إصدار تأشيرة دبلوماسية / خدمة من قبل بعثات جمهورية إندونيسيا

مدة عملية الموافقة على التفويض الدبلوماسي والتأشيرة

من 1 إلى 5 أيام عمل: في حال لا تستلزم النظر فيها من قبل وكالات أخرى.
من 10 إلى 70 يوماً: في حال تستلزم النظر فيها من قبل وكالات أخرى.

قائمة تضم 91 دولة شريكة لديها اتفاقية دبلوماسية واتفاقية خدمة مع إندونيسيا من دون تأشيرة

1. أفغانستان
2. جنوب إفريقيا
3. ألبانيا
4. أنغولا
5. أنتيغوا وبربودا
6. الأرجنتين
7. أرمينيا
8. النمسا
9. أذربيجان
10. مملكة البحرين
11. بنغلاديش
12. هولندا
13. بيلاروسيا
14. بلجيكا
15. البوسنة والهرسك
16. البرازيل
17. بروناي دار السلام
18. بلغاريا

19. تشيكيا
20. تشيلي
21. الدنمارك
22. الاكوادور
23. السلفادور
24. فيجي
25. الفلبين
26. فنلندا
27. جورجيا
28. غينيا الاستوائية
29. غويانا
30. هنغاريا
31. الهند
32. المملكة المتحدة (جواز السفر الدبلوماسي فقط)
33. إيطاليا
34. اليابان
35. كمبوديا
36. كازاخستان
37. كولومبيا
38. كوريا الجنوبية
39. كوريا الشمالية
40. كوستا ريكا
41. كرواتيا

42. دولة الكويت
43. قرغيزستان
44. لاوس
45. ليتوانيا
46. لوكسمبورغ
47. مقدونيا
48. ماليزيا
49. المملكة المغربية
50. المكسيك
51. جمهورية مصر العربية
52. مولدوفا
53. منغوليا
54. مونتينيغرو
55. موزمبيق
56. ميانمار
57. النيجر
58. نيكاراغوا
59. النرويج
60. باكستان
61. بنما
62. باراغواي
63. بيرو
64. فرنسا

65. بولندا
66. البرتغال
67. دولة قطر
68. رومانيا
69. روسيا
70. سانت كيتس ونيفيس
71. صربيا
72. سنغافورة
73. سلوفاكيا
74. سلوفينيا
75. سيريلانكا
76. سورينام
77. السويد
78. سويسرا
79. طاجيكستان
80. تايلاند
81. تيمور ليشتي
82. الصين
83. الجمهورية التونسية
84. تركيا
85. دولة الإمارات العربية المتحدة
86. أوكرانيا
87. أوروغواي

88. فنزويلا
89. فيتنام
90. المملكة الأردنية الهاشمية
91. اليونان

المبادئ التوجيهية الصحية المنقحة المتعلقة بالسفر*

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية الصحية المتعلقة بالسفر بالتشاور مع السلطات الصحية الإندونيسية، وتولي الاعتبار الواجب للتعاميم الصحية العامة الراهنة، وآخر تطورات حالات كوفيد-19 في مدينتي جاكرتا، وبالي. تفيد في ضمان السلامة الجماعية، وحسن سير عمل الجمعية العامة ال144 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعاتها ذات الصلة. إن امتثالكم للمبادئ التوجيهية منتظر من أجل التنفيذ الفعال للبروتوكولات الصحية.

***بدءاً من 14 آذار/مارس 2022**، سيتم رفع سياسة الحجر الصحي لدى الوصول إلى بالي. وبالتالي، **لن يتم تنفيذ نظام الفقاعة (نظام دائرة العزل الطبي) في الجمعية العامة.**

ويمكن تنزيل المعلومات الصحية المحدثة من خلال الرابط الوارد أدناه.

* *اعتباراً من 11 آذار/مارس 2022*

مرفق رقم 1: مذكرة المعلومات الصحية المرتبطة بكوفيد-19 المحدثة

الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

20–24 آذار/مارس 2022

مرفق رقم 1

مذكرة المعلومات الصحية المرتبطة بكوفيد-19

10 آذار/مارس 2022

مذكرة المعلومات الصحية المرتبطة بكوفيد-19

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية الصحية المتعلقة بالسفر بالتشاور مع السلطات الصحية الإندونيسية، وتولي الاعتبار الواجب للتعاميم الصحية العامة الراهنة، وآخر تطورات حالات كوفيد-19 في مدينتي جاكرتا، وبالي. تفيد في ضمان السلامة الجماعية، وحسن سير عمل الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعاتها ذات الصلة. إن امتثالكم للمبادئ التوجيهية منتظر من أجل التنفيذ الفعال للبروتوكولات الصحية.

وبدءاً من 14 آذار/مارس 2022، سيتم رفع سياسة الحجر الصحي لدى الوصول إلى بالي.
وبالتالي، لن يتم تنفيذ نظام الفقاعة (نظام دائرة العزل الطبي) في الجمعية العامة.

استعدادات قبل المغادرة

- ينبغي على المشاركين تقديم دليل على التأمين يغطي جميع تكاليف الرعاية الصحية في حال وجود حالة كوفيد-19 مؤكدة تتطلب دخول المستشفى.
- ينبغي على المشاركين تسجيل شهادة لقاح كوفيد-19 سارية على الموقع التالي https://vaksinln.dto.kemkes.go.id/ (مرفق رقم 1-أ) قبل المغادرة إلى إندونيسيا. ستكون معلومات التلقيح، مثل شهادة التلقيح مع تفاصيل حاملها، واللقاحات المعطاة، والمؤسسة التي أجرت التلقيح، وتاريخ التلقيح الكامل (إما جرعة واحدة أو جرعة مزدوجة من سلسلة أولية كاملة بحسب منصة اللقاح) مطلوبة كدليل على إجراء التلقيح الكامل قبل 14 يوماً على الأقل من الوصول.

- ينبغي على المشاركين إجراء اختبار بي سي آر قبل 48 ساعة من المغادرة وتقديم نتيجة الاختبار السلبية، عند الوصول إلى مطار دينباسار الدولي، بالي.
- تحميل تطبيق التتبع PeduliLindungi[22] والتسجيل باستخدام بطاقة التنبيه الصحية الإلكترونية (e-HAC). عند التحقق من شهادة اللقاح الخاصة بكم من خلال الرابط التالي https://vaksinln.dto.kemkes.go.id/، ستكون المعلومات المتعلقة بالتلقيح ونتائج اختبار كوفيد-19 متاحة على تطبيق PeduliLindungi.

الوصول إلى إندونيسيا

ستبقى سياسة الحجر الصحي الإقليمية سارية المفعول في العاصمة جاكرتا خلال فترة عقد الجمعية العامة. وبالتالي، إن المشاركين مدعوون إلى أخذ رحلة طيران مباشرة من بالي عندما أمكن.

ويجب على المشاركين الذين يسافرون برحلة ترانزيت عبر جاكرتا أن يقوموا بإجراء اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر) في مطار جاكرتا الدولي. امنحوا ثلاث ساعات انتظار كحد أدنى لرحلتكم الترانزيت بين رحلاتكم لتحليل عينات اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر). عند الانتظار لنتيجة اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر)، يمكن للمشاركين الانتظار في غرفة الانتظار في المطار.

وأما من لديهم وقفات استراحة أطول وإذا يرغبون في البقاء في فندق على نفقتهم الخاصة، يمكنهم القيام بذلك، والانتظار لإصدار النتيجة في إحدى الفنادق المخصصة قبل مواصلة رحلتهم إلى بالي. تشمل الفنادق المخصصة **فندق أنارا إيربورت Anara Airport**، **وفندق سويس-بيلهوتيل آيربورت جاكارتا Swiss-Belhotel Airport Jakarta**، **وفندق منتجع أف أم 7 FM7 Resort Hotel**. وستوفر اللجنة التنظيمية المضيفة النقل من الفنادق المخصصة وإليها، ولن يسمح بخدمات النقل الخاصة لهذا الغرض. ولن يطلب أي اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر) إضافي عندما يصل المشاركون إلى بالي.

وينبغي على المشاركين الذين يصلون مباشرة إلى بالي إجراء اختبار بي سي آر في مطار دينباسار الدولي وانتظار نتيجة الاختبار في القاعة المخصصة قبل أن تنقلهم اللجنة التنظيمية إلى فندقهم.

[22] ستتاح خدمة الواي فاي مجاناً في مطار جاكرتا الدولي ومطار دينباسار الدولي، وفي مكان انعقاد الجمعية العامة.

ويتحمل البرلمان المضيف تكاليف اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر) عند الوصول إلى جاكرتا أو بالي.

ويمكن للمندوبين الذين يحتاجون إلى إجراء اختيار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر) للعودة إلى بلدهم الأم أن يشتروا اختباراً على نفقتهم الخاصة. ينبغي أخذ المواعيد مسبقاً لإجراء اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر) النهائي، إما في مركز الاختبار المخصص لكوفيد-19 أو في عيادة صحية محلية لتفادي التأخيرات في تقديم الخدمات. ستتوفر قائمة العيادات المتوفرة التي يمكنكم التواصل معها من خلال موظف الاستقبال في الفندق في الوقت المناسب.

القواعد في مكان انعقاد الجمعية العامة والفعاليات الاجتماعية

- على مدار الفعالية بأكملها، **ستُجرى اختبارات المستضد السريعة كل يوم** لجميع المندوبين قبل دخول مكان انعقاد الجمعية العامة. وتتاح الاختبارات مجاناً في موقع الاختبار المخصص لكوفيد-19، وتصدر النتائج في خلال 15 دقيقة.
- **تضاف الاختبارات ونتائج الاختبارات تلقائياً على تطبيق PeduliLindungi** وترسل إلى رقم هاتف كل مندوب، أو عبر البريد الإلكتروني في حال لا يتوفر رقم هاتف. وسيتم تحميل النتائج أيضاً على الرقاقة الموجودة في شارة التعريف الخاصة بالمندوب المخصصة للجمعية العامة.
- **ينبغي التقيد التام بالتباعد الاجتماعي في قاعات الاجتماعات كافة أثناء انعقاد الجمعية العامة.** عند أخذ الكلمة، يطلب من المندوبين القيام بذلك من مقاعدهم.
- **يجب ارتداء كمامة (تغطي الأنف والفم)** في جميع الأوقات (باستثناء: عند تناول الطعام أو الشرب) في مبنى انعقاد الجمعية العامة، فضلاً عن وسائل النقل العام والمحطات وغيرها من الأماكن العامة المغلقة.
- لتفادي أوقات الانتظار والسماح ببدء المؤتمرات بسلاسة، **يُطلب من المشاركين إجراء الاختبار الأول في اليوم السابق لبدء اجتماعاتهم** .وستكون هناك أولوية لرؤساء البرلمانات.
- إذا كانت **نتيجة الاختبار إيجابية،** سيتخذ الفريق الطبي فوراً جميع التدابير الوقائية اللازمة ويكفل التحقق الفوري من الاختبار. وفي حال تم تأكيد النتيجة الإيجابية، سيتم عزل من تظهر عليهم

عوارض خفيفة في فنادق الجمعية العامة، على نفقتهم الخاصة، وسيتم تحويل المندوبين الذين ثبتت إصابتهم بأعراض متوسطة أو شديدة إلى مستشفى الإحالة للحصول على الرعاية الطبية المناسبة على نفقتهم الخاصة. ويتعين البقاء في الحجر الصحي لمدة 10 أيام بعد صدور نتيجة اختبار إيجابية.

دخول مكان انعقاد الجمعية وموقع الاختبار المخصص لكوفيد-19

يرجى الذهاب إلى **موقع الاختبار المخصص لكوفيد-19** في مركز بالي الدولي للمؤتمرات.

- يرجى التسجيل للاختبار والانتظار في قاعة الانتظار المخصصة لتتم دعوتكم. (قدمت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي معلومات أساسية من نظام التسجيل الإلكتروني لتسريع العملية).
- سيستغرق إجراء الاختبار من 3 إلى 5 دقائق وستنتظرون في قاعة الانتظار المخصصة لمدة 15 دقيقة أخرى حتى تصدر النتائج.
- سيتوفر 24 موقع اختبار بما فيها مسار واحد **مخصص لرؤساء البرلمانات/رؤساء الوفود البرلمانيين.**
- سيتوفر في كل غرفة مكتب لنتائج الاختبار.
- عند صدور النتيجة سلبية، سيتم تحميل المعلومات على رقاقة شارة التعريف، وبالتالي يمكن للمندوب دخول الجمعية العامة.

مركز الاختبار المخصص لكوفيد-19:

مركز بالي الدولي للمؤتمرات، نوسا دوا

للمشاركين المسجلين فقط

يقع **مركز الاختبار** في خيمة الاختبار الطبي خارج قاعة الجمعية العامة في مركز بالي الدولي للمؤتمرات

ساعات عمل مركز الاختبار:

17.03.2022*	**17:00–11:00**
18.03.2022	**17:00–08:00**
19.03.2022	**17:00–08:00**
20.03.2022	**18:00–07:00**
21.03.2022	**18:00–07:00**
22.03.2022	**17:00–08:00**
23.03.2022	**17:00–08:00**
24.03.2022	**17:00–08:00**

*ندعو بإلحاح جميع أعضاء الوفود إلى استخدام مرافق الاختبارات **في اليوم السابق لبدء اجتماعاتهم** لتفادي العراقيل والانتظار.

الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

20–24 آذار/مارس 2022

مرفق رقم 1 – أ

رابط التحقق من شهادة التلقيح

أهلاً بكم في الموقع الإلكتروني للتحقق من التلقيح لغير الإندونيسيين

إن هذه الخدمة مخصصة للتحقق من بطاقات اللقاحات الصادرة من البلدان الأجنبية، التي ستستخدم لتيسير أنشطتكم في إندونيسيا عبر تطبيق PeduliLindungi.

ويرجى زيارة الموقع الإلكتروني PeduliLindungi على الرابط التالي: pedulilindungi.id للحصول على المزيد من المعلومات حول التطبيق.

الأسئلة الشائعة خلال تفشي كوفيد- 19: بالنسبة للمواطنين الإندونيسيين والأجانب الذين يرغبون بالذهاب إلى إندونيسيا

**آخر تحديث: الأربعاء، 16 شباط/ فبراير 2022: مكان الحجر الصحي ومدته*

ملاحظات:

1. **يتم الحجر الصحي في أول مطار/ ميناء عند دخول جمهورية إندونيسيا.**
2. **الموقع الإلكتروني للتحقق من التلقيح خارج إندونيسيا**

https://vaksinin.dto.kemkes.go.id/sign/in

مرسوم فريق عمل كوفيد -19 رقم 7 للعام 2022:

أ.

الرقم	الأسئلة	الجواب
1.	من هم المسافرون الذين يمكنهم دخول إندونيسيا؟	• المسافرون الأجانب الذين يتمتعون بصفة المواطنين الإندونيسيين (**WNI**) من الخارج. • يتم تطبيق قيود مؤقتة على دخول إقليم إندونيسيا، سواء بشكل مباشر أو أثناء العبور في البلدان الأجنبية على المسافرين الأجانب الذين يتمتعون بصفة المواطنين الأجانب (**WNA**) باستثناء أولئك الذين يستوفون **المعايير التالية:** ○ وفقاً لأحكام نظام وزير القانون وحقوق الإنسان رقم 34 للعام 2021 بشأن منح تأشيرات الهجرة وتصاريح الإقامة في فترة التعامل مع انتشار مرض فيروس كورونا 2019 وتعافي الاقتصاد الوطني؛ ○ وفقاً لخطة الاتفاقية (ثنائية)، مثل ترتيب ممر السفر (TCA)؛ و / أو

		○ الحصول على مراعاة/ إذن خطي خاص من الوزارة/ الوكالة.
2.	أين منفذ دخول إندونيسيا الذي يقبل المسافرين من الخارج؟	أ. **المطارات:** 1. سوكارنو هاتا، بانتين؛ 2. جواندا، جاوا تيمور؛ 3. نجورا رال، بالي؛ 4. هانغ نادلم، جزر رلاو؛ 5. رجا حاجي فيسبالله، كيبولاوان رالو؛ 6. . سام راتولانجل، سولاويزي ألترا؛ و 7. زالنودين عبد المجيد، نوسا تنجارا بارات (*آلية الفقاعة الطبية*) **ب. المرافئ** 1. تانجونج بينوا، بلي؛ (*آلية الفقاعة الطبية*) 2. باتام، جزر رلاو؛ (*آلية الفقاعة الطبية*) 3. تانجونج بلنانغ، جزر رلاو؛ 4. بينتان، جزر رلاو؛ (*آلية الفقاعة الطبية*) 5. نونوكان، كالمانتان ألترا. **ج. نقاط عبور الحدود الوطنية (PLBN):** 1. آروك، كالمانتان بارات؛ 2. إنتيكونج، كاليمانتان بارات؛ و 3. موتالن، نوسا تنجارا تيمور.
3.	ماذا عن البروتوكول الصحي لهذه الفترة؟	يجب أن تمتثل البروتوكولات الصحية للمواطنين الإندونيسيين والأجانب من جميع الدول الأجنبية الذين يدخلون إندونيسيا، سواء بشكل مباشر أو أثناء العبور في البلدان الأجنبية، للأحكام/ المتطلبات التالية:

		• الامتثال لأحكام البروتوكول الصحي الذي وضعته الحكومة. • إظهار البطاقة أو الشـــهادة (المادية أو الرقمية) التي تفيد بتلقي الجرعة الكاملة من لقاح كوفيد- 19 قبل 14 (أربعة عشـر) يوماً على الأقل من المغادرة كشرط لدخول إندونيسيا بالشروط التالية: ○ يُطلب من المواطنين الإندونيسيين إبراز بطاقة أو شـهادة (مادية أو رقميـة) تفيـد بتلقي جرعـة كـاملـة من لقـاح كوفيـد- 19 كشـــرط لدخول إندونيســـيا، وفي حال عدم تلقي المواطنين الإندونيسيين اللقاح في الخارج، سيتم تلقيحهم في مكان الحجر الصـحي عند الوصـول إلى إندونيسـيا بعد تخطي اختبار تفاعل البوليمراز المتسـلسـل للنسـخ العكسـي RT-PCR الثاني بنتائج سلبية؛ ○ يُطلب من الأجانب إبراز بطاقة أو شـــهادة (مادية أو رقمية) تفيد بتلقي جرعة كاملة من لقاح كوفيد- 19 كشـرط لدخول إندونيسيا؛ ○ في حال عدم حصـــول الأجنبي على اللقاح في الخارج، ســـيتم تلقيحه في الحجر الصحي عند وصوله إلى إندونيسيا بعد تخطي اختبار تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي RT-PCR الثاني بنتيجة سلبية، مع الشروط التالية: 1. الأجانب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 سنة؛ 2. حاملي تصـــاريح الإقامة الدبلوماســـية وتصـــاريح الإقامة الرسمية؛ و/ أو 3. حاملي بطاقة تصريح الإقامة المحدودة (KITAS) وبطاقة تصريح الإقامة الدائمة (KITAP).

		○ يطلب من الأجانب الموجودين بالفعل في إندونيسيا ويودون السفر، على الصعيدين المحلي والدولي، تلقي التلقيح من خلال برنامج أو خطة تعاون متبادل وفقاً للأنظمة القانونية. • إظهار نتائج سلبية من خلال اختبار تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي RT-PCR في البلد الأصل والذي تم أخذ العينات الخاصة به خلال فترة أقصاها **2 × 24 ساعة** قبل ساعة المغادرة ويتم إرفاقها في وقت الفحص الصحي أو بطاقة التنبيه الصحية الإلكترونية (e-HAC) الإندونيسية الدولية. يتعين على كل مسافر دولي استخدام تطبيق PeduliLindungi لدخول الأراضي الإندونيسية: https://pedulilindungl.id/ يمكن ملء استمارة بطاقة التنبيه الصحية الإلكترونية (e-HAC) الإندونيسية الدولية عبر الإنترنت من خلال تطبيق PeduliLindungi.
4.	هل هو غير مسموح لجميع المواطنين الأجانب بالدخول إلى إندونيسيا؟	من أجل حماية المواطنين الإندونيسيين من معدل الانتقال المتزايد لفيروس كوفيد- 19إلى جانب المتحورات الجديدة، تم تعليق الإعفاء من تأشيرة الزيارة المجانية وتأشيرة الزيارة عند الوصول مؤقتاً من قبل الوزارة. يمكن للأجانب الذين يحملون تأشيرات أو تصاريح إقامة سارية المفعول الدخول إلى الأراضي الإندونيسية • حاملي التأشيرة الدبلوماسية والرسمية/ تأشيرة الخدمة. • حاملي تأشيرة الزيارة. • حاملي تأشيرة إقامة محدودة. • حاملي تصاريح الإقامة الدبلوماسية وتصاريح الإقامة الرسمية.

		• حاملي بطاقات تصريح الإقامة المحدودة (KITAS) وتصريح الإقامة (KITAP) •حاملي بطاقة سفر الأعمال من منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (KPP APEC) قد يتم منح تصريح إقامة جديد لحامل تصريح إقامة موجود **في أراضي إندونيسيا** بعد الحصول على تأشيرة. وتشمل الموافقة على التأشيرة: أ. الموافقة على تأشيرة زيارة؛ أو ب. الموافقة على تأشيرة إقامة محدودة. يتم تقديم طلبات التأشيرة عبر الإنترنت من خلال https://visa-oniline.imigrasi.go.id/
5.	هل من الضروري إبراز ما يثبت تلقي التلقيح من البلد الأصل؟	**يُطلب من المواطنين الإندونيسيين/ الأجانب** إبراز بطاقة أو شهادة (مادية أو رقمية) تفيد بتلقيهم الجرعة الكاملة من لقاح كوفيد- 19 قبل 14 (أربعة عشر) يوم على الأقل من المغادرة كشرط لدخول إندونيسيا. سيتم تلقيح **المواطنين الإندونيسيين** الذين لم يتلقوا اللقاح في الخارج في مكان الحجر الصحي عند وصولهم إلى إندونيسيا بعد تخطي اختبار تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي RT-PCR الثاني بنتيجة سلبية؛ يُستثنى من الالتزام بإبراز بطاقة أو شهادة تلقيح ضد كوفيد- 19 (مادية أو رقمية) كشرط لدخول إندونيسيا: • حاملو التأشيرات الدبلوماسية وحاملو تأشيرات الخدمة المتعلقة بالزيارات الرسمية/ الحكومية للمسؤولين الأجانب على المستوى

		الوزاري وما فوق، والأجانب الذين يدخلون إندونيسيا بموجب مخطط ترتيب ممر السفر. • المسافرون الدوليون الذين تقل أعمارهم عن 18 (ثمانية عشر) عاماً. • المسافرون الدوليون الذين يعانون من ظروف صحية خاصة أو حالة مرضية تمنعهم من تلقي اللقاحات. يُطلب من **الأجانب** الموجودين بالفعل في إندونيسيا والذين سيسافرون، محلياً ودولياً، تلقي التلقيح من خلال برنامج أو خطة تعاون متبادل وفقاً للقوانين والأنظمة.
.6	هل من الضروري إعادة إجراء اختبار RT-PCR والحجر الصحي مرة أخرى؟	**فترة نتائج** تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي **RT-PCR هي 2 × 24 ساعة قبل المغادرة؛** قائمة المزودين المعتمدين خارج الموقع لاختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) لكوفيد- 19 https://www.moh.gov.sg/docs/librariesproviders/default-document-library/approved-covid-19-swab-provider-1-dec.pdf ووفقاً لقرار رئيس فريق العمل المعني بالتعامل مع كوفيد- 19 رقم 7 للعام 2022، يتم **اختبار** تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي **RT- PCR**: 1. **عند** الوصول إلى جمهورية إندونيسيا؛ و 2. وفي:

		• **اليوم السادس** من الحجر الصحي للمسافرين الدوليين الذين تلقوا **الجرعة الأولى** من اللقاح للحجر الصحي لمدة **7 × 24 ساعة؛** • **اليوم الرابع** من الحجر الصحي للمسافرين الدوليين الذين تلقوا **الجرعة الكاملة** من **اللقاح** للحجر الصحي لمدة **5 × 24 ساعة؛** • **اليوم الثالث** من الحجر الصحي للمسافرين الدوليين الذين تلقوا **الجرعة الكاملة** من اللقاح للحجر الصحي لمدة **3 × 24 ساعة.** متطلبات الحجر الصحي: • **بالنسبة للمواطنين الإندونيسيين ضمن فئة العمال المهاجرين، والطالب الذي أنهى تعليمه والموظف المدني في الخدمة،** مرافق الحجر الصحي التي توفرها حكومة إندونيسيا **هي مجانية (مجاناً).** • بالنسبة للمواطنين الإندونيسيين (بخلاف معايير النقاط السابقة) والأجانب في أماكن الإقامة في **الحجر الصحي الممولة ذاتياً** (الفنادق/ النُزُل) التي أوصى بها فريق عمل كوفيد- 19 واستوفت شروط وأحكام جمعية الفنادق والمطاعم الإندونيسية ووزارة الصحة. بعد **3 أيام أو 4 أيام أو 6 أيام** من الحجر الصحي من تاريخ وصول المواطنين الإندونيسيين والأجانب يتم إعادة اختبار تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي RT-PCR. إذا كانت نتيجة اختبار تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي RT-PCR سلبية، يتم بعد **3 أيام أو 5 أيام أو 7 أيام** من الحجر الصحي انهاء الحجر الصحي الكامل للمواطنين الإندونيسيين والأجانب.

.7	ماذا لو جاءت نتائج إعادة اختبار تفاعل البوليمراز المتسلسل للنسخ العكسي RT-PCR إيجابية؟	بالنسبة للمسافرين الذين ظهرت عليهم نتائج إيجابية مع أعراض معتدلة أو شديدة، و/ أو مع أمراض مصاحبة ليس من السهل التحكم بها، سيتم عزلهم أو علاجهم في مستشفى إحالة كوفيد- 19 مع تحمل التكلفة الكاملة بشكل مستقل بالنسبة للأجانب أو أن تتحملها الحكومة بالنسبة للمواطنين الإندونيسيين **بالنسبة للمواطنين الإندونيسيين ضمن فئة العمال المهاجرين، والطالب الذي أنهى تعليمه والموظف المدني في الخدمة، ومرافق الحجر الصحي التي توفرها حكومة إندونيسيا بالمجان (مجاناً).** في حين **يتحمل المواطنين الإندونيسيين غير المشمولين في الفئة أعلاه والأجانب التكلفة على نفقتهم الخاصة.**
.8	ماذا لو لم يستطع الأجنبي دفع تكلفة الحجر الصحي الذاتي و/ أو العلاج في المستشفى؟	**ستكون الجهات الراعية، والوزارات/ المؤسسات/ الشركات المملوكة للدولة التي تنظر في تصريح دخول هؤلاء الأجانب مسؤولة عن ذلك.**
.9	أين هي مواقع الحجر الصحي؟	1. **DKI جاكرتا:** ويسما أتليت باديمانجان، RSDC ويسما أتليت كيمايوران، روزون ناجراك كلينسينك، و روزون بازار رومبيوت مانجارال، روزون دان موجوت، وروزون بينجيلينجان بولوجيبانج؛ 2. **سورابايا،** جاوا تيمور: أسراما حاجي إمباركازي سورابايا، ليمباغا بنجامينان موتو بنديدلكان (LPMP) جاوا تيمور، بالال بنديدلكان و بيلاتيهان (Badiklat) كيمينتيرلان أجاما سورابايا، فندق فيني فيدي فيسي، فندق جراند بارك سورابايا، فندق شهيد، فندق 88 إمبونج مالانج، فندق بيس مانسلون، فندق زيست جيمورساري، فندق بيسانتا بيداكارا، فندق فيف، فندق رونجكوت، فندق لايف ستايل، فندق دلتا سينار مايانج سيدوارجو، فندق زوم جيمورساري، فندق 88

		كيدونجساري، فندق 88 إمبونج كينونجو، فندق بوب ستاسلون كوتا، وفندق بوب جوبينج، وفندق كليو جيمورساري؛ **3. مانادو**، ســـولاويزي ألترا: أســـراما حاجي تومنتينج و باديكلات مومبي؛ **4. باتام**، كيبولاوان رياو: روزون BP باتام، روزون بيمرينتـاهكوتا، روزون بوترا جايا، أســـراما حاجي، وشـــيلتر بوز بيلايانان بينيمباتان و بيرليندونجان تيناجا كيرجا إندونيسيا (P4TK1)؛ 5. **تانجونج بينـانج**، كيبولاوان رياو: ومركز رومـاه بيرلينـدونجـان تراومـا (RTPC) تانجونج بينانج و شيلتر بادان بيلينـدونجان بيكيرجا ميجران إندونيسيا (BP2MI)؛ **6. نونوكان**، كالمانتان ألترا؛ روزوناوا بيميرينتاه دايره نونوكان؛ **7. إنتيكونغ**، كالمانتان بارات؛ جيدونغ تيرمينال بارانج انترنا(TBI) انتيكونج، يونيت لاتيهان كيرجا إندونيسيا (ULKI)، جيدونج كانتور كيسيهاتان بيلابوهان (KKP) إنتيكونج **8. آروك**، كلمانتان بارات: جيدونج ديكتات بادان كيبيجاوالان دايره (BKD)، أسـراما حاجي كوتا سـامباس، ويسـما بوس لينتاس باتاس نيجارا (PLBN) آروك، وأسراما بريموب؛ **9. موتاين**، نوسا تينجارا تيمور: روزوني ونيف SYB / RK 744 10. أماكن إقامة الحجر الصحي الأخرى التي حددها رئيس فريق العمل الإقليمي المعني بالتعامل مع كوفيد- 19 بناءً على توصيات فريق العمل المعني بالتعامل مع كوفيد- 19.
.10	مـا هي متطلبـات الحجر الصـــحي التي تغطيهـا الحكومـة للمسافرين الدوليين؟	بالنسبة للمواطنين الإندونيسيين وفق المعايير التالية: • العمـال الإنـدونيســـيين المهـاجرين (PMI) العـائـدين إلى إندونيسيا للإقامة لمدة 14 يوماً على الأقل في إندونيسيا

		• الطلاب/ الطلاب الذين عادوا إلى إندونيسيا بعد متابعة الدراسة أو القيام بمهام دراسية خارج الدولة • الموظفون الحكوميون الذين عادوا إلى إندونيسيا بعد القيام بسفر رسمي إلى الخارج على نفقة الدولة إذا كان موظف حكومي غير راغب بالحجر الصحي في موقع تم تحديده من قبل فريق العمل الوطني/ الإقليمي المعني بالتعامل مع كوفيد- 19، ينبغي إجراء الحجر الصحي في فندق حجر صحي مركزي تم تحديده من قبل فريق العمل الوطني/ الإقليمي المعني بالتعامل مع كوفيد- 19 بتكاليف مستقلة أو من مصادر تمويل أخرى مشروعة. 2. وفي الوقت نفسه، بالنسبة للمواطنين الإندونيسيين خارج معايير النقاط 1 أو الأجانب بما في ذلك الدبلوماسيين الأجانب. خارج نطاق رؤساء الممثلين الأجانب وعائلات رؤساء الممثلين الأجانب الذين يخضعون للحجر الصحي في أماكن إقامة الحجر الصحي التي أوصى بها فريق عمل كوفيد- 19 واستيفاء شروط وأحكام جمعية الفنادق والمطاعم الإندونيسية ووزارة الصحة مع تحمل جميع التكاليف بشكل مستقل.
.11	ماذا عن الأجانب بصفة دبلوماسي أجنبي؟	يُسمح لرؤساء البعثات الأجنبية والمنظمات الدولية وكذلك عائلاتهم بالعزل الذاتي لمدة 5 أيام في مقرات إقاماتهم. بالنسبة للدبلوماسيين الأجانب الآخرين، يتم تنفيذ الحجر الصحي لمدة 5 أيام في مكان إقامة في الحجر الصحي ممول ذاتياً (فندق/ نُزُل) أوصى به فريق عمل كوفيد- 19 مستوفٍ لشروط وأحكام جمعية الفنادق والمطاعم الإندونيسية ووزارة الصحة.
.12	ماذا عن الممر الأخضر المتبادل (RGL) / ترتيب	**تُعفى** متطلبات العزلة بالنسبة للرعايا الأجانب الذين يزورون بغرض **زيارات رسمية/ زيارات دولة** من قبل مسؤولين أجانب على مستوى وزاري أو مستوى أعلى إلى جمهورية إندونيسيا والمواطنين الأجانب من

	ممـــــر الســـــفر (TCA) بـــــين إندونيســـــــــيا وسنغافورة؟	البلدان التي لديها خطط ثنائية للممر الأخضـــر المتبادل (RGL)/ ترتيب ممر الســفر (TCA) مع جمهورية إندونيســيا والتي يجب أن يتم تنفيذها **وفقاً لترتيب خطط** الممر الأخضـــر المتبادل (RGL)/ ترتيب ممر السفر (TCA) من خلال الالتزام ببروتوكول صحي صارم.
13.	ما هي شروط السفر إلى الخـارج بـغـرض الســـياحة بالنســـبة للأجانب وللمواطنين الإندونيسيين؟	بالإضـافة إلى الشـروط/ المتطلبات لإثبات أن البطاقة أو الشـهادة تفيد بتلقي لقـاح كوفيـد- 19 ونتيجـة ســـلبيـة لاختبـار تفـاعـل البوليمراز المتسـلسـل للنسـخ العكسـي RT-PCR، يتعين على المسـافرين في الرحلات السياحية إرفاق: 1. تأشيرة زيارة قصيرة أو تصاريح دخول أخرى وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها؛ 2. إثبات حيازة تأمين صـــحي بقيمة تغطية لا تقل عن 25000 دولار أمريكي والتي تشمل تمويل التعامل مع كوفيد- 19؛ و 3. إثبات تأكيد الحجز والدفع لمكان الإقامة (الحجز) من مزود الإقامة خلال الإقامة في إندونيسيا.
14.	ما هي مدة ســـريان هذه القاعدة؟	هذه الرسـالة المعممة سـارية المفعول اعتباراً من 1 شـباط/ فبراير 2022 إلى أن يتم تحديد تاريخ لاحق.

فندق منتجع ذو سانت ريجس بالي ***

مجمع شركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة 56، 80363 نوسا دوا

الهاتف: 8478111 361 62+

الفاكس: 8478099 361 62+

البريد الإلكتروني: maya.sujana@marriot.com

www.marriot.com/en-us/hotels/dpsxr-the-st-regis-bali-resort/

منتجع ذا ويستن نوسا دوا *****

مجمع شركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة N-3، صندوق البريد 36، نوسا دوا، 80363 نوسا دوا

الهاتف: 771906 361 62+

البريد الإلكتروني: putri.windrawati@westin.com

رابط الحجز المخصص لوفود الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي: https://www.marriott.com/event-reservations/reservation-link.mi?id=1644464046666&key=GRP&app=resvlink

www.westin.com/bali

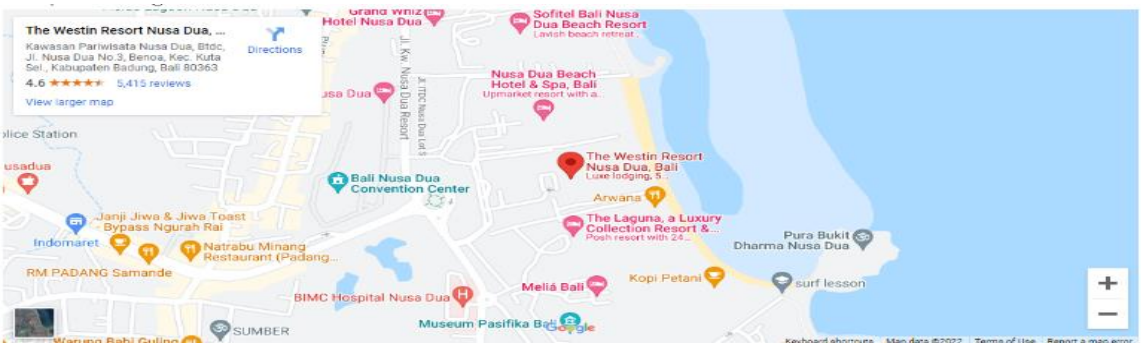

فندق نوسا دوا بيتش *****

المجمع السياحي لشركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة N4، 80363 نوسا دوا

الهاتف: 62 361 771210+

الفاكس: 62 361 771229+

البريد الإلكتروني: eka.tresna@nusaduahotel.com

www.nusaduahotel.com

فندق ومنتجع وسبا لاغونا *****

المجمع السياحي لشركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة N2، 80363 نوسا دوا

الهاتف: 771327 361 62+

الفاكس: 771326 361 62+

البريد الإلكتروني: maya.sujana@marriot.com

رابط الحجز المخصص لوفود الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي:

https://www.marriott.com/events/start.mi?id=1643612777995&key=GRP

www.marriot.com/hotels/travel/dpslc-the-laguna-a-luxury-collection-resort-and-spa-nusa-dua-bali/

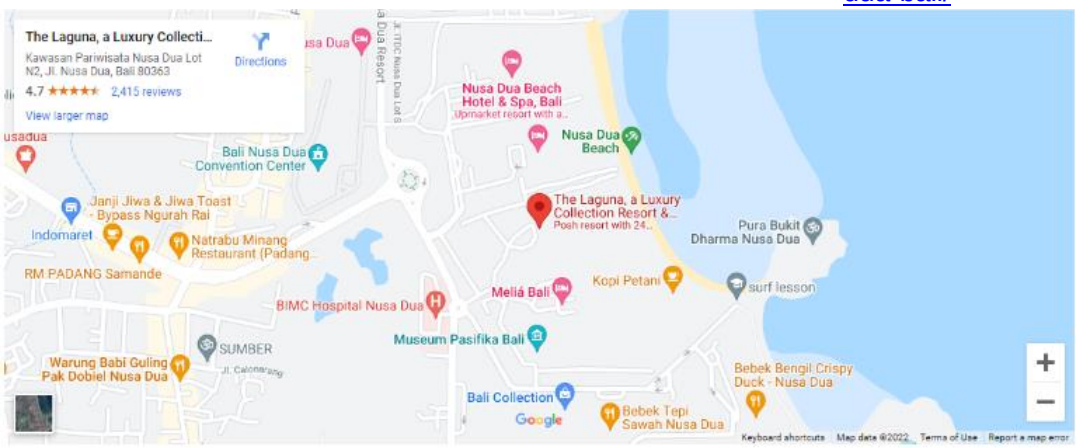

فندق كورت يارد باي ماريوت****

المجمع السياحي لشركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة N4، 80363 نوسا دوا

الهاتف: 3003888 361 39+

الفاكس: 81152342 06 39+

البريد الإلكتروني: reservations@palazzonavonahotel.com

رابط الحجز المخصص لوفود الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي:

https://www.marriott.com/event-reservations/reservation-link.mi?id=1644391389355&key=GRP&app=resvlink

www.courtyard.marriot.com

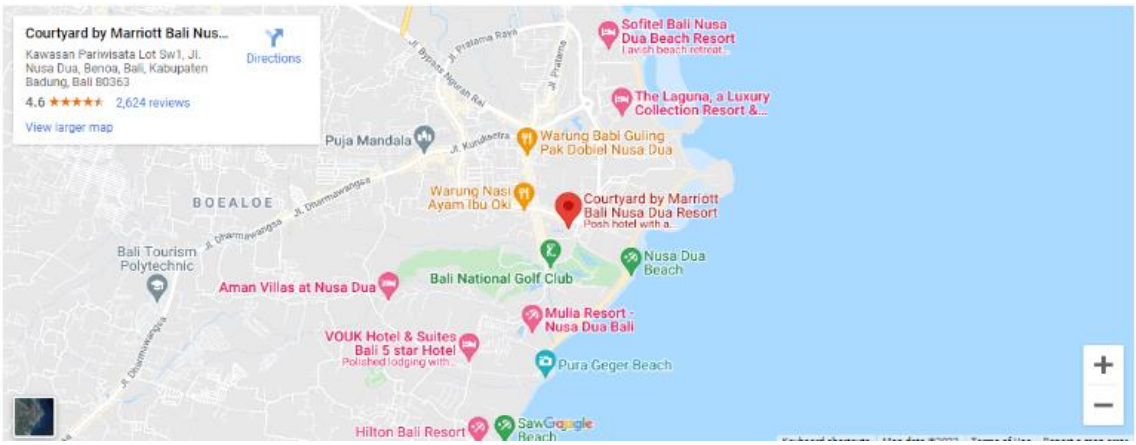

فندق ميليا بالي****

كاواسان ويساتا المجمع السياحي لشركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة 1، 80363 نوسا دوا، بالي اندونيسيا

الهاتف: 771510 361 62+

الفاكس: 771360 361 62+

رابط الحجز المخصص لوفود الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي:

https://events.melia.com/en/events/melia-bali/IPU-144-ASSEMBLY.html

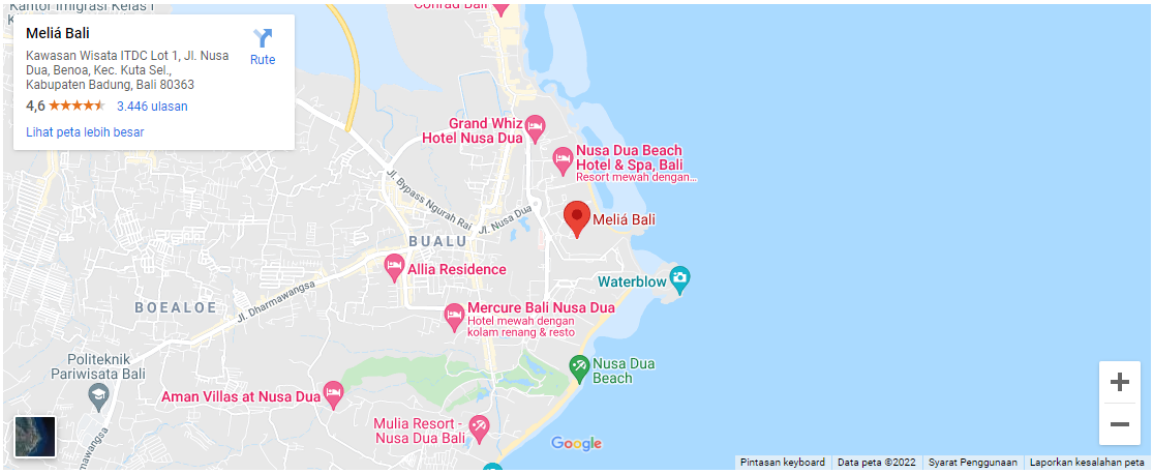

قائمة الفنادق الرسمية

تم حجز عدد محدود من الغرف بأسعار خاصة. الأسعار الواردة مخصصة للغرفة الواحدة/لليلة الواحدة وتشمل الإفطار وضريبة القيمة المضافة. وللقيام بالحجز بالأسعار المتفاوض عليها، يرجى الاتصال مباشرة بالفنادق المختارة **في موعد أقصاه 4 مارس/آذار 2022** للاستفسار عن شروط الحجز (الدفع، والإلغاء، وما إلى ذلك). سيتم منح الفرق على أساس الأولوية بالأسبقية. يرجى ذكر IPU144 في جميع مراسلاتكم مع الفندق.

فندق منتجع ذه سانت ريجس بالي *****		
فندق منتجع ذه سانت ريجس بالي مجمع شركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة 56، 80363 نوسا دوا الهاتف: 8478111 361 62+ الفاكس: 8478099 361 62+ البريد الالكتروني: maya.sujana@marriott.com www.marriott.com/en-us/hotels/dpsxr-the-st-regis-bali-resort	السعر (لليلة الواحدة)	
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد جناح سانت ريجس	6.000.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد جناح مسبح سانت ريجس	10.000.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد جاردينيا فيلا	13.000.000 روبية إندونيسية – صافي
منتجع ذا ويستن نوسا دوا *****		
منتجع ذا ويستن نوسا دوا ***** مجمع شركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة N-3، صندوق البريد 36، نوسا دوا، 80363 نوسا دوا الهاتف: 771906 361 62+ البريد الالكتروني: putri.windrawati@westin.com www.westin.com/bali	السعر (لليلة الواحدة)	
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد ديلوكس تطل على الحديقة	2.100.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد ديلوكس تطل على المسبح	2.200.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد غرفة بريميوم	2.400.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد جناح وستن	4.000.000 روبية إندونيسية – صافي

فندق نوسا دوا بيتش *****		
فندق نوسا دوا بيتش المجمع السياحي لشركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة N4، 80363 نوسا دوا الهاتف: 771210 361 62+ الفاكس: 771229 361 62+ البريد الالكتروني: eka.tresna@nusaduahotel.com www.nusaduahotel.com	السعر (لليلة الواحدة)	
	سرير غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد بريمر	1.700.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد غرفة بالاس كلوب	2.600.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد غرفة بالاس كلوب لاغون	3.100.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد جناح كلوب بالاس	3.600.000 روبية إندونيسية – صافي
فندق ميليا بالي ***		
فندق ميليا بالي المجمع السياحي لشركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة 1، 80363 نوسا دوا، بالي اندونيسيا الهاتف: 771510 361 62+ الفاكس: 771360 361 62+ www.meliabali.com	السعر (لليلة الواحدة)	
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد غرفة ميليا تطل على الحديقة	1.100.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد غرفة بريميوم تطل على الحديقة	1.200.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد جناح صغير	1.500.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد جناح صغير مع إمكانية الوصول إلى البحيرة	1.800.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد فيلا الحديقة بغرفة نوم واحدة	2.500.000 روبية إندونيسية – صافي

فندق منتجع وسبا لاغونا *****		
فندق منتجع وسبا لاغونا المجمع السياحي لشركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة N2، 80363 نوسا دوا الهاتف: 771327 361 62+ الفاكس: 771326 361 62+ البريد الالكتروني: maya.sujana@marriott.com www.marriott.com/hotels/travel/dpslc-thelaguna-a-luxury-collection-resort-and-spa-nusa-dua-bali/	السعر (لليلة الواحدة)	
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد ديلوكس تطل على الحديقة	1.300.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد ديلوكس تطل على البحيرة	1.500.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد ستوديو ديلوكس	1.700.000 روبية إندونيسية – صافي
	ديلوكس غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد مع إمكانية الوصول إلى البحيرة	3.300.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد الجناح التنفيذي	4.400.000 روبية إندونيسية – صافي
فندق كورت يارد باي ماريوت**		
فندق كورت يارد باي ماريوت المجمع السياحي لشركة إندونيسيا للتنمية السياحية، ساحة N4، 80363 نوسا دوا الهاتف: 3003888 361 39+ الفاكس: 81152342 06 39+ البريد الالكتروني: reservations@palazzonavonahotel.com www.courtyard.marriott.com	السعر (لليلة الواحدة)	
	ديلوكس غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد تطل على الحديقة	1.250.000 روبية إندونيسية – صافي
	ديلوكس غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد تطل على المسبح	1.400.000 روبية إندونيسية – صافي
	غرفة مزدوجة، للاستخدام الواحد بريميوم ديلوكس	1.550.000 روبية إندونيسية – صافي

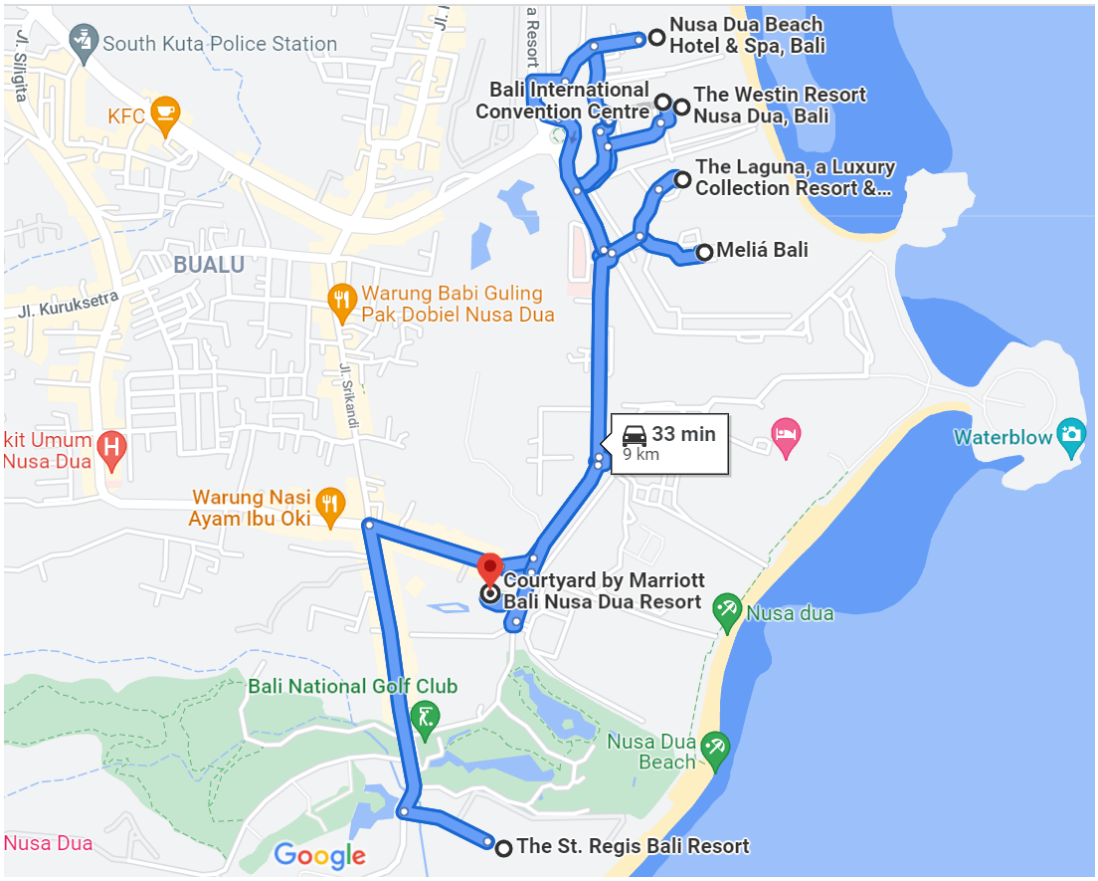
South Kuta Police Station
KFC
BUALU
Jl. Kuruksetra
Warung Babi Guling Pak Dobiel Nusa Dua
Jl. Srikandi
kit Umum Nusa Dua
Warung Nasi Ayam Ibu Oki
Bali National Golf Club
Nusa Dua
Google
Nusa Dua Beach Hotel & Spa, Bali
Bali International Convention Centre
The Westin Resort Nusa Dua, Bali
The Laguna, a Luxury Collection Resort &...
Meliá Bali
33 min
9 km
Courtyard by Marriott Bali Nusa Dua Resort
Nusa dua
Nusa Dua Beach
The St. Regis Bali Resort
Waterblow

من مركز بالي الدولي للمؤتمرات الى فندق منتجع ذه سانت ريجس بالي
في السيارة 3.0 كم (10 دقائق) / سيراً على الأقدام 3.0 كم (36 دقيقة).

من مركز بالي الدولي للمؤتمرات الى منتجع ذا ويستن نوسا دوا
يقع الفندق ومكان عقد الجمعية العامة في الموقع نفسه.

من مركز بالي الدولي للمؤتمرات الى فندق نوسا دوا بيتش
في السيارة 650 متر (5 دقائق) / سيراً على الأقدام 650 متر (9 دقائق).

من مركز بالي الدولي للمؤتمرات الى فندق ميليا بالي
في السيارة 850 متر (4 دقائق) / سيراً على الأقدام 750 متر (9 دقائق).

من مركز بالي الدولي للمؤتمرات الى فندق منتجع وسبا لاغونا
في السيارة 850 متر (5 دقائق) /سيراً على الأقدام 850 متر (9 دقائق)

من مركز بالي الدولي للمؤتمرات الى فندق كورت يارد باي ماريوت
في السيارة 1.8 كم (7 دقائق) / سيراً على الأقدام 1.8 كم (21 دقيقة).

مركز بالي الدولي للمؤتمرات

يعتبر مركز بالي الدولي للمؤتمرات من المرافق لعقد مؤتمرات الأكثر شهرة دولياً في نوسا دوا، الواقعة في أقصى جنوب بالي. يقع في منطقة منعزلة ويتمتع بمراقبة للدخول من قبل أمن خاص في مجمع شركة إندونيسيا للتنمية السياحية الحصري، ويُبعد 10 كلم عن مطار بالي الدولي.

Garuda Indonesia
The Airline of Indonesia

شبكة الرحلات

للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

شبكة مسار الرحلة

للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

(رحلة دولية)

رحلة دولية إلى جاكرتا

التاريخ	من	الخطوط الجوية	المسار	موعد الوصول إلى جاكرتا(التوقيت المحلي)
16 آذار/مارس 2022	أمستردام	EY 078 GA9046	أمستردام – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	فرنسا	EY38 GA9046	فرنسا – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	ألمانيا	EY8 GA9046	ألمانيا (فرانكفورت) – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	تركيا	GA9095	إسطنبول – جاكرتا	18.00
	لندن	EY12 GA9046	لندن – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	روسيا	GA9131 GA9046	موسكو – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	هانيدا	GA 9353	هانيدا – جاكرتا	16.15
	إنتشون	SQ 607 GA 837	إنتشون – سنغافورة – جاكرتا	20.10
	هونغ كونغ	GA 873	هونغ كونغ – جاكرتا	12.50
	سنغافورة	GA 837	سنغافورة – جاكرتا	20.10
	سيدني	GA 713	سيدني – جاكرتا	14.40
	كانبيرا	QF1426GA713	كانبيرا – سيدني – جاكرتا	14.40

Garuda Indonesia
The Airline of Indonesia

رحلة دولية إلى جاكرتا

التاريخ	من	الخطوط الجوية	المسار	موعد الوصول إلى جاكرتا (التوقيت المحلي)
17 آذار/مارس 2022	أمستردام	EY 078 GA 9046	أمستردام – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	فرنسا	EY38 GA9046	فرنسا – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	ألمانيا	EY8 GA9046	ألمانيا (فرانكفورت) – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	تركيا	GA9095	إسطنبول – جاكرتا	18.00
	إيطاليا	EY866 GA9046	إيطاليا (مطار فيوميتشينو) – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	لندن	EY12 GA9046	لندن – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	الولايات المتحدة الأمريكية	DL260- DL159 GA879	واشنطن – ديترويت – إنتشيون – جاكرتا	15.55 (بعد يومين)
	بروكسل	EY58 GA9046	بروكسل – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	روسيا	GA9131 GA9046	موسكو – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	هانيدا	SQ 635 GA 8950	هانيدا – سنغافورة – جاكرتا	07.35 (اليوم التالي)
	إنتشون	GA 879	إنتشون – جاكرتا	15.55
	سنغافورة	GA 837	سنغافورة – جاكرتا	20.00

رحلة دولية إلى جاكرتا

التاريخ	من	الخطوط الجوية	المسار	موعد الوصول إلى جاكرتا (التوقيت المحلي)
18 آذار/مارس 2022	أمستردام	EY 078 GA9046	أمستردام – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	فرنسا	EY38 GA9046	فرنسا – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	ألمانيا	EY8 GA9046	ألمانيا (فرانكفورت) – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	لندن	EY12 GA9046	لندن – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	روسيا	GA9131 GA9046	موسكو – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	تركيا	GA9095	إسطنبول – جاكرتا	18.00
	الولايات المتحدة الأمريكية	KL652 GA89	واشنطن – أمستردام – جاكرتا	06.30 (بعد يومين)
	بروكسل	KL1732GA89	بروكسل – أبو ظبي – جاكرتا	06.30 (بعد يومين)
	الهند	EY209 GA9046	الهند (مطار أنديرا غاندي الدولي) – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	هانيدا	GA 875	هانيدا – جاكرتا	17.45
	إنتشون	GA 9963	إنتشون – جاكرتا	20.15
	سنغافورة	GA 837	سنغافورة – جاكرتا	20.10

Garuda Indonesia
The Airline of Indonesia

رحلة دولية إلى جاكرتا

التاريخ	من	الخطوط الجوية	المسار	موعد الوصول إلى جاكرتا (التوقيت المحلي)
19 آذار/مارس 2022	أمستردام	GA 089	أمستردام – جاكرتا	06.30 (اليوم التالي)
	فرنسا	AF 1340 GA 89	فرنسا – أمستردام – جاكرتا	06.30 (اليوم التالي)
	ألمانيا	EY8 GA9046	ألمانيا (فرانكفورت) – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	لندن	KL1000 GA89	لندن – أمستردام – جاكرتا	06.30 (اليوم التالي)
	بروكسل	KL1722 GA89	بروكسل – أمستردام – جاكرتا	06.30 (بعد يومين)
	روسيا	GA9131 GA9046	موسكو – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	تركيا	GA9095	إسطنبول – جاكرتا	18.00
	هانيدا	GA 9353	هانيدا – جاكرتا	16.15
	إنتشون	GA 879	إنتشون – جاكرتا	15.55
	سنغافورة	GA 837	سنغافورة – جاكرتا	20.00

Garuda Indonesia
The Airline of Indonesia

رحلة دولية إلى جاكرتا

التاريخ	من	الخطوط الجوية	المسار	موعد الوصول إلى جاكرتا (التوقيت المحلي)
20 آذار/مارس 2022	أمستردام	EY 078 GA 9046	أمستردام – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	فرنسا	EY38 GA9046	فرنسا – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	ألمانيا	EY8 GA9046	ألمانيا (فرانكفورت) – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	إيطاليا	EY866 GA9046	إيطاليا (مطار فيوميتشينو) – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	لندن	EY12 GS9046	لندن – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	بروكسل	EY 58 GA 9046	بروكسل – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	روسيا	GA9131GA9046	موسكو – أبو ظبي – جاكرتا	13.05 (اليوم التالي)
	تركيا	GA9095	إسطنبول – جاكرتا	18.00
	هانيدا	GA 875	هانيدا – جاكرتا	17.45
	إنتشون	GA 9963	إنتشون – جاكرتا	20.15
	هونغ كونغ	GA 873	هونغ كونغ – جاكرتا	12.50
	سنغافورة	GA 8950	سنغافورة – جاكرتا	07.35
		GA 8956		10.15
		GA 8958		13.15

شبكة مسار الرحلة

للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

(رحلة محلية)

Garuda Indonesia
The Airline of Indonesia

السفر إلى بالي

التاريخ	من	الخطوط الجوية	المسار	موعد المغادرة والوصول (التوقيت المحلي)
16 آذار/مارس 2022	جاكرتا	GA 402	جاكرتا – دنباسار	07.15 – 10.10
	جاكرتا	GA 408	جاكرتا – دنباسار	11.40 – 14.35
	جاكرتا	GA 410	جاكرتا – دنباسار	14.25 – 17.20
17 آذار/مارس 2022	جاكرتا	GA 402	جاكرتا – دنباسار	07.15 – 10.10
	جاكرتا	GA 404	جاكرتا – دنباسار	09.25 – 12.20
	جاكرتا	GA 408	جاكرتا – دنباسار	11.40 – 14.35
	جاكرتا	GA 410	جاكرتا – دنباسار	14.25 – 17.20
	جاكرتا	GA 420	جاكرتا – دنباسار	16.30 – 19.20
18 آذار/مارس 2022	جاكرتا	GA 402	جاكرتا – دنباسار	07.15 – 10.10
	جاكرتا	GA 404	جاكرتا – دنباسار	09.40 – 12.35
	جاكرتا	GA 408	جاكرتا – دنباسار	11.00 – 13.55
	جاكرتا	GA 410	جاكرتا – دنباسار	14.25 – 17.20

السفر إلى بالي

التاريخ	من	الخطوط الجوية	المسار	موعد المغادرة والوصول (التوقيت المحلي)
19 آذار/مارس 2022	جاكرتا	GA 402	جاكرتا – دنباسار	10.10 - 07.15
	جاكرتا	GA 404	جاكرتا – دنباسار	12.20 – 09.25
	جاكرتا	GA 408	جاكرتا – دنباسار	15.30 – 12.45
	جاكرتا	GA 410	جاكرتا – دنباسار	17.20 – 14.25
	جاكرتا	GA 420	جاكرتا – دنباسار	19.45 – 16.50
20 آذار/مارس 2022	جاكرتا	GA 402	جاكرتا – دنباسار	10.10 - 07.15
	جاكرتا	GA 404	جاكرتا – دنباسار	12.20 – 09.25
	جاكرتا	GA 408	جاكرتا – دنباسار	14.35 – 11.40
	جاكرتا	GA 410	جاكرتا – دنباسار	17.20 – 14.25

كيفية

حجز رحلتك

Garuda Indonesia
The Airline of Indonesia

الموقع الإلكتروني لغارودا إندونيسيا

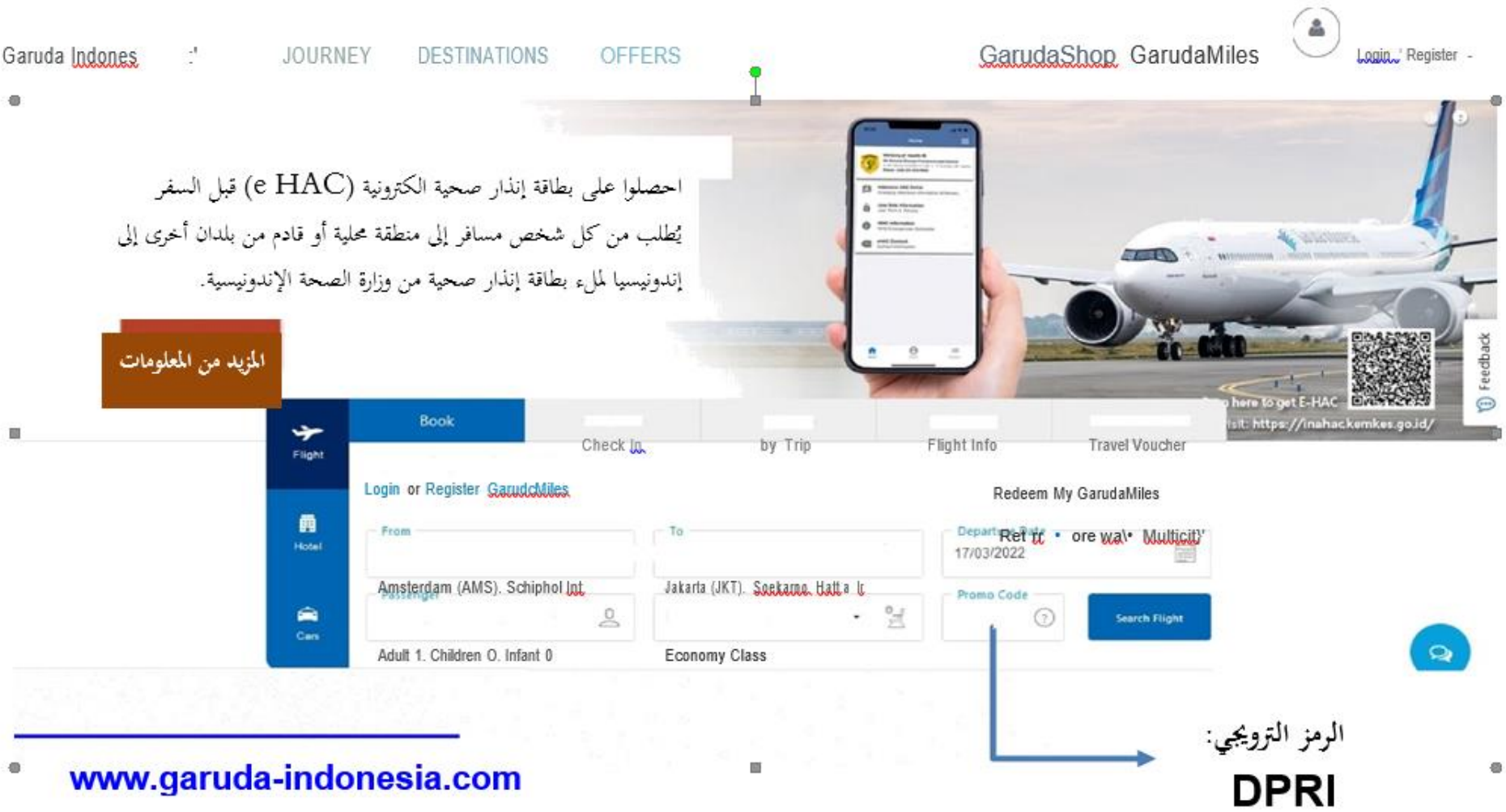

خدمتنا

تجربة غارودا إندونيسيا

النظر

يبرز زي طاقم الطائرة والتصميمات الداخلية لكابينة الطائرة الخلفية اللائقة لإندونيسيا التقليدية.

الصوت

تقديم موسيقى إندونيسية تقليدية على متن الطائرة ومكتب المبيعات.

الرائحة

تقديم رائحة الأطباق الإندونيسية التقليدية على متن الطائرة

المذاق

تقديم المذاق اللذيذ للمأكولات الإندونيسية الأصيلة.

الملمس

الخدمة بالضيافة الإندونيسية، مما يشير إلى الصدق والمودة على الدوام.

أنشأت غارودا إندونيسيا فكرة "تجربة غارودا إندونيسيا"، التي تركز على إبراز الضيافة الإندونيسية مع تجربة "عالية التقنية"، و"حساسة للمس". عبر هذه الفكرة، يمكن للزبائن الاستمتاع بإحساس جديد خلال رحلتهم. إن تجربة خدمة غارودا إندونيسيا التي تلمس قلبكم، يدعمها التطور التكنولوجي.

وتجدون لمسات الضيافة الإندونيسية في الحواس الخمس التي يمكنكم الاستمتاع بها من خلال خدمات ما قبل الرحلة الكاملة، وما قبل السفر، وعلى متن الطائرة، وبعد الرحلة الجوية، وبعد الرحلة الكاملة.

LAYANAN PENERBANGAN

خدمات الطيران

درجة أولى

درجة رجال أعمال

درجة سياحية

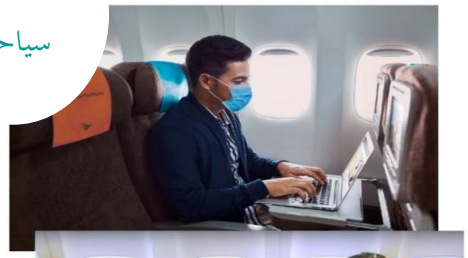

سكاي تيم

غارودا إندونيسيا عضو في سكاي تيم، تحالف الطيران العالمي الذي يضم 19 عضواً، متيحاً الوصول إلى شبكة عالمية مكثفة في 170 بلداً.

AEROFLOT AerolíneasArgentinas AEROMEXICO AirEuropa AIRFRANCE Alitalia CHINA AIRLINES CHINA EASTERN CZECH

SKYTEAM

1 DE LTA Gaula In‹x»ao @ eatax¯¯¯¯, ¥tg 4 SxUOIA Victn8rnAjrlines XlAMauAlR

Garuda Indonesia
SKY PRIORITY
Gate
2
International
Garuda Indonesia
The Airline of Indonesia
المساعد الشخصي في الخدمات
أنتم وضيوفكم من كبار الشخصيات.
دعوا المساعد الشخصي في الخدمات
يرتب جميع الأمور في المطار من لحظة
وصولكم إلى المطار، إلى حين
مغادرتكم، حتى وصولكم إلى مطار
سوكارنو هاتا الدولي.

Garuda Indonesia
The Airline of Indonesia

مكتب خاص لتسجيل المسافرين

نيّسر خطاً خاصاً لضيوفكم، كي لا ينتظروا لوقت طويل للحصول على تذكرة السفر.

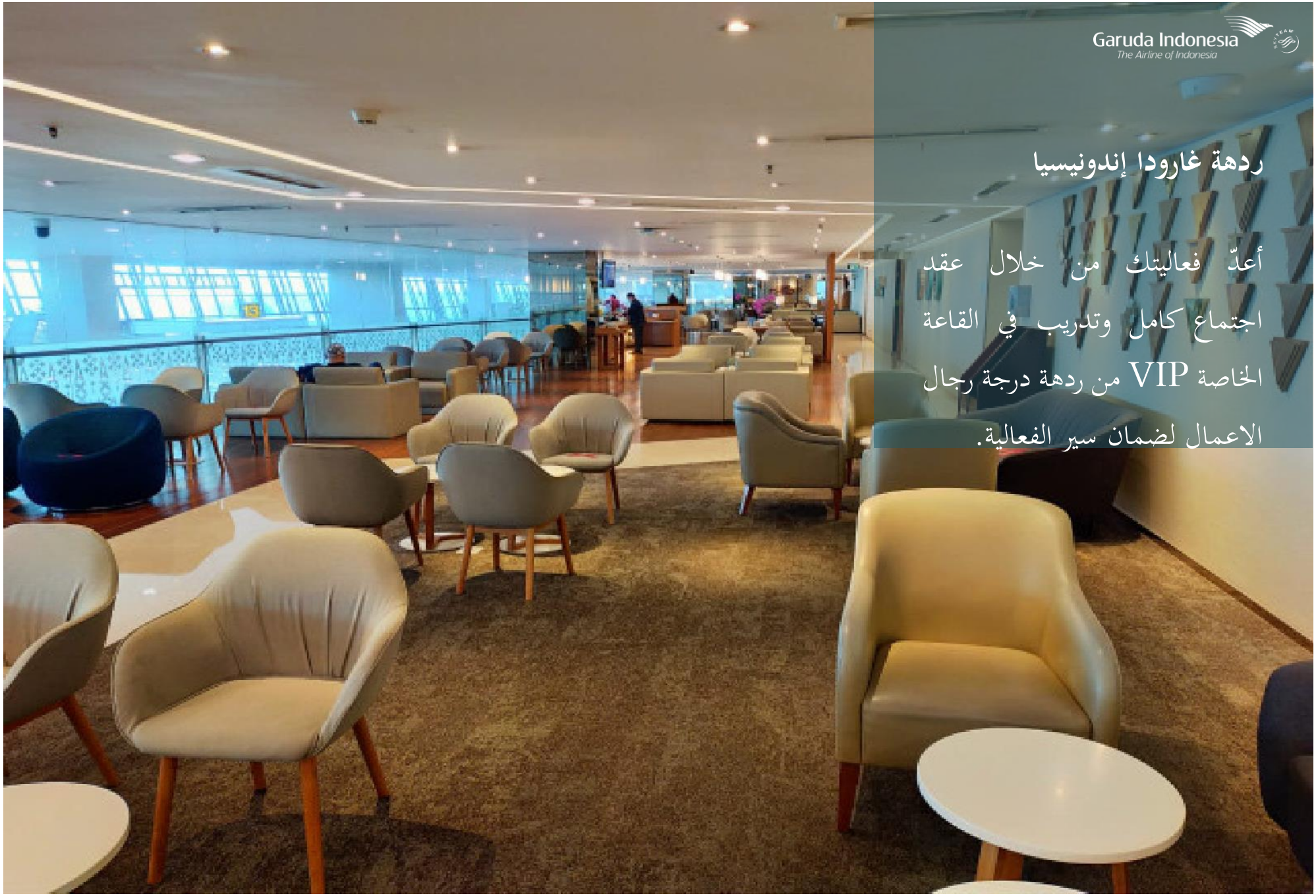
Garuda Indonesia
The Airline of Indonesia
ردهة غارودا إندونيسيا
أعدّ فعاليتك من خلال عقد اجتماع كامل وتدريب في القاعة الخاصة VIP من ردهة درجة رجال الاعمال لضمان سير الفعالية.

شكراً لكم

من أجل المساعدة في حجز رحلتكم، يرجى التواصل مع:

السيد ريدهو أريندیكو
(ridho.arindiko@garuda-Indonesia.com)
السيدة كريسنا وارداني
(krisna.wardani@garuda-Indonesia.com)
السيدة تيتيس بانولارسيه
(titis.p@garuda-Indonesia.com)

قم بتنزيل الاستمارة من https://ipu144.dpr.go.id/

الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا، إندونيسيا

20–24 آذار/مارس 2022

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

استمارة معلومات الوصول/المغادرة والفندق

يرجى ملء هذه الاستمارة وإعادتها بموعد أقصاه *3 آذار/مارس 2022:*

الأمانة العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي غاتوت سوبروتو، سينايان جاكرتا إندونيسيا	**رقم الهاتف: 813 15 57 21 62 +** **البريد الإلكتروني: ipu144@dpr.go.id** **الموقع الإلكتروني: ipu144.dpr.go.id**

البرلمان/المنظمة:

الشهرة (السيد/ السيدة/ الآنسة)	الاسم	المنصب	الفندق		التاريخ	الوقت	رقم الرحلة	من/إلى
				الوصول				
				المغادرة				
				الوصول				
				المغادرة				
				الوصول				
				المغادرة				
				الوصول				
				المغادرة				

***يرجى ذكر رحلتكم إلى جاكرتا (إن وجدت)**

مرسل من:

الاسم:.....

اللقب:.....

البرلمان/ المنظمة:.....

الهاتف:..... **البريد الإلكتروني:**.....

سيوفر البرلمان الإندونيسي وسائل النقل من المطار إلى الفنادق.

سابع عشر – الخاتمة:

برجاء التكرّم بالاطلاع والعلم آملاً أن تحقق هذه المذكرة الفائدة المرجوّة، راجياً إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعية المذكرات المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة، مؤكداً أن التأخير في إرسال هذه المذكرة يعود إلى الوثائق التي نُشرت على موقع الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً وما يحتاجه ذلك من وقت وجهد من أجل ترجمتها إلى اللغة العربية، علماً أنه ولغايات تمكين اطلاع الأعضاء على كافة الوثائق فأن المؤمل من الاتحاد البرلماني الدولي أن يضع فترة زمنية محددة، أسبوع قبل انعقاد المؤتمر لوقف نشر الوثائق والمعلومات على الموقع، ليتسنى ترجمتها وتوزيعها على الأعضاء.

مؤكّداً حرص الأمانة العامة على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم بشكل فعال، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعهما المجموعة.

والله ولي التوفيق.

واقبلوا وافر الاحترام والتقدير

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي